جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology

النقود والبنوك

أ.د. محمد أحمد الافندي

رقم المقرر: 934003

تصوير PDF ابراهيم محمد حمودي – 28/10/2018

2010م 1431هـ

جامعة العلوم والتكنولوجيا

النقود والبنوك

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

صنعاء
2009م – 1430هـ

التحكيم العلمي	د. حسن ثابت فرحان
التصميم التعليمي	أ. ياسر حسن يحيى صغيري
مراجع التصميم التعليمي	أ. جمال درهم زيد
المراجعة اللغــوية	د. علي قايد سنان
التصميم الفني	أ. قابوس محمد أحمد عيضة
تصميم الغلاف	أ. عبد السلام عباس النجدي
الإشراف العام	قسم إنتاج المقررات- عمادة التعليم المفتـوح والتعلم عـن بعـد

الطبعة الأولى 2009م/ 1430هـ

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة العلوم والتكنولوجيا، ولا يجوز إنتاج أي جزء من هذه المادة أو تخزينه على أي جهاز أو نقله بأي شكل أو وسيلة الكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التصوير أو بالتسجيل أو بأي وسيلة أخرى إلا بموافقة خطية مسبقة من الجامعة

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu

ت/00967/1374004

أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/00967/1471790

E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye

رقم الإيداع (541ـ 2009)

مقدمة المقرر:

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى هذا المقرر:-

تعتبر قضايا ونظريات النقود والبنوك أحد الفروع الأساسية لنظرية الاقتصاد الكلي.

إضافة إلى أن موضوعات النقود والبنوك والأسواق المالية قد شهدت تطوراً سريعاً في العقود الأخيرة وبالتالي فإن متابعة واستيعاب هذه الموضوعات في إطار كتاب أبجدياً يجب شامل أضحى أكثر من ضرورة كما أنه ليس عملاً حيث شمل هذا الكتاب وبقدر مناسب لقضايا وموضوعات النقود والبنوك والاقتصاد النقدي في ظل التطورات من جهة وتقديم كتاب متخصص في النقود والبنوك يتسم بالشمولية في المواضيع وسهولة تنويع أدوات الإيضاح والعرض باستخدام الأسهم البيانية والمعدلات الرياضية المبسطة التي تناسب المستوى الجامعي والتي تصارع أحدث أساليب العرض المعاصرة في هذا الموضوعات بأساليب مختلفة وسهلة.

أيضاً ثم الربط بين القضاياً والنظريات بتطبيقات الواقع الاقتصادي اليمني وفي نفس الوقت تقديم قرارات مقارنة لهذه النظريات مع مفاهيم الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بجوانب النقود والبنوك وأوات التحويل والائتمان كلما كان ذلك ضرورياً.

الأهداف العامة للمقرر:-

عزيزي الدارس يتوقع منك بعد دراسة هذا المقرر وتنفيذ جميع الأنشطة والتدريبات الواردة فيه أن تكون قادراً على:-

1. معرفة المفاهيم الأساسية لقضايا موضوعات النقود والبنوك والاقتصاد النقدي.
2. الارتقاء بمستوى الطالب من المرحلة الوصفية إلى مرحلة القدرة على مواكبة وفهم التطورات المشاركة في موضوعات النقود والبنوك والاقتصاد النقدي.
3. إكساب الطالب القدرة على الدارسة التطبيقية للموضوعات الرئيسية في الاقتصاد النقدي وعلى وجه الخصوص النظريات النقدية والسياسات النقدية وأدواتها.
4. مناقشة النموذج الكلي لعرض النقود ونظريات الطلب على النقود والسياسات النقدية.
5. تحليل النماذج الكلية المستخدمة في عرض أثر السياسات النقدية مثل: نموذج
6. (IS – LM) ونموذج (AD / AS).
7. التعرف على العلاقة بين النقود والتضخم وإستراتيجيات مكافحة التضخم.
8. دراسة الجوانب التطبيقية المتمثلة في اتجاهات السياسة النقدية في اليمن.

9. ولقد صمم هذا المقرر لتحقيق الأهداف السابقة وهو يتألف من خمس وحدات دراسية تشمل على مناقشة تفصيلية لجميع الجوانب الأساسية والخاصة بدراسة النقود والبنوك ولا شك أن الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف العامة لهذا المقرر هي دراسة هذا المقرر بكاملة – لذا فقد أشتمل هذا المقرر على الوحدات الرئيسية التالية:-

- الوحدة الأولى: (النقود: المفهوم- الأهمية – الأهداف) وقد تناولت أهمية النقود في المجتمع وأهمية دراسة البنوك وتعريف النقود أنواع النقود والتطور التاريخي للنقود والوظائف المختلفة للنقود.
- الوحدة الثانية: (الأنظمة- والقواعد النقدية) وقد تناولت تعريف الأنظمة النقدية وخصائصها وأنواع الأنظمة النقدية وتقييم الآثار الاقتصادية للأنظمة النقدية والنظام النقدية في اليمن.
- الوحدة الثالثة: (البنوك – الأسواق المالية) وقد تناولت مفهوم ومكونات وطبيعة عمل البنوك والتطور التاريخي للبنوك وعمليات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المركزية والأسواق المالية المفهوم والوظائف.
- الوحدة الرابعة: (الاقتصاد النقدي) وقد تناولت العرض النقدي والطلب على النقود والنظريات المختلفة .
- الوحدة الخامسة: (النقود والدخل والتضخم) وتتضمن مفهوم التضخم وأنواعه ونظريات تحليل نشوء التضخم ونموذج LM ونموذج الطلب الكلي والعرض الكلي (AD/AS).

أهمية دراسة المقرر:

تنبع أهمية دراسة هذا المقرر من أهمية الدور الذي تلعبه موضوعات النقود والبنوك في حياتنا العملية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ونتيجة للتطور العلمي والتقني وتناس التعامل مع تلك المواضيع ودورهما في اتخاذ القرارات نتيجة لأهمية ودور النقود والبنوك على جملة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إذن رسالة هذا الكتاب هو الدعوة إلى تغليب نظرة واقعية لدور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي وهي النظرة التي تضمن إ عطاء أولوية لتحقيق الاستقرار النقدي كشرط ضروري لأستدامه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المؤلف

مصادر التعلم:

المرجع الرئيسي هو كتاب النقود والبنوك والاقتصاد النقدي أ.د / محمد أحمد الأفندي

عزيزي الدارس، ولمزيد من المعلومات والاستفادة في هذا المجال يمكنك الرجوع إلى المراجع التالية:

1- باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد وجم نظر النقديين، ترجمة د. طه منصور وعبد الفتاح عبد المجيد، دار السيخ، الرياض 1987م.

2- د. عبد المنعم السيد علي ونزار العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان 2004م.

3- د. رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة (226) الكويت 1997م.

4- د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت 1982م.

5- د. إسماعيل البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، مجلس النشر العلمية بجامعة الكويت 2004م.

6- جون، جالببت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد بليغ، عالم المعرفة (261) الكويت 2000م.

7- د. إسماعيل البدوي، النقود والبنوك، دار الجامعة المصرية، بدون تاريخ.

8- د. صبحي قريعة ومدحت العقاد، النقود والبنوك العلاقة الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية 1983م.

9- د. محمد زكي شامين، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1977م،

10- د. حمد حسين، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي – إشراف د. وهبة الزميلي دار الفكر المعاصرة الطبعة الأولى 1999م.

11- Mishkin , F, The Economics of Money and Banking, S. Foresman, Second edition, 1989.

12- Gary Smith, Moneyand Banking and Financial Intermedition, D.C. Heath and Company, 1991, USA.

مصادر أخرى للتعلم الذاتي:-

1- موقع مركز التعلم عن بعد http//:di.ust.edu بنظام L.M.S وموقع الجامعة www.ust.edu.ye .

2- السيديهات CD المقدمة من عمادة التعلم عن بعد والمعدة خصيصاً للمقرر.

3- نماذج الامتحانات وإجاباتها المعدة من قبل عمادة التعلم عن بعد لوحدة الإشراف الأكاديمي.

محتوى المقرر

	الموضوع	الصفحة
النقود: المفهوم – الأهمية – الوظائف وأنواع الأنظمة النقدية	1-المقدمة..	12
	2- أهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي................................	14
	3. طبيعة النقود وماهيتها.	19
	4- الخلاصة..	41
	5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية............................	43
	6-قائمة المصطلحات..	43
	7- قائمة المراجع	44
	8- التعيينات.....	45
الأنظمة والقواعد النقدية	1. المقدمة..	50
	2. الأنظمة والقواعد النقدية	53
	3. النظام النقدي في اليمن..	75
	4. الخلاصة..	93
	5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة..............................	94
	6. قائمة المصطلحات..	95
	7. مراجع الوحدة..	95
	8- التعيينات.....	96
البنوك والأسواق المالية	1. المقدمة..	102
	2. البنوك الأسواق المالية (المفهوم والوظائف)	105
	3. عمليات البنوك التجارية:..	120
	4. إدارة الائتمان في البنوك التجارية:..	144
	5. البنوك الإسلامية:..	162
	6. البنك المركزي..	174
	7. الخلاصة..	198
	8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة..............................	204
	9. قائمة المصطلحات..	204
	10. مراجع الوحدة..	205

	الموضـــــوع	الصفحة
	11. التعيينات...	207
الاقتصاد النقدي (عرض النقود ونظريات الطلب على النقود)	1. المقدمة..	216
	2. الاقتصاد النقدي (عرض النقود ونظريات الطلب على النقود)............	219
	3. نظريات الطلب على النقود...	242
	4. الخلاصة..	271
	5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة..	273
	6. قائمة المصطلحات..	274
	7. مراجع الوحدة..	275
	8. التعيينات..	275
النقود والدخل والأسعار والتضخم	1. المقدمة..	282
	2. النقود والدخل والأسعار	285
	3. النقود والتضخم...	311
	4. الخلاصة..	332
	5قائمة المصطلحات..	334
	6. مراجع الوحدة..	335
	7. التعيينات..	335

الوحدة الأولى 1

النقود

المفهوم - الأهمية - الوظائف وأنواع الأنظمة النقدية

محتويات الوحدة

الموضـــــــوع	الصفحة
1- المقدمة..	**12**
1-1 التمهيد..	12
1-2 أهداف الوحدة...	12
1-3 أقسام الوحدة...	13
1-4 القراءات المساعدة	13
1-5 الوسائط المساندة..	13
2- أهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي................................	**14**
2-1. أهمية النقود في المجتمع	14
2-2 النقود أرقى بديل لنظام المقايضه..	14
2-3 أهمية دراسة البنوك..	17
3. طبيعة النقود وماهيتها.	**19**
3-1 تعريف النقود...	19
3-2 التعريف العملي للنقود..	26
3-3 أنواع النقود...	30
3-4 التطور التاريخي للنقود.	37
4- الخلاصة...	**41**
5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية..	**43**
6-قائمة المصطلحات...	**43**
7- قائمة المراجع	**44**
8- التعيينات...	**45**

1- المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى هذه الوحدة.

يهتم هذا الجزء بتقديم عرض تحليلي لماهية، وظيفة النقود من حيث الأهمية والوظيفة وأنوع النقود والأنظمة النقدية. وكذلك مناقشة التطور التاريخي للنظام النقدي اليمني كحالة تطبيقه.

وقد تم تناول موضوعات هذا الجزء بصوره أساسية وفقا للمنهج التاريخي وبأسلوب تحليلي على اعتبار أن إتباع هذا المنهج يعتبر مناسباً في دراسة موضوعات هذا الجزء أن التطور النقدي لم يأت مرة واحدة، وإنما كان وليد حلقات متواصلة من التطور المتدرج في المجتمعات البشرية، إبتداء من المجتمعات البدائية وصولا إلى المجتمعات البشرية المعاصرة.

وقد تم توزيع هذا الجزء على النحو الآتي:

2- أهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي.

3- طبيعة وماهية النقود (التعريف والأنواع والوظائف)

1 -2. أهداف الوحدة:

بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة ستكون قادراً على أن:

1- توضح مفهوم النقود.

2- تعرض التطور التاريخي للنقود.

3- توضح أهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي.

4- تتعرف على أهمية النقود في المجتمع الاقتصادي.

5- تلخص الأنواع المختلفة للنقود.

6- تقارن بين النقود باعتبارها أرقى بديل لنظام المقايضة.

7- تبين الوظائف المختلفة للنقود والتطور التاريخي لوظائف النقود.

8- تبين مزايا النقود والوظائف الحركية للنقود.

1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس: الفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من قسمين رئيسين أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية بهذه الوحدة حيث ارتبط القسم الأول منها لأهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي، وتندرج تحت هذا القسم أهمية النقود في المجتمع وأهمية البنوك في المجتمع.

أما القسم الثاني متخصص بطبيعة وأهمية النقود حيث يشتمل على تعريف النقود والأنواع المختلفة للنقود، والتطور التاريخي للنقود.

1 -4. القراءات المساعدة:

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات التي تتضمنها هذه الوحدة، نرجو أن تحاول الاستفادة منها ما أمكن.

1. أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، اشرافد. وهبه الزجيلي ، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى 1999م.
2. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة د.طه منصور وعبد الفتاح عبد المجيد ، دار المريخ، الرياض، 1987.
3. د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر، الكويت 1982م.

1 -5. الوسائط المساندة:

عزيزي الدارس: لكي تحقق أهداف الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

1. السيدي المرفق ،الوحدة رقم(1).
2. المحاضرة رقم(1) من المحاضرات الإذاعية.
3. المحاضرات الإليكترونية على موقع (LMS)
4. قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة، وحل تدريباتها والتقويم الذاتي الخاص بها.
5. زيارة موقع التعلم عن بعد http//:dl.ust.edu بنظام LMSوموقع الجامعة www.ust.edu .
6. نماذج الامتحانات وإجاباتها النموذجية والمعدة من قبل عمادة التعلم بوحدة الإشراف الأكاديمي تمثل هي الأخرى إحدى بنود الاستفادة.

2. أهمية النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي.

2 -1 أهمية النقود في المجتمع:

أدرك الإنسان ومنذ الحياة البدائية البسيطة الأهمية الكبيرة لوجود أداة أو واسطة يمكن استعمالها في تسهيل وإتمام عملية تبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع.

وقد تطورت المجتمعات البشرية في استعمالها لهذه الأدوات بدءاً من نظام مبادلة السلعة بسلعة أخرى بصوره مباشرة (نظام المقايضة) إلى استعمال النقود السلعية، فالنقود الورقية والمصرفية وأخيراً النقود الإلكترونية.

وبصورة عامة، فإن استعمال النقود في إتمام المعاملات والوفاء بقيمة المبادلات للسلع والخدمات، يمثل أرقى ما وصلت إليه المجتمعات البشرية من تطور في مجال اكتشاف النقود مادة للتبادل باعتبارها أكثر كفاءة وفاعلية في تسهيل النشاط الاقتصادي.

ولا ريب أذن، أن للنقود أهمية لا حد لها في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية كأداة للوفاء بقيمة المبادلات وكونها وحدة قياس للقيم، وكمخزن للثروة وأداة لسداد المدفوعات الآجلة. لذلك اخترنا جوانب من هذه الأهمية الكبيرة للنقود، لدراستها وعرضها على النحو الآتي:

2 -2 النقود أرقى بديل لنظام المقايضة:

اعتمدت المجتمعات البشرية الأولى على نظام المقايضة كأسلوب لإتمام المبادلات للسلع في المجتمع البدائي، في ظل هذا النظام، تتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة ودون أي وسيط. على سبيل المثال، فإن الشخص الذي يرغب في الحصول على عشرة كيلو من القمح، فإنه يستطيع مبادلة ذلك برأس من الماشية أو أي سلعة أخرى، حيث يتم التوافق عليها بين البائع والمشتري في سوق المقايضة

وفي البداية، عندما كانت الحياة الاقتصادية بسيطة وبدائية حيث حاجات الناس في تلك المجتمعات كانت محدودة والسلع التي كان يتم تبادلها هي قليلة، لم يكن لنظام المقايضة مشكلات كبيرة، لكن هذا الحال لم يستمر، إذ أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية، إلى تزايد حاجات الناس وتنوعها، وأقترن ذلك بكثرة السلع التي كان يتم إنتاجها ويتبادلها.

ولم يكن نظام المقايضة قادراً وكفواً لمواكبة هذا التطور، وبات من الواضح أن عيوب نظام المقايضة وصعوباته أضحت تشكل عبئاً كبيراً على عملية التبادل الاقتصادي في هذه المجتمعات.

لذلك اتسم نظام المقايضة بعدد من أوجه القصور، والصعوبات التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1.2.2 نظام المقايضة ليس مقياساً مناسباً وسهلاً لقيم التبادل:

أشرنا إلى أن نظام المقايضة يقوم على أساس مبادلة سلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة ودن وسيط، أي أنه يصعب التعبير عن قيمة السلعة بكمية ثابتة وإنما يتم التعبير عن قيمة السلعة في السوق بكميات عديدة تتناسب في عددها مع عدد السلع المتبادلة في السوق.

وبالتالي، فإنه من الصعوبة الحصول على وحدة قياس واحدة في مبادلة السلع عندما تكون السلع المتبادلة كثيرة وحاجات الناس مختلفة.

دعنا نفترض أن عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق هي عشر سلع فقط، إن هذا يتطلب أن نحدد نسبة مبادلة لكل سلعة من هذه السلع مع كل من السلع التسع الأخرى الموجودة في السوق أي أن كل سلعة سيكون لها تسع نسب مبادلة مع بقية السلع الأخرى.

وعلى العموم، سيكون هناك نسب تبادل كثيرة في حالة كثرة السلع المتبادلة في السوق، وهذا ما كان عليه الحال في نظام المقايضة وإذا أردنا أن نعرف عدد نسب المبادلة للسلع، فإنه بإمكاننا استخدام المقياس التالي:

$$T= \frac{n\,(n-1)}{2}$$

حيث T= عدد نسب المبادلة .

N = عدد السلع في السوق

فإذا كانت n= 10

فإن عدد نسب المبادلة يكون 45 $T= =\frac{10\,(10-1)}{2}$

أي يوجد خمسة وأربعين نسب مبادلة (سعر تبادل) في حالة وجود عشر سلع فقط.

أما إذا كانت n = 100

فإن عدد نسب المبادلة تصبح نحو (4950) سعر تبادل ونسب مبادلة.

حيث 4950 $T= =\frac{100\,(100-1)}{2}$

ويمكننا الآن أن نتصور حجم وعدد نسب المبادلة إذا كان عدد السلع يصل إلى 1000 أو أكثر.

إن صعوبة إيجاد وحدة قياس مناسبة للتبادل في ظل نظام المقايضة ينجم عنه العديد من الصعوبات والآثار السلبية أبرزها:

- صعوبة عمل الحسابات القومية مثل الناتج والدخل القومي.
- صعوبة عمل حسابات الشركات.
- صعوبات عمل حسابات الموازنة العامة للدولة وغيرها من الحسابات القومية.

ولنا الآن أن نتصور الفوائد الجمه والعظيمة من استخدام النقود (بدلاً عن نظام المقايضة) في تسهيل الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي للمجتمع.

2.2.2 صعوبة التوفيق بين رغبات المتعاملين:

يتطلب نظام المقايضة أن يكون هناك توافق في رغبات المتعاملين من حيث الحجم المناسب، والجودة الملائمة، والزمان والمكان المناسبين للتبادل. وعلى سبيل المثال فإن الشخص الذي يرغب بمبادلة بقرة بكمية معينة من القمح، فإن عليه أن يبحث عن الشخص الذي يمتلك القمح (التاجر أو المزارع مثلا)، ويرغب في نفس الوقت بمبادلة قمحه بالبقرة في الوقت المناسب للطرفين، وفي المكان المناسب لهما.

ومن الواضح أن تحقيق هذا التوافق في الرغبات كان أمراً صعباً في نظام المقايضة ومما زاد الأمر صعوبة هو صعوبة تجزئه السلع المتبادلة فكيف في هذا المثال سيتم تجزئه البقرة للحصول على كمية معينة من القمح.

3.2.2 فشل نظام المقايضة في أداء وظيفته كأداة لاختزان القيم والثروة:

لم يكن نظام المقايضة كفؤا وصالحا في أن يصبح أداة لاختزان القيم والثروة، أي أداء وظيفة الادخار، فمن الواضح أن الادخار العيني في شكل سلع مادية يتم تخزينها كان مكلفا لارتفاع تكلفة التخزين، وقابلية السلع للتلف أو التعرض للسرقة. إضافة إلى صعوبات النقل نظراً لكبر حجم السلع المخزنة وحاجاتها إلى مساحات كبيرة للخزن.

إضافة إلى ذلك، فإن تغير ظروف الطلب والعرض على السلع المخزنة كان يؤدي إلى تغير كبير في القيمة السوقية التبادلية لهذه السلع الأمر الذي يزيد من كلفة تخزين وادخار سلع عينية ومن ناحية أخرى، فإن نظام المقايضة لم يكن صالحاً أيضاً لاستعماله كأداة لتسوية قيمة المدفوعات الآجلة. مثل هامش عقود الإيجار، أو عقود الإيجارات أو عقود ريع الأراضي،

وغيرها من المعاملات التعاقدية. فإذا تم تحديد هذه العقود على أساس السلع فإن هذا يخلق صعوبات كبيرة كانت تسبب خلافات كثيرة بين الأطراف المتعاقدة.

- عيوب المقايضة عند الدمشقي:

لخص جعفر بن علي الدمشقي عيوب المقايضة قبل آدم سميت بقرون عدة حيث قال: ((فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر (يعني صعوبة توافق الرغبات بين المتعاملين) حتى إذا كان واحداً مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ويكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع الأشياء (يعني صعوبة وجود مقياس مشترك لسائر السلع والخدمات وعدم قابلية السلع للتجزئة) ويعرف قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل لسائر الأشياء.

والحق أن العوائق والصعوبات التي كانت تعتري نظام المقايضة تظهر بوضوح تفوق النقود على نظام المقايضة. ذلك أن اكتشاف النقود واستخدامها كأداة لا تمام المبادلات، وكمقياس للقيم، ومخزن للثروة (مخزن للقيمة) وكأداة للوفاء بالمدفوعات الأصلية، بمثل أرقى تطور وصل إليه المجتمع البشري. كذلك يعتبر أعظم انجاز للبشرية من حيث كونه نظام يتفوق على نظام المقايضة الذي تضاءلت أهميته، وفقد دورة مع مراحل التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية.

2 -3 أهمية دراسة البنوك:

تكمن أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في النشاط الاقتصادي في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أولاً: البنوك هي الجسر الذي يربط بين الأفراد الذين يمتلكون فوائض نقدية، وبين الأفراد الذين يواجهون عجزاً مالياً ولكنهم يرغبون في القيام بعملية الاستثمار.

وبعبارة أخرى، البنوك هي الوسائط التمويلية التي تجذب الأموال المدخرة من المدخرين، وتقوم بعملية ضخها إلى الأفراد الراغبين في توظيف واستثمار هذه الأموال في المشروعات

المختلفة نفدة ومن الملاحظ أن هذه الوظيفة للبنوك (كوسطاء ماليين) أنما يقوم في الواقع على أساس المتاجرة، في الديون بين المقرضين والمقترضين وعلى أساس الفائدة أخذاً وإعطاءً. أي أن البنوك تقترض الأموال المدخرة في شكل ودائع زمنية مقابل فائدة تدفعها للمقرضين المدخرين. ومن ثم تعيد إقراضها إلى المستثمرين مقابل فائدة أعلى، حيث يمثل الفرق بينهما ربح البنوك التجارية مقابل الوساطة المالية.

ولكننا نسارع إلى القول أن صيغة المتاجرة بالديون بين المقرضين والمقترضين لم تعد هي الصيغة الوحيدة المتاحة في البنيان المصرفي والنقدي الحديث.

فمن المعروف أنه في المجتمعات الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى وسطاء ماليين يقومون بعملية جذب المدخرات ومن ثم إعادة استثمارها في المشرعات المختلفة وفقا لأساليب المشاركة بالربح والخسارة المعروفة في الشريعة الإسلامية وليس على أساس المتاجرة بالديون.

هذا الدور الجديد للوساطة وبهذه الشروط المتميزة تقوم بها حالياً البنوك الإسلامية التي انتشرت في كثير من البلاد العربية الإسلامية.

إن القضايا المرتبطة بعمل البنوك الإسلامية سيتم تناولها في الفصل الحادي عشر.

ثانياً: تسهم البنوك التجارية التقليدية في التأثير على عرض النقود من خلال قدرتها على خلق الائتمان، فالبنوك التجارية تقبل مختلف الودائع من الأفراد، ثم تعيد إقراضها لأفراد آخرين.

ومع اكتساب البنوك لثقة الناس، أصبحت هذه البنوك قادرة على خلق ائتمان يفوق الحجم الحقيقي للودائع لدى البنوك وهذا من شأنه أن يؤثر على عرض النقود.

بيد أن قدرة البنوك على خلق الائتمان قد منحها سلطه كبيره في التأثير على عملية الاستقرار النقدي وعلى أولويات السياسية النقدية.

ثالثاً: إن المؤسسات المالية التي تعمل كوسائط مالية بين المدخرين والمستثمرين لم تقتصر على البنوك التجارية فحسب. فقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية أخرى تعمل كوسيط مالي أيضاً ومن أمثلة هذه المؤسسات:

- مؤسسات الادخار والإقراض.
- بنوك الادخار المشتركة.
- بنوك اتحادات العاملين.
- صناديق الاستثمار المختلفة.
- صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.
- المؤسسات التأمينية المختلفة.

ومن المثير للاهتمام، أن تطور الدور الائتماني والوساطة المالية لم يقف عند حد معين، فقد ظهرت الأسواق المالية والنقدية التي أصبحت تؤدي دوراً كبيراً في تحويل الأرصدة والموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين، أو من المقرضين إلى المقترضين. تنقسم الأسواق المالية إلى:

- أسواق نقدية قصيرة الأجل حيث يتم تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل (أقل من سنة).
- أسواق مالية طويلة الأجل ويتم تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات طويلة الأجل (أكثر من سنة).
- وتعتبر أسواق البورصة النموذج الأبرز للأسواق المالية، حيث تعتبر مؤشرات أسواق البورصة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تكشف حالة النشاط الاقتصادي للشركات والمؤسسات وتبين اتجاهات النمو والصعود أو الهبوط في الدورة الاقتصادية.

3. طبيعة النقود وماهيتها:

3 -1. تعريف النقود:

تعرف النقود بطريقتين هما:

- التعريف النظري.
- التعريف العملي (التعريف المحاسبي).

أ. التعريف النظري للنقود:

ظل تقديم تعريف محدد للنقود محل جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة. حيث لم يكن تحديد ماهية النقود أمراً سهلاً ولذلك فقد تعددت تعاريف النقود تبعاً للدور أو الوظيفة التي يسديها مجتمع ما للنقود. وفيما يلي نقدم عينة من تعريفات النقود:

- النقود هي القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل.
- النقود هي أداة تسوية الديون.
- النقود هي الشيء الذي يحدد القانون قيمتها النقدية.
- النقود هي أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات.
- النقود هي كل ما تفعله النقود.

ويلاحظ أن تلك التعريفات تركز على وظيفة معينة من وظائف النقود تحظى بالاهتمام عند من يعرفها كذلك.

: التعريف اللغوي للنقود:

تعريف النقود في اللغة العربية بأنها القبض أي الدفع حالا. والنقود تعني العملة من المعدن و غيره مما يتعامل الناس به كالذهب والفضة. والنقد يدل على الدفع حالاً حيث يقال نقده الدراهم أي أعطاه إياها، فانتقدها أي قبضها. ويعني بنقد الدراهم أو انتقادها ميزها واخرج منها الزيف.

غير أن التعريف الشامل هو التعريف المستوعب لكل وظائف النقود، لذلك فإن أفضل تعريف للنقود هو تعريفها بوظائفها الأساسية وهو على النحو الآتي:

((النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات ويستخدم كوسيط في التبادل، وكوحدة للحساب، ومخزن للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة)).

ومن التعريف السابق نستنتج أبرز خصائص النقود:

أولاً: من البديهي أن التعريف الذي أشرنا إليه، يحظى بتوافق جمهور الاقتصاديين كونه يعرف النقود بوظائفها لذلك كان هذا التعريف مستوعباً لهذه الوظائف.

ثانياً: للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة:

1-1-3 الوظائف الأساسية للنقود هي:

(أ) النقود وسيط في التبادل (المعاملات): تتميز النقود عن المقايضة، في أنها تستخدم كوسيط كفؤ وسهل ومرن في إتمام المبادلات والمعاملات بين أفراد المجتمع.

وقد تمتعت النقود بوظيفة الوسيط في التبادل تأسيساً على جملة من الاعتبارات والمبررات وأهمها:

- الاعتبار الأخلاقي الذي يدعوا إلى ترسيخ قيم العدل بين الناس.

فالشريعة الإسلامية تؤكد أصلا على قيمة العدل في بعدها الاقتصادي أي على استقامة المكاييل والموازين ومنها النقود.

- الثقة بطبيعة المادة المصنوعة منها النقود. عندما صنعت النقود من المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس وغيره، اكتسبت ثقة كبيرة لدى الناس في اتخاذها أداة أو وسيط في المعاملات وتسوية المدفوعات.

وتعزى هذه الثقة إلى أن النقود المعدنية يتوفر لها قيمتان:

- قيمة سوقية باعتبارها سلعة (معدن) – أي قيمة ذاتيه حقيقية كسلعة تباع أو تشترى في السوق.
- قيمة أسمية تبادلية باعتبارها وحدة نقود، وقد كانت قيمتها الأسمية تساوي قيمتها السوقية. والجدير بالذكر أن النظرية المعدنية قد أتكاءت على هذه الاعتبارات في التأكيد على ميزة النقود المعدنية.

وتأسيساً على هذه الميزة اكتسبت النقود ثقة الناس باعتبارها نقداً وسيطاً في التبادل.

غير أن تفسير النظرية المعدنية يكون صحيحاً في حالة النقود المعدنية فقط،وبالتالي فإنها لا تصلح لتفسير تمتع النقود غير المعدنية (مثل النقود الورقية) بالثقة كوسيط للتبادل.

وهناك من اعتقد أن النقود تمتعت بقابلية الوسيط للتبادل بحكم القانون. فالنظرية القانونية تؤكد أن القانون هو الذي أكسب النقد صفة القبول العام كوسيط للمتبادل.

أما النظرية النفسية فإنها تعزو تمتع النقود بالقابلية كوسيط للتبادل إلى الدوافع النفسية الذاتية للأفراد.

حيث تؤكد أن ميل الأفراد إلى النقود والاطمئنان والثقة والرضا بها كوسيط للتبادل هو الذي يكسبها صفة القبول العام بصرف النظر عما إذا كانت النقود معدنية أو غير معدنية.

ومن الجدير بالذكر أن اقتصادي المدرسة الكلاسيكية يرون أن الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للتبادل، ولذلك فإن نظريتهم في الطلب على النقود قد تأسست على اعتبار أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل.

(ب) النقود مقياس لقيم السلع والخدمات:

- إذا كان المتر هو وحدة قياس المسافات، والجرام هو وحدة قياس الأوزان واللتر هو وحدة قياس السعة، والأمبير هو وحدة قياس الكهرباء فإن النقود هي وحدة قياس قيم السلع والخدمات. وتتمثل الوحدة النقدية في الريال اليمني أو الدولار الأمريكي والين الياباني والريال السعودي ونحو ذلك.
- تتفوق النقود على المقايضة في أنها تمثل وحدة تحاسب سهلة لقيم السلع والخدمات على المستوى المحلي لنأخذ على سبيل المثال الحالة الآتية:

إذا كان سعر السلعة أ = 100ريال

وسعر السلعة ب = 20ريال

فإنه ببساطة نستطيع أن نستنتج أن السلعة أ= خمس وحدات من السلعة ب أو السلع(ب) = خمس وحدات من السلعة أ.

وبعبارة أخرى، أصبح ممكنا أن نرجع إلى وحدة النقود أسعار جميع السلع والخدمات بمختلف أشكالها وأنواعها وبالتالي فإن سهولة الحساب في ظل الوحدات النقدية تؤدي إلى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بين الناس.

ولا يقتصر هذا الأمر على مستوى الاقتصاد الوطني، وإنما النقود تسهل أيضا عملية التبادل الدولي حيث تكون وحدة التحاسب هو سعر الصرف. ومن المعروف أن أسعار الصرف هي أسعار نسبية تتحدد بموجبها نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية.

ولا ريب أن أداء النقود وظيفة وحدة قياس قيم السلع والخدمات قد تغلب على الصعوبات والمعوقات التي أتسم بها نظام المقايضة. حيث أصبح سهلاً في ظل النقود إعداد حسابات الشركات والحسابات القومية والحسابات المالية للدولة والأفراد وغيرها من الحسابات.

وباستخدام النقود مقياس للقيم، تعززت الفاعلية والكفاءة الاقتصادية لأي اقتصاد. حيث أصبحت مؤشرات الأسعار النقدية للسلع والخدمات لها دلالة كبيرة على تفاعل قوى الطلب والعرض، وبالتالي تخصيص الموارد في أفضل استخدام لها وفقاً لمؤشرات الأسعار.

- وظائف النقود عند أبن خلدون:

((إن الله تعلى خلق الحجرين المعدنين الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العلم في الغالب)).

- قيمة لكل متمول: تحديد لوظيفة النقود كمقياس للقيم.
- الذخيرة: إشارة لوظيفة النقود كمخزن للقيمة أو الادخار.
- القنية: إشارة لوظيفة النقود كوسيط في المعاملات.
- ويقول إبن القيم في وظيفة النقود ما يلي: ((والثمن (النقود) هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض وإذ لو كان الثمن –أي النقود- يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن –أي نقود- تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع وحاجة الناس إلى ثمن –أي نقود- يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا لسعر تعرف به القيمة وذلك لا يكون إلا بثمن (أي بنقود) تقوم به الأشياء. ولو جعلت ثمناً واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هى لغيرها لصلح أمر الناس).

وبالرغم من الميزات المحققة من وظيفة النقود كمقياس للقيم، إلا أن هذا لا ينفي حدوث تقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يسبب ذلك من أثار سلبية على أطراف التبادل في السوق إلا أن البعض يرى أن تقلبات الوحدة النقدية هي أقل نسبياً مقارنه بغيرها من الأنظمة النقدية.

3-1-2 الوظائف المشتقة للنقود :

أشارت التعاريف السابقة للنقود إلى وظيفتين مشتقتين من الوظائف الأساسية للنقود وهما :

أ- النقود مخزن للقيم:

- تستعمل النقود كأداة لخزن القيم أي وسيلة للادخار.

فالنقود هي مخزن للقوى الشرائية عبر الزمن لأن حامل النقود إنما يحمل قوة شرائية تحضى بالقبول العام وتمكنه من الإنفاق عبر الزمن. ويقصد بالقوة الشرائية للنقود هنا كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبادلتها بوحدة نقدية واحدة خلال فترة زمنية معينة.

بيد أن استعمال النقود كمخزن للقيم (أو الادخار أو الثروة) قد يكون منتجاً أحياناً وقد يكون عقيماً في أحيان أخرى.

إن النقود تكون مخزناً منتجاً للقيم عندما يكون ادخارها بغرض توظيفها واستثمارها في استثمارات حقيقية أو مالية. حيث تولد في هذه الحالة عوائد وتراكم الثروة عند مالكيها، أما إذا تم اكتناز النقود وتعطيل دورها في الاستثمار والأرباح فإن استعمالها كمخزن للقيم يكون عقيما في هذه الحالة. لكن استعمال النقود كمخزن للقيمة بغرض مواجهة الطوارئ في المستقيل لا يعد استعمالاً عقيماً للنقود إذا ما تم بحصافة ورشد اقتصادي.

- الاكتناز في القرآن الكريم:

❖ من أجل ضمان استعمال النقود استعمالاً قيماً وضمان دورها كمخزن للادخار أو القيم فقد ذم الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز أولئك الذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله.
قال تعالى:((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم....إلخ الآية).
❖ ومن ناحية أخرى، أشار الشيخ الغزالي إلى أهمية النقود كمخزن للادخار حيث قال ((ثم يحتاج إلى مال يطول بقاوءة لأن الحاجة إليه تدوم وأبقى الأموال المعادن، فاتخذت النقود من الذهب والفضة والنحاس.

ومن ناحية أخرى، لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذي يستعمل كأداة للادخار أو مخزن للقيم والثروة، وإنما هناك أدوات أخرى كالأسهم والسندات والعقارات ونحوها.
وقد جاء هذا التنوع وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات وظهور الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات جديدة للاستثمار ومراكمة الثروة.
غير أن النقود كمخزن للادخار تتميز عن غيرها من الأوراق مالية (الأسهم والسندات) والعقارات في أنها تتمتع بصفة السيولة التامة. أي إمكانية الحصول على السلعة أو الخدمة بواسطة النقود الحاضرة دون الحاجة إلى تحويلها من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل.
ومن الجدير بالذكر أن وظيفة النقود كمخزن للادخار أو للقيم قد اتكاءت في التاريخ المعاصر على الخلفية الفكرية للمدرسة الكينزيه،فالرؤية الكينزية ترى أن أهمية وظيفة النقود كمخزن للثروة تعتمد على نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود كمخزن للثروة فإذا كانت نسبة الاحتفاظ بالنقود من إجمالي الثروة بغرض الادخار أكبر تزايدت أهمية النقود كمخزن للثروة،وكلما قلت تلك النسبة من ناحية أخرى زادت أهمية النقود كوسيط في المعاملات. وهذه الحالة تؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود ومن ثم زيادة الإنفاق النقدي.
ولا ريب أن أهمية النقود كمخزن للقيم (الادخار) يتطلب استقرار نسبي في قوتها الشرائية عبر الزمن. وهذا الاستقرار مرتبط بالتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

وكلما كان مستوى الأسعار مستقراً كلما حفز الأفراد على الاحتفاظ بالنقود كأداة للادخار ومراكمة الثروة، ويحدث العكس إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار، فإن هذا يجعلهم يهتمون بالنقود كوسيط للتبادل أكثر. حيث يميلون إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات بدلاً من الاحتفاظ بالنقود كأداة للادخار تجنباً لانخفاض قيمة النقود عند ارتفاع الأسعار.

ب- النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة:

هذه الوظيفة مشتقة من الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للمبادلات ذلك أن.

المبادلات قد تكون أنية، أو عاجله، وقد تكون آجلة. وإذا كانت النقود تستخدم لتسوية المبادلات الآنية، فإنها تستخدم أيضا كوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

وقد زادت أهمية هذه الوظيفة مع تطور وسائل الائتمان وأساليب البيع الأجل وإجراء التعاقدات الآجلة على المستوى المحلي.

وعلى المستوى الدولي، تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية وعملية صفقات القروض بين الدول والتي يتم تأطيرها في عقود أجله تكون النقود فيها هي الأداة لتسوية المدفوعات الآجلة. والحق أن استخدام النقود كأداة لتسوية المدفوعات الآجلة مرتبط أيضاً بالاستقرار النسبي في قيمة النقود والذي يعتمد على استقرار الأسعار.

3-1-3: الوظائف الحركية للنقود:

إن الوظائف الأساسية والوظائف المشتقة للنقود التي ذكرها التعريف السابق هي وظائف حيادية للنقود أي أنها وظائف تؤدي إلى تسهيل وتيسير النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على أحداث ومجرى هذا النشاط.

وهذه تختلف عن الوظائف غير الحيادية، وتسمى بالوظائف الحركية للنقود، حيث تؤثر النقود في هذه الحالة على مجريات وأحداث النشاط الاقتصادي واتجاهات النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي أي أن النقود تصبح أداة من أدوات السياسة النقدية وعنصر من عناصر الإنتاج.

4-1-3 مزايا إضافية للنقود:

إن مضمون التعريف السابق للنقود يشير إلى تمتع النقود بجملة من المزايا جعلتها تتفوق على نظام المقايضة وهي:

- سمة القبول العام.
- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- القابلية للتجزئة والانقسام إلى وحدات أصغر مثال: ريال – فلس، فئة 100ريال، فئة 200ريال وهكذا.
- التجانس.
- صغر الحجم وسهولة الحمل والنقل.
- الاستمرارية وعدم القابلية للتلف بسرعة.

خلاصة القول، يقدم التعريف النظري للنقود عدد من الخصائص هي:

(1) التعريف يحضا بتوافق جمهرة الاقتصاديين.

(2) للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة. فمن حيث المكان، النقود هي وسيط في المبادلة ومقياس للقيم، وأما من حيث الزمان، فالنقود هي مخزن للقيم وأداة لتسوية المودوعات الآجلة.

(3) للنقود وظائف حيادية تتمثل في الوظائف الأساسية والوظائف المشتقة ولها وظائف غير حيادية (حركية) يمنحها تأثيراً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي.

(4) للنقود مزايا إضافية تجعلها تتفوق على المقايضة ومنها القبول العام والاستقرار النسبي والتجانس وسهولة الحمل والنقل وعدم القابلية للتلف بسرعة.

3 -2 . التعريف العملي للنقود:

- يقصد بالتعريف العملي للنقود طرق وأساليب حساب (قياس) النقود كميا. يمكننا عرض المقاييس التالية:

(1) المقياس الضيق للنقود والذي يعرف بـ (M_1) أو نقود التبادل. يتكئ هذا المقياس على دور النقود كوسيط في المعاملات. كذلك تعرف هذه الطريقة بطريقة المعاملات التي تعزي إلى الخلفية الفكرية للاقتصاديين الكلاسيك، الذين ركزوا على وظيفة النقود كوسيط للمعاملات.

وبالتالي فإن عرض النقود الضيق M_1 يتكون من:

(أ) العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (C) وتتألف من النقود الورقية (أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي) زائداً العملة المعدنية المساعدة، ومن المعروف أن العملة المتداولة تسمى بالنقود القانونية الإلزامية وتسمى أحياناً بالنقود الخارجية.

(ب) الودائع الجارية في البنوك وتسمى بنقود الودائع أو النقود المصرفية أو النقود الداخلية وتعرف بـ (D). تتألف الودائع الجارية (D) من البنود التالية:

- الحسابات الجارية في البنوك التجارية.
- الحسابات الشيكية في البنوك أو غيرها.
- الحسابات القابلة للتحويل الفوري إلى حسابات جارية (Automatic Transfer Saving)
- شيكات المسافرين الصادرة بالعملة الوطنية.

- وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الضيق هو:

$$M_1 = C + D$$

حيث D = الودائع الجارية (النقود المصرفية)

C = العملة المتداولة خارج البنوك.

- ومن الجدير بالذكر أن البنود التالية يتم استبعادها من النقود المصرفية وهي:

- بطاقات الائتمان لأنها مجرد وسيلة ائتمانية تخول حاملها حق الشراء بالأجل ولا تعتبر إضافة لثروة الشخص.
- بطاقات المدين ((Debit Cards وهي بطاقة ممغنطة الكترونياً وتستخدم للدفع الفوري.
- العملة في خزائن البنك المركزي وحسابات الحكومة في البنوك التجارية والبنوك الأخرى لا تعتبر من نقود التبادل لأن هذه الجهات هي جهات مصدره للنقود.
- أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى والمؤسسات المالية الأخرى منعاً لازدواج الحساب لأن هذه الأرصدة تعتبر نقوداً احتياطية لتغطية الودائع –في تلك البنوك- أي أن العملة لدى البنوك تقابلها نقود ودائع وبالتالي فإنها لا تحتسب مرتين (مرة كنقود ومرة كودائع) فهذه الأرصدة في الواقع هي جزء من ودائع البنوك المحتسبة أصلاً جزء من عرض النقد.

(2) التعريف الواسع للنقود (M_2) أو مقياس السيولة الإجمالي.

-يستند هذا المقياس إلى وظيفة النقود كوسيط للمعاملات ومخزن للقيم أو الثروة. وقد ركز الاقتصاديون الكينزيين على دور النقود كمخزن للثروة. وبالتالي فإن النقود لها تأثير على السلوك الاستهلاكي للفرد باعتبارها مكوناً أساسياً في ثروة الأفراد.

- وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الواسع هو:

$M_1 = M_2$ + ودائع التوفير + الودائع الآجلة

M_1 + Saving accounts + Time deposits =

- أي أن M_2 يتكون من:

- قياس النقود الضيق (نقود التبادل) أو (M_1)
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة وتشمل:
  - الودائع الاستثمارية لأقل من سنة وأكثر من سنة بالعملة الوطنية.
  - الودائع بالعملة الأجنبية ومقومة بالعملة الوطنية.
  - الودائع المخصصة.

ومن المعروف أن ودائع التوفير والودائع الآجلة تسمى بأشباه النقود.

أي أن(M_2) هي:

$M_2 = M_1 +$ شبه النقود

- ولا غرو أن السيولة الإجمالية (M_2) تكتسب أهمية خاصة في مجال الحياة الواقعية حيث تستخدم في الدراسات التطبيقية لغرض تحليل أثر النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي للأفراد.

- أثر النقود على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن:

أثر النقود (الثروة) على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن أجريت دراسة تطبيقية لمعرفة حجم أثر (M_2) على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن خلال الفترة(90 – 2005م)وقد أظهرت نتائج القياس ما يلي:

$C = 5562 + 2.3\ M_2$

(41)

$R2 = .99$

$F = 1730$

حيث يلاحظ وجود علاقة قوية بين العرض النقدي (M_2) ومستوى الاستهلاك (C).

ومن ناحية أخرى، فإن مكونات (M_2) قد أضيف إليها مكون جديد يسمى ودائع الأسواق النقدية المودعة لدى الوسطاء الماليين، حيث يدفع على هذه الودائع فوائد متغيره وليست ثابتة (Money Market Deposits)، وقد جاءت هذه الإضافة وخاصة في الدول المتقدمة وليدة التقدم المتسارع في الأسواق المالية والنقدية.

وبذلك تصبح(M_2)على النحو التالي:

$M_2= M_1+$ ودائع التوفير + الودائع الآجلة + ودائع الأسواق النقدية

(3) المقياس الأوسع للنقود (M_3):

يستخدم هذا القياس غالباً في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدي الناجم عن التقدم الكبير في الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات مالية ونقدية جديدة.

ويتميز هذا المقياس في إمكانية استخدامه في قياس أثر الإنفاق الاستثماري على السلوك الاستهلاكي.

ولذلك يتم إضافة ودائع المستثمرين الأجله إلى (M_2) بحيث تصبح M_3 كما يلي:

$M_3 = M_2+$ ودائع المستثمرين الأجله (Investors Time Deposits)

ومن الجدير بالذكر أن إضافة ودائع المستثمرين قد تم تبريره بأنه يعكس قرارات المستثمرين أما بالاحتفاظ بأرصدة نقدية أو استثمارها في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات.

(4)مقياس السيولة الإجمالي (M_4) مرة أخرى:

يستخدم هذا القياس في الدول المتقدمة كمقياس للسيولة الإجمالي ويتألف من :

- M_3 (المقياس الأوسع للنقود).
- أصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة الحكومية ونحوها أي أن:

$M_4 = M_3 +$ أصول عالية السيوله (higlly Liquid assets)

ومن الواضح أن إضافة الأصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة قد تم تبريرها على أساس أن هذه الأذون يمكن تحويلها إلى نقد فوري وبأقل تكلفة وبالتالي فإن من المنطقي إضافتها إلى عرض النقد الأكثر توسعاً (M_4) أو مقياس السيولة الإجمالي الأكثر اتساعاً.

3-3. أنواع النقود:

معايير تقسيم النقود:

من المعروف، أن تصنيف وتقسيم النقود يتم وفقاً لمعايير مختلفة وهي:

1- معيار المادة المصنوعة منها النقود. تقسم النقود وفقاً لهذا المعيار إلى:

- نقود معدنية.
- نقود ورقية.
- نقود الكترونية.

2- معيار الجهة المصدرة للنقود: نقسم النقود وفقاً لهذا المعيار إلى:

- نقود حكومية.
- نقود يصدرها البنك المركزي وتتألف من النقود القانونية الورقية الإلزامية وتسمى نقود خارجية والنقود المعدنية المساعدة.
- نقود الودائع لدى البنوك التجارية وتسمى النقود الداخلية.

3- معيار الأساس الذي تقوم عليه النقود:

- نقود معدنية.
- نقود ائتمانية.

4- المعيار الجغرافي:

- نقود وطنية.
- نقود أجنبية.

5- معيار التطور التاريخي للنقود: تقسم العقود وفقاً لهذه المعيار إلى:

- نقود سلعية.
- نقود معدنية.
- نقود ورقية.
- نقود ائتماني.
- نقود الكترونية.

ويمكننا عرض أنواع النقود وفقاً للمعايير السابقة في شكل (1.1)

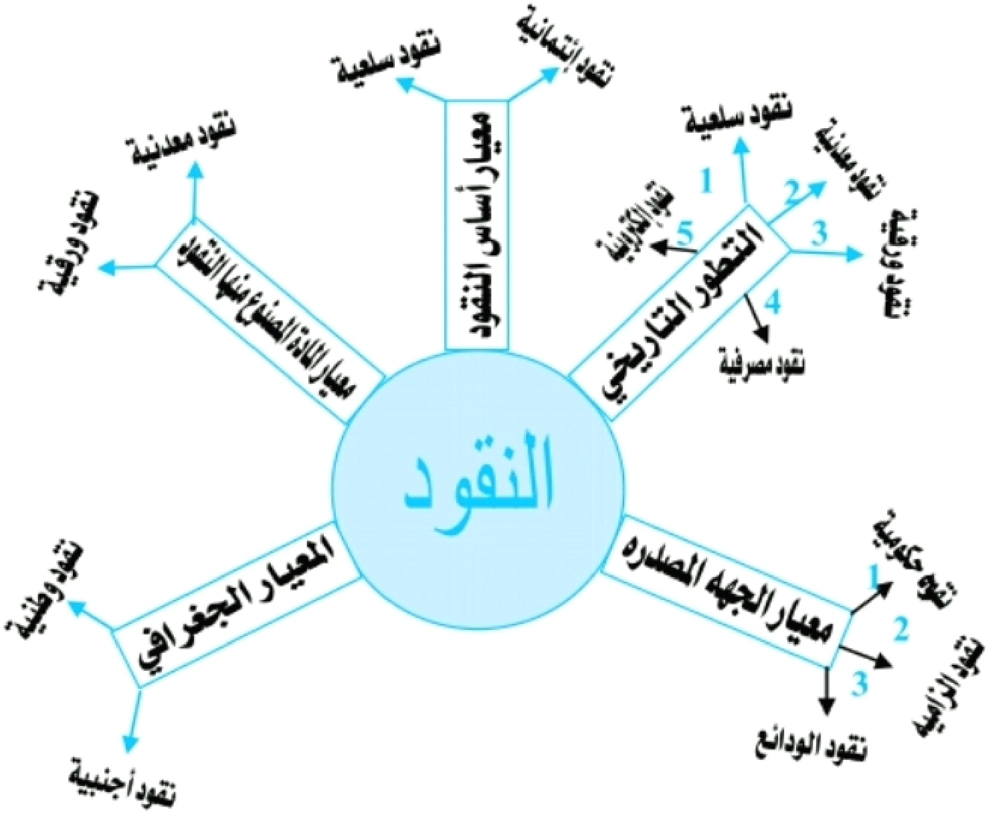

والحق أن أهمية معيار على أخر عند دراسة أنواع النقود يختلف بين الاقتصاديين النقديين، غير أنه يمكننا دراسة أنواع النقود وفقاً لمعيار التطور التاريخي للنقود للأسباب الآتية:

- هذا المعيار يجمع بين أنواع النقود وفقاً للمعايير المختلفة.
- ينسجم هذا المعيار مع واقع التطور التاريخي للنقود حيث مرت النقود بمراحل مختلفة حتى وصلت إلى شكلها الحديث في عصرنا الراهن.

أولاً: النقود السلعية:

يقصد بالنقود السلعية النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات البشرية على اتخاذ سلعة معينة لتكون هي وحدة النقد التي يتم التعامل بها في تبادل السلع والخدمات بين الأفراد. حيث استخدمت بعض الحيوانات كسلعة نقدية مثل الثور والماشية واستخدمت بعض المجتمعات القمح والتبغ والسكالين وبعض السلع الطبيعية مثل البن ،والزبيب والقمح كوحدة نقد سلعية.

واستخدم أيضاً الملح والصدف كوحدة نقد سلعية في مجتمعات أخرى.

إن لجوء المجتمعات إلى إتباع نظام النقود السلعية يمثل أول خروج على نظام المقايضة البحت الذي كانت تعتريه الكثير من الصعوبات والمعوقات.

على أن هذا النوع من النقود لم يسلم من العيوب والسلبيات وأهمها القابلية للتلف وصعوبة التجزئة وكلفة التخزين وصعوبة النقل.

ولا ريب أن هذه العيوب، قد جعلت المجتمعات الإنسانية، تبحث في استخدام نقود أخرى تسهل عملية التبادل.

ثانياً: النقود المعدنية:

تعتبر النقود المعدنية شكلاً متطوراً من أشكال النقود السلعية، حيث اكتشفت المجتمعات البشرية أهمية وقيمة معدني الذهب والفضة، واتخذت منها نقوداً منذ خمسة آلاف سنة. وقد أظهرت الآثار أن شعب الليدين في آسيا الصغرى والذي ينحدرون من أصل يوناني كانوا أول من أتخذ المعادن نقوداً.

وفي بداية الأمر، كان يتم سك النقود على أشكال متباينة مختلفة الوزن والمعيار. وقد تطلب هذا اصطحاب الموازين إلى جميع الأمكنة التي يتم فيها التبادل، مما كان يثير صعوبات وعوائق كثيرة في التعامل.

وللتغلب على تلك الصعوبات، بدأت المجتمعات البشرية في سك المعادن على شكل مسكوكات معدنية ذهب أو فضة كاملة بوزن معين وبمعيار محدد.

وقد كان نظام السك يقوم على أساس تعادل قيمة المعدن كوحدة نقدية مع قيمتها وزناً كسلعة.

أي تعادل قيمتها الاسمية كنقد مع قيمتها التبادلية كسلعة.

ومن الملفت للنظر إلى أن نظام السك هذا قد أدى إلى ارتفاع قيمة النقود المعدنية (الذهب والفضة) بسبب وجود طلب إضافي مكون من طلب على المعدن كنقود + طلب على المعدن كسلعة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القوة الشرائية للذهب.

ومن ناحية أخرى، فإن النقود المعدنية الأخرى التي استخدمت كنقود مساعدة كانت تضرب أو تسك من معادن أخرى رخيصة الثمن مثل النحاس والنيكل والبرونز ومن الملاحظ أن النقود المعدنية تميزت على غيرها من النقود السلعية غير المعدنية بالخصائص التالية:

- عدم القابلية للتلف والتآكل.
- سهولة النقل والحمل.
- التجانس والتماثل والقابلية للتجزئة إلى وحدات أصغر مع الاحتفاظ بقيمتها.
- القدرة النسبية.

ثالثاً: النقود الورقية:

كان الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الورقية إيذاناً بالولوج إلى استعمال النقود الائتمانية والتحول إلى نظام نقدي أكثر تطوراً نشكل النقود الورقية قاعدته الرئيسية.

ولا ريب أن زيادة حجم التجارة والتبادل بين الأمم وخاصة في عصر التجاريين قد مثل أهم محطة في مسيرة التحول إلى النقود الورقية. ومع زيادة أنشطة التجارة أدرك التجار المخاطر المتزايدة من نقل كميات كبيرة من الذهب والفضة من مكان إلى مكان لتسديد قيمة السلع التي يتم الاتجار بها. وبداء المتعاملون في التجارة بالتوافق على جملة من الأعراف والتقاليد المتعلقة بصيغة أو نظام جديد لتداول النقود الائتمانية.

وقد شكل هذا التوافق أولى مراحل التحول إلى استخدام النقود الورقية.

وبمعنى آخر، فإن التحول إلى النقود الورقية لم يتم مرة واحدة وإنما مر بمراحل تطور مختلفة نوجزها فيما يلي:

(1) مرحلة ظهور النقود التمثيلية (Representive Money):

يرجع ظهور النقود التمثيلية (أو النقد التمثيلي) إلى مرحلة ظهور دور الصرافين وصياغ الذهب والفضة.

أتسمت هذه المرحلة بقيام التجار بإيداع الذهب والفضة عند الصرافين مقابل الحصول على وثيقة سميت إيصال أو سند يعطي لصاحب الوديعة (التاجر) وباسمه: ومع مرور الوقت اكتسبت هذه الإيصالات ثقة المتعاملين وبالقبول العام في تسديد قيمة المبادلات التجارية. وأصبحت هذه الإيصالات قابلة للتداول من شخص إلى أخر من خلال عملية التظهير. وحلت هذه الإيصالات بالتالي محل النقود المعدنية ولكن مع عدم قابلية هذه الإيصالات للتحويل إلى الذهب ومن ناحية أخرى، أدرك الصرافون وصياغ الذهب أن طلبات السحب من قبل التجار كانت أقل من النقود المعدنية المودعة لديهم، مما شجع الصرافين على إصدار إيصالات وسندات بقيمة أكبر من قيمة النقود المعدنية المودعة لديهم.

ومع زيادة الثقة بالجهات المصدرة والقبول العام للتداول، تم تداول هذه الإيصالات بدون تطهير. الأمر الذي مهد لظهور فكرة البنوك التجارية التي قامت بعمل مشابة لعمل الصرافين. ومع مرور الوقت توسعت أعمال البنوك وامتدت إلى الإقراض وقبول الودائع مقابل السندات والإيصالات.

(2) مرحلة ظهور النقود النائبة:

يقصد بالنقود النائبة الصكوك والشهادات الورقية المغطى قيمتها بالذهب أو الفضة، وهي تشبه شهادات الإيداعات والإيصالات التي أشرنا إليها سابقاً.

وقد نشاء هذا النوع من النقود الورقية مع ظهور فكرة البنوك المركزية وإسناد وظيفة إصدار النقود إلى جهة واحد ممثلة بالبنك المركزي وتختلف النقود النائبة عن النقود التمثيلية، في أن النوع الأول يكون قابلاً للتحويل إلى ذهب أو فضة، بينما النقود التمثيلية ليست قابلة للتحويل.

ووفقاً لقاعدة التحويل، يتعهد البنك المركزي بتحويل هذه الشهادات والإيصالات إلى ذهب أو فضة وبقيمة تساوي قيمة الوحدات النقدية المعدنية أو ما يعادلها من سبائك.

ومن الأمثلة المشهورة على النقود النائبة شهادات الذهب التي كانت تصدرها الخزانة الأمريكية وبنسبة تغطية 100٪.

ومن سمات ومميزات النقود النائبة أنها تشبه النقود السلعية فالكمية التي يمكن إصدارها تتوقف على كمية النقد السلعية أو ما يعادلها من سبائك.إضافة إلى قابليتها للتداول دون الحاجة إلى نقل الذهب من الخزينة، منما أسبغ عليها ميزة السهولة وعدم التعرض للسرقة أو التآكل.

(3) مرحلة ظهور النقود الورقية الإلزامية:

لم تكن مرحلة استعمال النقود النائبة قابلاً للاستمرار والتطبيق في الواقع، فقد جاء الوقت الذي عجزت فيه البنوك المركزية عن تحويل النقود النائبة إلى ذهب بسبب انخفاض كمية الذهب. الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومات بإصدار القوانين الملزمة للأفراد بقبول وتداول النقود الورقية. ومن ثم أصبح النقد الورقي هو وحدة النقد الأساسية غير القابلة للتحويل. وأصبحت بالتالي نقود إلزامية بحكم القانون تمتع بقوة إبراء غير محدودة. وانحصرت بالتالي مهمة إصدار النقود في البنك المركزي الذي أصبح الجهة المسئول عن إدارة النقد والسياسة النقدية.

تتميز النقود الورقية الإلزامية بسهولة الحمل والتبادل وانخفاض تكلفة إصدارها، كما أنها مضمونة القيمة بضمان الدولة. ومن ناحية، تعاني النقود الورقية من أوجه قصور وسلبيات أبرزها.

الإصدار المفرط للنقود الذي يسبب ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وإضعاف قوتها الشرائية.

رابعاً: النقود المصرفية:

يقصد بالنقود المصرفية نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها. ولكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس، وإنما تتمتع بقبول الأفراد بالتعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها البنوك التجارية، ويطلق بعض الكتاب على النقود المصرفية بالنقود الكتابية ويطلق عليها آخرون بالنقود الائتمانية، كما تسمى أيضاً بالنقود الداخلية.

ومن التعريف السابق، يمكننا استنتاج خصائص النقود المصرفية على النحو الآتي:

(أ) تعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود التي ظهرت في العقود الماضية من القرن العشرين بسبب زيادة مستويات النشاط الاقتصادي وانتشار عادات التعامل المصرفي.

وقد انعكس هذا التطور على زيادة أهمية البنوك وزيادة دورها في تسهيل وتحريك عملية النشاط الاقتصادي.

(ب) تتكون النقود المصرفية من المصادر التالية:

1- الودائع الجارية الأصلية تحت الطلب المودعة لدى البنوك التجارية وهي تشكل مكون من مكونات نقود التبادل (M_1). وغني عن البيان أن الودائع الجارية هي حسابات جارية تنشاء من قيام الأفراد بإيداع نقودهم في البنوك ومن ثم القيام بسحبها لاحقا للوفاء بقيمة المبادلات التجارية وسداد الديون من خلال تحرير الشيكات البنكية عليها، ولكن ليس من الضروري أن يتم سحب كل النقود من البنوك فالنقود تظل موجودة في حسابات المودعين، وإنما يتم تعديل الحسابات الجارية للمودعين. فالشخص الذي يسحب مبلغ معين يؤدي إلى انخفاض حسابه الجاري مقابل زيادة الحساب الجاري للشخص المستفيد بنفس المبلغ السابق الذي قد يكون له حساب في نفس البنك أي أن النقود الورقية لا تخرج من البنوك وإنما يتم تعديل الحسابات الجارية للمودعين زيادة أو نقصاناً. ولكن إذا أودع المستفيد المبلغ في بنك أخر فإن هذا يزيد من مديونية البنك الذي تم السحب عليه.

2- الودائع المشتقة والتي لا تنشاء من إيداع فعلي للنقود وإنما تنشاء من خلال قيام البنوك التجارية بالإقراض للأفراد. وهؤلاء بدورهم يودعون القروض في حسابات خاصة بهم في البنوك. وهذه العملية ليست إلا خلق النقود أو العملية التي تسمى بخلق الائتمان.

ولا غرو أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود إنما يعتمد على حجم الفوائض النقدية الموجودة في خزائن البنوك التجارية.

ومن المعروف، أن تجارب البنوك قد أظهرت أن الأفراد المودعين لا يسحبون إلا جزءاً من ودائعهم الجارية الأصلية. وهو الأمر الذي يوفر للبنوك مبالغ نقدية فائضة، تستخدمها في منح القروض من خلال الودائع المشتقة وبقيمة تفوق قيمة الودائع الأصلية.

وهكذا تؤدي هذه العملية إلى خلق النقود المصرفية التي أصبحت وظيفة هامة من وظائف البنوك التجارية.

(ج) إن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية ليست مطلقه. وإنما مقيدة بإجراءات ومتطلبات السياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الرقابة على الائتمان المصرفي والتحكم به في الاتجاه الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة النقود المصرفية إلى إجمالي السيولة المحلية (إجمالي عرض النقود M_2) يبين الأهمية المتزايدة للنقود المصرفية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والأقل نمواً.

خامساً: النقود الإلكترونية (Electronic Money):

يقصد بالنقود الإلكترونية الوسائل الإلكترونية لتحويل النقود من مكان إلى مكان وفقاً لنظام يسمى نظام تحويل الأموال الإلكترونية (Electronic Funds Transfer). إن النقود الإلكترونية هي أحدث نوع في النقود، وتعتبر البنوك وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداماً لأساليب التحويل الإلكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود الإلكترونية.

ومع أهمية هذا التطور الكبير في النقود، إلا أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين النقديين والمصرفيين حول اعتبار النقود الإلكترونية نوعاً متطوراً من أنواع النقود.

فالبعض يرى أن النقود الالكترونية هي نوع حديث للنقود حيث أنها تمتع بالميزات والخصائص التالية:

- تعتبر وسيلة دفع تتمتع بالكفاءة وانخفاض التكلفة.
- سرعة انتقال النقود مقارنة بالوسائل الأخرى كالشيكات وبطاقات الائتمان والأوراق التجارية التي تتطلب جهداً وتكلفة أكثر.

ويعارض آخرون والكاتب منهم اعتبارها نقوداً لأن التحويل الإلكتروني للنقود ليس نقوداً بحد ذاته وإنما هو وسيلة متطورة لتحويل وانتقال الأموال من جهة إلى جهة أخرى. وعلى أية حال، فإن هذه الوسيلة معرضة لمخاطر لا يستهان بها ومنها:

- غياب وثيقة إثبات انتقال النقود.

- لا تسمح هذه الوسيلة بتعزيز الأرصدة النقدية ولا تمكن من الاستفادة من التسهيلات المصرفية لفترة قصيرة عند تجاوز السحب مبالغ الإيداع (Over Draft).
- احتمال الوقوع في أعمال القرصنة الحاسوبية وغياب مسئولية محاسبة أي جهة عن الخسائر التي تحدث نتيجة ذلك.

3 -4. التطور التاريخي للنقود:

أولاً: عصر المجتمعات البدائية:

كان أول نظام نقدي استعملته المجتمعات البشرية البدائية هو نظام المقايضة. ومع بروز صعوبات وعوائق المقايضة، بدأت هذه المجتمعات في اختيار مادة معينة (سلعه معينة) لتكون مقياساً عاماً للسلع والخدمات، فالمصريون القدامى استخدموا مادة القمح، وأستخدم الصينيون مادة الأرز، ثم استعملوا النقود المعدنية بعد القرن الرابع قبل الميلاد.

أما في روسيا، فقد استخدم الروس مادة الصوف، ثم استعملوا المعادن ولكنها لم تكن على شكل نقود، وقد استخدم الرومان الماشية كوحدة قياس للسلع والخدمات.

ثانياً: بزوغ عصر النقود:

تشير مصادر التاريخ النقدي إلى أن شعب "الليدين" والذين هم من أصل يوناني كانوا أول من أخترع النقود وذلك في عهد قارون (561-546) قبل الميلاد.

وقد صنعت تلك النقود في تلك الفترة من معدن "الأكتروم" على شكل سبيكة من الذهب والفضة، أما المصريون القدامى، فقد استعملوا النقود في عهد الملك (امنمحات الثالث) (1841-1792) قبل الميلاد. وقد وصفت تلك النقود بأنها كانت على شكل حلقات نحاسية وفضية وذهبية باوزان معلومه. غير أن سك النقود في مصر قد خضع لسيطرة الدول التي تعاقبت على حكم مصر. فقد سكت النقود الفارسية، ثم النقود اليونانية، ثم النقود الرومانية.

ومن المعالم البارزة في تاريخ النقود هو استعمال الإغريق اليونانيين للعملة المعروفة "بالدراخمة" في القرن الثامن قبل الميلاد والتي سكها الأسكندر المقدوني. وقد عرفت هذه العملة بـ(دراخمة أسكندر).

ولم يستعمل الرومانيون النقود إلا في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، حيث استعملوا عملة "آيس جراي" وقد كانت ذات شكل مستدير ومصنوعة من البرونز.

كما طور الرومان النقود ، حيث استعملوا العملات الفضية مثل عملة (الديناريوس) واستعملوا كذلك النقود الذهبية مثل "عملة الأوريوس" سنة 227 قبل الميلاد.

وتشير المصادر التاريخية للنقود إلى أن الإمبراطور (يوليوس قيصر) كان أول من وضع صورته على قطع النقود.

ومن الجدير بالذكر أن الرومان قد استعملوا أيضا نقود أخرى مساعدة محشوة من معدن النحاس.

ثالثاً: النقود في العصور الوسطى:

اتسم استعمال النقود في العصور الوسطى بالتقلب والاستمرار تبعاً للتغير والاستمرار في أنظمة الحكم السياسية في أوربا ، فقد سك نيسان لويس في 1260م عملة "الأيكو الذهبي" ثم أستعمل لويس الثالث عشر بعد قرنين من الزمان نقوداً سميت "بعملة اللويس"، وبعد قيام الثورة الفرنسية ، صدر قانون بسك الفرنك الذي عرف باسم "فرنك جرمينال" وهو مصنوع من الفضة ، وفي سويسرا ، سكت عملة سميت "بالتالر" وذلك في القرن الخامس عشر الميلادي.

رابعاً: النقود في عصر الدولة الإسلامية:

كان النظام النقدي في عهد الرسول (ص) يقوم على أساس الذهب والفضة.

فقد أقر الرسول (ص) التعامل بالدنانير والدراهم كعملات نقدية. وقد أخذ هذا النظام من الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية. حيث كان الرومان يستعملون الدينار الروماني، وأستعمل الفرس الدراخمة والذي أخذ من اليونان.

وقد أقر الرسول (ص) الأوزان التي كانت قريش تزن بها الدنانير والدراهم كما ورد في حديثه صلى الله عليه وسلم "الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة".

وقد أستمر هذا الوضع إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب في فترة الخلافة الراشدة.

وفي عصر الخلفاء الراشدين، وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعملت نقود مساعدة عرفت بـ (فلوس)، وهي فلوس نحاسية برونزية كتب على بعضها صيغ شهادة التوحيد.

وتذكر المصادر التاريخية للنقود أن الخليفة عمر ضرب دراهم جديدة على الطراز الساساني مع الاحتفاظ بشكلها وأوزانها ، ولكن تم إضافة بعض العبارات العربية بالخط الكوفي مثل "بسم الله" "وبسم الله ربي".

حدث تطور كبير في النظام النقدي في عصر الدولة الأموية. حيث كان الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان أول من اصدر نقوداً إسلامية. وقد تم إصدار دنانير ذهبية سنة 74هجرية والذي كان سكها على أساس الطراز العربي الإسلامي.

ومن أجل هذا الغرض، تم إنشاء دور سك النقود في كل من دمشق في سوريا والفسطاط في مصر.

في عصر الدولة العباسية، تم استعمال نقود الأمويين إلا أنه أجريت بعض التعديلات على بعض النقود المستعملة ومنها:

- تخفيف النقوش التي كان يتم وضعها على النقود، حيث أصبحت النقوش أقل مقارنة بما كانت عليه نقود الأمويين.
- وفي عهد الخليفة(هارون الرشيد) أستعمل الخط الكوفي في الكتابة على النقود.

ومن ناحية أخرى، فقد تميزت النقود في عهد الدولة الفاطمية بمصر (وعلى عكس نقود العباسين) بزيادة مستوى النقوش والزخارف، كما ضربت النقود الزجاجية في أواخر عصر الفاطميين.

أما في عصر الدولة الأيوبية فقد حدث تغيير في المادة المصنوع منها النقود. حيث أستعمل (الأيوبيون) نقود نحاسية بسبب ندرة الذهب والفضة، وانخفاض كميات الذهب والفضة في ذلك العصر.

لم يتغير الحال كثيراً في عهد المماليك، حيث أستعمل هؤلاء الفلوس النحاسية.

أما في عصر الدولة العثمانية، فقد تم استعمال نقود تركية مثل "الخيرية" و "المحبوب" وهي نقود مصنوعة من الذهب.

كذلك استعمل العثمانيون النقود الأوربية مثل "البندقي" وريال الفضة الهولندي.

كما أدخل (العثمانيون) تغييراً كبيراً في العبارات التي كانت تكتب على النقود. حيث استبدلوا عبارات شهادة التوحيد والآيات القرآنية بالألقاب الفخرية للسلاطين العثمانيين.

خامساً: النقود في العصر الراهن:

هناك العديد من العملات الورقية التي تستخدم كنقود، وأبرزها الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو الأوربي والمارك الألماني، والفرنك الفرنسي.

وفي العالم العربي والإسلامي: يستخدم مثلاً الريال اليمني، والجنية المصري، والريال السعودي والعماني والدينار الجزائري والمغربي والريال الإيراني.

أسئلة التقويم الذاتي :

السؤال الأول: عرف بدقة ما يلي:

1- نظام المقايضة.

2- الوساطة المالية.

السؤال الثاني: قارن بين:

1- النقود التمثيلية والنقود النائبه.

2- النقود السلعية والنقود المعدنية.

3- النقود المصرفية والنقود الإلكترونية.

السؤال الثالث: ما هي وظائف النقود، واذكر المقاييس العملية للنقود موضحاً المعايير المختلفة في تصنيف النقود؟

السؤال الرابع: تحدث عن المراحل التاريخية للنقود مع ذكر أمثلة لكل مرحلة تاريخية.

السؤال الخامس: تحدث عن النقود التي استعملت في التاريخ الإسلامي من بداية عصر الرسول إلى يومنا هذا.

4. الخلاصة:

- عرض في هذه الوحدة أهمية ودور النقود في قضايا اقتصادية رئيسية هي:

النقود أرقى بديل لنظام المقايضة-النقود والدورة الاقتصادية-النقود والتضخم -النقود وتكلفة رأس المال-النقود وعجز أو فائض الموازنة العامة للدولة وأخيراً النقود والتجارة الدولية.

وقد أظهرت المناقشة أهمية النقود في النشاط الاقتصادي للمجتمع وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- ولكننا نسارع إلى القول بالتحذير من خطأ الوقوع في ((تقديس النقود)) فإذا كان صحيحاً أن للنقود دوراً مؤثراً وفاعلاً في النشاط الاقتصادي وفي عملية الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إلا أن محددات ومقومات هذا التقدم ليس مقتصراً على دور النقود، في الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، بل يتوقف على محددات التقدم في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (حجم الإنتاج والتشغيل) ويتوقف على محددات التقدم التقني التكنولوجي (أساليب الإنتاج) كذلك يتوقف على درجة التقدم السياسي التي تعكس نفسها على مدى عمق المشاركة السياسية للأفراد في صياغة القرار، وعلى مدى النجاح في بناء مؤسسات الحكم الرشيد والجيد، وعلى مدى نزاهة عملية التصويت ونحوها من المؤشرات السياسية ذات العلاقة الوثيقة بتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي .

وتتوقف عملية التقدم الاقتصادي على محددات اجتماعية هامة منها مستوى تحقيق التقدم في عدالة توزيع الدخل والثروة -ومستوى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد-ومستوى تحقيق عدالة توزيع ثمار التنمية جغرافياً وفئوياً.

يعتمد التقدم الاقتصادي على ما إذا كان المجتمع قادراً على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنمية بشرية مرتفعة يستفيد منها الجميع ومن أجل الجميع.

- رسالة هذه الوحدة هو الدعوة إلى تغليب نظرة واقعية لدور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي. وهي النظرة التي تضمن إعطاء أولوية لتحقيق الاستقرار النقدي كشرط ضروري لاستدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عرفنا النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العالم بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات، ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأدلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

تقاس النقود بمعايير مختلفة ومن أبرزها:

النقود بالمعنى الضيق (M1) حيث $M1= C + D$

النقود المعنى الواسع وتتكون من النقود بالمعنى الضيق (M1) زائداً شبه النقود . شبه النقود + $M2 = M1$

النقود بالمعنى الأوسع (M3) وتتكون من النقود بالمعنى الأوسع + أصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة.

- أنواع النقود وفقاً لتطورها التاريخي هو: -النقود السلعية -النقود المعدنية - النقود الورقية -النقود المصرفية -النقود الإلكترونية.

وقد اتخذت النقود الورقية أشكال مختلفة هي: - النقود التمثيلية - النقود النائبة - النقود الورقية الإلزامية.

- مر استعمال النقود بمراحل تطور تاريخية مستمرة، حيث استعملت المجتمعات البدائية نظام المقايضة ثم نظام النقد السلعي، وبداء بعد ذلك استعمال النقود المعدنية.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن شعب " الليدين " من أصل يوناني كانوا أول من أخترع النقود.

في عهد الدولة الأموية تم إصدار الدينار الإسلامي، ثم استمر سك النقود المعدنية بأشكال مختلفة في عصور الدولة الإسلامية المختلفة.

5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية:

عزيزي الدارس: سنتناول في الوحدة الثانية التطور التاريخي للنظام النقدي حيث سيتم التركيز على عرض ملامح وخصائص الأنظمة النقدية في العصر الحديث وتطور تلك الأنظمة وفقا للتطور الأنظمة والمؤسسات والتشريعات النقدية.

6. قائمة المصطلحات:

-النقود: أي شيء يحضى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن القيم وإدارة لتسوية المدفوعات الآجلة.

- النقود بالمعنى الضيق (M_1) حيث $M_1 = C + D$

C = العملة المتداولة خارج البنوك.

D = الودائع الجارية (النقود المصرفية).

- النقود بالمعنى الواسع (M_2): أشباه النقود + M_1 = M_2 .
- النقود بالمعنى الرابع (M3) : أصول عالية السيولة+ M2= M3
- بطاقات المدين (Debit Cards) : هي بطاقة الكترونية وتستخدم للدفع الفوري.
- نظام المقايضة: أسلوب بدائي يتم من خلاله مبادلة السلع بالسلع الأخرى.
- النقود المصروفية: نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلفها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها.
- النقود المعدنية: تعد شكلاً متطوراً من أشكال النقود السلعية ولقد صكت من الفضة والذهب.
- النقود السلعية: هي استخدام سلعاً معنياً تقوم بمقام التبادل للسلع والخدمات بين الأفراد.

7. قائمة المراجع:

1- أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، إشراف د. وهبه الزحيلي، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 1999.

2- د. إسماعيل البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 2004.

3- د. إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.

4- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة د.طه منصور وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.

5- جون، جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد بلبع، عالم المعرفة، (261)، الكويت، 2000.

6- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة (226)، الكويت، 1997.

7- د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982.

8- د. صبحي قريصه ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1983.

9- د. عبدالمنعم السيد علي، ونزار العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004.

10- د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

11- Mishkin , F, The Economics of Money and Banking, S. Foresman, Second edition, 1989.

8- التعيينات:

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة(✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

1- لا يعد التعريف الشامل للنقود هو التعريف على المستوعب لكل وظائف النقود.

2- النقود ونظام المقايضة يستخدمان كوسيلة كفؤ وسهل ومرن في إتمام المبادلات والمعاملات.

3- يمتاز نظام المقايضة بالقابلية للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة.

4- مضمون المقياس الضيق للنقود لا يختلف كثيراً عن المفهوم الواسع للنقود (M_2).

5- تمتاز النقود المعدنية عن غيرها من النقود السلعية غير المعدنية بعدم القابلية للتلف والتآكل.

6- الصكوك والشهادات الورقية المغطى بالذهب والفضة تسمى بالنقود التمثيلية.

7- من سمات ومميزات النقود النائبة أنها تشبه النقود الورقية في كمية إصدارها.

8- النقود المصرفية نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها.

9- نظام النقود المعدنية يعد أول نظام نقدي استعملت المجتمعات البشرية البدائية.

10- أول ظهور للنقود الإسلامية كان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب متمثلاً بالدينار الذهبي الإسلامي.

ب: أسئلة الاختيار المتعدد:

: اختر الإجابة الصحيحة من العبارات التالية.

1- من أبرز الصعوبات التي ظهرت في نظام المقايضة:

أ- صعوبة التوفيق بين رغبات المتعاملين.

ب- صعوبة النقل والتخزين.

ج- صعوبة إيجاد وحدة للقياس.

د- جميع ما سبق.

2- تنقسم الأسواق المالية إلى:

أ- أسواق نقدية مقيدة الأجل. ب- أسواق نقدية طويلة الأجل.

ج- أسواق البورصة. د- جميع ما سبق.

3- من مميزات النقود الإلكترونية ما -عدا :-

أ- تعتبر وسيلة دفع تتمتع بالكفاءة.

ب- تعتبر وسيلة تتمتع بانخفاض التكلفة.

ج- لا تسمح بتعزيز الأرصدة النقدية.

د- سرعة انتقال النقود.

4- قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصروفية:

أ- مطلقة. ب- مقيدة. ج- مطلقة حيناً ومقيدة حيناً آخر.

5- تعرف النقود وفقاً للتعريف النظري للنقود:

أ- النقود أداة لتسوية الديون.

ب- النقود أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات.

ج- قوة شرائية مقبولة بوجه عام في التعامل.

د- جميع ما سبق.

أ- أسئلة الصح والخطأ :-

رقم السؤال	الحالة	التعليل
1	×	يعد التعريف الشامل للنقود التعريف المستوعب للوظائف.
2	×	نظام المقايضة لا يعد نظام سهل وكفؤ ومرن في التبادل.
3	×	من عيوب نظام المقايضة.
4	×	يختلفان في المفهوم.
5	✓	ـــــــــــــ
6	×	تسمى بالنقود النائبة.
7	×	تشبه النقود السلعية.
8	✓	ـــــــــــــ
9	×	نظام المقايضة أول نظام ظهر في المجتمعات البشرية البدائية .
10	×	في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان.

ب-الاختيار المتعدد:

رقم السؤال	1	2	3	4	5
الإجابة	د	د	ج	ب	د

الوحـدة الثـانية 2

الأنظمة والقواعد النقدية

محتويات الوحدة

الموضـــــــوع	الصفحة
1.المقدمة..	50
1. 1. تمهيد...	50
1. 2. أهداف الوحدة...	50
1. 3. أقسام الوحدة...	51
1. 4. القراءات المساعدة	51
1. 5. الوسائط التعليمية المساعدة...	52
2. الأنظمة والقواعد النقدية	53
2 .1 . تعريف الأنظمة والقواعد النقدية...	53
2. 2. أنواع الأنظمة والقواعد النقدية...	54
2. 2. 1 قاعدة المعدن الواحد (قاعدة الذهب)	55
2. 2 .2.قاعدة المعدنين(الذهب والفضة)	71
2. 2. 3 قاعدة النقود الورقية...	73
3. النظام النقدي في اليمن...	75
3. 1. النظام النقدي في فترة ما قبل وبعد الإسلام....................	75
3. 2. النظام النقدي في فترة الحكم العثماني لليمن........................	77
3. 3 . النظام النقدي بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية (1919-1962)...	78
3. 4. النظام النقدي بعد الثورة اليمنية (1962-2007):..........	82
4. الخلاصة...	93
5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة...	94
6. قائمة المصطلحات...	95
7. مراجع الوحدة...	95
8. التعيينات...	96

1- المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس،

اتبعت الأمم أنظمة نقدية مختلفة وفقاً لحالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الأمم. ولم يكن اختيار أي نظام نقدي عملية انتقائية، وإنما كان هذه الاختيار يجري وفقا لخصائص النظام النقدي من حيث المرونة والكفاءة والفاعلية. إضافة إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وغني عن البيان أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب استقرار قيمة وحدة النقود أي استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود. وهذه ليست إلا شروط لأي نظام نقدي فعال وكفؤ.

1 -2. أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: مرحبا بك إلى دراسة الوحدة الدراسية الثانية، ويتوقع منك بعد دراسة الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. توضح مفهوم الأنظمة النقدية.
2. تلخص أهم خصائص الأنظمة النقدية.
3. تبين الأنواع المختلفة للأنظمة والقواعد النقدية.
4. تقارن بين إيجابيات وسلبيات الأنظمة والقواعد النقدية.
5. التعرف على التطور التاريخي للنظام النقدي في اليمن في فترة الحكم العثماني لليمن.
6. تعرض النظام النقدي في اليمن بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية.
7. تشرح مراحل تطور النظام النقدي في اليمن بعد الثورة اليمنية.

1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس ألفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من قسمين رئيسين أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية لهذه الوحدة حيث يتضمن القسم الأول منها: تعريف الأنظمة والقواعد والنقدية والأنواع المختلفة للأنظمة والقواعد النقدية حيث سيتم التناول بالشرح والتقييم لتلك الأنواع المختلفة للأنظمة والقواعد النقدية حيث سيتم استعراض قاعدة المعدن الواحد(قاعدة الذهب) وقاعدة المعدنين وقاعدة النقود الورقية .

أما القسم الثاني: فيتعرض للخلفية التاريخية لمراحل تطور الأنظمة والقواعد النقدية في اليمن حيث يتضمن تطور النقود في اليمن قبل الإسلام وأثناء الحكم العثماني وفي فترة التشطير ومرحلة النظام النقدي الموحد.

1 -4. القراءات المساعدة:

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات التي تتضمنها هذه الوحدة، نرجو أن تحاول الاستفادة منها ما أمكن.

1. د. عدنان التركماني، السياسية النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة بيروت 1988م.
2. د. محمد الأفندي- محاضرات في النقود والبنوك، مذكرة غير مطبوعة، جامعة صنعاء 1997-2002م.
3. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك.
4. د. ناظم الشميري، النقود والمصارف والنظرية المصرفية، دار زهران للنشر الطبعة الأولى 1999.

1-5. الوسائط التعليمية المساندة:

عزيزي الدارس: لكي تحقق أهداف الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

1. قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة وحل تدريباتها والتقويم الذاتي الخاص بها.
2. زيارة موقع التعلم عن بعد **http//:dl.ust.edu** بنظام **LMS** وموقع الجامعة **www.ust.edu** .
3. تمثل السيديهات وأشرطة الكاست المصاحبة للكتاب المقرر من الوسائط التي يمكن الاستفادة منها.
4. نماذج الامتحانات وإجاباتها النموذجية والمعدة من قبل عمادة التعلم بوحدة الإشراف الأكاديمي.

2. الأنظمة والقواعد النقدية

2 -1 تعريف الأنظمة النقدية وخصائصها:

- ينصرف المقصود من النظام النقدي لأي مجتمع إلى جملة من العناصر والأسس التي تشكل قواعد النظام النقدي وهي:

(1) النقود المستخدمة في التداول والتي تتكون من النقود بمعناها الواسع (M_2، M_3) أو النقود بمعناها الضيق (M_1). وعموما هي النقود التي تتألف من النقود الورقية والمسكوكات المعدنية المساعدة ونقود الودائع والأصول المالية عالية السيولة.

(2) المؤسسات النقدية التي تختص بإدارة النظام النقدي مثل وزارة المالية والبنك المركزي وكذلك المؤسسات التي تستطيع خلق النقود مثل البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

(3) التشريعات والأنظمة والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى الضبط والتحكم في كمية النقود، وتحقيق استقرار النظام النقدي وضمان كفائته ومرونته من ناحية وإنجاز ميزة السهولة واليسر من ناحية أخرى.

- ومن الواضح أن درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد.

غير أن الاقتصاديين النقديين يتوافقون على سمات وملامح أساسية ينبغي أن تتوفر في أي نظام نقدي كفؤ وفعال. وعلى أية حال، فإن أبرز خصائص النظام النقدي هي:

(أ) المرونة:

يقصد بخاصية المرونة أن يكون النظام النقدي قادراً على توفير المستوى المرغوب من السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في أوقات الركود الاقتصادي واوفات الانتعاش الاقتصادي. وتتحقق مرونة النظام النقدي أيضاً بسهولة قابلية تحويل النقود إلى العملات الأجنبية وبما يمكن من تسهيل إتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

(ب) الأولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية:

النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون أولوياته الاقتصادية متعددة ومنها ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتأمين الاستقرار الاقتصادي، ومن متطلبات الاستقرار الاقتصادي أن يكون النظام النقدي قادراً على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود. أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود.

لأن في ذلك ترسيخاً لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم وأموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية.

(ج) الكفاءة والفاعلية:

تقصد بالكفاءة والفاعلية للنظام النقدي أن يكون النظام النقدي قادراً على إدارة السياسة النقدية والجهاز المصرفي بشكل صحيح وفعال. وبما يمكن من تأمين حقوق المودعين ويكفل الأمان والضمان بين الأطراف المتعاملين في إطار النظام النقدي.

ولا غرو أن التطبيق الصحيح للأنظمة والقواعد القانونية المتعلقة بإدارة النقود يعزز حالة الأمان والثقة لأنه يضمن تحقيق ما يلي:

- استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة.
- استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود.

ولا ريب أن المؤشر العام لكفاءة وفاعلية أي نظام نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي. وهو المؤشر الأساس الذي يتوقف عليه استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة أو النظام النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2 -2 أنواع الأنظمة والقواعد النقدية:

- إن خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدية. ولذلك فإن مضمون الأنظمة النقدية ينصرف إلى القواعد النقدية.

وبعبارة أخرى، فإن العلاقة بين النظام النقدي والقواعد النقدية هي علاقة وثيقة ومتداخلة، ويبين شكل (1.2) هذه العلاقة:

شكل (1.2) العلاقة بين الأنظمة النقدية والقواعد النقدية

وعلى أية حال، فإن العادة في تقسيم أنواع القواعد النقدية قد جرت على النحو الآتي:

1- قاعدة النقد السلعية.

2- قاعدة المعدن الواحد.

3- قاعدة المعدنين.

4- قاعدة النقد الورقية.

إن التقسيم السابق لأنواع القواعد النقدية يرجع إلى التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية.

ولكننا سنكتفي بدراسة قاعدة المعدن الواحد وقاعدة المعدنين وقاعدة النقد الورقية.

1-2-2 قاعدة المعدن الواحد (Monometallism stander):

قاعدة المعدن الواحد هي قاعدة الفضة وقاعدة الذهب.أ(أن تكون النقود أو وحدة النقد الرئيسية من معدن واحد، ومن المعروف أن المجتمعات البشرية أتبعت أولاً قاعدة الفضة، ثم تحولت كثير من الأمم عن استخدامها إلى قاعدة الذهب منذ أواخر القرن الثامن عشر.

وبطبيعة الحال فإنه لا توجد اختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب من حيث طبيعة عملها. لذلك فإن دراسة أحدهما يغني عن دراسة الآخر جرياً وراء العرف الذي أتبعه الاقتصاديون النقديون. لذلك سنقوم بدراسة قاعدة الذهب باعتبارها معلماً رئيسياً في قاعدة المعدن الواحد.

أولاً: قاعدة الذهب (Gold Standard):

1- تعريف قاعدة الذهب:

((يقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقاً لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب)).

يكشف التعريف السابق عدداً من خصائص قاعدة الذهب أهمها ما يلي:

- وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بحوزة السلطات النقدية.
- وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب.
- ارتباط العملة الوطنية بالذهب يجعل من العملة الوطنية عملة دولية أيضاً يسبب أن الذهب سلعة عالمية.
- استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب دون قيود.
- الحفاظ على العلاقة الثابتة بين وحدة النقد والذهب يتطلب الالتزام بحرية دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة وبدون قيود تذكر(أي استيراد وتصدير الذهب).

- ضمان السلطات النقدية لقابلية العملة الوطنية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشر وغير مباشرة وبالقدر والمستوى المناسبين.

2- أشكال وصور قاعدة الذهب:

استخدمت قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو أشكال هي:

- صورة المسكوكات الذهبية.
- صورة السبائك الذهبية.
- صورة الصرف بالذهب.

(أ) المسكوكات الذهبية (**Gold Currenecy Standard**):

- يقصد بالمسكوكات الذهبية النقود المعدنية الذهبية المصنوعة من الذهب والتي تشكل نسبة كبيرة من النقود المتداولة وتعتبر نقوداً انتهائية، أي نقوداً بحد ذاتها.

ومن الواضع أن هذا التعريف يبين أن المسكوكات الذهبية نوعان هما:

- النقود المعدنية الذهبية (المسكوكات الذهبية) وهي تشكل الجزء الأكبر من النقود المتداولة وتعتبر نقوداً بحد ذاتها- أي نقوداً انتهائية.
- النقود المعدنية المساعدة المصنوعة من معادن أخرى غير الذهب ويتم تداولها. كذلك تشمل النقود الورقية المساعدة القابلة للتحويل إلى ما يعادلها ذهب لدى السلطة النقدية.
- وعلى أية حال، فإن هناك شروطاً ينبغي أن تتوفر لصحة سريان المسكوكات الذهبية وهي:

(1) لا بد من تحديد وزن وعيار وحدة النقود الذهبية المتداولة وأن يكون قيمة ثابتة (مثال الجنية الذهبي).

(2) توفر الحرية الكاملة لسك وصهر المسكوكات الذهبية دون أي قيود. أي أن الأفراد لهم الحرية في صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ذهبية والعكس صحيح وبدون قيود.

(3) التزام السلطات النقدية بتحويل الذهب إلى نقود ذهبية والعكس عند الطلب ووفقاً لسعر التبادل الثابت المحدد بين وحدة النقد والذهب.

(4) قابلية تحويل أنواع النقود الأخرى إلى نقود ذهبية وسبائك ذهبية أو إلى مسكوكات ذهبية والعكس.

(5) حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود لضمان استقرار أسعار صرف عملات الدول المختلفة التي تتبع قاعدة الذهب.

- قاعدة الذهب في بريطانياً:

- كانت بريطانيا أول من أستخدم قاعدة الذهب في **1816** ثم أصبحت قاعدة الذهب قاعدة للنقد على المستوى الدولي منذ الربع الأخير من القرن **19**.
- المسكوكات الذهبية هي أقدم صور قاعدة الذهب وقد استخدمت في الفترة **(1821-1914)**.

(ب) صورة السبائك الذهبية:

- كان الانتقال من صورة المسكوكات الذهبية إلى صورة السبائك الذهبية مدفوعاً بجملة من الأسباب أثناء الحرب وبعد الحرب العالمية الأولى، (1914-1918).

ومن أهم الأسباب أثنا الحرب العالمية الأولى هي:

- استخدام الدول المتحاربة للذهب لتمويل العمليات العسكرية، وقد تطلب هذا سحب النقود الذهبية من التداول من جهة وإمتناع بنوك الإصدار (البنوك المركزية) عن الدفع بالذهب من جهة أخرى.
- قيدت الدول حرية تصدير الذهب حتى وصل الأمر إلى منع تصدير الذهب إلى الخارج.
- وقد أدت هذه الإجراءات إلى وقف استخدام المسكوكات الذهبية واستبدالها بنقود ورقية قانونية وإلزامية ولكنها غير قابلة للصرف بالذهب.
- وبعد نهاية الحرب، بات من الواضح أن العودة مرة أخرى إلى صورة المسكوكات الذهبية غير ممكن بسبب بروز عدد من العوامل والأسباب نوجزها فيما يلي:
- لجؤ كثير من الدول خلال الحرب إلى إصدار النقود الورقية الإلزامية لتمويل الحرب من جهه والاقتصاد في استعمال الذهب من جهه أخرى.
- تزايد عدد الدول المستقلة الناشئة والتي اختارت أن يكون لها نظام نقدي مستقل مرتبط بالذهب.
- زيادة الطلب على الذهب كسلعة للاستخدام الصناعي والاكتناز إضافة للأغراض النقدية في حين ظل عرض الذهب جامداً وبالتالي أدى هذا إلى انخفاض مخزون

الذهب. ولكن السؤال المهم: ما هو مضمون أو جوهر السبائك الذهبية؟ سنجيب على هذا السؤال من خلال تقديم التعريف التالي:

تعريف السبائك الذهبية:

- "يقصد بنظام السبائك الذهبية إحلال الأوراق النقدية (غير القابلة للتحويل إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية) محل المسكوكات الذهبية النقدية واقتصار حق التحويل إلى ذهب على من يحوز على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية والتي لا تقل عن الوزن المحدد للسبيكة بحكم القانون)).
- يكشف هذا التعريف عن شروط سريان صورة السبائك الذهبية وخصائصها وهي:

1- التوقف عن سك المسكوكات الذهبية النقدية ووقف استخدامها في التداول النقدي وهذا معناه إلغاء حرية الأفراد في سك وصهر الذهب الذي كان مسموحاً به في ظل المسكوكات الذهبية.

2- اعتماد الأوراق النقدية كوحدة النقد الأساسية التي يتم تداولها بين الأفراد بدلاً عن المسكوكات الذهبية النقدية وبعبارة أخرى أصبحت الأوراق النقدية هي البديل عن المسكوكات الذهبية النقدية وأقتصر استخدام الذهب على المعاملات الدولية.

3- وحدة النقود التي هي الأوراق النقدية غير قابلة للتحويل إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية ولكنها قابلة للتحويل إلى سبيكة ذهبية فقط وفقاً لوزن معين للسبيكة لا يختلف عن وزن معين من الذهب المحدد وفقاً للقانون. أي لا يقل وزن السبيكة على سبيل المثال عن كيلوغرام من الذهب. وهذا معناه قصر حق التحويل إلى ذهب على أولئك الذين يحوزون على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية.

مثال: في إنجلترا كانت قيمة أصغر سبيكة يسمح للأفراد بشرائها من السلطات النقدية تعادل (7575) دولار أمريكي.ومن الجدير بالذكر أن تحديد وزن مرتفع للسبائك التي تباع يحد من الطلب على الذهب واكتنازه.

4- تكون السلطات النقدية مستعدة لبيع وشراء الذهب للأفراد في صورة سبائك لا يقل وزنها عن الوزن المحدد وبلا قيود وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

5- اقتصار استخدام السبائك الذهبية للأغراض الصناعية فقط وبالتالي عدم استخدامها في التداول النقدي.

6- استمرار ارتباط قيمة وحدة النقود بوزن معين من الذهب وبالتالي تحديد سعر ثابت للنقود الورقية بالنسبة للذهب إلا أن السلطات النقدية لم تعد ملزمة بالاحتفاظ برصيد من الذهب كغطاء كامل لقيمة الأوراق النقدية المتداولة، وهذا على عكس نظام المسكوكات الذهبية الذي كان يتطلب الاحتفاظ برصيد ذهبي كغطاء كامل.

7- استمرار حرية تصدير واستيراد الذهب.

-ريكاردو ونظام السبائك الذهبية:

ريكاردو ونظام السبائك الذهبية:

- كان الاقتصادي البريطاني (ديفيد ريكاردو) من أوائل الذين اقترحوا التحول إلى صورة السبائك الذهبية وقد تضمن اقتراحه العناصر الآتية:

1- سحب الذهب من التداول المحلي.

2- استخدام الأوراق النقدية التي تصدرها السلطة النقدية بدلاً عن المسكوكات.

3- حصر وظيفة الذهب المسحوب من التداول في الآتي:

- تخصيصه كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها البنوك المركزية.
- ولتسوية المدفوعات الخارجية للدولة.

4- تظل قاعدة الذهب هي الأساس للنظام النقدي للدولة ويظل البنك المركزي مستعداً لشراء وبيع الذهب للأفراد.

5- استمرار حرية تصدير واستيراد الذهب.

(جـ(صورة الصرف بالذهب:

كان الانتقال إلى نظام الصرف بالذهب انعكاساً لرغبة كبيرة لدى كثير من الدول (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) للاحتفاظ بقاعدة الذهب. وذلك بسبب ما أظهرته هذه القاعدة في تلك الفترة من كفاءة وفعالية كنظام نقدي في تحقيق الاستقرار النقدي الذي أختل أثناء الحرب بسبب وقف العمل بقاعدة الذهب.

وقد كان الطريق للعودة يتطلب الانتقال إلى نظام الصرف بالذهب.

تعريف نظام الصرف بالذهب:

"يقصد بصورة الصرف بالذهب العلاقة التي تربط وحدة النقد الوطنية (غير القابلة للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة) بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، ودون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب الخالص كغطاء نقدي للعملة الوطنية.

- يكشف هذا التعريف جملة من شروط سريان نظام الصرف بالذهب وخصائصه وهي:

1- عدم قابلية وحدة النقد الوطنية الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة داخل الدولة ولكنها تكون قابلة للتحويل وبنسبة ثابتة إلى عملة دولة أخرى تسير على قاعدة الذهب،أي أن وحدة النقد الأساسية ليس لها ارتباط مباشرة بالذهب وإنما

ارتباط غير مباشرة عن طريق عملة أجنبية وسيطة يمكن تحويلها أو صرفها بالذهب في أي وقت.

2- تلتزم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية الأساسية بوزن معين من الذهب في ظل ارتباط الوحدة النقدية الوطنية بوحدة نقد أجنبيه أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب، على وأن يتم الربط بين العمليتين وفقاً لمعدل صرف محدد، أي أن تكون السلطات النقدية في الدولة الوطنية مستعدة لتحويل نقودها الوطنية إلى نقود أجنبية وفقاً لسعر الصرف المحدد بينهما.

مثال: الجنية المصري الذي أرتبط بالجنية الإسترليني (البريطاني) المرتبط بالذهب، حيث كان الجنية المصري قابل للصرف بالذهب بصورة غير مباشرة من خلال عملة وسيطة هي الجنية الإسترليني البريطاني.

3- الدولة الوطنية ليست ملزمة بحرية سك وتداول النقود الذهبية ولكنها ملزمة بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية تعادل قيمتها كليا أو جزئياً قيمة كمية النقود المتداولة لديها.

وبعبارة أخرى فإن غطاء الإصدار في الدولة الوطنية يتكون من كمية معينة من السبائك الذهبية + أوراق نقدية أجنبية + أوراق مالية أجنبية.

أي أن الدولة الوطنية ليست ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي كامل من الذهب الخالص الخاص. ومن ناحية أخرى تحصل الدولة على عائد نتيجة احتفاظها بكمية من ألأوراق المالية الأجنبية.

خلاصة القول: في ظل نظام الصرف بالذهب، لم يعد مسموحاً للمسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية في التداول بين الأفراد وبدلاً عن ذلك أستخدمت الأوراق النقدية القائمة على أساس الذهب في التداول باعتبار الذهب المقياس الأخير للقيم بالنسبة للمعاملات الخارجية مع الدولة الوطنية.

إيجابيات وسلبيات نظام الصرف بالذهب:

- حقق نظام الصرف بالذهب بعض المزايا للدول الصغيرة ومنها الاقتصاد في استعمال الذهب كنقد حيث لا تمتلك الدول الصغيرة رصيد كافي من الذهب.

إضافة إلى ذلك، تمكنت الدول التي تحتفظ باحتياطي نقدي أجنبي من استثماره في الأسواق المالية والنقدية وبالتالي الحصول على عائد.

- مؤتمر جنوه ونظام الصرف بالذهب:

- كانت بريطانيا من أشد المتحمسين للعودة إلى قاعدة الذهب في مؤتمر جنوه بإيطالياً عام **1924**م.

حيث كان التحول إلى نظام الصرف بالذهب هو محصلة توصيات مؤتمر جنوه. ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:

- أن تقوم البنوك المركزية في الدول المستقلة والناشئة (الدول المستعمرة والتابعة) والتي ترغب في السير على قاعدة الذهب بالاحتفاظ بأوراق وسندات أجنبية كغطاء للنقود المتداولة المصدرة وذلك بدلاً من الاحتفاظ بسبائك ذهبية.
- يشترط في السندات والأوراق النقدية الأجنبية أن تكون صادرة من دولة تسير على قاعدة الذهب.
- يسمح للدول الرئيسية (الكبرى) استخدام صورة السبائك الذهبية، وكانت بريطانياً تتبع قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية.
- وأخيراً بلغ عدد الدول التي أخذت بنظام الصرف بالذهب نحو (**25**) دولة موزعة بين قارات أمريكاً وأوربا وأسيا وأفريقيا ولكن معظم هذه الدول تخلت عن هذا النظام في عام **1929**م.

- وبالمقابل، فإن هذا النظام له سلبيات على الدول الصغيرة منها:
- تبعية الدول الصغيرة للدول الكبيرة سياسياً واقتصادياً بحكم ارتباط عملات تلك الدول بالدولة الكبرى.
- تعرض الاستقرار النقدي في الدول الصغيرة للتقلبات الكبيرة تبعاً لما يحدث في الدول الكبيرة التي تتبعها.
- إغراء الدول الصغيرة بالإفراط في إصدار النقود الورقية.

ثانياً: تقييم قاعدة الذهب:

مثل استخدام قاعدة الذهب مركز الصدارة، والرياده في مختلف الدول مقارنة بالقواعد النقدية الأخرى. وحينها لم يكن غريباً إصرار الدول على العودة والتمسك بقاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى نظراً للفوائد والمكاسب التي جنتها هذه الدول في ظل قاعدة الذهب. ومن أبرز هذه المكاسب تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي

والنمو الاقتصادي في الدول التي سارت على قاعدة الذهب. غير أن مكاسب ومزايا قاعدة الذهب لم تكن محل إجماع بين الاقتصاديين وصناع القرار والنخب الفكرية والسياسية.

ولذلك نشاء فريق المؤيدين لقاعدة الذهب يقابله فريق المعارضين لها.

وفيما يلي نقدم عرضاً لحجج المؤيدين والمعارضين لقاعدة الذهب.

(أ) حجج أنصار قاعدة الذهب:

أنطلق المؤيدون لقاعدة الذهب في دعوتهم للتمسك بقاعدة الذهب من ثلاثة حجج رئيسية هي:

- حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي.
- حجة النقود الجيدة.
- حجة الإدارة التلقائية دون تدخل حكومي.

(1) حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي:

- يقصد بالاستقرار النقدي استقرار القوة الشرائية للنقود واستقرار أسعار الصرف بين العملات المرتبطة بالذهب.

لقد نجحت قاعدة الذهب في تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي استقرار القوة الشرائية للنقود، ولكن كيف؟

يجيب أنصار قاعدة الذهب من خلال لفت النظر إلى دلالات العلاقة المباشرة بين كمية النقود وكمية الذهب التي تنشأ في ظل قاعدة الذهب. فإذا زادت كمية الذهب، زادت كمية النقود تبعاً لذلك والعكس صحيح.

وبما أن كمية الذهب المتاحة تعتمد على حجم إنتاج الذهب والذي يزيد بمعدلات متواضعة ومستقرة. فإن هذا يعني أن عرض الذهب لم يشهد تقلبات كبيرة وبالتالي فإن كمية النقود لم تشهد هي الأخرى تقلبات كبيرة، أي أن استقرار عرض الذهب يعني تحقيق استقرار عرض النقود ومن ثم استقرار الأسعار وبالتالي استقرار القوة الشرائية للنقود. الأمر الذي جعل قيمة النقود تتمتع بثبات نسبي وهذا لم يكن ممكناً إلا في ظل قاعدة الذهب.

- كذلك نجحت قاعدة الذهب في تحقيق استقرار أسعار الصرف (ثبات أسعار الصرف).

ومرة أخرى يلفت أنصار قاعدة الذهب النظر إلى المزايا الناجمة عن ارتباط قيمة العملة الوطنية بقيمة معينة من الذهب الخالص. منما يجعل العلاقة بين العملات النقدية في الدول التي تسير على قاعدة الذهب تحدد وفقاً لسعر تبادل ثابت.

وهذا يعني ثبات أسعار الصرف بين هذه الدول الملتزمة بقاعدة الذهب.

ويؤكد أنصار قاعدة الذهب على أن نجاح هذه القاعدة في تثبيت أسعار الصرف يعد عنصراً محفزاً ومشجعاً لحرية التجارة والاستثمار الدولي. يسبب ثبات وانخفاض المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نمو التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

(2) حجة النقود الجيدة:

يقصد بالنقود الجيدة النقود التي يتوفر فيها الأمان والقابلية للمبادلة بسلعة مادية ذات قيمة ذاتية وهو ما يتوفر لنقود الذهب دون غيره. فالذهب يعتبر نقوداً جيدة لأن له قيمة ذاتية كسلعة، كما أن له قيمة نقدية كوحدة نقدية وهذه الخاصة تعزز ثقة الأفراد بالعملة النقدية القائمة على أساس الذهب.

ولا تتوقف الثقة بالنقود الجيدة على المستوى الوطني المحلي وإنما تمتد الثقة إلى المتعاملين على المستوى الدولي.

ذلك أن استخدام الذهب كوسيط في المبادلات الاقتصادية الدولية كان أكثر قبولاً بين القواعد النقدية الأخرى كأداة لتسوية قيمة المدفوعات الدولية.

ولا ريب أن هذا لم يكن إلا انعكاساً للشعور بالأمان والثقة التي يتمتع بها الذهب كنقود جيدة على المستوى الدولي. وهذا الشعور لم يكن ممكنا إلا في ظل قاعدة الذهب.

- مكانة الذهب والفضه في التاريخ الإسلامي:

- وصف الإمام السرخسي الذهب والفضة قائلاً: فأما الذهب والفضة فثمن (أي نقود) بأصل الخلقة الى ترى أن الفلوس تروج تارة وتكسر تارة أخرى بخلاف النقود (أي بخلاف الذهب والفضة).
- كما وصف الكاساني الذهب والفضة قائلاً: الذهب والفضة لا يحتاج فيهما إلى نية التجارة لأنها معدة للتجارة بأصل الخلقة.

هذا الوصف يدل على تميز الذهب والفضة في أن لهما قيمة ذاتية كسلعة ولهما قيمة استعماليه كنقود.

أي أن هذا الوصف يؤكد أن الذهب والفضة نقود جيدة فهي بالتالي تبعث الاطمئنان والثقة عند الأفراد.

(3) حجة الإدارة التلقائية للنقود دون تدخل حكومي:

- في ظل قاعدة الذهب، يتحقق التوازن الخارجي للدول التي تسير على قاعدة الذهب بصورة تلقائية وبدون تدخل حكومي. فالدولة التي تواجه عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يؤدي إلى خروج الذهب منها لتسديد قيمة هذا العجز أما إذا كانت تواجد فوائض فإن هذا يؤدي إلى دخول الذهب إلى الدولة. إن خروج ودخول الذهب من وإلى الدولة يترتب عليه انخفاض أو زيادة كمية النقود المحلية بصورة تلقائية في كلاً من الحالتين وبدون تدخل من السلطات النقدية.

أي أن خروج الذهب من الدولة يسبب انخفاض كمية النقود، بينما دخول الذهب إلى الدولة يسبب زيادة كمية النقود بصورة تلقائية.

- ومن الواضح أن نظرية التوازن الخارجي التلقائي، أو الإدارة التلقائية للنقود لا تتحقق (وفقاً لأنصار قاعدة الذهب) إلا في ظل قاعدة الذهب.

إذن توفر قاعدة الذهب الأساس المناسب لاستقرار السياسية النقدية، وتحقيق استقلاليتها عن رغبات وأهواء السياسيين. لأنها تجنب السلطات النقدية الوقوع في سياسات نقدية خاطئة للتأثير على كمية النقود والائتمان. ولا ريب أن استقرار واستقلالية السياسة النقدية يحول دون العبث بالقوة الشرائية للنقود.

- ولكن ما هي العوامل التي تكفل تحقيق الإدارة الذاتية للنقود بدون تدخل حكومي؟ من السهل أن نتذكر، أنه في ظل قاعدة الذهب: تكون قيمة وحدة النقود مرتبطة بقيمة وزن معين من الذهب. وللأفراد مطلق الحرية في تحويل النقود إلى ذهب والعكس صحيح. ولضمان عملية التحويل يتعين على السلطات النقدية الاحتفاظ برصيد كافٍ من الذهب. إذن تلك العوامل تؤدي إلى وجود علاقة مباشرة وطردية بين التغير في عرض النقود، والتغير في كمية الرصيد الذهبي الذي بدوره يعتمد على صافي رصيد ميزان المدفوعات (فائض أو عجز).

فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن هذا يؤدي إلى دخول الذهب إلى البلد (زيادة الرصيد الذهبي)، وبالتالي يؤدي إلى زيادة عرض النقود تلقائياً (بدون تدخل البنك المركزي). إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الدولة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، لأن ارتفاع الأسعار يسبب انخفاض صادرات الدولة (لارتفاع سعرها)، بينما تزيد الواردات (لانخفاض سعرها). أذن انخفاض الصادرات وزيادة الواردات يسبب في النهاية عجزاً في ميزان المدفوعات وبالتالي خروج الذهب من الدولة، وانخفاض عرض النقود ومن ثم تنخفض الأسعار المحلية تبعاً لذلك.

ومن الواضح الآن أن هذه الوقائع تحدث تلقائياً وبدون تدخل السلطات النقدية، حيث تعود الأسعار إلى وضعها السابق ويتحقق الاستقرار النقدي.

ولا يفوتنا التنويه إلى أن حجم التغير في كمية النقود يعتمد على الصورة المتبعة لقاعدة الذهب.

فإذا كان نظام المسكوكات الذهبية هو المتبع – أي يكون التداول النقدي مكون من المسكوكات الذهبية، يكون التغير في كمية النقود بمقدار مساوٍ تماماً لحجم التغير في الرصيد الذهبي،أما إذا كان نظام الصرف بالذهب هو المتبع، أي يكون التداول النقدي مكون من الأوراق النقدية المغطاه بالذهب يكون التغير في كمية النقود بمقدار نسبي للتغير في الرصيد الذهبي.

مثال:إذا زاد الذهب بمقدار مليون ريال، فإن كمية النقود تزيد بمقدار مليون أيضاً في حالة المسكوكات الذهبية.

وإذا حدد القانون إصدار النقود بما يساوي أربعة أضعاف الرصيد الذهبي (حالة نظام الصرف بالذهب).

فإن كمية النقود تزيد في هذه الحالة بمقدار أربعة مليون ريال إذا زاد الرصيد الذهبي بمقدار مليون ريال.

- نظرية التوازن التلقائي عند هيوم:

دافيد هيم (**1711-1776**) ونظرية التوازن التلقائي: الاقتصادي دافيد هيوم هو أحد الاقتصاديين الكلاسيك الذين اهتموا بصياغة نظرية التوازن التلقائي، تقوم هذه النظرية على أساس حرية التبادل الدولي وحرية تحويل العملات في ظل قاعدة الذهب. عندما تحقق الدولة فائضاً في ميزان المدفوعات، فإن الذهب يتدفق إلى الدولة فترتفع الأسعار. يؤدي هذا إلى انخفاض صادرات الدولة، وزيادة وإرادتها فيعود بذلك التوازن التلقائي وتعود كمية النقود إلى وضعها السابق. وعكس ذلك يحدث عندما تحقق الدولة عجزاً في ميزان المدفوعات.

(ب) حجج معارضي قاعدة الذهب:

يقدم معارضو قاعدة الذهب جملة من الاعتراضات والانتقادات على قاعدة الذهب، يمكننا عرضها في ثلاث حجج رئيسيه وهي:

- حجة تأثير العوامل الأخرى.
- حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات.
- حجة الاستقرار اللامتكافئ.

1- حجة تأثير العوامل الأخرى:

يرى عدد من المعارضين لقاعدة الذهب وفي مقدمتهم الاقتصادي كينز أن الاستقرار النسبي في القوة الشرائية للنقود الذي تحقق في فترة تطبيق قاعدة الذهب يرجع إلى عوامل أخرى غير شروط سريان قاعدة الذهب، ويرون أن هناك ثلاثة عوامل ساعدت على تحقيق الاستقرار في قيمة النقود هي:

أ- الاكتشافات الجديدة في مناجم الذهب والتي أدت إلى زيادة عرض الذهب.

ب- الازدهار الاقتصادي الذي تحقق في تلك الفترة، وادي إلى زيادة الطلب على الذهب لأغراض الاستعمال النقدي وللأعراض الصناعية والتجارية.

ج- السياسات النقدية الاحترازية التي أتبعتها السلطات النقدية في تلك الفترة فمع كل زيادة في عرض الذهب لجأت السلطات النقدية إلى زيادة الرصيد الذهبي المحتفظ به في الخزائن. هذه السياسة الاحترازية أدت إلى الحد من التقلبات الكبيرة في أسعار الذهب.

2- حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات:

تعرضت كثير من الدول إلى أزمات نقدية في تلك الفترة، ولم يكن نظام الذهب مرنا إلى حد الكفاية في مواجهة هذه الأزمات.

ولذلك كانت الحكومات تلجأ إلى وقف العمل بشروط نظام الذهب أو تعديلها وبما يتفق مع أهدافها في إدارة النقود.

أي أن الدول لم تكن دائما تطبق الإدارة التلقائية للنقود، بل لقد أضعفت الإدارة التلقائية للنقود. وهو الأمر الذي قاد إلى المقولة الشهيرة التي مفادها: أن الأخطاء الناجمة عن إدارة نظام نقدي مستقل عن الذهب هي أقل بكثير من الآثار السلبية التي تصيب النشاط الاقتصادي المحلي الناجمة عن ارتباطه بنظام الذهب.

3- حجة الاستقرار اللامتكافئ:

تذكر أن أنصار قاعدة الذهب اعتقدوا، بأن هذا النظام كان أكثر كفاءة في تحقيق:

- استقرار التوازن الخارجي للدولة (استقرار ميزان المدفوعات).
- استقرار أسعار الصرف.

غير أن معارضي هذا النظام انتقدوا نظام الذهب بسبب:

- التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.
- استقرار أسعار الصرف في الدول الصناعية الكبرى على حساب عدم استقرارها في الدول الصغرى.

ولكن كيف يحدث التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي دعنا نوضح ذلك من خلال تحليل الحالة الآتية:

- دعنا نفترض وجود دولتين تسيران على قاعدة الذهب.
- وأن العلاقة بين عملتي الدولتين ثابتة ومستقرة نسبيا.
- أفترض الآن أن مستوى الأسعار في الدولة الأولى قد أنخفض ماذا يعني هذا؟ أنه يعني تحسن المركز التنافسي للدولة الأولى في التجارة الدولية (تحقق فائض في الميزان التجاري).

ولكن ما هي ردود فعل الدولة الثانية؟ إن المركز التنافسي للدولة الثانية في وضع أضعف. ولذلك فإنها ستلجأ إلى تخفيض أسعارها للحفاظ على مركزها التنافسي (الحفاظ على توازنها الخارجي).

غير أن تخفيض الأسعار في الدولة الثانية ليس سهلاً لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح. وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً بالنسبة لحوافز المستثمرين ورجال الأعمال، خاصة إذا علمنا أن انخفاض الأسعار يكون أسرع من انخفاض التكاليف.

هذه الأحداث في النهاية تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي في الدولة الثانية ذلك أن محاولة الدولة الثانية استعاده استقرارها الخارجي (المحافظة على مركزها التنافسي السابق) لم يكن ممكنا إلا بالعبث بالاستقرار الداخلي. وهكذا يحدث التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي في ظل قاعدة الذهب.

فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف، فإن منتقدي قاعدة الذهب يؤكدون أن استقرار سعر الصرف كان ناجحاً في الدول المتقدمة بينما لم يكن كذلك في الدول الأخرى الصغيرة.

وهذا ما ذكره الاقتصادي روبرت تريفن (R.TRIFFIN) الذي كان يرى أن نجاح استقرار أسعار الصرف كان حالة خاصة بالدول التي كانت تمثل المراكز الرئيسية لنظام الذهب.

ولم يكن الحال كذلك في الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية، حيث عانت من التقلبات الكثيرة في أسعار الصرف أثناء تشغيل نظام الذهب الدولي.

(جـ) قاعدة الذهب بين المؤيدين والمعارضين:

يؤسس فريق من الاقتصاديين نظرتهم (والمؤلف منهم) إلى مزايا وعيوب نظام الذهب من حجة مختلفة تجعلهم في موقف وسط بين المؤيدين والمعارضين.

يبين هؤلاء رؤيتهم لقاعدة الذهب من منهجية تقييم تركز على النظر إلى مزايا النظام في إطار سياقه التاريخي وشروطه الاقتصادية المرتبطه بهذا السياق.

إن تقيم مزايا وعيوب نظام الذهب لا يمكن أن يكون موضوعيا إذا ما عزل عن ظرفه الزمني وشروطه الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان نظام الذهب وفقا لهؤلاء ملائماً في وقته ومنسجماً مع طبيعة التطور الاقتصادي المحلي للدول وقتذاك لعدة أسباب منها:

من ناحية الأفراد: لقد كانوا أكثر ميلاً ورغبة في نظام نقدي يقوم على الذهب الذي يتفوق على ما سواه من حيث أن له قيمة ذاتية كسلعة وقيمة أسمية كنقود. لذلك أشبعت هذه الميزة رغبة طبيعية في الأفراد لم تكن متوفرة في أنظمة النقد السلعية الأخرى.

كان نظام الذهب مرغوباً ومطلوبا لبيئة اقتصادية تقدس الحريات الاقتصادية وتشدد على أهمية الدور الحيادي للدولة في النشاط الاقتصادي. باعتبار ذلك شروطاً ضرورياً لمزيد من الرفاة الاقتصادي للدول الداخلة في نظام الذهب.

كان هناك تناغم وانسجام بين نظام نقدي دولي يقوم على أساس الذهب، ونظام اقتصادي يقوم على أساس حرية التجارة الدولية وهو الأمر الذي جعل تلك الدول التي تسير على قاعدة الذهب تقبل بالتضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي، من أجل المحافظة على التوازن الخارجي القائم على أساس تثبيت أسعار الصرف والمحافظة على أسلوب التوازن التلقائي لميزان المدفوعات:

ولكن تقييم مزايا نظام الذهب في السياق التاريخي الحاضر، ينتهي إلى أن مساوئ نظام الذهب تفوق مزاياه، وهذا الاستنتاج يؤكد أن نظام الذهب لا ينبغي أن ينظر إليه خارج سياقه التاريخي وشروطه الاقتصادية وقتذاك.

ثالثاً: انهيار قاعدة الذهب وأسبابه:

بات من الواضح أن قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب لم تعد قادرة على البقاء والصمود بنهاية الحرب العالمية الأولى، ومطلع أزمة الكساد الكبير (1929-1933). وأصبح من الطبيعي البحث عن نظام نقدي جديد يتواكب مع التغيرات الاقتصادية والسياسية للدول بعد أن واجه نظام الذهب العديد من الصعوبات والمعوقات. وهو الأمر الذي انتهى إلى انهيار نظام الذهب وانتهاء صلاحية العمل بقاعدة الذهب عام 1931.

يتوافق جمهرة الاقتصاديين على جملة من الأسباب التي أدت إلى انهيار نظام الذهب ويمكننا حصرها وعرضها على النحو التالي:

(1) تفاقم أزمة فائض الطلب على الذهب:

أدى استمرار الزيادة في الطلب على الذهب وقصور عرض الذهب إلى تفاقم أزمة الطلب على الذهب، حيث زاد الطلب على الذهب للأغراض الصناعية والاكتناز إضافة للأغراض النقدية. بسبب متطلبات زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوسع حجم التجارة الداخلية والدولية إضافة إلى متطلبات مشروعات التعمير لما بعد الحرب في الدول التي تضررت من الحرب.

ومن ناحية أخرى لم يكن ممكنا زيادة عرض الذهب لمجاراة الزيادة في الطلب عليه بسبب عدم كفاية إنتاج الذهب. ولم يكن ممكنا الاعتماد على جنوب أفريقيا والإتحاد السوفيتي اللذان يملكان احتياطي كبير من مناجم الذهب لاعتبارات سياسية من جهة وللتقلبات في الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عانت منها وخاصة جنوب أفريقيا من جهة أخرى.

ولا ريب أن قصور عرض الذهب يتناقض مع شرط سريان قاعدة الذهب.

(2) تبدل أولويات السياسات الاقتصادية للدول بعد الحرب:

في ظل قاعدة الذهب، أعطيت الأولوية لتحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي.
غير أن هذه الأولوية كانت كما أشرنا سابقاً على حساب عدم الاستقرار والتوازن الداخلي. وقد عانت الكثير من الدول من مشاكل تقلبات الأسعار المحلية والبطالة.

ولذلك ، اتجهت هذه الدول إلى إيلاء أولوية لتحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي – أي الاهتمام بسياسات زيادة التشغيل والنمو الاقتصادي.

ولكن هذا التحول لم يكن ممكناً في ظل سياسة نقدية غير مستقلة (الإدارة الذاتية للنقود)، لذلك كان لا بد من تطبيق وإتباع سياسة نقدية مستقلة تقوم على أساس إصدار النقود بدون غطاء ذهبي وذلك لمواجهة متطلبات التوازن الداخلي.

وغني عن البيان، إن تطبيق سياسات نقدية مستقلة يعني الخروج عن أحد شروط قاعدة الذهب الذي يتطلب الاحتفاظ برصيد ذهبي وسياسة نقدية ذات إدارة تلقائية (أي سياسة نقدية غير مستقلة).

(3) انهيار أهم شروط وقواعد سريان قاعدة الذهب ومنها:

انهيار مبدءا حرية دخول وخروج الذهب الذي أدى إلى سوء توزيع الاحتياطيات الذهبية بين الدول. وقد كان هذا الأمر ناجماً عن تغير مراكز القوة الاقتصادية بعد الحرب، حيث ضعف مركز بريطانيا في ميدان الإقراض الدولي، بينما أرتفع مراكز الدول الأخرى مثل أمريكا وفرنسا اللتان تحولتا من دول مدينة إلى دول دائنة. واكتسبت هذه الدول نفوذاً متزايداً في أسواق المال الدولية وتركزت احتياطيات الذهب في أمريكا وفرنسا بينما انخفضت في بريطانيا وألمانيا.

ولمواجهة سؤ توزيع الاحتياطيات لجأت كثير من الدول إلى وضع قيود على دخول وخروج الذهب لحماية مصالحها.

ولا شك إن فرض هذه القيود يتناقض مع حرية دخول وخروج الذهب الذي قام عليه نظام الذهب.

انهيار العلاقة الثابتة بين قيمة النقود الوطنية وكمية الذهب على المستوى الدولي.

- أدى تضارب المصالح الاقتصادية للدول ذات الثقل الرئيسي في النظام النقدي الذهبي إلى فرض المزيد من القيود على التجارة الدولية وبالتالي التخلي عن حرية التجارة الدولية الذي يعد شرطاً ضرورياً لسريان قاعدة الذهب.
- ومن ناحية أخرى أدى فرض الضرائب والرسوم الجمركية إلى اختلاف أسعار العملات بين الدول. وهو الأمر الذي يتناقض مع شرط وجود علاقة ثابتة في ظل قاعدة الذهب وبالتالي فقد أنهار هذا الشرط أيضاً.
- جمود الأسعار:

كان يشترط لسريان قاعدة الذهب أن تتمتع الأسعار بالقابلية للتغير استجابة لأي تغير في كمية الذهب دخولاً وخروجاً من وإلى الدولة غير أن ظهور النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الاحتكارية قد منعت مرونة التغير في الأسعار عند تغير الذهب.

حيث قاومت أي اتجاه لانخفاض الأسعار يبرره حركة الذهب. ولذلك فقد ظلت الأسعار ومن ثم الأجور ترتفع بصورة مستقلة عن تقلبات الذهب. وفي أحيان أخرى، لم يكن الذهب كافيا لمجارات زيادة الأسعار والأجور. ولا ريب أن هذا الانفصال بين تغير الأسعار وتغير الذهب لا يعني إلا انهيار أحد الشروط الأساسية لسريان قاعدة الذهب.

وغنى عن البيان أن جملة الأسباب التي أشرنا إليها تؤكد أنه لم يعد ممكنا العودة مرة أخرى إلى نظام الذهب. حيث بدأت الدولة المختلفة بالخروج عن قاعدة الذهب الواحدة تلو الأخرى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أخر دولة تخرج عن نظام الذهب سنة 1971م.

- انتشار قاعدة المعدنين:

كانت الولايات المتحدة أول من طبق قاعدة المعدنين في 1792 ثم تبعتها فرنسا وايطاليا وأسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان. كذلك اتبعت البلدان العربية هذا النظام عام 1870.

2 -2 -2 قاعدة المعدنين:

تعريف:

ينصرف مضمون قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية (المسكوكات النقدية المصنوعة من المعدنين) وقيمة وزن وعيار محددين من كل من الذهب والفضة في آن واحد على أن تمتع المسكوكات المعدنية بقوة إيراد غير محدودة في سداد الالتزامات.

يكشف هذا التعريف شروط سريان قاعدة المعدنين وهي:

1- وجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود بوزن وعيار محددين من الذهب والفضة في آن واحد.

مثال: الريال اليمني الفضي الذي سك في عام 1963م كان = 2.5جرام من الفضة و0.820 جرام من الذهب.

2- تمتع المسكوكات النقدية المصنوعة من الذهب والفضة (الوحدة النقدية) بقوة إبراء غير محدودة في سداد الالتزامات.

3- حرية سك وصهر المسكوكات والسبائك من كل من المعدنين وفقاً للنسبة القانونية وبكلفة منخفضة.

4- حرية تصدير واستيراد معدن الذهب والفضة من وإلى الدولة دون قيود تذكر.

5- الانسجام بين القيمة الاسمية القانونية للمسكوكات كنقد وبين القيمة السوقية التجارية للمعدن كسلعة. فإذا لم يحصل هذا الانسجام يختفي المعدن الذي تكون قيمته الاسمية كنقد أقل من قيمته كسلعة. وبالتالي انتهى الأمر إلى سريان قاعدة المعدن الواحد. أي سريان أما قاعدة الفضة أو قاعدة الذهب وهذه هي الظاهرة التي عرفت

بالمقولة الشهيرة أن النقود الرديئة تطرد لنقود الجيدة. أو القانون الذي عرف بقانون جربشام. ومن المعروف أن الذهب كان هو النقود الجيدة الذي كان يختفي من التداول.

- ومن ناحية أخرى فإن لنظام المعدنين بعض المزايا الأساسية ومن أبرزها:
- اتساع حجم القاعدة النقدية وما يترتب على ذلك من إمكانية زيادة النشاط الاقتصادي.
- الاستقرار النسبي للأسعار مقارنة بحالتها في ظل قاعدة المعدن الواحد.

- قانون جريشام أو قانون المقريزي:

قانون جريشام (**1519-1579**)

- مضمون قانون جريشام هو أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.

النقود الرديئة: هي النقود التي تنخفض قيمتها السوقية كسلعة- أي تصبح قيمتها كنقد أكبر من قيمتها كسلعة وهي النقود التي تظل في التداول.

النقود الجيدة: هي النقود التي ترتفع قيمتها السوقية كسلعة أي تصبح قيمتها كنقد أقل من قيمتها السوقية كسلعة (كالذهب) وهي النقود التي تختفي من التداول لأن الناس يحتفظون بها كحلي أو للاكتناز.

- أستنتج توماس جريشام هذا القانون من ملاحظته عندما قام الملك هنري الثامن بتخفيض قيمة العملة فأدى ذلك إلى دوران العملة الرديئة وتناقص سرعة دوران العملة الجيدة.
- يعتبر هذا القانون عام حيث ينطبق على قاعدة المعدنين بالإضافة إلى تداول النقود الورقية والمعدنية ، حيث تصح النقود الورقية هي الرديئة والنقود المعدنية هي الجيدة.

المقريزي وقانون جريشام:

كان تقي الدين بن علي المقريزي (**1364**م-**1442**م) قد سبق جريشام في اكتشاف ما سمي أخيراً بقانون جريشام.

وقد جاء هذا الاكتشاف في رسالة عن الاقتصاد النقدي بعنوان: شذور العقود في ذكر النقود. في هذه الرسالة ناقش المقريزي قضية العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول.

ويعتبر المقريزي أول من وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية حيث اقترح إصلاح النقد كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة الاقتصادية في مصر وقتذاك.

وفي الرسالة الثانية للمقريزي ناقش فيها نتائج التضخم النقدي وأثره على الشرائح المختلفة في المجتمع. حيث تناول بالتحليل والنقاش القوة الشرائية الحقيقية للنقد والقوة الشرائية الاسمية واقترح الأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.

وبكلمات المقريزي التي وردت في كتابه شذور العقود في ذكر النقود قال:
واتخذ الملك الظاهر يرقوق بالإسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس (وهي النقود الرديئة) فكثرت الفلوس بأيدي البلد كثرة بالغة وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد (أي زاد دوران الفلوس). وقلت الدراهم (وهي النقود الجيدة) لأمرين:

- أحدهما: عدم ضربه البته (أي توقف سك الدراهم).
- الثاني: سبك ما لدى الناس لاتخاذها حلياً (أي تحويل الدراهم الفضية إلى سبائك فضيه لاستخدامها في الزينة).

ويلاحظ من مناقشة المقريزي، أن الأصل ينبغي أن يقال أن جريشام قد أدرك قانون المقريزي وليس العكس.

2 -2 -3 قاعدة النقود الورقية:

تعريف:

((قاعدة النقد الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة وغير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي معدن أخر. وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبراء غير محدودة)).

يكشف هذا التعريف الملامح والخصائص الرئيسية للنظام النقدي الورقي وهي:

- فصال العلاقة بين وحدة النقود الورقية وبين ما كانت تساويه من ذهب في ظل قاعدة الذهب. وبعبارة أخرى اختفت العلاقة بين القيمة الاسمية لوحدة النقد كنقد وبين قيمتها السوقية التجارية كسلعة.

أي أنه لم يعد لوحدة النقد الورقية قيمة ذاتية حقيقية كما كان الحال في حالة النقد المعدني. وفي الحقيقة، أصبحت وحدة النقد هي نقود إنتهائية حاسمة أساسية.

-نقود الورقية هي نقود إلزامية بحكم القانون الوطني وتعرف وحدة التحاسب بالنسبة إلى نفسها وتمتع بقوة إبراء غير محدودة في التداول.

ولا ريب أنه بهذه الصفة، أنتقل النظام النقدي إلى قاعدة النقود الورقية وأصبحت نقود الودائع هي النقود الاختيارية الوحيدة في التداول.

- نقود الورقية الإلزامية هي نقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي معدن أخر. وهذا يعني فك الارتباط بين التغير في كمية النقود الورقية وبين التغير في حجم الذهب كما كان الحال عليه في ظل قاعدة الذهب. أي أنه لم يعد ضرورياً الاحتفاظ بالذهب كغطاء للإصدار النقدي. ولكن يعتبر الذهب عنصر من بين عناصر أخرى يتم الاحتفاظ بها كغطاء

للإصدار النقدي. تتألف العناصر الأخرى من العملات الأجنبية والأوراق المالية الأجنبية التي تستعمل كأداة لتسوية المدفوعات الدولية.

- نقود الورقية هي نقود وطنية محلية في المقام الأول بحكم القانون. وبالتالي فيها ليست نقوداً دولية إلا إذا تحولت إلى نقود احتياطية، ولكن هذا يعتمد على المركز الاقتصادي للدولة وعلى مدى القبول العام الدولي بهذه النقود كأداة لتسوية المدفوعات الدولية. أي أن قيمة العملة الوطنية على المستوى الدولي يعتمد على تفاعل الطلب والعرض عليها في السوق الدولي. غير أن هذا التفاعل يتوقف على مدى ما تتمتع به الدولة الوطنية من قدرات إنتاجية وتصديرية ومدى استيعابها لتدفقات رأس المال الأجنبي.

ولا يحتاج الأمر منا إلى تمعن كبير في أن سعر صرف العملة الوطنية في ظل قاعدة النقد الورقية يكون أكثر تقلباً لأنه يعتمد على تفاعل الطلب والعرض على النقد الوطني كما أشرنا إلى ذلك أنفاً.

- حقق نظام النقد الورقي المرونة الكاملة للسلطات النقدية الوطنية في تنظيم الإصدار النقدي بصورة مستقلة ومناسبة بيد أن هذه المرونة ليست مطلقة وإنما مفيدة بأولويات الأهداف الاقتصادية للدولة وبمتطلبات الاستقرار الاقتصادي. فإذا ما تم تجاوز هذه الأوليات والمتطلبات فلا غرو أن العاقبة هي اشتعال الأسعار وزيادة لهيب التضخم والعبث بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي تقلب قيمة وحدة النقود.

انتقادات موجهة لنظام النقد الورقي:

يرى البعض أن هناك مخاطر اقتصادية مرتبطة بنظام النقد الورقي أهمها:

- الإفراط في الإصدار النقدي وهو الأمر الذي يشعل الأسعار ويزيد من لهيب التضخم يؤدي إلى العبث بالاستقرار الداخلي وانخفاض القوة الشرائية للنقود. وبالتالي اهتزاز الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية.
- التقلبات الشديدة في سعر صرف العملة الوطنية، حيث لا يضمن هذا النظام استقرار أسعار الصرف بشكل آلي كما كان عليه الحال في ظل قاعدة الذهب.

وبصورة عامه، فإن ضمان الاستقرار النقدي ومن ثم استقرار الأسعار في ظل النقد الورقي، إنما يتوقف على مدى كفاءة إدارة السياسة النقدية وفاعليتها في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي يتوقف الأمر على مدى إدراك السلطات النقدية لأهمية العلاقة الوثيقة

بين حجم التغير في كمية النقود المتداولة من جهة، وبين مستوى التغير في حجم الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى.

ولا غرو أن اتجاه ومستوى هذا الإدراك ما يزال سؤالاً مفتوحاً على كل احتمال.

ومهما تكن عيوب النظام الورقي، فلا جدال في أن هذا النظام يمثل أرقى الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية حتى الآن. ولعل أكبر ميزة يتمتع بها النظام الورقي تلك المرونة التي يتفوق بها على النظام النقدي المعدني. حيث يمكن مواجهة الانكماش بزيادة كمية النقود ومكافحة التضخم بتخفيض كمية النقود.

3-النظام النقدي في اليمن

عزيزي الدارس: سنتناول التطور التاريخي للنظام النقدي في اليمن. وفي البداية ننوه إلى أن المقام لا يتسع لدراسة مفصله عن تطور النظام النقدي في العصور القديمة. وبدلاً من ذلك سيتم التركيز على عرض ملامح وخصائص النظام النقدي في اليمن في العصر الحديث، وخاصة الفترة التي تبدأ من أوائل القرن العشرين وحتى الآن.

إن اليمن كغيره من بلدان العالم الأخرى قد شهد تحولات سياسية واقتصادية كبيرة في فترات مختلفة من التاريخ القديم والمعاصر. وقد انعكست هذه التطورات على طبيعة وخصائص النظام النقدي.

ويتطلب الإلمام باتجاهات التطور النقدي في اليمن التأكيد على أنه وبالرغم من أن جميع الدول تتشابه في مرحلة التطور فيما يتعلق باستخدام النقود. إلا أنها تختلف جوهرياً في مدى وسرعة تطور الأنظمة والمؤسسات والتشريعات النقدية. وقد رأينا من قبل أن النقود والتشريعات والمؤسسات تشكل عناصر أساسية في أي نظام نقدي. ولا غرو أن اليمن ليست استثناء من تلك القاعدة التاريخية.

3 -1 النظام النقدي في فترة ما قبل وبعد الإسلام:

تشير المصادر التاريخية إلى أن اليمنين استخدموا العملات اليونانية والرومانية قبل أن يستخدموا العملات اليمنية في القرن الرابع قبل الميلاد.

ويرجع بعض المؤرخين وجود العملات اليمنية واستخدامها إلى اكتشاف في البعثات الأثرية بوجود عدد من العملات اليمنية في شبوه والجوف وحضرموت ومآرب.

وعندما كانت اليمن أحدى ولايات الدولة الأموية ثم العباسية استخدمت اليمن النظام النقدي الإسلامي. حيث استخدمت النقود التي ضربت في عصر الخلفاء الأمويين والعباسيين.

3 -2 النظام النقدي في فترة الحكم العثماني لليمن:

يقسم المؤرخون النقديون ملامح النظام النقدي في اليمن أثناء فترة الحكم العثماني لليمن إلى فترتين رئيسيتين هما:

3-2-1 النظام النقدي في فترة الحكم العثماني الأول لليمن (1538-1635):

خلال هذه الفترة لم يكن في اليمن نظام نقدي مستقل، وإنما أتبع النظام النقدي العثماني.

وقد قام النظام النقدي بصورة أساسية على عنصر النقود بأنواعها المختلفة.

وكان من سمات هذا النظام أن النقود المعدنية هي الوحدة الأساسية النقدية لنظام المعدنين.

حيث كانت النقود تسك أو تصنع من الذهب والفضة بعضها يصنع محلياً في اليمن وخاصة النقود المساعدة والبعض الأخر وخاصة النقود الرئيسة تسك في تركيا أو أنها تصنع في بلدان أوربية.

خلال هذه الفترة تم سك عدد من النقود الرئيسية ومن أبرزها:

أ- الملحظية: وهي نقود سكت في اليمن عام 1570م وتشير المصادر التاريخية إلى أن تسمية الملحظية يعزى إلى محل (ملحظ) قرب مدينة ذمار.

ب- الكبير: وهي نقود تم سكها من معدن الفضة.

ج- الدينار السلطاني: وهو عملة تم سكه من الذهب.

د-القرش: يعود أصل هذه العملة إلى اليونانيين، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الأتراك هم الذين نقلوا هذه العملة إلى اليمن.

وقد تم سك القرش من معدن الفضة وكان يطلق عليه بالقرش الفضي أبو مشط.

هـ-عثماني: وهي عملة سكت من معدن الفضة. أما أبرز العملات المساعدة التي استخدمت في التداول خلال هذه الفترة فهي:

- البقشة: وقد سكت من معدن الفضة في صنعاء في عهد الوالي العثماني سنان باشا.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن البقشه ظلت في التداول حتى بعد خروج العثمانيين من اليمن.

وفي الواقع فقد ظل استعمال البقشة قائماً في عهد الحكم الإمامي قبل الثورة ثم استعملت كعملة مساعدة بعد قيام الثورة اليمنية عام 1962 إلى أن تم إلغاؤها.

- المناقير: وهي عملة مساعدة سكت من الفضة واستخدمت كعملة مساعدة للبقشة عندما كانت الأخيرة تستعمل كنقود أساسية.

2-2-3 النظام النقدي في فترة الحكم العثماني الثاني لليمن (1873-1917):

نتناول هذه الفترة فترة الحكم العثماني الثاني في اليمن إلى وقت خروجهم منها بموجب اتفاقية دعان 1917.

وقد تزامنت هذه الفترة بوقوع جنوب اليمن تحت الحكم الاستعماري البريطاني (1899-1967).

لم يختلف النظام النقدي في شمال اليمن عن سابقة في الفترة السابقة، فقد ظل تابعاً للنظام النقدي العثماني. وكذلك الحال في جنوب اليمن الذي أصبح تابعاً للنظام النقدي البريطاني ومن خلال أنظمة نقدية وسيطة ولكنها تابعة للتاج البريطاني مثل النظام النقدي الهندي.

أما أبرز العملات التي استخدمت في اليمن خلال هذه الفترة فهي:

أ. الريال المجيدي: تشير المصادر التاريخية إلى أن أصل كلمة ريال يعد إلى عملة أسبانية قديمة. وقد أستخدم الريال المجيدي كعملة بالإضافة إلى الريال الفضي (ماري تريزيا).

وقد كان سعر الصرف بين الريال المجيدي والريال الفضي ماري تريزيا هو: كل ريال مجيدي = 1.75 ريال ماريا تريزيا.

ب. الشيرك: وهي عملة تركية.

أما أبرز العملات المساعدة فهي:

- القرش الأبيض: وقد أستخدم كعملة مساعدة للريال المجيدي وسك من معدن الفضة حيث كان كل قرش أبيض يساوي أربع زلط.
- الهلله: استخدمت كعملة مساعدة وصنعت من معدن النحاس.

- البيسه: وهي عملة مساعدة وتمثل وحدة جزئية من الزلطة. حيث كانت الزلطة تساوي خمس بيس.
- الربعيه: وهي عملة مساعدة سكت من معدن النحاس واستخدمت كوحده جزئية من الدرهم.
- الدانق: وهي عملة مساعدة سكت من معدن النحاس واستخدمت كوحدة جزئية من الدرهم.

ومن الجدير بالذكر، أن معظم العملات المساعدة وبعض العملات الرئيسية كانت تسك محلياً. لكن لم يكن هناك قواعد صارمة لضبط سك النقود نظراً لضعف المؤسسات النقدية آنذاك. وقد أغرقت البلاد في تلك الفترة بالعديد من العملات وزيادة كمية النقود المسكوكة، ولذلك فقد كان يحدث غش وإنقاص للوزن وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار واهتزاز الثقة بتلك العملات. ومن ثم كانت الأوضاع الاقتصادية تشهد اضطراباً وتقلباً كبيراً.

3 -3 النظام النقدي في اليمن بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية (1919 -63/1962)

3 -3 -1 النظام النقدي في شمال اليمن

انتهت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بهزيمة الدولة العثمانية من قبل دول الحلفاء الأوربية (بريطانيا – فرنسا)، وتم تقسيم أراضي الدولة العثمانية تحت شعار ما سمي بتركة "الرجل المريض" من قبل الدول المنتصرة في الحرب. وأصبحت اليمن (شمال اليمن) دولة مستقلة تحت الحكم الأمامي لأسرة آل حميد الدين (المملكة المتوكلية اليمنية) 1917-1962 حيث تولى الإمام يحيى حميد الدين حكم اليمن في الفترة (1917-1948). أما جنوب اليمن فقد ظل تحت حكم التاج البريطاني الاستعماري فكيف كانت الملامح الرئيسية للنظام النقدي في اليمن خلال تلك الفترة؟

لم يكن النظام النقدي في عهد الإمام يحيى مستقلاً، وإنما كان تابعاً. حيث ظلت القاعدة النقدية هي قاعدة الفضة التي قامت على أساس استخدام عدد من العملات الأجنبية في التداول. وقد تصدر استخدام الريال الفضي (ماريا تريزيا) سلة النقود المتداولة وقتذاك لجملة من الأسباب منها:

- أنه أستخدم كأداة لتسوية المدفوعات الدولية مما أسبغ عليه صفة النقود القانونية بحكم الواقع المعاش آنذاك وليس بحكم القانون.

- غياب أي نقد وطني بديل له. كما أن تمتعه بمحتوى فضي أفضل مقارنة بالعملات الأخرى جعل استخدامه في التداول واسعاً ومفضلاً من قبل الأفراد.

- ريال ماري تريزيا في اليمن:

أطلق على الريال الفضي النمساوي (ماريا تريزيا) نسبة إلى إمبراطورة النمساء (ماريا تريزيا).
وقد أستخدم هذا الريال في اليمن منذ **1924**. وكان حق سك هذه العملة للنمسا وحدها حتى سنة **1933**. وبداء سكه في النسما سنة **1780**. وكان يساوي هذا الريال **(28)** جرام من الفضة وبدرجة نقاوه نحو **83**٪. ولكن قيمة الريال الفضي تتأثر بأسعار الفضة في السوق العالمية.
لقد تم سحب الريال الفضي (ماريا تريزيا) من التداول في اليمن نهائياً عام **1965** بعد طبع الريال الفضي الجمهوري وطبع الريال الورقي.

ومن الجدير بالذكر، أن الإمام يحيى حاول بعد انسحاب القوات العثمانية أن ينشئ نواة نظام نقدي مستقل في اليمن، غير أن هذا الهدف لم يتحقق، واكتفى الإمام يحيى بسك عملات يمنية أبرزها:

- الريال الإمامي أو الريال العمادي نسبة إلى الإمام يحيى. وقد كانت هذه العملة هي أول عملة يمنية سميت بالريال وسكت من معدن الفضة.

وبالرغم من سك الريال العمادي، إلا أنه لم ينجح كثيراً في التداول، وظل ريال ماريا تريزيا هو المتصدر الرئيسي لسلة العملات في التداول كما رأينا.

ولجاء الإمام يحيى إلى سك عدد من العملات المساعدة للريال الإمامي لكسر احتكار الريال النمساوي.

حيث تم تقسيم الريال الفضي (ماريا تريزيا) إلى أربعين بقشة. واعتمدت "الباولة" كوحدات جزئية للريال أيضاً حيث كان هناك

ربع باوله = ربع عشرالريال.

الباوله = عشر الريال.

نصف باوله = نصف عشر الريال.

وقد سكت البقشة من الفضة والنحاس.

ولم يتغير الحال كثيراً في عهد الإمام الابن أحمد والذي اكتفى بسك عملات مساعدة جديدة مصنوعة من معدن الألمنيوم ومن فئة البقشة ونصف البقشة، ومن ناحية أخرى، لم يؤد سك عملات مساعدة إلى كسر احتكار الريال الفضي (ماريا تريزيا) بسبب عدم كفاية كمية العملة المساعدة من جهة. وعدم تمتعها بالقبول العام وخاصة في مناطق الحدود اليمنية من جهة أخرى. فقد كان التجار والأفراد على السواء ينظرون إليها نظرة شك، وبالتالي لم تتمكن من اكتساب ثقة هؤلاء المتعاملين بها في هذه المناطق.

2-3-3 النظام النقدي في جنوب اليمن:

لم يكن لجنوب اليمن نظام نقدي مستقل، وإنما كان تابعاً للأنظمة النقدية للاستعمار البريطاني، وخاصة الفترة (1940-1967). وعلى أية حال، هناك ثلاثة أنظمة نقدية تابعة تم استخدامها خلال تلك الفترة وهي على النحو التالي:

أ- النظام النقدي التابع لحكومة الهند البريطانية: فقد فرضت الحكومة الاستعمارية البريطانية خلال الفترة (1940- 1945) نظاماً نقدياً لجنوب اليمن يتبع النظام النقدي لحكومة الهند البريطانية.

- الروبية الهند

> الروبية الهندية مصنوعة من الفضة عيار (180) قيراط وبنسبة نقاوة 12/11 وتزن حوالي (11.664) جرام.
> وقد تم سكها لأول مرة في الهند سنة 1818م.

وقد تألفت عناصر هذا النظام من الآتي:

- اعتبار الروبية المعدنية ومن ثم الروبية الورقية وحدة النقد المتداولة وأداة لتسوية المدفوعات بدلاً عن الريال الفضي ماريا تريزيا.
- وقد تحدد سعر تبادل للروبية الهندية بحيث تساوي (3.5) شلن أو(3) شلنات وست بنسات لكل أوقية من الذهب.
- استخدمت عدد من العملات المساعدة للروبية مثل:
  - نصف روبية مصنوعة من الفضة.
  - العانة وهي عملة مساعدة مصنوعة من النيكل وذات فئات: أربع عانات، وعانتين، عانة واحدة.
  - البيسه والإردي وهما مصنوعتان من البرونز.

بيد أن إدخال الروبية الهندية في التداول لم يؤد إلى اختفاء التعامل بالريال الفضي ماريا تريزيا. فقد ظل مستخدما بسبب عدم تمتع الروبية الهندية بالقبول التام بها في التداول وخاصة في المناطق القبلية في جنوب اليمن.

ب- النظام النقدي التابع للنظام النقدي لمنطقة شرق أفريقيا: فقدة بنهاية الحرب العالمية الثانية: تم فصل النظام النقدي لجنوب اليمن من تبعيته للنظام النقدي لحكومة الهند البريطانية وربطه بالنظام النقدي لمنطقة شرق أفريقيا.

ويعزي هذا التحول إلى جملة من الأسباب أبرزها:

- استقلال الهند عن الحكم الاستعماري البريطاني عام 1937. وبالتالي انتهاء العمل بنظام النقد لحكومة الهند البريطانية.
- ربط عدن والمحميات الأخرى في جنوب اليمن مباشرة بوزارة المستعمرات البريطانية.
- النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية للحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير أولويات الاستراتيجية البريطانية. حيث أصبحت عدن ذات أهمية إستراتيجية أكثر من حيث أنها أصبحت مركزاً رئيسياً للقاعدة العسكرية البريطانية في جنوب الجزيرة وشرق أفريقيا.
- أهمية تأهيل اقتصاديات جنوب اليمن ليكون خادماً وملبياً لاحتياجات القاعدة البريطانية. ونتيجة لذلك شجعت الحكومة البريطانية زراعة القطن والفواكه والخضروات من أجل تلبية متطلبات أفراد القاعدة البريطانية وخدمة الاقتصاد البريطاني.

ومن الواضح أن تلك التطورات كان لها انعكاساتها على أهمية استخدام نظام نقدي جديد له معالم جديدة أبرزها:

أ. صدور التشريع البريطاني رقمي (11) و(16) لعام 1951 بربط النظام النقدي لجنوب اليمن بالنظام النقدي لشرق أفريقيا.

ب. اعتبار الشلن الأفريقي هو العملة القانونية ومغطى تغطية كاملة (100٪ بالجنية الإسترليني).

ولا يخفى على القارئ أن الغرض من تطوير النظام النقدي لجنوب اليمن لم يكن هدفه تحقيق استقلاليته، وإنما نقل تبعيته من مكان إلى مكان أخر. وفي كل الأحوال، فقد كان تابعاً لنظام الهيمنة الاستعمارية.

ج- النظام النقدي لإتحاد الجنوب العربي:

كان هذا النظام هو الصورة الثالثة والأخيرة في ظل نظام الهيمنة الاستعمارية على جنوب اليمن.

والحق أن هذا النظام كان مستقلاً ظاهرياً غير أنه لم يكن كذلك في الواقع في ظل الكيان الجديد الذي سمي بإتحاد الجنوب العربي الذي رعته بريطانيا في أواخر الخمسينات.

وقد بدأت معالم هذا النظام تبرز بصدور القانون رقم (10) لسنة 1964م. وبموجبه تم إنشاء مؤسسة نقد الجنوب العربي حيث اسند إلى هذه المؤسسة مهام إصدار العملة وتنظيم إدارة النقد والمصارف والإشراف عليها.

أصدرت هذه المؤسسة الدينار كعملة وطنية لأول مرة في جنوب اليمن ولكنه كان مرتبط بالجنية الإسترليني البريطاني بسعر تعادل: الدينار الواحد = جنية إسترليني واحد.

- وقد صدر الدينار بفئات مختلفة هي:
- فئة خمسة دنانير،
- فئة دينار واحد ،
- فئة $\frac{1}{2}$ دينار أو (500) فلس،
- فئة $\frac{1}{4}$ دينار

وفي عام 1967 تم إصدار فئة عشرة دنانير.

وإذا تأملنا في طبيعة هذا النظام النقدي الجديد، فهو ليس إلا نظاماً نقدياً ناقص الاستقلال للأسباب التالية:

- لم تكن مؤسسة نقد الجنوب العربي تمتع بكافة الصلاحيات النقدية والمصرفية، فقد ظلت المؤسسات النقدية، البريطانية لها اليد الطولى في الإشراف على البنوك والسياسات النقدية.
- إضافة إلى عدم قدرة مؤسسة نقد الجنوب في توجيه وإدارة الائتمان في الأوجه المختلفة.
- كذلك، فإن ارتباط الدينار بالجينة الإسترليني، قد قيد حرية المؤسسة في تطبيق سياسة نقدية ومصرفية مستقلة.

3 -4 النظام النقدي بعد الثورة اليمنية (1962 -2007):

قامت الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامي في شمال اليمن سنة 1962، وتم إعلان الجمهورية العربية اليمنية.

كما قامت ثورة (14) أكتوبر سنة1963 لمقاومة الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن – واستمرت الثورة حتى تم إنجاز استقلال جنوب اليمن في 30نوفمبر 1967م بعد انسحاب أخر جندي بريطاني وتم إعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وبعد قيام الثورة اليمنية، شهد اليمن بشطريه تحولات سياسية واقتصادية كبيرة. وقد كان النظام النقدي من بين معالم هذا التحول الكبير.

ويقتضي الإلمام بملامح ومعالم تطور النظام النقدي في اليمن خلال هذه الفترة أن تميز بين مرحلتين رئيسيتين شكلتا معالم النظام النقدي.

- مرحلة النظام النقدي المستقل التشطيري (1962-1990).
- مرحلة النظام النقدي الموحد (1990- وحتى الآن) غير أن مرحلة النظام النقدي الموحد قد اتخذت صورتين عند التطبيق وهما:
  - صورة النظام النقدي المزدوج (1990-1994).
  - صورة النظام النقدي الموحد كاملا (1995-وحتى الآن).

3 -4 -1 مرحلة النظام النقدي التشطيري:

(أ) النظام النقدي في الجمهورية العربية اليمنية:

كان من بين الاهتمامات الرئيسية لحكومة الثورة في شمال اليمن إنشاء نظام نقدي مستقل باعتبار ذلك أحد معالم الاستقلال والسيادة، وقد أشرنا سابقاً إلى أن عناصر النظام النقدي تتكون من النقود المتداولة، والمؤسسات اللازمة لإدارة النظام النقدي، ثم التشريعات والأنظمة النقدية.

وقد كانت هذه العناصر هي محور اهتمام صانعي القرار فما يتعلق بالنظام النقدي في تلك الفترة وعلى مستوى شطري اليمن.

لقد كانت الفترة(62-1965م) مرحلة تطور هامة باتجاه وضع الأسس والمرتكزات لنظام نقدي مستقل في اليمن اتخذت المعالم الرئيسية الآتية:

- كانت الفترة 62-1963 هي فترة انتقالية على طريق التحول إلى نظام النقد الورقي حيث ظلت القاعدة النقدية هي قاعدة الفضة، وتم إصدار الريال الفضي الجمهوري الذي أعتبر وحدة النقد الأساسية، وقد تم سك الريال الفضي بنفس مواصفات الريال الفضي (ماريا تريزيا).
- يعتبر عام 1964م بداية فترة التحول إلى نظام النقد الورقي بعناصره الثلاثة: النقود – المؤسسات – التشريعات حيث صدر أول قانون ينظم إدارة النقد كانت أبرز معالمه:

- إصدار أول عملة ورقية يمنية هي الريال الورقي بدلاً عن الريال الفضي اليمني والريال الفضي (ماريا تريزيا) الذي تم سحبه من التداول سنة 1965.

وقد تم إصدار عملات ورقية ذات فئات مختلفة فئة ريال واحد وخمسة ريال وعشرة ريال وعشرين ريال، ومن الجدير بالذكر أن القانون قد حدد القيمة الذهبية للريال اليمني الورقي بما يساوي (0.89427)جراماً من الذهب الخالص، ويساوي ثلث القيمة الذهبية للجنية الإسترليني. أي أن الجنية الإسترليني الواحد يساوي ثلاثة ريالات يمنية كما كان الريال الورقي مساوياً للريال الفضي (ماريا تريزيا).

- وقد تضمن القانون رقم (6) الصادر سنة 1964 إنشاء لجنة النقد اليمنية كمؤسسة نقدية يمنية تتولى حق إصدار العملة وتحديد مصادر الغطاء للعملة المصدرة. حيث حدد القانون مصادر غطاء العملة المصدرة بالذهب والفضة والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والسندات الأجنبية التي تصدرها أو تضمنها حكومات أجنبية والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل.
- وفي سنة 1967 عدل القانون ليدخل أذون الخزانة المحلية ضمن غطاء الإصدار.
- كذلك حدد القانون اختصاصات أخرى للجنة النقد اليمنية تمثلت في:
  - إدارة النقد بما يكفل استقرار قيمة الريال.
  - إدارة احتياطي الدولة.
- تم إنشاء هيئة الرقابة على النقد سنة 1967م، وتحدد اختصاصها في الإشراف على تراخيص الاستيراد والتحويلات غير المنظورة، والرقابة على سعر صرف العملة والرقابة على استقرار قيمة الريال اليمني. كما عهد إلى وزارة الاقتصاد مهام إصدار التشريعات والأنظمة النقدية. واختصت وزارة الخزانة بمهام سك وإصدار العملة المساعدة وإدارة الدين العام.
- تم إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير ليكون من مهامه مسك حسابات الحكومة وتقديم القروض لها.

ومما تقدم يظهر بوضوح أن العناصر الرئيسية للنظام النقدي الورقي المستقل قد وضعت أسسه الأولى على النحو الآتي:

- عملة ورقية يكون فيه الريال اليمني هو وحدة النقد الأساسية.
- مؤسسات نقدية تتولى إدارة وتنظيم النقد ولكنها موزعة على خمس جهات هي لجنة النقد اليمنية وهيئة الرقابة على النقد ووزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة والبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

- مجموعة من التشريعات النقدية تولت وزارة الاقتصاد مسئولية إصدارها.

- تعتبر بداية عقد السبعينات هي فترة ترسيخ أسس النظام النقدي الورقي المستقل.

حيث تم إصدار القانون رقم (4) لسنة 1971م. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو إنشاء البنك المركزي اليمني كمؤسسة نقدية تتولى سلطة إدارة النقد، وتنظيمه في جهة واحدة بدلاً من توزعها على خمس جهات.

وقد أسند هذا القانون المهام والاختصاصات التالية:

- إصدار العملة الوطنية.
- إدارة الاحتياطيات النقدية للدولة.
- مسك حسابات الحكومة.
- تقديم القروض للحكومة.
- الإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية والائتمانية.
- إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.

وبصورة عامة فإن القانون قد خول البنك المركزي اليمني وظائف البنوك المركزية المعروفة فهو بنك الحكومة وبنك البنوك وبنك الإصدار.

- بعد إنشاء البنك المركزي اليمني تم تحديد سعر صرف الريال اليمني بالنسبة للدولار الأمريكي حيث الريال الواحد=(20)سنتاً من الدولار الأمريكي. أي أن الدولار الأمريكي يساوي خمسة ريالات يمنيه.

ولكن سعر الريال اليمني أرتفع في فبراير 1973 ليصبح 22سنتاً من الدولار – أي أن الدولار يساوي أربعة ريال ونصف. وأستمر هذا السعر حتى نهاية عام 1983.

- وغنى عن البيان أن تطوير وترسيخ النظام النقدي المستقل قد جاء إنعكاساً لمتطلبات التطورات الاقتصادية الجارية في تلك الفترة. كما أن انضمام اليمن إلى عضوية صندوق النقد الدولي عام 1971م قد شكل دفعه قوية بإتجاه ترسيخ نظام نقدي حديث ومستقل ومنفتح على العالم الخارجي. وبما يمكن من جذب الاستثمار الوطني، والعربي، والأجنبي، ويدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

(ب) النظام النقدي في جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية):

كانت أحد أولويات أول حكومة وطنية في جنوب اليمن بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في نوفمبر 1967م هو إصلاح النظام النقدي. وبصوره محدده وضع نظام نقدي مستقل والخروج من منطقة الإسترليني. ولذلك تم إصدار القانون رقم (15) لسنة1968 المتعلق بتنظيم إصدار العملة، وإنشاء مؤسسة نقدية مستقلة.

جاء القانون رقم (15) ليحل محل قانون العملة رقم (10) لسنة1964 وبموجب القانون الجديد تحددت معالم النظام النقدي المستقل الجديد على النحو الآتي:

- إنشاء مؤسسة نقد اليمن الجنوبية الشعبية وإلغاء مؤسسة النقد السابقة (مؤسسة نقد الجنوب العربي) حيث أصبحت المؤسسة الجديدة هي الجهة الرسمية المخولة بإصدار العملة الوطنية.
- اعتماد الدينار اليمني كعملة وطنية مع فك ارتباطه بالجنية الإسترليني البريطاني. حيث تم تحديد سعر تعادل جديد للدينار تساوي (2.13281)جراماً من الذهب الخالص.

إن الدينار لم يعد مرتبطاً بالجنية الإسترليني. وبالتالي فإنه بفك ارتباط الدينار الإسترليني تكون جنوب اليمن قد خرجت من منطقة الإسترليني. وفي سنة 1971م صدرت بعض التشريعات النقدية التي استهدفت تعزيز وتطوير النظام النقدي. حيث صدر القانون رقم (16) لسنة 1971 بشأن الرقابة على النقد.

كذلك صدر القانون رقم (37) لسنة1971م بشأن إنشاء مؤسسة النقد اليمني. وقد منحت هذه المؤسسة صلاحيات سك العملة وطباعتها كذلك منحت صلاحيات واختصاصات بعض وظائف البنوك المركزية.

- غير أن معالم النظام النقدي الحديث قد أكتمل بصدور القانون رقم (36) لسنة 1972م بشأن إنشاء مصرف اليمن والذي أصبح يقوم بوظائف البنك المركزي المعروفة.
- وبموجب هذا القانون أيضاً، فقد تم تحديد مكونات غطاء الإصدار للعملة الوطنية (الدينار) وفقاً للمادة (22) على النحو الآتي:
  - الذهب والنقد الأجنبي في صورة عملات أجنبية وأرصدة مصرفية في الخارج.
  - الكمبيالات وسندات الأذون الحكومية المحررة بعملة أجنبية والقابلة للصرف من أي مكان خارج الجمهورية.
  - أذونات الخزانة الأجنبية.

- السندات الصادرة من الحكومة أو تكفلها والسندات الصادرة من المؤسسات المالية الدولية.
- احتياطيات أخرى ومنها حقوق السحب الخاصة.

وقد حدد القانون نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي بما لا يقل عن 50٪ من مجموع القيمة الإجمالية للعملة المتداولة.

3 . 4 . 2 مرحلة النظام النقدي الموحد(الجمهورية اليمنية):

شكل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22مايو 1990 أكبر حدث سياسي ليس في اليمن فقط وإنما على مستوى العالم العربي والإسلامي في أواخر القرن العشرين. وقد كان من الطبيعي أن يتم إنشاء نظام نقدي موحد باعتبار ذلك أحد المعالم الأساسية لدولة الوحدة الوليدة (الجمهورية اليمنية).

بدأت التحضيرات لإنشاء النظام النقدي الموحد لليمن ليكون بديلاً عن الأنظمة النقدية الشطرية من خلال تشكيل لجنة المصارف والائتمان في فبراير 1990م، .وقد أسند لهذه اللجنة مهام توحيد القوانين التشريعات النقدية والمصرفية وعلى وجهة الخصوص ما يلي:

- إعداد قانون موحد للبنك المركزي.
- إعداد قوانين موحدة للبنوك التجارية.
- إعداد قوانين موحدة للبنوك المتخصصة.
- تحديد العملات النقدية وأجزائها وأسعار التبادل.

وبانتهاء اللجنة من مهامها ثم إصدار القرار الجمهوري بالقانون رقم (1) لسنة1990 الذي حدد معالم وعناصر النظام النقدي الموحد على النحو الآتي:

- الريال والدينار يعتبران وحدة النقد الأساسية الرسمية للجمهورية اليمنية.
- كل من الريال والدينار يكون قابلاً للتداول، كما يعتبران أداة قانونية في تسوية المدفوعات.
- سعر التبادل بين الريال والدينار هو :26 ريال لكل دينار واحد.
- يتمتع كل من الريال والدينار بقوة إبراء غير محدودة.
- تظل قوانين العملة السابقة على هذا القرار سارية المفعول وبما لا يتعارض مع أحكامه.

- وفي إبريل من عام 1991، تم إصدار القانون رقم (21) لسنة 1991 بشأن البنك المركزي اليمني. حيث أصبح البنك المركزي هو بنك الإصدار الوحيد للعملات، وسك العملات المعدنية.

كما اعتبر القانون الريال هي وحدة النقد القانونية للجمهورية اليمنية بينما أصبح الفلس هو العملة المساعدة للريال (ريال = 100فلس).

- وقد أبقى هذا القانون العملات الورقية أو المعدنية الأخرى على صفتها كعملة قانونية.
- ومن جهة أخرى لم يحدد القانون سعر تبادل الريال مع أي عملات أخرى قابلة للتحويل – أي أنه لم يحد محتوى ذهبي ولا أسعار تبادل للريال.

كما تم إلغاء نظام الإصدار القائم على الغطاء من الذهب والأوراق والعملات الأجنبية تماشيا مع الاتجاهات العالمية التي لا تحدد غطاء للنقود المتداولة.

❖ النظام النقدي المزدوج

أن توحيد التشريعات النقدية والمصرفية والمؤسسات النقدية قد مثل إنجازاً كبيراً لإنشاء نظام نقدي موحد في اليمن.

إن المتأمل في مجريات الأحداث السياسية التي مرت بها دولة الوحدة خلال الفترة 90-94، يدرك أن إصدار تلك التشريعات لم تكن حاسمة إلى حد الكفاية لضمان وحدة النظام النقدي.

وذلك أن الفترة (90-94) قد شهدت نظام نقدي موحد من حيث الشكل ولكنه ظل مزدوجاً من حيث الجوهر وليس غريباً إذا أطلقنا عليه بالنظام النقدي المزدوج (1990-1994).

فلا يخفى على القارئ المتمعن، أن مؤشرات النظام النقدي المزدوج كانت تتمثل في:

- اعتبار كل من الريال والدينار هما وحدة النقد الأساسية، وهذا يعني أن قاعدة النقد الورقية تقوم على أساس وحدتين مختلفتين من النقد، لذلك فقد ظل كل من الدينار والريال في التداول كما لو كانا عملتين مختلفتين. وقد أسهم القرار الجمهورية رقم (1) والذي أكد على سريان قوانين العملة السابقة في خلق وتأكيد الانطباع لدى الأفرار بوجود عملتين مختلفتين في إطار نظام نقدي ورقي واحد.
- ولا ريب أن الصراع السياسي الذي وقع خلال الفترة (90-94) كان له آثار وانعكاسات سلبية على تعميق الانطباع بازدواجية النظام النقدي لدولة الوحدة.
- ولما كان وجود نظام نقدي مزدوج في اليمن أمراً غريبا ونادر الحدوث في التطبيقات العالمية. فإن ازدواجية هذا النظام لم تكن قابلة للاستمرار.

- تم إزالة هذه الازدواجية في عام 1995م عندما تم سحب الدينار من التداول، واعتماد الريال كوحدة النقد الأساسية للجمهورية اليمنية.

- أول بيان مالي ونقدي لحكومة الثورة في اليمن:

صدر بيان مالي لحكومة الثورة في شمال اليمن عام **1964** بتوقيع وزير الخزانة آنذاك عبد الغني علي أحمد.

وفي معرض تحليل الأوضاع النقدية في اليمن خلال العام المالي **1964-1965**م، أورد البيان ما يلي:

ولقد كان واجباً على حكومة الثورة، قبل أن تصدر أول ميزانية دائمة لليمن السعيد في عهدة الجمهوري، أن تحقق له استقلاله في شئونه النقدية، ومعاملاته المالية والتجارية.

ذلك أن اليمن لم يكن له – طوال عهد ما قبل الثورة – نقد يمني يمكن أن يتخذه أساسا في معاملاته الداخلية والخارجية، بل كان الريال النمساوي القديم ماريا تريزيا هو وسيلة التعامل الداخلية، وكانت العملات الأجنبية هي وسيلة التعامل الخارجية بعد تحويل الريالات الفضية إليها بقدر ما تساويه الفضة تقريبا كسلعة. ثم بدأت الجمهورية العربية اليمنية، بعد قيام الثورة، بسك عملة وطنية خاصة بها هي الريال اليمني وأجزاؤه ولكنها كانت تعتبر عملة مساعدة بالنسبة لأجزاء الريال ووسيلة للتعامل الداخلي فحسب فيما يتعلق بالريال.

وقد كانت هذه الأوضاع تؤدي إلى آثار كثيرة ذات خطر منها:

1- انعدام السيطرة على الريال كعملة متداولة في البلاد سواء من ناحية زيادة حجم التداول أو تخفيضه وفقا لمقتضيات الأحوال.
2- خضوع كافة عمليات الصرف لرقابة النقد في عدن، وتكيفها تبعا للسياسة النقدية الاستعمارية المسيطرة عليها.
3- تعرض أسعار الصرف، يوما بعد يوم، وساعة بعد أخرى، لتقلبات ضخمة، وإصابة ميزان المدفوعات اليمني نتيجة لذلك بالهزات غير الطبيعية أو المقدرة.
4- التبعية الجبرية المطلقة للسيطرة النقدية الاستعمارية.

ومن أجل ذلك كله، كان الإصلاح النقدي من أول واجبات الحكومة في عهد الثورة، باعتباره السبيل الوحيد للفكاك من أغلال التبعية، والانطلاق إلى إنشاء علاقات تجارية مباشرة مع مختلف الدول، وإيجاد إطار من الرقابة والتوجيه في مجالي النقد والتجارة الخارجية.

ومن توفيق الله جلت قدرته، أن استطاعت الحكومة القيام بهذا الواجب

مستعينة بشقيقتها الكبرى الجمهورية العربية المتحدة، التي وفرت لها – إلى جانب المساعدات الفنية الضخمة – قرضا سلعيا بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات، كان أكبر عون في تحقيق الضمان للريال اليمني الجديد في هذه المرحلة، التاريخية الفاصلة التي استهدفنا فيها لمختلف المؤثرات الاستعمارية، وفي إتاحة أول سبيل للتحرر من ربقة التبعية، وفي إعطاء فسحة من الوقت لقوى الإنتاج اليمنية لكي تقف على قدميها، وتحقق التوازن في الميزان الحسابي.

وهكذا صدر القانون رقم **6** لسنة **1964** بإنشاء لجنة النقد اليمنية وإصدار عملة ورقية في **3**فبراير سنة **1964**، ومن أهم ما نص عليه أن تغطي أوراق النقد المتداول بكامل قيمتها وبصفة دائمة بالذهب والفضة والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، والصكوك الأجنبية المقومة بعملات قابلة للتحويل الصادرة أو المضمونة من حكومات أجنبية.

وفي **6** فبراير سنة **1964** بدأ إصدار النقد اليمني، ثم استمرت عمليات الإصدار تسير في مجراها الطبيعي حتى بلغت الكمية في **1964/6/30** كما يلي:

	ريـــال
الكمية المصدرة من فئة الريال الواحد	**7.942.000**
الكمية المصدرة من فئة الخمسة الريالات	**3.475.000**
الكمية المصدرة من فئة العشرة الريالات	**3.000.000**
	14.367.000

أما غطاء هذه الكميات المصدرة فقد بلغ كما يلي:

		ريـــال
1- ذهب مقوم بمبلغ **300.000**جك ويعادل		**600.000**
2- فضة ريالات ماريا تريزيا وجمهورية		**2.790.000**
3- عملات أجنبية قابلة للتحويل:		
لدى البنك التجاري الإيطالي بميلانو		
مبلـــــغ **123340** جك يعادل	**370.020**	
و مبلـــــغ **867982** دولار يعادل	**929.980**	
لدى البنك المركزي المصري بالقاهرة		
مبلـــــغ **3225666/13/4** جك يعادل	**9.667.000**	
		1.367.000

والنقد الأجنبي المودع بالبنك التجاري الإيطالي بفائدة مجزية، أما المودع لدى البنك المركزي المصري فقد شرع البنك مشكوراً في استثماره لحساب لجنة النقد اليمنية في صكوك أجنبية مقومة بعملات قابلة للتحويل بأسعار خصم مجزية أيضاً.

وقد كان سعر الصرف للريال اليمني في سوق عدن منذ تاريخ الإصدار إلى **1964/6/30** ثابتاً ومستقراً في الشهر الأول، ثم أتجه إلى النزول في الفترة من **9**مارس إلى **24**منه، وتبينت السلطات اليمنية الوطنية فوراً أن ذلك الهبوط كان هبوطاً مفتعلاً، إذ غطى الريال اليمني بالكامل بذهب وفضة وعملات أجنبية حرة، وهي ميزة ينفرد بها النقد اليمني في العالم أجمع، لذلك قبلته الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة في رسوم مرور السفن عبر قناة السويس.

وقد سارعت الحكومة إلى معالجة الأمر في حكمة وحزم، فأصدرت القوانين والقرارات الآتية:

1- قانون بتشكيل لجنة عليا للاستيراد والتصدير.

2- قانون بتنظيم الرقابة على النقد.

3- قانون في شأن الاستيراد.

4- قانون في شأن التصدير.

5- قرار جمهوري بإنشاء حرس للجمارك.

ومن المأمول أن تؤتي هذه الإجراءات التشريعية ثمارها وأن تستقر أسعار الصرف للريال اليمني عند المستوى الجدير به.

أسئلة التقويم الذاتي :

السؤال الأول: عرف ما يلي:-

1- الأنظمة النقدية . 2- قاعدة الذهب. 3- قاعدة المعدنيين.

- السؤال الثاني: قارن بين النظم النقدية الآتية:

1- نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية.

2- قاعدة المعدنيين وقاعدة المعدن الواحد.

السؤال الثالث:-

ناقش صحة المؤيدين والمعارضين للنظم النقدية الآتية:

1- قاعدة الذهب . 2- نظام النقد الورقي.

السؤال الرابع: قارن بين النظام النقدي في جنوب اليمن وشمال اليمن بعد انقسام الثورة اليمنية.

السؤال الخامس: ما هي مظاهر ازدواج النظام النقدي الموحد خلال الفترة (90-1994م) .

السؤال السادس: تتبع تاريخياً النظام النقدي في جنوب اليمن في فترة الحكم الاستعماري.

4- الخلاصة:

- ينصرف معنى النظام النقدي إلى النقود المستخدمة في التداول والمؤسسات النقدية المسئولة عن إدارة النظام النقدي إضافة إلى التشريعات والأنظمة والقواعد التي تضبط إدارة كمية النقود.
- عرفت الأمم المختلفة أربعة أنظمة نقدية مرتبة حسب تطورها التاريخي على النحو الآتي:

-نظام النقد السلعي – قاعدة المعدنين – قاعدة المعدن الواحد ثم نظام النقد الورقي.

- تعتبر قاعدة الذهب أشهر نظام للنقد المعدني (قاعدة المعدن الواحد) ويقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقاً لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين ومعيار محدد من الذهب.
- تم تطبيق قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو أشكال وهي:

-نظام المسكوكات الذهبية – نظام السبائك الذهبية، ثم نظام الصرف بالذهب.

- أتكأت حجج المؤيدين لقاعدة الذهب على ثلاث حجج رئيسية هي:

– حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي – حجة النقود الجيدة، وحجة الإدارة التلقائية دون تدخل حكومي.

- أما معارضي قاعدة الذهب، فقد انطلقوا من الحجج التالية:

-حجة تأثير العوامل الأخرى – حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات ثم حجة الاستقرار اللاامتكافئ.

- انهارت قاعدة الذهب بنهاية الحرب العالمية الأولى لأن قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب لم تعد قادرة على البقاء والصمود.
- تشير قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة وزن وعيار محددين من كل من الذهب والفضة في آن واحد.

وفي ظل قاعدة المعدنين، تظهر ظاهرة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة –الظاهرة المعروفة بقانون جريشام، وفي الواقع أنها قانون المقريزي.

- قاعدة النقود الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة – وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب. وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبراء غير محدودة.

- يحقق نظام النقد الورقي مرونة كاملة للسلطات النقدية الوطنية في تنظيم الإصدار النقدي بصورة مستقلة، ولكنها مرونة غير مطلقة وإنما مفيدة.
- لم تعرف اليمن بشطريه نظاماً نقدياً مستقلاً إلا بعد قيام الثورة اليمنية:

ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن، وثورة 14 أكتوبر في جنوب اليمن.

- اتسم النظام النقدي في فترة ما قبل الوحدة اليمنية بأنه كان نظاماً نقدياً تشطيرياً.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990م، تم إنشاء نظام نقدي موحد بموجب القانون رقم (21) لسنة 1991م.

لكن النظام النقدي لم يكن موحداً خالصاً، حيث كان موحداً من الناحية الشكلية، ومزدوجاً من الناحية الجوهرية خلال الفترة 90-1994م.

ومنذ عام 1995م، أصبح النظام النقدي موحداً بعد إزالة مظاهر الازدواج فيه حيث تم سحب الدينار من التداول، واعتماد الريال كوحدة النقد الأساسية للنظام النقدي الموحد.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة:

عزيزي الدارس: سنتناول في الوحدة الدراسية الثالثة: البنوك والجهاز المصرفي والائتمان والأسواق المالية حيث سيتم تناول مفهوم ومكونات وطبيعة عمل البنوك والتطور التاريخي للبنوك وعمليات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المركزية والأسواق المالية من حيث المفهوم والوظائف والأنواع المختلفة لتلك الأسواق المالية.

6- قائمة المصطلحات:

- النظام النقدي: جملة من القواعد والاجراءات التي تضبط خلق النقود وتداولها.
- قاعدة المعدن الواحد: هي قاعدة الفضة أوقاعدة الذهب.
- المكونات الذهبية: النقود المعدنية الذهبية المصنوعة من الذهب.
- النقود الجيدة: هي النقود التي يتوفر فيها الأمان والقابلية للمبادلة لسلعة مادية ذات قيمة ذاتية وهو ما يتوفر لنقود الذهب دون غيرها.
- جمود الأسعار: هي عدم قابلية الأسعار للتغير استجابة لأي تغير في كمية الذهب.
- النقود الورقية الإلزامية: هي نقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي معدن آخر وتعتبر نقود قانونية.
- قانون جريشام: مضمونه أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.
- الاستقرار اللامتكافئ: يحدث نتيجة التناقص بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.

7- المراجع:

1- الحسن محمد سعيد، البنك المركزي اليمني، النشأة والأهداف، صنعاء، 2006.

2- المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن، وقائع ندوة النظام المصرفي، ديسمبر1998، صنعاء.

3- د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، 1987.

4- د.سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره.

5- د. عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.

6- د. محمد الأفندي، محاضرات في النقود والبنوك، مذكرات غير مطبوعة، جامعة صنعاء، 97-2002.

7- د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره.

8- د. ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، 1999.

9- ياسين شرف، النقود والمسكوكات اليمنية، البنك المركزي اليمني، 1994.

10-Gary Smith, Moneyand Banking and Financial Intermedition, D.C. Heath and Company, 1991, USA.□

8- التعيينات:

أولاً: أسئلة الاختيار المتعدد: أختر الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية:

1- من أبرز خصائص النظام النقدي هي:

أ- المرونة.

ب- الأولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية.

ج- الكفاءة والفاعلية.

د- جميع ما سبق.

2- من خصائص قاعدة الذهب:

أ- ارتباط العملة الوطنية بعملة أجنبية.

ب- وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن وعيار محدد من الذهب.

ج- لازم استعداد السلطات النقدية بيع وشراء الذهب.

د- لا شيء مما سبق.

3- قاعدة الذهب تأخذ صور أو أشكال من أهمها:

أ- صور السبائك الذهبية.

ب- صورة الصرف بالذهب.

ج- صورة المسكوكات الذهبية.

د- جميع ما سبق.

4- من شروط سريان المسكوكات الذهبية وهي:

أ- توفر الحرية الكاملة لسك المسكوكات الذهبية دون أي قيود.

ب- اعتماد الأوراق النقدية كوحدة النقد الأساسية التي يتم تداولها بين الأفراد.

ج- تكون العطاءات النقدية مستعدة لبيع وشراء الذهب.

د- استمرار قيمة وحدة النقود بوزن معين من الذهب.

5- نظرية التوازن الخارجي التلقائي أو الإدارة التلقائية للنقود لا تتحقق إلا في ظل قاعدة:

أ- قاعدة النقد الورقية .

ب- قاعدة المعدن (الذهب).

ج- قاعدة النقد السلعية.

د- قاعدة المعدنيين.

6- من جملة الاعتراضات والانتقادات على قاعدة الذهب ما عدا:

أ- جملة تأثير العوامل الأخرى.

ب- جملة الاستقرار اللامتكافئ.

ج- جملة الإدارة التلقائية.

د- جملة جمود نظام الذهب عند الأزمات.

7- من شروط سريان قاعدة المعدنيين هي:

أ- حرية سك وجمد المسكوكات والسبائك من كل من المعدنية.

ب- حرية تصدير واستيراد الذهب والنقد بدون قيود.

ج- التمتع بقوة إبراء غير سداد الالتزامات.

د- جميع ما سبق.

الإجابات:

رقم السؤال	1	2	3	4	5	6	7
الإجابة	د	ب	د	أ	ب	ج	د

ثانياً: أسئلة الصح والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

1. خصائص وعناصر النظام النقدي تختلف عن خصائص وعناصر القواعد النقدية.
2. درجة نقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي النقدي.
3. المقصود بقاعدة المعدنيين هي قاعدة الفضة وقاعدة الذهب.
4. من خصائص قاعدة الذهب عدم وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة وكمية الذهب.
5. حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود من أهم شروط سريان السبائك الذهبية.
6. التوقف عن سك المسكوكات الذهبية النقدية ووفق استخدامها في التداول من شروط سريان المسكوكات الذهبية.

7. من أهم خصائص نظام الصرف بالذهب عدم قابلية وحدة النقد الوطنية الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة.
8. يقصد بالنقود الجيدة النقود التي يتوفر فيها الأمان والقابلية للمبادلة.
9. في حالة فائض ميزان المدفوعات يؤدي بها ذلك إلى خروج الذهب من البلد.
10. قاعدة الذهب تعد الأساس لاستقرار السياسة النقدية واستقلاليتها عن رغبات وأهواء السياسيين.

الفقرة	الحالة	التعليل
1	×	لا تختلف.
2	✓	___________
3	×	قاعدة المعدن الواحد.
4	×	وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة وكمية الذهب.
5	×	المسكوكات الذهبية.
6	×	السبائك الذهبية.
7	✓	___________
8	✓	___________
9	×	يؤدي إلى دخول الذهب إلى البلد.
10	✓	___________

3 الوحـدة الثالثة

البنوك والأسواق المالية

محتويات الوحدة

الموضـــــوع	الصفحة
1.المقدمة..	**102**
1-1. تمهيد.	102
1-2. أهداف الوحدة.	103
1-3. أقسام الوحدة.	104
1-4. القراءات المساعدة	104
1-5. الوسائط التعليمية المساعدة.	104
2. البنوك الأسواق المالية (المفهوم والوظائف)	**105**
2-1. مفهوم الأسواق المالية.	105
2-2. خصائص الأسواق المالية..	105
2-3. البنيان المؤسسي للأسواق المالية	110
3. عمليات البنوك التجارية:	**120**
3-1. موارد البنوك التجارية واستخداماتها.	120
3-2. خلق النقود.	129
3-3 تحليل شروط نجاح عملية خلق الائتمان..	137
4. إدارة الائتمان في البنوك التجارية:	**144**
4-1. إدارة الأصول.	144
4-2. إدارة الخصوم	149
4-3. إدارة المخاطر الائتمانية.	153
5. البنوك الإسلامية:	**162**
5-1. أساليب التمويل في البنوك الإسلامية.	162
5-2. موارد البنوك الإسلامية واستخداماتها.	165
6. البنك المركزي:..	**174**
6-1. طبيعة وظائف البنك المركزي..	174
6-2. ميزانية البنك المركزي..	181
6-3. البنك المركزي اليمني..	187
6-4. البنك المركزي الإسلامي..	192
7. الخلاصة..	**198**
8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة..	**204**
9. قائمة المصطلحات..	**204**
10. مراجع الوحدة..	**205**
11. التعيينات..	**207**

1- المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس،

تهدف هذه الوحدة إلى دراسة البنوك والأسواق المالية من حيث طبيعتها ومفهومها وكذلك دورها في مجال التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

فالبنوك والأسواق المالية أصبحت تؤدي دوراً كبيراً ومتزايداً في عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين من خلال تداول تشكيلات مختلفة من الأدوات والأوراق المالية.

تختص هذه الوحدة بمناقشة الأنشطة الرئيسة للبنوك التجارية.

و المدخل الطبيعي لمناقشة هذه الأنشطة هو تحليل ميزانية البنك التجاري.

وتشمل ميزانية البنك التجاري جانب موارد البنك (الخصوم) واستخدامات الموارد (الأصول).

ومن اجل أن يتمكن الدارس من استيعاب القضايا المرتبطة بإدارة البنك التجاري للائتمان، وسيتم استعراض لبعض التطبيقات المتعلقة بذلك.

وسنتناول إدارة الائتمان، ويقصد بإدارة الائتمان: إدارة الأصول والخصوم وبما يمكن البنك من تحقيق أقصى العوائد (الأرباح) بأقل التكاليف. ومن المعروف أن البنك يتوخى من إدارة أصوله تحقيق الربحية في ظل مستوى معين من المخاطر وفي ظل حرص البنك على توفير متطلبات السيولة الملاءمة.

أما هدف البنك من إدارة الخصوم فهي تنمية الودائع وجذب المزيد من الودائع في ظل بيئة تنافسية كبيرة بين البنوك على جذب الودائع. وهذا يقتضي من البنك الدخول في استراتجيات منافسة سعريه واستراتيجيات منافسة غير سعرية.

وعلى أية حال، فإن كفاءة البنك في إدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطرة إنما يتوقف على كفاءة البنك في التوفيق بين المتناقضات الثلاث: الربحية - السيولة – الأمان (الملاءمة).

وسنقوم في هذه الوحدة بتحليل البنوك الإسلامية ودراستها، باعتبارها مؤسسات مصرفية تقوم بالاستثمار وبكافة الخدمات المصرفية المعروفة ولكنها لا تتعامل بالفائدة الثابتة (الربوية) أخذاً وعطاءً.

وتناقش هذه الوحدة أساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية بهدف توضيح أوجه التميز والاختلاف بين طبيعة عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ويقدم هذا الفصل عرضاً تحليلياً لميزانية نمطية للبنك الإسلامي موضحاً أوجه الاختلاف والشبه بين ميزانية البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

وسنتناول تحليل ودراسة نشاط البنك المركزي باعتباره بنك الدولة الأول، حيث سيتعرف القارئ والدارس على طبيعة تكوين البنك المركزي ،ودورة الأساسي باعتباره المؤسسة المصرفية الأولى التي تقف على قمة هرم الجهاز المصرفي في أي: بلد.

إن المدخل الطبيعي للتعرف على طبيعة عمل البنك المركزي ووظائفه هو تحليل ميزانية البنك المركزي النمطية في جانب الأصول والخصوم، والتعرف على عمليات البنك المركزي وتأثيرها على اتجاهات عرض النقود والسياسة النقدية بشكل عام.

سنقوم باستعراض الأساليب والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق أهدافه النقدية والائتمانية بغية التأثير على اتجاهات النشاط الاقتصادي والذي توصف بأنها في تطور مستمر.

1 -2. أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى دراسة الوحدة الدراسية الربعة ويتوقع منك بعد دراسة الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. توضح مفهوم النقود والأسواق المالية.
2. تتعرف على خصائص البنيان المؤسسي للأسواق المالية.
3. تقارن بين موارد البنوك التجارية واستخداماتها.
4. تلخص شروط نجاح عملية خلق الودائع (خلق النقود).
5. تبين كيفية إدارة الائتمان في البنوك التجارية من خلال إدارة الخصوم والأصول.
6. تتعرف على إدارة المخاطر الائتمانية.
7. تتعرف على أساليب التمويل في البنوك الإسلامية.
8. تقارن بين موارد البنوك الإسلامية واستخداماتها.
9. تشرح طبيعة وظائف البنك المركزي.
10. تلخص ميزانية البنك المركزي.

1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس، ألفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية بها، حيث يتضمن القسم الأول منها: مفهوم الأسواق المالية، والقسم الثاني أرتبط بعمليات البنوك التجارية ،والقسم الثالث يتضمن إدارة الائتمان في البنوك التجارية والقسم الرابع يتناول البنوك الإسلامية وأساليب التمويل فيها، والقسم الخامس يشمل البنك المركزي.

1 -4. القراءات المساعدة:

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات التي تتضمنها هذه الوحدة، نرجو أن تحاول الاستفادة منها ما أمكن.

1. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك.
2. د. ناظم الشميري، النقود والمصارف والنظرية المصرفية، دار زهران للنشر الطبعة الأولى 1999.
3. د. عدنان التركماني، السياسية النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة بيروت 1988م.
4. د. محمد الأفندي- محاضرات في النقود والبنوك، مذكرة غير مطبوعة، جامعة صنعاء 1997-2002م.

1 -5. الوسائط التعليمية المساندة:

عزيزي الدارس، لكي تحقق أهداف الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

1. قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة وحل تدريباتها ةالتقويم الذاتي الخاص بها.
2. زيارة موقع التعلم عن بعد http//:dl.ust.edu بنظام LMSوموقع الجامعة www.ust.edu .
3. تمثل السيديهات وأشرطة الكاست المصاحبة للكتاب المقرر من الوسائط التي يمكن الاستفادة منها.
4. نماذج الامتحانات وإجاباتها النموذجية، المعدة من قبل عمادة التعلم بوحدة الإشراف الأكاديمي.

2. البنوك والأسواق المالية (المفهوم والوظائف):
(Banks and Financial Markets)

2 -1 مفهوم الأسواق المالية

تعرف الأسواق المالية بتعريفات مختلفة ومن هذه التعاريف ما يلي:

الأسواق المالية هي: أسواق رأس المال.

الأسواق المالية هي: أسواق الأسهم والسندات.

الأسواق المالية هي: أسواق الأموال الاستثمارية طوية الأجل.

الأسواق المالية تشمل مؤسسات الوساطة المالية من بنوك وصناديق استثمارية ومؤسسات مالية غير مصرفية.

- أما الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، فقد عرفت الأسواق المالية بأنها: سوق منظمة تنظيماً دقيقا لتداول الأسهم والسندات.

تعريف الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي الأسواق التي تستوعب تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين، ومن خلال تداول الأوراق المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة (عبر الوسطاء الماليين)، وبما يؤدي إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو أوجه الاستثمارات المختلفة.

2 -2 خصائص الأسواق المالية

إن التعريف السابق يشير إلى جملة من الخصائص والسمات للأسواق المالية وأبرزها:

2-2-1 السوق المالي:

هو أحد الأسواق الرئيسية التي يقوم عليها أي: نشاط اقتصادي في المجتمع.

فهناك سوق السلع الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات السيارات وخدمات النقل والمواصلات مثل العمل ورأس المال.

وهناك سوق عناصر الإنتاج الذي يتم فيه تبادل خدمات عناصر الإنتاج.

وهناك أيضا السوق المالي الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات بيعاً وشراء وفقاً لمؤشرات الطلب والعرض في الأسواق المالية.

أي: أن الأسواق المالية تشكل أحد مكونات القطاع المالي الذي يتكون من السوق المالية مثل: البورصة، والأدوات المالية مثل: الأسهم والسندات والمؤسسات المالية الوسيطة (البنوك والصناديق المالية وشركات التأمين ونحوها).

2-2-2 الأسواق المالية:

هي أسواق ائتمان مالي. وقد اكتسبت هذه الصفة من عملية تداول الأسهم والسندات باعتبارها أدوات مالية تكفل تدفق الموارد المالية بين المدخرين والمستثمرين أي: أنها تمثل وسائل لتمويل الاستثمار. ومن المعروف أن تمويل الاستثمار يتم بعده وسائل منها:

- إصدار السندات وطرحها للتداول في السوق هي أحد أساليب تمويل الاستثمار لدى الشركات والمؤسسات الاستثمارية.
- إصدار الأسهم وتمثل أسلوباً أخر لتمويل الاستثمار من خلال المشاركة في أصول الشركة ودخلها الصافي الذي يتحقق في المستقبل.

ومن الملاحظ إن الدور الائتماني للأسواق المالية لم يتم دفعة واحدة وإنما كان وليد مراحل مختلفة من التطور والتي تأثرت بطبيعة العلاقة بين المدخرين المستثمرين (المقرضين والمقترضين).

ويمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرت بها الأسواق المالية وهي:

أولاً: مرحلة الاندماج بين المدخرين والمستثمرين:

ميزت هذه المرحلة بأن تدفق الموارد المالية كان يتم بصورة مباشرة بين المدخرين والمستثمرين بسبب محدودية عدد هؤلاء. فالمدخر هو المستثمر والذي كان يواجه أحد الخيارات الثلاثة الآتية:

أ. إما إنفاق الدخل كاملاً وبالتالي لا يوجد فائض يمكن ادخاره وتوظيفه في عملية الاستثمار.

ب. أو اكتناز الادخار وبالتالي تعطيل فائض الدخل عن عملية الاستثمار.

جـ. أو القيام بصورة مباشرة باستثمار فائض الدخل(الادخار) في عملية الاستثمار وقد كان الخيار الأخير هو المفضل لهؤلاء.

وهكذا أقترن أسلوب التمويل المباشر والتدفق المباشرة للموارد بمرحلة الاندماج بين المدخرين والمستثمرين.

ثانياً: مرحلة الانفصال بين المدخرين والمستثمرين:

أقترن ظهور هذه المرحلة بمرحلة ظهور دور المؤسسات المالية الوسيطة بين المدخرين والمستثمرين.

حيث أصبح تدفق الموارد يتم بصورة غير مباشرة، ومن خلال مؤسسات الوساطة المالية. وقد نشأت هذه المرحلة مع زيادة عدد المدخرين في المجتمع، واختلاف تفضيلاتهم ورغباتهم بالنسبة للاستثمار وهو الأمر الذي أدى إلى انفصال المدخرين عن المستثمرين.

ولا ريب أن ظهور هذه المرحلة هو وليد تطور ملحوظ في أسواق الائتمان بدأ من عمل الصرافين ثم ظهور فكرة البنوك كمؤسسات وسيطة بين المقرضين والمقترضين.

وانتهاء بظهور فكرة البنوك المركزية ودورها في عملية تنظيم الائتمان والرقابة عليه.

وقد أدى ظهور مؤسسات الوساطة المالية إلى ظهور فكرة الأسواق النقدية وإصدار الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وأذون الخزانة وشهادات الإيداع كأدوات مالية لتمويل الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وهو الأمر الذي أدى إلى اندماج الأسواق النقدية بالأسواق المالية.

وعلى أية حال، فإن دورة تدفق الموارد المالية بين وحدات الفائض (المدخرون) ووحدات العجز (المستثمرون) يتم بأسلوبين:

- أسلوب مباشر حيث يتم التمويل مباشرة ومن خلال السوق المالية.
- وأسلوب غير مباشرة حيث يتم التمويل من خلال الوسطاء الماليين الذي يتكون من المؤسسات المالية الآتية:

• البنوك التجارية.
• البنوك الإسلامية.
• شركات التأمين.
• شركات الاستثمار.
• بنوك الادخار.
• صناديق التقاعد.
• شركات التمويل و التأجير.
• إتحادات الائتمان.

إضافة إلى سماسرة وتجار الأدوات المالية وبنوك الاستثمار وبنوك الرهون العقارية.

ولتوضح دورة تدفق الموارد المالية المباشرة وغير المباشرة نستعين بالشكل رقم (3-1).

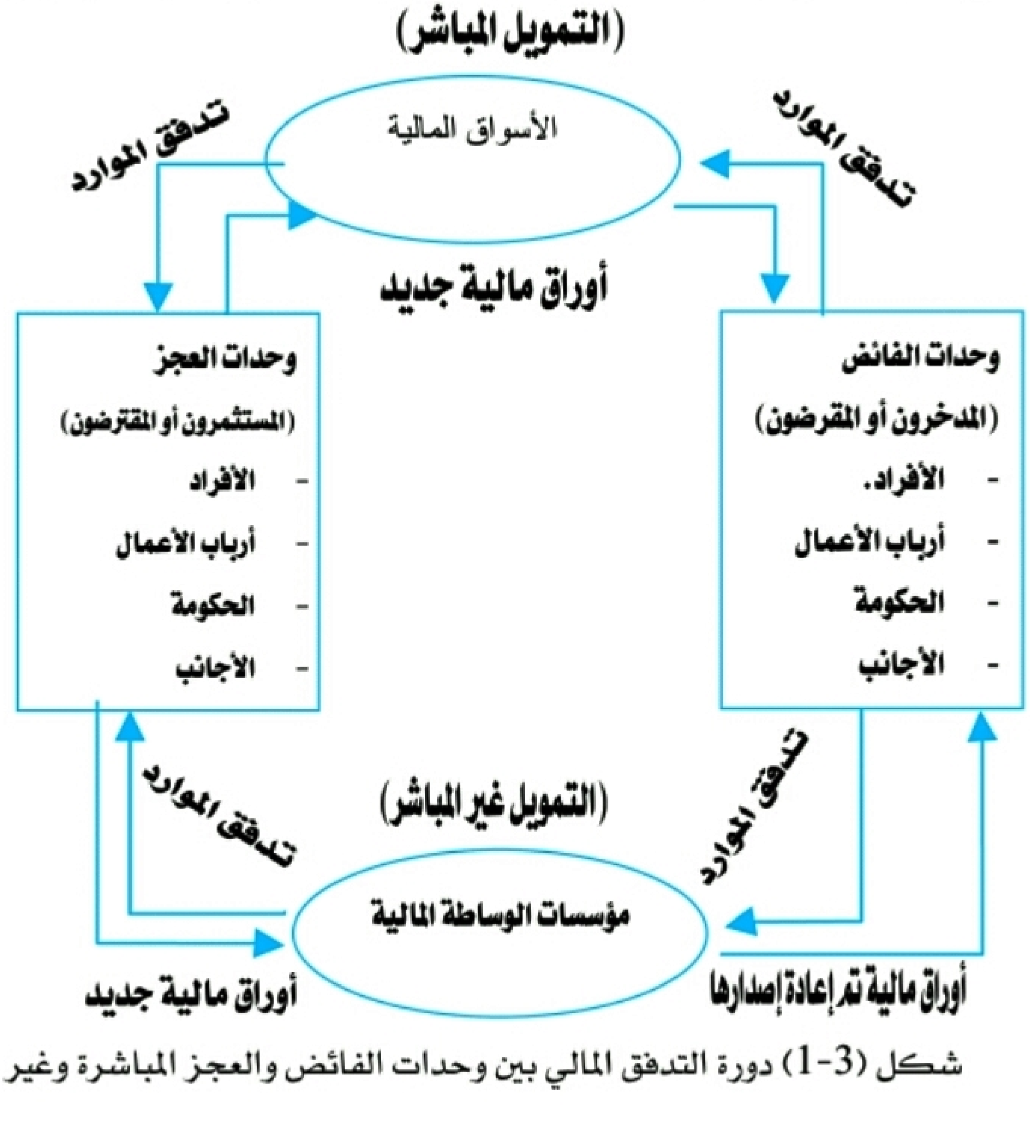

شكل (3-1) دورة التدفق المالي بين وحدات الفائض والعجز المباشرة وغير

يبين الشكل السابق دورة تدفق الموارد المالية بصورة مباشرة. حيث تقوم وحدات العجز بإصدار أوراق مالية جديدة يتم شرائها في السوق المالي من قبل وحدات الفائض لتمويل الاستثمار. (أنظر الجزء الأعلى من الشكل السابق) أو من خلال الوساطة المباشرة لبنوك الاستثماريين المدخرين والمستثمرين.

كذلك يبين الشكل السابق دورة تدفق الموارد المالية بصورة غير مباشرة (الجزء الأسفل من الشكل) حيث تتدفق الموارد المالية عبر المؤسسات المالية الوسيطة، حيث تقوم مؤسسات العجز بإصدار الأوراق المالية الجديدة وبيعها لمؤسسات الوساطة المالية وبدورها تقوم هذه المؤسسات الوسيطة بإعادة إصدار هذه الأوراق المالية وبيعها لوحدات الفائض. ومن ثم تستخدم المؤسسات المالية الوسيطة حصيلة هذا البيع في شراء الأوراق المالية الجديدة من وحدات العجز وهكذا تحصل مؤسسات العجز على الموارد اللازمة للقيام بعملية الاستثمار.

3-2-2 كفاءة الأسواق المالية:

إن قدرة الأسواق المالية على استيعاب تدفق الموارد بين المدخرين والمستثمرين، إنما يعتمد على توفر جملة من الشروط الضرورية ومن أهمها:

- وجود هيكل متطور للاقتصاد الوطني ومن أبرز معالم هذا الهيكل وجود بنيان مالي ومصرفي متقدم.
- وجود قدر مناسب من الشركات المساهمة.
- استقرار اقتصادي يبعث على الطمأنينة ويحفز عملية الاستثمار.
- توفر بنيان تشريعي وقانوني راسخ ومرغوب.
- تعدد وتنوع الأدوات المالية التي تلبي حاجة المتعاملين في الأسواق وتفضيلاتهم.
- توفر قدر كافي من أنظمة الاتصال الفعالة والكفؤة.

4-2-2 أهمية الأسواق المالية:

أشارة التعريف السابق إلى أن الهدف الأساسي من الأسواق المالية يتمثل في توظيف الموارد في أوجه الاستثمار المختلفة.

وبصورة محددة، فإن للأسواق المالية وظائف اقتصادية معينة يمكن حصرها فيما يلي:

أ- تعبئة المدخرات من أجل تمويل التنمية الاقتصادية: توفر الأسواق المالية مناخا جاذبا لزيادة وتعبئة ادخار أفراد المجتمع. حيث يتمكن صغار المدخرين وكذلك كبار

المدخرين من شراء الأدوات والأوراق المالية المختلفة كالأسهم والسندات ونحوها وذلك من حصيلة الادخار الذين يمتلكونه.

وهي بهذا تقلل من حجم الدخل المتسرب عن الدورة الإنتاجية وتعمل على توظيف هذا الادخار في استثمارات حقيقية من خلال الشركات ومؤسسات الاستثمار.

وتعتبر الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى والتي يتم تداولها في الأسواق المالية والنقدية هي الوسائل لتدفق الموارد من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المستثمرين).

حيث يتم توظيف هذه الموارد في الاستثمارات المختلفة العامة والخاصة متوسطة وطويلة الأجل. وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

ب- زيادة الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي:

تؤدي الأسواق المالية دوراً ملحوظاً في ترسيخ الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتعزيز عملية التخصيص الكفء للموارد.

وهذا ما يبدو جليا مما توفره هذه الأسواق من مؤشرات وعناصر من شأنها تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد من أبرزها ما يلي:

- توفر الأسواق المالية المعلومات والبيانات للمتعاملين كما أنها تخفض كلفة الحصول عليها وتقدم النصح والرأي: إلى المتعاملين. وهو الأمر الذي ينعكس على زيادة فاعلية السياسات المالية والنقدية والتنموية وتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- تقوم الأسواق المالية بعملية الوساطة المالية وعملية الرقابة غير المباشرة على الشركات والمشروعات والمتعاملين بصورة عامة وهذا الأمر يعزز عملية التخصص الكفء للموارد.
- تحقق عملية الإفصاح المالي والشفافية عن حالة الشركات توفير المعلومات عن الفرص والإمكانات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ترسخ الأسواق المالية كفاءة التسعير وتحقق عدالة الأسواق التي تمثل عناصر مؤثرة في تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرات الأسواق المالية مقياساً لمستوى الأداء الاقتصادي بصورة عامة. وقد اكتسبت مؤشرات السوق هذه الأهمية من طبيعة دور الأسواق المالية باعتبارها حلقة اتصال بين الوحدات الاقتصادية والمتعاملين من شركات وبنوك ومدخرين ومشروعات اقتصادية. وبالتالي فإن مؤشرات السوق بالنسبة للأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار وغيرها من المؤشرات تشكل مرآة للأوضاع الاقتصادية للدولة.

2 -3 البنيان المؤسسي للأسواق المالية

(The Structure of Financial Markets)

هناك ثلاثة معايير تحدد أشكال وأنواع الأسواق المالية وهي:

أولاً: معيار الإصدار.

ثانياً: معيار موقع التداول.

ثالثاً: معيار فترة الاستحقاق.

- وفقاً لمعيار الإصدار يكون هيكل الأسواق المالية مكون من:
  (1) الأسواق الأولية (أسواق الإصدار).
  (2) الأسواق الثانوية (أسواق التداول).
- وفقاً لمعيار فترة استحقاق الأوراق المالية، يكون هيكل الأسواق المالية مكون من:
  (1) سوق النقود.
  (2) سوق رأس المال.
- وفقاً لمعيار موقع التداول، يتكون هيكل الأسواق المالية من :
  أ- سوق البورصة (الأسواق المنظمة).
  ب- الأسواق غير المنظمة.

ويوضح شكل رقم (2) هيكل الأسواق المالية وفقاً للمعايير الثلاثة

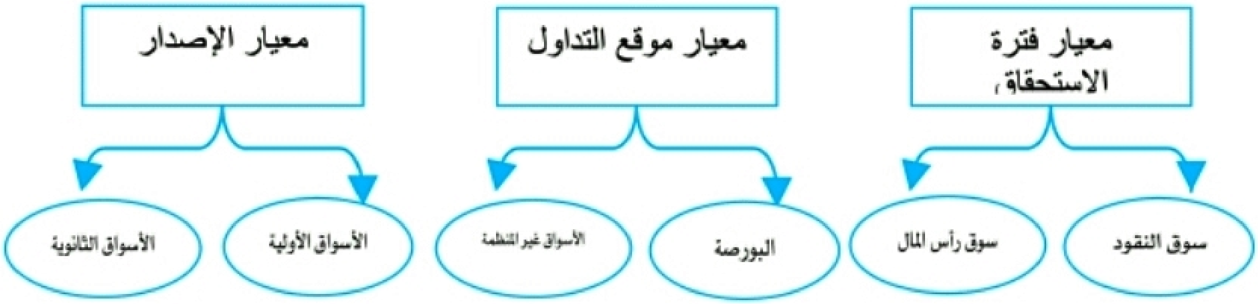

ومن ناحية أخرى، فإن الجمع بين المعايير السابقة يمكننا من تحديد هيكل الأسواق المالية على النحو الآتي:

أولاً: سوق الإصدار.

ثانياً: سوق التداول.

ثالثاً: سوق النقود.

رابعاً: سوق رأس المال.

خامساً: الأسواق المستقبلية- الأسواق المالية المركزية.

أولاً: سوق الإصدار:

سوق الإصدار هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق (الأدوات المالية) لأول مرة. ويسمى هذا السوق بالسوق الرئيسية (Primary Market) كذلك يسمى بسوق الإصدار الأولى لأن الأوراق المالية الجديدة يتم إصدارها في هذا السوق.

أما المتعاملون في هذا السوق فهم:

1- مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم بشراء الأدوات المالية الجديدة التي تصدرها الجهات الأخرى.

2- الجهات المصدرة للأدوات المالية وتشمل:

- الحكومة التي تصدر أذون الخزانة، أو السندات الحكومية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أو لامتصاص فائض السيولة النقدية من يد الأفراد أو الموجودة في البنوك.
- الشركات الراغبة في زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بالاقتراض من خلال إصدار السندات.

ثانياً: سوق التداول **Exchange Market**:

يسمى سوق التداول بالسوق الثانوي (Secondary Market) وفي هذا السوق تتم إعادة التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراء والتي سبق إصدارها في السوق الأولى الرئيسي.

إن البائع للورقة المالية في هذا السوق يحصل على النقود مقابل الورقة ولكن المصدر الرئيسي للورقة المالية لا يحصل على نقود جديدة مقابلها.

هذا ويتكون سوق التداول من الأسواق الآتية:

(أ) سوق البورصة:

وهو سوق منظمة وفقاً لأنظمة وإجراءات محددة يتم فيها بيع وشراء الأوراق المالية، كما أنها تكون في مكان محدد أن التعامل في سوق البورصة يتطلب الالتزام بعدد من القواعد المنظمة ومنها:

(ب) تسجيل الأدوات المالية لدى الجهات المسئولة عن التداول مع إعطاء مرونة للجهات المصدرة تتمثل في حرية التسجيل أو عدم التسجيل.

(ج) الالتزام بتقديم المعلومات الكافية عن الجهات المصدرة للأوراق المالية مثل المعلومات المتعلقة بأرباح الشركات ومبيعاتها وأصولها وإجمالي القيمة السوقية للإصدارات المالية.

(د) بورصة المناطق:

أنشأت بورصة المناطق لتلبية حاجات لشركات الصغيرة التي يقع نشاطها الرئيسي في منطقة أو إقليم أو محافظة معينة، كذلك فإنها تناسب عمل السماسرة الذين يتعاملون بالأوراق المالية بعمولة منخفضة.

(ه) الأسواق غير المنظمة (Over – The Counter Market)

هي عبارة عن أسواق متنقلة وليست محددة بمكان معين وفيها يتم تداول الأوراق المالية من قبل المتعاملين والسماسرة في مواقع مختلفة ومن خلال استخدام الحاسوب للاتصال فيما بينهم.

حيث يستطيع المتعاملون متابعة حركة الأسعار والعرض والطلب وهو الأمر الذي يجعل من هذه الأسواق أسواقاً تنافسية. ولا تختلف الأسعار في الأسواق المنظمة عن مثيلتها في الأسواق غير المنظمة.

ثالثاً: سوق النقود: **Money Market**:

سوق النقود هو السوق الذي يتم فيه الإقراض. والاقتراض لفترة قصيرة عادة تكون أقل من سنة، حيث تحصل وحدات العجز التي تكون بحاجة إلى النقود أو السيولة في الفترة القصيرة على التمويل المرغوب من خلال عرض أدوات الائتمان (الاقتراض قصير الآجل). وبدورها تقدم وحدات الفائض من أفراد وشركات ومؤسسات مالية وسيطة بتقديم القروض مقابل العائد.

وتتمتع أدوات الائتمان قصيرة الأجل بانخفاض مخاطر الاستثمار نظراً لقابليتها للتحويل إلى نقود بسهولة وللاستقرار النسبي في عائدها في الفترة القصيرة.

وليس من الضروري أن يكون هناك سوق محدد في موقع جغرافي معين، وإنما قد يتم تداول أدوات السوق النقدي من خلال الاتصال.

أدوات الائتمان في السوق النقدي:

يقدم السوق النقدي عدد من الأدوات والأوراق المالية ومنها:

(أ.) أذون الخزانة العامة:

تصدر الحكومة هذا النوع من الأدوات بهدف الحصول على تمويل قصير الآجل لسد عجز الموازنة العامة ، وأحيانا بهدف امتصاص السيولة الفائضة بيد الأفراد من أجل تحقيق استقرار الأسعار وكبح التضخم.

ويتم بيع أذون الخزانة في السوق النقدية أو في البنك المركزي نيابة عن الحكومة. حيث يتم البيع من خلال المزاودة (Auction) إلى المتعاملين والبنوك والصناديق الاستثمارية المختلفة. وتحسب الفائدة على أذون الخزانة من خلال الفرق بين سعر الشراء والقيمة الاسمية لأذون الخزانة عند الاستحقاق.

ومن الملاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والصناديق هي الجهات الأكثر شراء لأذون الخزانة نظراً لتدني مخاطرها وضمان الحكومة سداد قيمتها.

(ب) الأوراق التجارية: **Commercial Papers**:

الأوراق التجارية هي أدوات اقتراض قصيرة الأجل (4-6شهور) ، وهي تمثل وعداً بالدفع عند الاستحقاق.

تصدر الشركات ذات المركز المالي القوي هذا النوع من الأوراق يهدف الحصول على التمويل المطلوب ويتم تداولها في السوق المالية ، حيث يتم بيعها بصورة مباشرة من خلال وسطاء يطلق عليهم شركات تمويل المبيعات التي توفر الائتمان لشراء السلع المعمرة بالتقسيط للمستهلكين. أو يتم البيع بصورة غير مباشرة عن طريق المتعاملين.

أما الجهات التي تطلب هذه الأوراق فهي عادة البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بشراء الأوراق التجارية بهدف الاستثمار قصيرة الأجل.

(جـ)شهادات الإيداع **Certificates of Deposit**:

تصدر البنوك التجارية شهادات الإيداع وتقوم ببيعها للمدخرين وهي بذلك تعتبر من أدوات الاقتراض المهمة للبنوك التجارية بغرض الحصول على السيولة المطلوبة من الشركات والمؤسسات المالية الأخرى.

تعطي شهادات الإيداع فائدة عند الاستحقاق والتي تكون أعلى مقارنة بسعر الفائدة على أذون الخزانة. بسبب أن درجة مخاطر شهادات الإيداع أكبر مما هو عليه الحال في أذون الخزانة .

(د.) سندات القبول المصرفية: **Banker's Acceptances**:

تعتبر من أدوات الاقتراض قصيرة الآجل، وهي شكل شائع للائتمان المصرفي الذي تصدره البنوك التجارية بالاستناد إلى سمعة البنك.

وبموجب سند القبول، يقوم المقترض (أو طالب الائتمان) بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التجارية الذي يتعامل معه حيث يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق، غير أنه يشترط لصحة القبولات المصرفية أن تكون ناجمة عن عمليات تجارية حقيقية، وأن تكون قابلة للتداول في السوق النقدية. إضافة إلى ذلك فلا بد أن يتم توثيق عمليات القبولات المصرفية بين بنك المستورد وبنك المصدر لضمان تحديد سقف أعلى للحد المسموح به من هذا النوع من التمويل.

(هـ) تعاقدات إعادة الشراء(**Repurchase Agreements (Repo's**:

تمثل تعاقدات إعادة الشراء أداة للاقتراض قصير الآجل بضمان أذون الخزانة.

أي: أنها عبارة عن عقد للبيع بين طرفين ينطوي على إعادة شراء أذون الخزانة.

إن تعاقدات إعادة الشراء تمكن الشركات والبنوك التجارية من الحصول على السيولة لسد العجز الطارئ من السيولة لدى هذه الجهات.

ومن المعروف أن الشركات الكبيرة هي المصدر الأكبر لهذا النوع من الإقراض.

مثال: أفترض أن هناك فائضاً نقدياً لشركة ما، في بنك ما تستطيع هذه الشركة شراء أذون خزانة بالفائض النقدي الذي لا تحتاجه الشركة في الأجل القصير. وخلال ذلك تتفق الشركة مع البنك على أن يقوم الأخير بإعادة شراء أذون الخزانة بسعر أعلى من سعر الشراء في موعد الاستحقاق.

(و.) الإقراض الداخلي يبن البنوك (**Inter bank Loans**):

تنشأ عملية الإقراض الداخلي بين البنوك من حالة وجود فائض نقدي لدى بعضها مقابل عجز نقدي في بنوك أخرى، حيث تلجا البنوك التي تعاني من عجز مؤقت في سيولة إلى الاقتراض من البنوك ذات الفائض النقدي المؤقت.

لقد أدى هذا الأمر إلى نشوء سوق للإقراض قصير الآجل بين البنوك، وهو سوق نشط ويتم التعامل فيه بدرجة كبيرة بالنقود. كما أن الإقراض والاقتراض قد يتم لليلة واحدة. ويوضح هذا الشكل عملية الإقراض الداخلي بين البنوك.

من المعروف أن سعر الفائدة على الاقتراض بين البنوك يعتبر من المؤشرات الرئيسية لحركة أسعار الفوائد والاقتراض الأخرى في سوق النقود.

رابعاً: سوق النقد الدولي: **Eurodollar**:

ينصرف معنى سوق النقد الدولي إلى قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائع بالدولار أو اليورو لدى بنوك تجارية في الخارج، ومن أشهر أسواق النقد الدولية سوق الدولار الأوربي.

ولا يقتصر الإيداع بالدولار على البنوك التجارية، وإنما تقوم البنوك المركزية أيضا بإيداع ما بحوزتها من دولارات أو يورو في حسابات بالدولار أو اليورو أو كليهما في بنوك خارجية لغرض الاستثمار أو تسوية معاملاتها مع البنوك الأجنبية.

خامساً: سوق رأس المال **Capital Market**:

يمثل سوق رأس المال سوقاً للإقراض والاقتراض طويل الأجل (أكثر من سنة)، وهو بذلك يختلف عن سوق النقود الذي يمثل كما أشرنا سابقاً سوقاً للائتمان قصير الآجل.

تعتبر الأسهم والسندات أهم أدوات الائتمان في سوق رأس المال. بل يعرف سوق رأس المال بأنه سوق الأسهم والسندات.

والجدير بالذكر أن الأدوات المالية لسوق رأس المال (الأسهم والسندات) تختلف عن الأدوات المالية لسوق النقود في جوانب مختلفة من أبرزها ما يلي:

- قابليتها للتسجيل يكون أقل مقارنة بمثيلاتها في السوق النقدي.
- موعد استحقاقها أطول (أكثر من سنة).
- مخاطر الإفلاس أكبر.
- يتم تداول عدد من الأدوات المالية في السوق المالية ومن أبرزها:
  - الأسهم.
  - السندات.

• الأسهم: Stocks:

(أ) الأسهم العادية والأسهم الممتازة:

الأسهم تشكل حقاً عينياً مشاع، على أصول الشركة وعلى الدخل الصافي. ويحصل مالك السهم على أرباح تعادل نسبة قيمة أسهمه إلى إجمالي قيمة أصول الشركة. وهي بذلك تختلف عن السندات إلي يدفع عنها عائد ثابت. كذلك، فإن الأسهم ليست محدده بفترة استحقاق محددة، ومدتها تظل ما ظلت الشركة قائمة. وتتنوع الأسهم، فهناك أسهم عادية: وهي تمثل حق مالكها في الشركة وله الحق في الأرباح بعد دفع حقوق حاملي السندات.

أما النوع الآخر من الأسهم فهو الأسهم الممتازة:

تتمتع الأسهم الممتاز بالميزات التالية:

- لها عائد محدد سلفاً وفقا لنظام الشركة.
- عائد يحدد كنسبة مئوية من القيمة الاسمية.
- مالكي الأسهم الممتاز لهم الأفضلية على مالكي الأسهم العادية في استرداد حقوقهم عند تصفية الشركة.

والجدير بالذكر أن القانون اليمني لا يسمح بإصدار أسهم ممتازة.

ومن ناحية أخرى يتمتع مالكو الأسهم العادية بالميزات التالية:

- الحق في الإدارة.
- الحق في شراء نسبة محدده من أية أسهم جديدة من أجل الحفاظ على نسبة مئوية معينة من الملكية.

(ب) الأسهم الدولية: **Foreign Stocks**:

الأسهم الدولية هي أسهم أجنبية يتم بيعها وشرائها في سوق يسمى سوق الأسهم الدولية.

• السندات :**Bonds**:

السند هو أحد الأدوات المالية الذي يستعمل للاقتراض أي: أن السند يمثل تعهد على المقترض بدفع مبلغ محدد إلى المقرض في موعد الاستحقاق ودفع الفائدة في فترات محددة.

يتمتع مالك السند باسبقية الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل مالكي الأسهم.

وهناك تشكيلات مختلفة من السندات ومنها ما يلي:

أ- السندات الحكومية: **Government Bonds**:

السندات الحكومية هي السندات متوسطة وطويلة الآجل التي تصدرها الحكومة لتمويل اتفاقها العام أو لتحقيق أهداف اقتصادية للحكومة.

ويتم بيع السندات الحكومية عن طريق المزاودة التنافسية وعند سعر يكون قريباً جداً من ألقيمة الاسمية للسند. وهذا يعني أن مشتري السند هو الذي يحدد الفائدة المرغوبة بالنسبة له حتى موعد الاستحقاق.

وغالباً ما تصدر الحكومة السندات لفترات متوسطة الآجل وطويلة الآجل (أكثر من عشر سنوات)

وتتمتع السندات الحكومية بانخفاض مخاطرها وقابليتها الكبيرة للتداول. الأمر الذي يجعل معدل الفائدة على هذه السنوات مؤشراً مهما للأدوات المالية الأخرى.

ب- سندات الشركات: **Corproate Bonds**:

هذا النوع من السندات تصدره الشركات التي تتمع بمركز قوي في السوق ولكن السندات قد تصدر للحصول على تمويل إضافي بغية توسع الشركة في أعمالها. وبعض الشركات يقدم ميزات إضافية لإغراء الأفراد لشراء هذه السندات ومن أبرز هذه الميزات:

- القابلية للتحويل: أي: يسمح بتحويل السند إلى أسهم معينة، وبالتالي الاستفادة من مكاسب رأسمالية ناجمة عن ارتفاع القيمة السوقية للسندات المحولة إلى أسهم.

ولكن السندات القابلة للتحويل تعطي معدل فائدة أقل من المعدل بالنسبة للسندات العادية.

ويلاحظ أن الجهات التي تشتري سندات الشركة هي صناديق التقاعد وشركات التأمين، والأفراد بهدف الاستثمار.

ج- السندات الأجنبية: **Foreign Bonds**:

يقصد بالسندات الأجنبية السندات التي تصدرها الدولة وتقوم بتسويقها وبيعها في دولة أجنبية بعملة هذه الدولة الأجنبية. مثل قيام شركة يمنية بإصدار سندات وبيعها في السوق الأمريكي بالدولار الأمريكي.

وهناك نوع من السندات الأجنبية يتمثل في إصدار وبيع سندات في الدولة المحلية بعملة دولة أجنبية، مثل بيع سندات باليورو في السوق اليمني. ومن الواضح أن هذين النوعين من السندات الأجنبية يمثلان أدوات مالية يتم تداولها وتسويقها في سوق يسمى سوق السندات الدولية.

- سندات المقارضة والمشاركة في اقتصاد إسلامي وفي القانون اليمني:

الأدوات المالية للاستثمار في اقتصاد إسلامي:

تقدم أدبيات الاقتصاد الإسلامي تشكيله من الأدوات المالية الإسلامية البديلة للأدوات المالية التقليدية ومن أبرزها:

1- سندات المقارضة:

- وهي عبارة عن صكوك موحدة القيمة، كما أنها أسمية بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة الاسمية وعلى أساس المشاركة في الأرباح. أي: أن سندت المقارضة لا يعطي فائدة محددة ولا يعطي مالكها الحق في المطالبة بفائدة سنوية محددة بل وإن حاملها شريك فيما قد يحصل من أرباح نتيجة استثمار أموال هذه السندات.

ويمكن إصدار سندات المقارضة المخصصة بمشروع محدد أو سندات المقارضة المشتركة:

هناك مجالات مختلفة تستخدم فيها سندات المقارضة منها:

- تمويل مشاريع استثمارية محدده للقطاع الخاص أو العام.
- تشكل بديل لسندات التنمية.
- بديلاً لسندات الخزينة العامة في تمويل مشاريع الاستثمار ذات المردود الاقتصادي.
- سندات المقارضة التجارية وسندات المقارضة الصناعية وسندات المقارضة الزراعية وسندات المقارضة العقارية.

- أن سندات المقارضة أو المضاربة تقوم على مفهوم المضاربة في الشريعة حيث يقدم رب المال المال ويقدم الطرف الآخر العمل ويتم اقتسام الأرباح بين الطرفين وفقاً لحصة شائعة.

وفي حالة الخسارة، يخسر رب المال رأس المال، بينما يخسر صاحب العمل نتيجة عمله.

2- سندات المشاركة:

في هذا النوع من السندات يتم التمويل بأسلوب المشاركة من مجموع الممولين لامتلاك مشروع أو شيء له دخل أو إيراد. وهناك تشكيلة مختلفة من سندات المشاركة مثل

سندات المشاركة المستمرة.

3- سندات القرض في قانون الشركات اليمني:

تميز قانون الشركات اليمنية رقم **22** لسنة**1997**م بالآتي:

أ. حق شركات المساهمة في إصدار اسناد القرض المشروع (المادة **93**:أ) وهذا النص يؤكد إسقاط ذكر الفائدة في إسناد القرض. وهذا ما يبدو واضحاً من ذكر كلمة (المشروع) إلى عبارة أسناد القرض، وبالتالي ألغى هذا النص ذكر أي: عائد ربوي على إسناد القرض وهو تهرب واضح من ذكر الفائدة الربوية.

وهذا النص يبين بوضوح إمكانية وجود فرص واسعة لإصدار سندات مقارضة أو مشاركة بديلة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة(الربا).

ب. اشترط القانون في المادة (**113**): أ في إسناد القرض أن تكون متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يجوز تجزئتها وأن تكون أسمية أو لحاملها ويبقى السند أسمياً إلى حين الوفاء بقيمته كاملاً.

سادساً: الأسواق المستقبلية: **Future Markets**:

الأسواق المستقبلية هي الأسواق التي يتم فيها التعاقد في الوقت الحاضر من حيث تحديد السعر والكمية على أن يتم الإستلام والتسليم في المستقبل،وهذا يعني أن الأسواق المستقبلية تختلف عن الأسواق الحاضرة فالأسواق الحاضرة هي أسواق أنيه: Spot Market حيث يتم البيع والشراء للأدوات المالية فورياً.

3- عمليات البنوك التجارية

3 -1 موارد البنوك التجارية واستخداماتها:

أ. ميزانية البنك التجاري

- تعرف موارد البنوك بأنها الخصوم أو المطلوبات على البنك وهي تمثل التزامات عليه – أي: قروض على البنك.

استخدام الموارد (أو الأصول):

يمثل استخدام الموارد جانب الأصول (أو الموجودات) وبمعنى أخر: فإنها تمثل مجالات توظيف الموارد في القروض والاستثمارات المتخصصة.

ومن الملاحظ أن بنود كل من الموارد والاستخدامات تشكل ما يسمى بميزانية البنك التي تعبر عن المركز المالي للبنك في لحظة زمنية محدودة ولسنة واحدة. مثلاً ميزانية البنك لعام 2007م كما تظهر في 31ديسمبر 2007.

أو: الأصول= الخصوم + رأس المال والاحتياطي

أو :

$$A = L + K \quad (1)$$

حيث A= الأصول

L = الخصوم

K = رأس المال

ومن المعادلة (1) يمكن التعبير عن رأس المال بالمعادلة الآتية:

رأس المال = الأصول – الخصوم

أو :

$$K = A - L \quad (2)$$

تبين المعادلة (2) وضع المركز المالي للبنك على النحو الآتي:

- إذا كانت الخصوم أكبر من الأصول (أو L>A) فإن هذا يعني أن المركز المالي للبنك في وضع سيئ حيث يكون رأس المال سالباً وتصبح التزاماته البنك (الخصوم) أكبر من أصوله (موجوداته).
- أما إذا كانت الأصول أكبر من الخصوم (أو A>L) يكون المركز المالي للبنك في وضع جيد ومناسب.
- إن بنود الأصول والخصوم في معادلة ميزانية البنك التجاري، يمكن توضيحها من خلال عرض ميزانية نمطية للبنك التجاري على النحو الآتي:

ميزانية نمطية للبنوك التجارية كما تظهر في 31ديسمبر 2007 (Balance Sheet)

الأصول /الموجودات/	الخصوم /المطلوبات/الالتزامات
أ: الاحتياطيات: • نقد محلي بالخزائن. • أرصدة لدى البنك المركزي. • أرصدة لدى البنوك المحلية والمراسلون ب: أصول خارجية: • حسابات مع المراسلين. • حسابات غير مقيمين. • أخرى. جـ: استثمارات قصير الآجل: • أذون الخزانة. • شهادات الإيداع. • أسهم وسندات. • خصم أوراق تجارية. د: قروض وسلف إلى: • القطاع الخاص. • المؤسسات العامة والمختلطة. • الحكومة. هـ: أصول أخرى (موجودات ثابتة)	أ: الموارد الذاتية: • رأس المال المدفوع. • الاحتياطيات. • الأرباح غير الموزعة. ب: الموارد الخارجية: (1) الودائع: • ودائع جارية (تحت الطلب). • ودائع لأجل. • ودائع الأدخار. • ودائع مخصصه. • ودائع بالعملات الأجنبية. • ودائع الحكومة. (2) قروض من البنك المركزي ومن البنوك المحلية الأخرى. (3) الالتزامات الخارجية: • بنوك بالخارج. • حسابات غير مقيمين.
الأصول	الخصوم

وفيما يلي عرضٌ تفصيلي لبنود ميزانية البنوك التجارية:

أولاً: جانب الموارد (الخصوم): **Liabilities**

تتكون موارد البنك التجاري من موارد ذاتية وموارد خارجية:

أ: الموارد الذاتية التي تتكون من المصادر الآتية:

1- رأس المال المدفوع من المساهمين والمالكين للبنك.

2- الاحتياطيات، وهي نوعان:

- احتياطي قانوني يتم تكوينه وفقاً لقانون البنك المركزي بحسب أولويات السياسة النقدية، حيث تكون نسبة الاحتياطي القانوني مرتفعة في حالة تقييد الائتمان، وقد تكون نسبة الاحتياطي منخفضة عند الرغبة في التوسع في الائتمان.

- احتياطي اختياري، يتم تكوينه من قبل إدارة البنك من أجل دعم المركز المالي للبنك وتعزيز ثقة المتعاملين به.
- أرباح غير موزعة، وهي مخصصات تحددها إدارة البنك لمواجهة أية خسائر محتملة وضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض القيمة الحقيقة للأصول.

ومن الملاحظ أن الموارد الذاتية يطلق عليها حقوق الملكية، وفي أحيان أخرى يطلق عليها بالحسابات الرأسمالية، وتفضل البنوك أن لا تستخدم الموارد الذاتية في عمليات الإقراض والاستثمار، حيث إن الوظيفة الرئيسة لرأس مال البنك والاحتياطيات هو حماية حقوق المودعين وبعث الطمأنينة بالمركز المالي للبنك..

ب: الموارد غير الذاتية (الخارجية):

تتكون الموارد الخارجية من الودائع بمختلف أنواعها بصورة رئيسية ومن القروض من الجهاز المصرفي المحلي وأرصدة الأصول الخارجية إلتي تمثل التزاما على البنك المحلي للبنوك الخارجية والأشخاص غير المقيمين.

وبصورة محدده، فإن مكونات الموارد غير الذاتية هي:

1- الودائع:

تشكل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية، وهي تمثل قروض على البنك مستحقة للمودعين (المقرضين) أي: أن البنك التجاري يقترض أموالاً من المودعين.

والودائع التي يتلقاها البنك تنصف إلى أنواع مختلفة هي:

(أ) الودائع الجارية Current Deposits:

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب أو الودائع بالإطلاع وكذلك تسمى بالحسابات الجارية. تعرف الوديعة الجارية بأنها مبلغ من المال يودع لدى البنك مع تعهد البنك برد مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً عند طلب صاحب الوديعة وفي أي: وقت يرغب المودع، دون أن يدفع البنك أية فوائد على هذه الودائع.

- إن الودائع الجارية تتمتع بجملة من السمات تضفي عليها أهمية ملحوظة مقارنة بالودائع الأخرى، ومن أهم هذه السمات ما يلي:

– يتمتع صاحب الوديعة بحق السحب من حسابه الجاري (وديعته الجارية)، ومن خلال الشبكات، ويلتزم البنك بالدفع حالا عند الطلب.

ومقابل ذلك، فإن البنك ليس ملزماً بدفع أية فوائد على هذا النوع من الودائع.

- تعتبر الودائع الجارية المصدر الرئيس لسيولة البنك، وهذا يتوقف على نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع التي تبين الأهمية النسبيه للودائع الجارية.ومن ثم فإن قدرة البنك على التوسع في الائتمان والاستثمار تعتمد على هذه النسبة.

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن البنك يكون أكثر احتراساً واهتماماً باعتبارات السيولة ولذلك فإنه لن يجازف بتوظيف موارده في قروض واستثمارات طويلة الأجل تؤثر على مركز سيولة البنك في الأجل القصير.

- أما إذا كان نسبة الودائع الجارية منخفضة. أي: أن نسبة الودائع لآجل إلى إجمالي الودائع أكبر. فإن هذا يشجع البنك على توظيف موارده في قروض واستثمارات مختلفة ولآجال مختلفة. حيث يكون مركز السيولة لدى البنك جيداً أو باعثاً على الاطمئنان.
- تتمتع الودائع الجارية بأنها ذات سيولة مرتفعة ولذلك فإنها تعتبر عنصراً أو بنداً من بنود عرض النقود بالمعنى الضيق (m_1).
- إضافة إلى أن البنك المركزي يحدد عليها نسبة احتياطي قانوني لمواجهة طلبات المودعين بالسحب.

ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن شخصاً قد قام بإيداع مبلغ 1000ريالاً في بنك (أ) كوديعة جارية في ظل نسبة احتياطي قانوني يحددها البنك المركزي بـ10٪.

هذه العملية تظهر في ميزانية البنك على النحو الآتي:

ميزانية بنك (أ)

أصول	خصوم
(100) احتياطي قانوني (900)احتياطي فائض في خزانة البنك	1000 وديعة جارية
1000	1000

يلاحظ مما سبق أن الوديعة الجارية تظهر في جنب الخصوم كالتزام على البنك، بينما تظهر في جانب الأصول (جانب استخدام المورد) موزعة على بندين إثنين:

احتياطي قانوني يحتفظ لدى البنك المركزي وقدره 100ريالاً (10٪).

900ريالاً كاحتياطي فائض (نقدية حاضرة) من خزانة البنك.

هذا المبلغ (900) قد يحتفظ به البنك كاحتياطي فائض أو قد يقوم باقراضه كلياً أو جزئياً إلى مقترض أخرى.

فإذا قام بإقراضه كلياً ، فإن ميزانية البنك تظهر على النحو الآتي:

ميزانية بنك

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني 900 قروض	1000 وديعة جارية
1000	1000

- تعكس الودائع الجارية وظيفة الطلب على النقود لأغراض المعاملات، حيث تستخدم الحسابات الجارية للأفراد والشركات أو الجهات الرسمية في دفع قيمة المعاملات وفي الوفاء بالمدفوعات والالتزامات والديون الأخرى.

(ب) الودائع الآجلة:

ويطلق عليها الودائع الثابتة ، وهي عبارة عن مبالغ نقدية يقوم الأفراد أو الشركات بإيداعها لفترة زمنية معينه. ويلتزم البنك بردها في الوقت المتفق عليه بين البنك والمودع مقابل أن يحصل المودع على فائدة ثابتة عليها.

(ج(الودائع بإخطار:

وهي تلك الودائع التي تتطلب قيام المودع بإشعار البنك بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها ، ومقابل ذلك يدفع البنك فائدة عنها. إن الودائع الآجلة بمختلف أنواعها تدخل ضمن مكونات عرض النقود بالمعنى الواسع (m2) كما أنها تمثل الطلب على النقود لأغراض الإدخار (مخزن للثروة).

(د) ودائع الادخار:

وهي الودائع التي يقوم الأفراد بإيداعها كودائع ادخارية شخصية وتتم وفقاً لشروط معينة منها:

- يحصل أصحاب هذه الودائع على دفتر يسجل فيه دفعات الإيداع والسحب.
- تفرض البنوك سقف أعلى لمبلغ الوديعة لا يجوز تجاوزه.
- يلزم البنك بدفع فائدة محددة وثابتة.

2- قروض من البنك المركزي والبنوك التجارية:

يشكل اقتراض البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى أو من البنك المركزي أحد مصادر موارد البنك التجاري، حيث يتم اللجوء إلى هذا النوع من الافتراض عند الحاجة الطارئة وبصورة مؤقتة.

لذلك فإنه لا يشكل نسبة كبيرة من موارد البنك التجاري. بل أن اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي يكاد يكون نادراً أو محدوداً جداً كما هو الحال في اليمن.

وبصورة عامة، فإن البنوك التجارية تفضل الاقتراض أولاً من البنوك التجارية الأخرى لسهولة الحصول عليه أو لانخفاض سعر الفائدة.

غير أن قروض البنك المركزي هي الملجأ الآخر للبنوك التجارية حيث تلجأ إليه الأخيرة عند الضرورة وعند حدوث تقلبات كبيرة في الطلبات على موارد البنك. وتسمى قروض البنك المركزي بالقروض المخصومة (أو قروض الخصم) (Discount Loan). ولكن اللجوء إلى قروض البنك المركزي يعطي الأخير قدرة أكبر في التحكم والرقابة على الائتمان المصرفي.

فإذا كانت أولوية البنك المركزي هو التوسع الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فإنه يميل إلى منح القروض للبنوك التجارية، أما إذا كانت أولوية البنك المركزي كبح النشاط الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار فإنه يميل إلى عدم منح القروض للبنوك التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى يتم بأشكال مختلفة منها:

- اقتراض في شكل حسابات جارية.
- اقتراض في شكل ودائع آجلة (حسابات آجلة).
- اقتراض في شكل ودائع لأخطار.

ثانياً: جانب استخدام الموارد (الأصول):

رأينا فيما تقدم أن جانب استخدام الموارد يمثل جانب الأصول في ميزانية القبول التجارية.

إن توظيف الموارد على الأصول أو الاستعمالات المختلفة يتم وفقاً لتقدير دقيق لإدارة البنك في الموازنة بين اعتبارات الربحية والسيولة.

ويتكون جانب الأصول من العناصر والبنود التالية:

أ. الاحتياطيات وتتكون من البنود الآتية:

1- النقد المحلي بالخزائن.

2- أرصدة الاحتياطي القانوني في البنك المركزي.

3- أرصدة نقدية في شكل ودائع في البنوك الأخرى المحلية والمراسلين لمواجهة متطلبات التعامل المختلفة.

وعموماً فإن الغرض الأساسي من الاحتياطيات هو الحفاظ على مستوى معين للسيولة في البنك ودعم المركز المالي للبنك، إضافة إلى مواجهة طلبات السحب. ومن المعروف أن المستوى الملائم للأرصدة النقدية الاحتياطية ينبغي أن يتم وفقاً لموازنة دقيقة بين اعتبارات الربحية والسيولة.

ذلك أن زيادة حجم الاحتياطيات عن الحد الملائم يسبب أضعاف قدرة البنك على منح الائتمان، وبالتالي التقليل من فرص الربح، كما أن الاحتفاظ باحتياطيات نقدية لا يدر بحد ذاته عائداً ولا يتقاضى البنك التجاري أية فوائد على أرصدة الاحتياطي القانوني إلا في بعض الحالات النادرة.

ومن الملاحظ أن نسبة الاحتياطيات النقدية في البنوك التجارية في الدول النامية غالباً ما تكون مرتفعة. وهذا يفسر سببت أن دور البنوك في عملية التنمية والاستثمار الإنتاجي ما زال محدوداً.

ب. أرصدة الأصول الخارجية:

تمثل ودائع البنك التجاري في بنوك أجنبية في الخارج بغرض إتمام متطلبات تعاملها أحد جوانب استخدام الموارد، ويتمتع هذا التوظيف بالسيولة الملاءمة التي تحتاجها البنوك المحلية في تعاملها مع الأنشطة التجارية مع العالم الخارجي.

ج. استثمارات قصيرة الأجل:

تتكون هذه المحفظة الاستثمارية للبنك من البنود الآتية:

- شراء أذون الخزانة الحكومية.
- السندات الحكومية.
- الأسهم.
- إضافة إلى خصم الأوراق التجارية.

يتمتع هذا النوع من التوظيف بأنه يدر عائداً وبسهولة تحويل هذه الاستثمارات إلى نقود في الفترة القصيرة.

ويلاحظ أن البنوك تهتم بهذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل لأنها تجمع بين مبدأ الربحية والسيولة ومن ناحية أخرى، فإن خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات الأذنية، يمكن البنك من تحويل هذه الأوراق إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها. مقابل

عائد معين يخصم من قيمة هذه الأوراق عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي.

د. القروض والسلف:

تشكل محفظة القروض والسلف المحفظة الرئيسة في توظيف البنك لموارده. فهي تحقق عائد أعلى مقابل سيولتها المتدنية وبمعنى آخر، فإن القروض والسلف تحقق مبدأ الربحية على حساب مبدأ السيولة، مقارنة بالأصول الأخرى. حيث أن القروض لا تكون قابلة للتسييل أو التمويل إلى نقود إلا في وقت سدادها.

ه. الاستثمارات طويلة الأجل:

تستثمر البنوك التجارية في الأسهم والسندات طويلة الأجل، غير أن هذا النوع من الاستثمار لا يشكل إلا نسبه متواضعة. حيث أن الاستثمارات طويلة الأجل تحقق مبدأ الربحية. غير أن سيولة هذا النوع من الاستثمارات ضعيفة جداً. أي: أن هناك صعوبة في تحويلها إلى نقود، وإذا ما تم التحويل، فإن ذلك قد يكون مقترناً بخسارة رأسمالية كبيرة.

أصول البنوك التجارية وخصومها (ملخص بياني)

وظائف البنوك التجارية

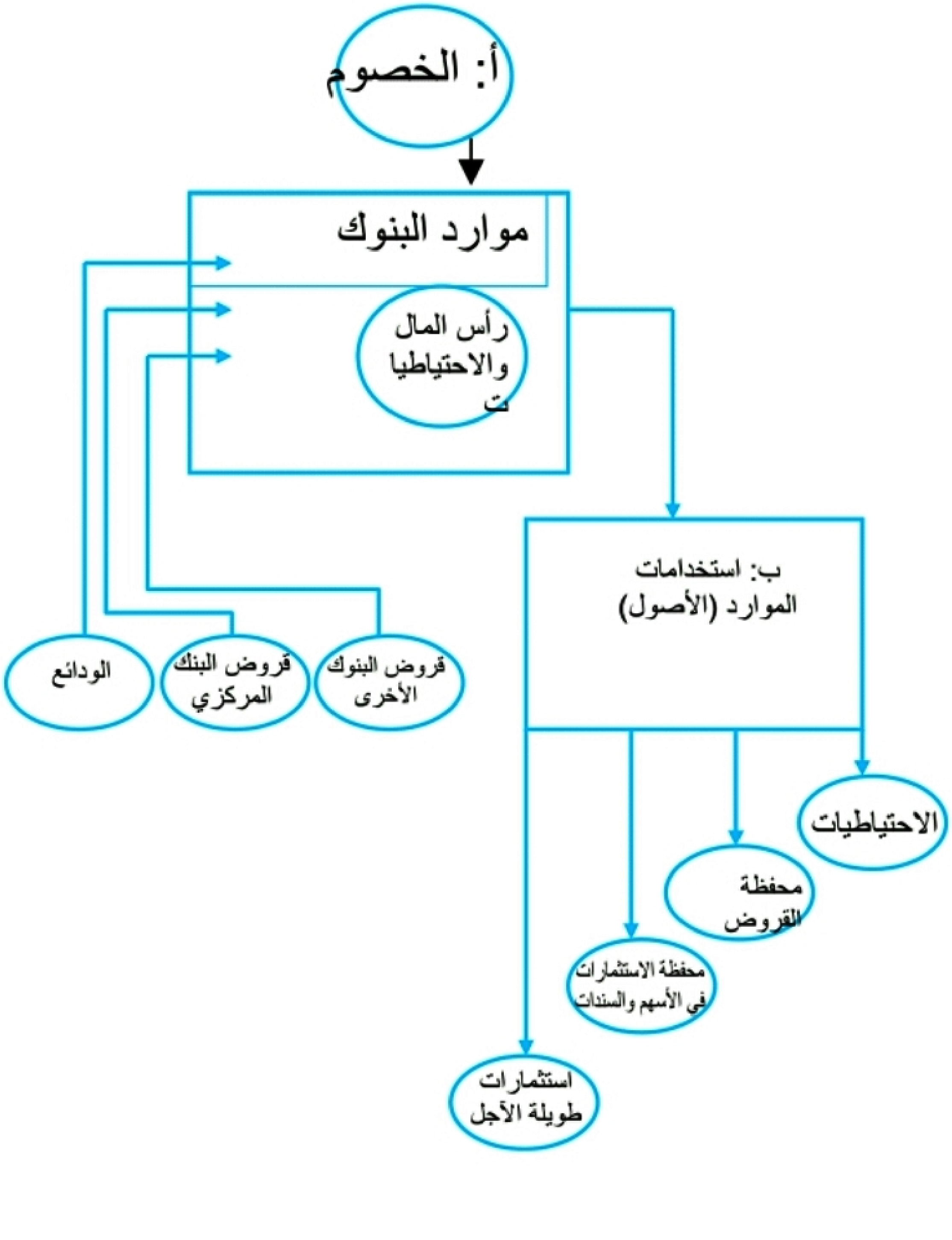

3 -2 خلق النقود Money Creation

أ. شروط خلق النقود:

رأينا فيما تقدم أن خلق الائتمان (خلق النقود) تعد من أهم وظائف البنوك التجارية المعاصرة وأخطرها، وأن اكتسابها لهذه الوظيفة الكبيرة إنما كان محصلة لسلسلة من العوامل والتطورات المتلاحقه في ميدان الائتمان والنشاط المصرفي، ومنها ما يلي:

1- التراكم التاريخي للثقة التي اكتسبتها البنوك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها برد ودائع الأفراد عند الطلب وفي أي: وقت يشاؤون.

هذه الثقة كانت بمثابة الضمان الأساسي لاستمرار الأفراد في التعامل مع البنوك من خلال الإيداع.

2- إدراك البنوك من خلال التجربة والخبرة أن المودعين لا يسحبون ودائعهم كاملة في وقت واحد، وأن حجم الودائع التي يتم سحبها تعادل تقريباً حجم الودائع الجديدة التي تتلقاها البنوك.

وقد أتاح هذا الأمر للبنوك أن تحتفظ باحتياطيات نقدية فائضة تمكنها من إعادة إقراضها للأفراد والقيام بعمليات الاستثمار المختلفة.

3- إن قبول الأفراد وكافة المتعاملين باستعمال أوامر الصرف والشبكات كأدوات للوفاء بالديون قد مكن البنوك أيضاً من استخدام هذه الأدوات وإصدار تعهدات بالدفع بدلاً عن الدفع بالنقود مباشرة.

وقد أدى هذا التعامل إلى قيام البنوك بخلق التزامات (أي: خلق نقود أو خلق ودائع مشتقة) تفوق قيمتها بأضعاف مضاعفة قيمة ما لديها من ودائع حقيقية أصلية.

وبمعنى أخرى، فإن البنوك التجارية تقوم بخلق الائتمان الذي بدوره يؤثر على عرض النقود بشكل عام.

- يتبين مما تقدم أن المقصود بخلق الائتمان هو قدرة البنوك التجارية على خلق نقود مصرفية تسمى ودائع مشتقة تفوق قيمتها بإضعاف قيمة الودائع الأصلية الحقيقية.
- غير أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية ليست مطلقة، وبالتالي فإن نجاحها في خلق الائتمان إنما يعتمد على عدد من الشروط، أهمها:

1- مستوى تقدم النظام المصرفي ونضج وعي الأفراد بالتعامل مع المصارف من حيث الايداع واستخدام الشيكات في التعامل. أي: لا يوجد تسرب للنقود خارج الجهاز المصرفي.

2- خلق الائتمان يعتبر عملية مرتبطة بوجود عدد من البنوك التجارية، وليست مرتبطة بوجود بنك واحد (بنك محتكر مثلاً)، لأن وجود بنك واحد فقط ليس كافياً لخلق ودائع جديدة مشتقة. وبمعنى آخر: فإن التداول ينبغي أن يتم من خلال البنوك، لأن أية وديعة يتلقاها بنك ستؤول في النهايه عند التداول إلى وديعة جديدة في بنك آخر وهكذا.

3- مدى توفر رغبة قوية لدى البنوك في إعادة إقراض الودائع الأصلية. وتقاس هذه الرغبة بسياسة البنك فيما يتعلق بالاحتفاظ باحتياطي فائض أو عدم الاحتفاظ باحتياطي نقدي فائض، وبالتالي تعتمد على نسبة الاحتياطي الفائض.

ويعرف الاحتياطي الفائض بأنه الفرق بين إجمالي الرصيد النقدي المتجمع من الودائع الجارية وحجم الاحتياطي القانوني فإذا كان إجمالي الرصيد النقدي (الاحتياطي الإجمالي) المجمع من الودائع هو 1000ريالاً مثلا وكان الاحتياطي القانوني هو 100ريالاً (نسبة الاحتياطي القانوني 10٪)، فإن الاحتياطي النقدي الفائض هو 900ريالاً.

وبناء على ذلك، فإذا كانت سياسة البنك هو إعادة إقراض الاحتياطي الفائض كاملاً فإن هذا يعني توفر رغبة قوية لدى البنك بالإقراض.

وتكون الرغبة ضعيفة جداً إذا احتفظ البنك بالاحتياطي الفائض كاملاً في صورة نقد حاضر في خزانة البنك. أي: إذا قرر البنك عدم توظيف هذا الاحتياطي في الإقراض أو الاستثمار.

دعنا نوضح كيف تظهر هذه السياسة في ميزانية بنك أ

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني 900إحتياطي فائض غير مستخدم ← (رغبة ضعيفة لدى البنك بالإقراض) أو: 900 قروض واستثمارات ← (رغبة قوية لدى البنك في الإقراض)	1000 وديعة جارية
1000	1000

4- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بأولويات السياسة النقدية واستخدام نسبة الاحتياطي القانوني كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني مرتفعة، فإن هذا يضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والعكس يحدث إذا كانت هذه النسبة منخفضة.

5- مستوى حجم الودائع الأصلية الحقيقية، فكلما كان حجمها كبيراً، كانت قدرة البنوك التجارية أكبر على خلق الائتمان، والعكس بالعكس.

- والحق أن أبرز محددين أو شرطين لنجاح البنوك في خلق الائتمان هما:

الشرط المتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي من جهة.

وسياسة البنك التجاري فيما يتعلق بحجم الاحتياطي الفائض من جهة أخرى.

ذلك أن البنوك التجارية تختلف فيما بينها فيما يتعلق بحجم الاحتياطي الفائض وفقا لتقدير كل بنك لأهمية الاحتياطي وأولويات تخصيصه على الاستعمالات المختلفة

- وعموماً، فإن أهمية الاحتياطي الفائض يمكن تحديدها في الآتي:

1- يخصص كل بنك جزءاً من الاحتياطي الفائض لمواجهة عمليات السحب اليومية للمودعين وضمان سلامة المركز المالي للبنك، وهنا يختلف كل بنك في حجم الجزء المخصص لهذا الغرض.

2- يخصص كل بنك جزء من الاحتياطي الفائض للتوظيف في مجال القروض والاستثمارات.

ومرة أخرى، فإن البنوك عندما تقرر تخصيص جزء كبير من هذا الاحتياطي لعملية الإقراض والاستثمارات، فإن مقدرتها على خلق الائتمان تزيد.

- ومن أجل توضيح أهمية الشروط السابقة المتعلقة بتحديد قدرة البنوك على خلق الائتمان، دعونا نقدم مثالاً توضيحياً لعملية خلق الائتمان التي يقوم بها البنوك التجارية.

ب. عملية خلق الائتمان (النقود) (Credit Creation Process)

دعنا نفترض أولاً أن هناك عشرة مصارف تجارية في بلد معين، وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10٪. وأن المودع إبراهيم محمد قد قام بإيداع 1000ريالاً كوديعة جارية في بنك

- دعنا نفترض أيضاً أن البنوك لا تحتفظ باحتياطيات فائضة في خزائنها، لنتأمل أولاً كيف تظهر هذه العملية في ميزانية بنك أ.

الأصول	الخصوم
100 احتياطي قانوني 900 قروض	1000 ودائع جارية
1000	1000

من الواضح أن الوديعة الجارية قد وضعت في جانب الخصوم كالتزام على البنك تجاه المودع.

أما في جانب استخدام هذه الوديعة (جانب الأصول) فقد احتفظ البنك بـ100 ريالاً كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي.

بينما استخدم الاحتياطي الفائض وقدره 900 ريالاً كاملاً في القروض أي: أن البنك لم يحتفظ بهذا الاحتياطي في صورة نقد حاضر بخزانة البنك. وهذا ينسجم مع افتراضنا السابق في أن البنوك لا تحتفظ باحتياطيات فائضه في خزائنها.

لنفترض الآن، أن شركة التسويق الزراعي قد اقترضت هذا المبلغ من بنك (أ) وقدرة 900 ريالاً، وقامت بإيداع هذا المبلغ المقترض في حسابها الجاري لدى البنك (ب) الذي تتعامل معه الشركة. حيث يتم التعامل بالشيكات التي يحررها بنك (أ) لصالح المقترض (الشركة) والتي ستقوم بإيداع هذا الشيك في بنك (ب).

والآن دعونا نتأمل كيف ستظهر هذه العملية في ميزانية بنك (ب).

ميزانية بنك (ب)

أصول	خصوم
90 احتياطي قانوني 810 قروض	900 ودائع جارية
900	900

يلاحظ أن بنك (ب) قد قام بدوره بإقراض 810 ريالاً إلى مستثمر آخر، واحتفظ لدى البنك المركزي باحتياطي قانوني قدرة 90 ريالاً.

- وهكذا نجد أن إجمالي الودائع الجارية في هذه العمليات الثلاث بين بنك أ، وبنك ب قد وصلت إلى : 1000 + 900 + 810 = 2710 ريالاً وبهذه الطريقة تتم عملية التداول والاقراض في البنوك العشرة ويمكن تلخيصها وتوضيحها في الجدول الآتي:

عملية خلق الائتمان في البنوك التجارية

البنوك	حجم التغير في الودائع الجارية	حجم الودائع المشتقة (القروض)	حجم الاحتياطي النقدي
	D	DD	R
بنك أ	1000	900	100
بنك ب	900	810	90
بنك جـ	810	729	81
بنك د	729	656.1	72.9
بنك هـ	656.1	590.5	
بقية البنوك	5904.9	5314.4	656.1
الإجمالي	10.000	9000	1000

ويمكننا توضيح نتيجة عملية خلق الودائع المصرفية (النقود) في الميزانية الموحدة للبنوك التجارية التي تظهر على النحو التالي:

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية

أصول	خصوم
(1000) احتياطي قانوني	(1000) ودائع جارية أصلية
(9000) قروض	(9000) ودائع مصرفية مشتقة
(صفر) احتياطي فائض	
10.000	10.000

ج. قراءة تحليلية لجدول عملية خلق الائتمان

أولاً: تحليل نتائج الجدول:

1- بلغ إجمالي الودائع المصرفية (حجم النقود المصرفية) التي تضاعفت من وديعة أصلية (**D**) مقدارها 1000 ، مبلغ 10.000 ريالاً.

ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

حجم الودائع الإجمالية ($\bar{D}$) = الوديعة الأصلية / نسبة الاحتياطي القانوني (**rd**)

أو :
$$\bar{D} = \frac{D}{rd}$$

$$\bar{D} = \frac{1000}{.10} = 10.000$$

أي: أن إجمالي الودائع المصرفية تساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (**rd**) مضروباً في حجم الوديعة الأصلية ($\frac{1}{rd}$**D.**).

ومن الملاحظ أن مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني ما هو إلا مضاعف النقود البسيط،

أي: أن $\frac{1}{rd} = 10$

2- مضاعف النقود البسيط:

يمكننا إثبات أن $\frac{1}{rd}$ = مضاعف النقود البسيط من خلال تحليل العلاقات الآتية:

❖ من المعروف أن الاحتياطيات الإجمالية (**R**) يمكن حسابها على النحو الآتي:

$$R = rd.D \longleftarrow (1)$$

أي: أن نسبة الاحتياطي القانون (**rd**) مضروبة في حجم الودائع الإجمالية (**D**) تساوي قيمة الاحتياطي الإجمالي (**R**).

ومن المعادلة (1) يمكن إيجاد حجم الودائع الجارية:

$$D = R\,\frac{1}{rd} \longleftarrow (2)$$

يمكننا كتابة المعادلة (2) في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\Delta D = \frac{1}{rd}\Delta R \longleftarrow (3)$$

أو:

$$\frac{\Delta D}{\Delta R} = \frac{1}{rd} \longleftarrow (4)$$

أي: أن التغير في حجم الودائع الناجم عن تغير الاحتياطيات تساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني $\frac{1}{rd}$

فإذا كان قي **rd** = 10٪، فهذا يعني أن $10 = \frac{\Delta D}{\Delta R}$

أي: أن التغير في حجم الاحتياطيات بمقدار ريالاً يؤدي إلى تغير في حجم الودائع بمقدار (10) ريالاً.

ومن الجدول (1) نجد ما يلي:

$$\Delta D = 10.000$$

$$\Delta R = 1000$$

أي: أن:

$$\frac{\text{التغير في الودائع } (\Delta D)}{\text{التغير في الاحتياطيات } \Delta (R)} = \frac{10000}{1000} = 10 = \text{مضاعف النقود المبسط}$$

3- الودائع المشتقة (DD):

- يبين الجدول السابق أن حجم الودائع المشتقة (حجم الائتمان الممنوح) هو 9000 ريالاً. أي: أن حجم الودائع المشتقة = حجم الودائع الإجمالي – حجم الودائع الأصلية. **10000-1000= 9000** ريالاً

ومن الملاحظ أن حجم الودائع المشتقة يمثل حجم الإقراض الذي قامت البنوك التجارية بمنحه في الحدود المسموحة. أي: أنه من وديعة أصلية قيمتها 1000ريالاً فقط ثم اشتقاق نقود مصرفية (غير حقيقية) مقدارها 9000ريالاً. وبمعنى آخر، فإن هذا المبلغ يمثل حجم الائتمان الذي قامت البنوك بخلقه.

- ويمكننا حساب الودائع المشتقة من خلال العلاقات الآتية:

$$\text{حجم الودائع المشتقة } (DD) = \frac{\text{حجم الاحتياطي الفائض}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \leftarrow (1)$$

ولكن حجم الاحتياطي الفائض(**ER**)= حجم الودائع الأصلية (**D**)–حجم الاحتياطي القانوني(**R**).

أو: $ER = D - rd.\ D$

حيث: $rd.\ D = R$

إذن: من المعادلة (1):

$$DD = \frac{D - rd \cdot D}{rd}$$

أو:

$$(2) \longleftarrow \quad DD = \frac{D}{rd} - D$$

أي: أن حجم الودائع المشتقة (**DD**)= حجم الودائع الإجمالي ($\frac{D}{rd}$) مطروحاً منه حجم الودائع الأصلية (**D**).

أو:

$$DD = \frac{1000}{.10} - 1000 = 10.000 - 1000 = 9000$$

وهي نتيجة الجدول السابق نفسها.

4- حساب إجمالي الاحتياطي (R)

إجمالي التغير في الاحتياطي يساوي 1000ريالاً

ويمكن حساب ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$R=rd\ (D+DD) \longleftarrow (3)$$

حيث D+DD = الودائع الأصلية (D) + الودائع المشتقة DD

وبوضع المعادلة (2) في المعادلة (3) نجد أن:

$$R = rd\left(D + \frac{D}{rd} - D\right)$$

$$R= D \longleftarrow (4)$$

أي: أن إجمالي الاحتياطيات = الوديعة الأصلية = 1000ريالاً

مثال تطبيقي

أودع عبد الرحمن محمد مبلغ 10.000ريالاً في حسابه الجاري في بنك (أ) الذي يتعامل معه. فإذا علمت أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10٪ وأن البنوك لا تحتفظ باحتياطي فائض.

والمطلوب ما يلي:

1- أوجد حجم الودائع الإجمالي في دفاتر البنك (حجم النقود المصرفية)؟
2- أوجد حجم الودائع المشتقة؟
3- أوجد حجم الاحتياطي في البنك؟
4- أوجد حجم الائتمان الذي منحه البنك؟

الإجابة:

1- حجم الودائع الإجمالي = $\frac{D}{rd} = \frac{10.000}{10٪}$ = 100.000ريالاً

2- حجم الودائع المشتقة $DD = \frac{D}{rd} - D$

أو: $DD = \frac{10.000}{10٪} - 10.000 = 90.000$ ريالاً

3- حجم الاحتياطي في البنك ك D=R

= 10.000 ريالاً

4- حجم الائتمان الذي منحه البنك = حجم الودائع المشتقة =90.000ريالاً

أي: أن إجمالي النقود المصرفية (إجمالي الودائع) = الودائع الأصلية + الودائع المشتقة

ريالاً 100.000= 10.000 + 90.000

وهي إجابة الفقرة نفسها(1)

3 -3 تحليل شروط نجاح عملية خلق الائتمان:

1- رأينا من نتائج الجدول السابق، أن عملية خلق الائتمان هي محصلة تفاعل مشترك بين عشرة بنوك تجارية. وهذا يعني أن وجود بنك وحيد (بنك محتكر) ليس كافياً لخلق نقود مصرفية تفوق قيمتها قيمة الودائع الأصلية الحقيقية، وإن كان هذا من الناحية النظرية ممكناً.

غير أن هذا الإفتراض النظري غير واقعي، فلا يوجد اليوم بنك وحيد يحتكر لنفسه النشاط المصرفي والائتماني.

لذلك، فإن عملية خلق الائتمان تظل وليدة التفاعل المشترك بين العديد من البنوك.

2- إن قدرة البنوك على خلق الائتمان إنما تتوقف على رغبة البنوك ذاتها في القيام بعملية الإقراض. وهذه الرغبة تقتضي أن لا تحتفظ البنوك باحتياطيات فائضة. دعنا نتأمل فيما يحدث لو أن البنك (أ) قرر عدم الاحتفاظ باحتياطي فائض.

- لنفترض الآن أن بنك (أ) قرر الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض كاملاً في خزانته والذي يساوي 900ريالاً (الوديعة الجارية الأصلية – الاحتياطي القانوني) فما نتائج هذا القرار؟ من الواضح أن عملية خلق الائتمان سوف تتوقف، ولن يكون هناك خلق للإئتمان، حيث تصبح الودائع المشتقة مساوية للصفر، ويقتصر إجمالي الودائع المصرفية على الودائع الأصلية الحقيقية = 1000 في مثالنا.

وتبين ميزانية البنك (أ) نتائج هذا القرار:

ميزانية بنك (أ) : الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض كاملاً

الأصول	الخصوم
100 احتياطي قانوني	1000 وديعة جارية
900 احتياطي فائض	صفر ودائع مشتقة
1000	1000

- ونستنتج من هذا التحليل أن هناك علاقة عكسية بين حجم الودائع المشتقة ونسبة الاحتياطي الفائض، أي: أن حجم الودائع المشتقة يزيد مع كل انخفاض في نسبة

الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض، وينكمش مع كل زيادة في نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض.

- وتتوقف عملية اشتقاق الودائع تماماً عندما تقرر البنوك التجارية الاحتفاظ كاملاً بالاحتياطي الفائض في صورة نقدية حاضرة في خزائنها، كما عرفنا سابقاً.

3- إن البنك المركزي يستطيع التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان من خلال استخدام نسبة الاحتياطي القانوني (rd).

- لنتأمل الآن ماذا يحدث لو أن نسبة الاحتياطي القانوني أرتفعت إلى 100٪ بدلا عن 10٪ في مثالنا السابق.

في هذه الحالة تكون الودائع المشتقة هي: $DD = \frac{1000}{100\%} - 1000 = 0$

أي: أن الودائع المشتقة = صفراً، حيث تتوقف عملية الائتمان وتتحول الودائع الجارية الأصلية بكامل قيمتها إلى رصيد احتياطي قانوني محتفظ به لدى البنك المركزي. ويشبه عمل البنك في هذه الحالة عمل الطرفين في مجرد إستقبال ودائع التجار وحراستها خلال المراحل التاريخية الأولى لعمل الصرافين وصائغ الذهب.

ونتيجة لذلك، فإن ميزانية بنك (أ) تظهر على النحو الآتي:

ميزانية بنك (أ)

أصول	خصوم
1000 إحتياطي قانوني	1000 وديعة جارية
(rd= 100٪)	صفر: ودائع مشتقة
1000	1000

- دعنا نتأمل الآن حالة قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى دنى مستوى له. أفترض أن البنك المركزي قرر الغاء نسبة الاحتياطي القانوني (rd=صفر٪).

في هذه الحالة، تكون قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع لا نهائيه.

حيث تصبح الودائع المشتقة على النحو الآتي:

$$DD = \frac{D}{rd} - D$$

$$= \frac{1000}{\%0} - 1000 = \infty$$

• نستنتج من هاتين الحالتين، أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تزيد عندما تكون نسبة الاحتياطي القانوني منخفضة، والعكس يحدث في حالة ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني.

والحق أن البنك المركزي عندما يرغب في زيادة قدرة البنوك على منح مزيد من الائتمان، فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني.

وعندما يرغب في تقييد الائتمان، فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

أي: :أن نسبة الاحتياطي القانوني هي أحد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على اتجاهات وتخصيصات الائتمان.

4- دعونا الآن نتأمل في نتائج شرط آخر وهو شرط عدم تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي. افترض أن الشركة الزراعية التي اقترضت 900ريالاً من بنك (أ) أحتفظت بهذا المبلغ في خزينة الشركة ولم تقم بإيداعه في بنك (ب) الذي تتعامل معه، فما الذي يحدث؟

من الواضح أن عملية الائتمان سوف تتوقف عند بنك (أ) فقط، ويصبح إجمالي الودائع التي تم تضاعفها هي 1000+900=1900 فقط

• أي: أن حجم الودائع المشتقة هو فقط 900ريالاً. فماذا يعني ذلك؟

أن هذا يدل على أن نجاح عملية خلق الائتمان تقتضي نضج وعي الأفراد والجهات المختلفة بأهمية التعامل من خلال المصارف.

وأن تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي يضعف قدرة البنوك على خلق الائتمان.

5- والآن دعونا نتأمل في نتائج شرط آخر، وهو حجم الودائع الأصلية: لنفترض أن الوديعة الجارية الأصلية ارتفعت إلى 2000 ريالاً بدلاً عن 1000ريالاً في مثالنا السابق، فماذا يعني ذلك؟

في ظل زيادة الودائع الجارية الأصلية تكون النتائج هي:

$$DD=\frac{D}{rd}-D \quad \mathbf{1800 = 2000} - \frac{2000}{.10} = \text{ريالاً}$$

أي: أن الودائع المشتقة أصبحت 18000 بدلاً عن 9000في مثالنا السابق، أي: أن حجم الودائع المشتقة (الائتمان) ارتفع أيضاً.

وأن إجمالي الودائع = الودائع الأصلية+الودائع المشتقة

2000+18000 = 20.000

بدلاً عن 10000 في مثالنا السابق.

• هذا المثال، يشير إلى أنه كلما كان حجم الودائع الأصلية الحقيقية أكبر، كانت قدرة البنوك على خلق الائتمان أكبر، والعكس بالعكس.

6- وأخيراً، فإن فعالية البنوك التجارية في خلق الائتمان تعتمد أيضاً على وجود طلب نشط من الأفراد والجهات المختلفة على الاقتراض من البنوك التجارية.

دعونا نتأمل ما الذي يحدث لو أن بنك (ب) يواجه طلباً ضعيفاً جداً على الاقتراض. وبصورة محددة أفترض أنه لا يوجد طلب بالكامل على الاقتراض من بنك (ب).

لننظر أولاً كيف تظهر ميزانية كل من بنك أ وبنك ب في ظل هذه الحالة:

ميزانية بنك

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني 900 قروض	1000 وديعة جارية
1000	1000

ميزانية بنك (ب)

أصول	خصوم
(90) احتياطي قانوني (810) احتياطي فائض(عاطل) (اجباري)	900 وديعة جارية
900	900

من الملاحظ أن بنك (أ) استطاع أن يقرض ما لديه من احتياطي فائض (900) وبذلك، فإن بنك (أ) قد نجح في خلق ودائع مشتقة قدرها 900ريالاً فقط.

أما بالنسبة لبنك (ب) فقد توقفت عملية خلق الائتمان، لأنه لم يتمكن من اقراض الاحتياطي الفائض لديه وقدره (810) ريالاً بسبب عدم وجود طلب نشط على الاقتراض من بنك (ب). ولذلك، فإن هذا المبالغ (810) تحول إلى احتياطي فائض إجباري محتفظ في صورة نقود عاطلة في خزانة بنك (ب).

ونستنتج من هذه الحالة أن قدرة البنوك على خلق الائتمان تزيد كلما كان الطلب على الاقتراض من البنوك نشطاً وفعالاً.

خلق الائتمان: قراءة أكثر واقعية

ناقشنا فيما تقدم عملية خلق النقود (الودائع) في ظل وجود افتراضين رئيسيين هما:

- عدم احتفاظ البنوك باحتياطي فائض – أي: أن نسبة الاحتفاظ باحتياطي فائض تساوي صفر.
- وجود نسبة احتياطي قانوني على الودائع الجارية غير أن القراءة الأكثر واقعية لعملية خلق النقود تتطلب الإلمام بآثار العوامل الأخرى المؤثرة على خلق النقود وهي:

1- وجود نسبة احتياطي فائض لدى البنوك لإسباغ مزيد من الأمان على سيولة البنك حيث يحدد البنك نسبة اختيارية من إجمالي الودائع الجارية.
ولتكن (re). وبالتالي فإن حجم الأرصدة النقدية الفائضة تساوي (re) مضروبة في حجم الودائع الإجمالية: ($re.\tilde{D}$).

2- وجود نسبة معينة من التسرب النقدي خارج البنوك (r_L). حيث

$$r_L = \frac{L}{\tilde{D}} = \frac{\text{حجم النقد المتسرب}}{\text{الودائع الجارية الإجمالية}}$$

أي: أن:

$$L = r_L . \tilde{D}$$

إن حجم التسرب النقدي يعتمد على تفضيلات الأفراد وعادتهم في توزيع ما يحتفظون به من نقود بين ودائع جارية ونقود متداولة خارج البنوك.

3- وجود نسبة احتياطي قانوني على الودائع الآجلة (r) حيث الودائع الآجلة تشكل نسبة من الودائع الجارية الإجمالية أو: $td = T/\tilde{D}$ حيث T= الودائع الآجلة.

ومنها:

$$T = td.\tilde{D}$$

وتصبح نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة = r.t أو $rtd.\tilde{D}$.

4- وجود تسرب نقدي داخلي بين البنوك يبرره وجود بنوك متعدده تتفاعل فيما بينها في خلق النقود. فعند ما يقوم بنك (أ) يمنح قروض، فإن هذه القروض كلها أو جزء منها تتجه إلى البنوك الأخرى كودائع جديدة أصلية.
وبمعنى آخر، سيكون هناك تسرب نقدي بين البنوك وأن ما يعود من هذه القروض إلى البنك (أ) الذي منحها ليس إلا نسبة منه. وما تبقى يتسرب خارج هذا البنك ولكن هذا التسرب يكون محصوراً بين البنوك.
تعتمد نسبة التسرب الداخلي على حجم عمليات البنك وعدد فروعه ومدى انتشارها جغرافياً إضافة إلى حجم نشاط هذه الفروع.

ومن الملاحظ وجود علاقة عكسية بين هذه العوامل نسبة التسرب الداخلي. حيث تنخفض هذه النسبة كلما زاد حجم عمليات البنك وفروعه وأنشطتها.

دعنا الآن نحدد نسبة التسرب النقدي الداخلي بـ(r_i) بالآتي:

$$r_i = \frac{\text{حجم النقود المتسربه بين البنوك}}{\text{الودائع الجارية الإجمالية}}$$

أو

$$r_i = \frac{Li}{\tilde{D}}$$

أو ومن ثم فإن: $Li = r_i \,.\, \tilde{D}$

تحديد حجم الودائع المشتقة

يمكننا ألآن تحديد طريقة حساب حجم الودائع المشتقة وفقاً للعوامل السابقة على النحو الآتي:

حجم الوديعة الأصلية (الحقيقية) يمكن حسابها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$D = rd.\ \tilde{D} + re\ \tilde{D} + r_L\ .\ \tilde{D} + rt^d.\ \tilde{D} + ri.\ \tilde{D}$$

أو: $D = \tilde{D}\ (rd+re+r_L+rtd+ri)$

ومنها

$$\tilde{D} = \frac{D}{rd + re + r_L + rtd + ri} \leftarrow (1)$$

وحيث أن الودائع الإجمالية $\tilde{D}$ = الودائع المشتقة DD زائداً الوديعة الأصلية(D).

أو:

$$\tilde{D} = DD + D \leftarrow (2)$$

ويوضع (1) في (2) نجد أن:

$$= D + DD\ \frac{D}{rd - + re + r_L + rtd + ri}$$

أو:

$$DD = \frac{D}{rd - + re + r_L + rt^d + ri} \leftarrow (3)D-$$

أو:

معادلة حساب الودائع المشتقة $\frac{D[1-(rd + re + r_L + rtd + ri)]}{rd + re + r_L + rtd + ri} = DD \leftarrow$

مثال تطبيقي

افترض أن:

$$D=1000,\ rd=\%10\ ,\ re=\%5$$
$$r_L=\%10,\ rt^d=\%5\ ,\ ri=\%3$$
$$DD=\frac{1000\left[1-(.10+.05+.10+.05+.03)\right]}{.33}$$
$$=2030.3\ \frac{1000\left[1-.33\right]}{.33}=\frac{1000(.67)}{.33}=$$

- يلاحظ أن إدخال هذه العوامل قد أدى إلى أن حجم الودائع المشتقة التي تستطيع البنوك خلقها قد اصبح (2030.3) فقط مقارنة بالحاله السابقة في ظل غياب هذه العوامل، وبالتالي، فإن إجمالي الودائع المصرفية الأكثر واقعية هي: D=DD+D=2030+1000=3030

بينما كانت في الحالة السابقة = 20.000

- خلاصة القول: إن إدخال أثر العوامل السابقة يقلل من قدرة البنوك على خلق الائتمان.

4- إدارة الائتمان في البنوك التجارية

4 -1 إدارة الأصول Asset Management

إن الهدف الرئيس لأي: بنك من توزيع موارده على الأصول المختلفة هو تحقيق أقصى الأرباح أو العوائد وبأقل التكاليف، مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك. الأرباح هي الفرق بين إيرادات البنك والتكاليف التي يتحملها.

تتكون مصادر إيرادات البنك التقليدي، وبالتالي أرباحه من الآتي:

- الفوائد على القروض التي يمنحها البنك.
- العوائد من استثمارات البنك قصيرة ، ومتوسطة وطويلة الأجل.
- الأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع أسعار أصول البنك.

• ومن ناحية أخرى، فإن عناصر التكاليف التي يتحملها البنك هي:

- نفقات تشغيل البنك (تكاليف إدارية).
- الفوائد المدفوعة للمودعين.
- الخسائر الرأسمالية الناجمة عن انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك.

• ولكن المشكلة التي تواجه إدارة البنك لأصوله هو كيف يحقق أقصى الأرباح في ظل اعتبارات السيولة والأمان من أجل المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك.

هناك ثلاث مشكلات رئيسية تواجه إدارة الأصول في البنوك التجارية هي:

أ. مشكلة الربحية: وتكمن في أن الأصول ذات الربحية العالية تكون مخاطرها أكبر، وفي نفس الوقت تكون سيولتها منخفضة جداً. أي: أن قابلية تحويل هذه الأصول إلى نقود حاضرة عند الطلب وبدون خسارة أو أقل خسارة ممكنه يكون صعباً.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك أصول ذات ربحية ضعيفه جداً أو ليس لها عائد ولكنها ذات سيولة مرتفعة أو هي سيولة بحد ذاتها أي: أن هذه الأصول تكون قابلة للتحويل إلى نقود حاضرة في وقت أسرع وبدون خسارة.

ب. مشكلة السيولة: أن سيولة البنك تنصرف إلى مدى قدرة البنك في الحصول على نقود حاضرة من أصول تكون قابلة للتحويل إلى نقود حاضرة وبدون خسارة من أجل الوفاء بالتزامات البنك للآخرين في الوقت المناسب ومن هذه الالتزامات التي يتعين على البنك الوفاء بما يلي:

- تلبية طلبات السحب من المودعين.
- وفاء البنك بالتزاماته غير المباشرة، مثل الاعتمادات المستندية والضمانات والقبولات المصرفية.
- تلبية طلبات العملاء من التسهيلات الائتمانية الجديدة.
- تلبية متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بنسب الاحتياطي القانوني أو نسب السيولة أو نسب الائتمان إلى الودائع، أو نسب رأس المال إلى الودائع. وفي كل هذه الحالات، فإن على البنك أن يحتفظ بقدر مناسب من السيولة، ليتمكن من الوفاء بتلك الالتزامات وألا تعرض المركز المالي للبنك للتدهور، وما ينجم عن ذلك من فقدان ثقة المتعاملين بهذا البنك.

ج. مشكلة الأمان: وتتمثل في مدى قدرة البنك على تعزيز ثقة المودعين بسلامة المركز المالي للبنك. وفي الاتجاه الذي يمكنه أيضاً من تنمية وزيادة الودائع الجديدة. ومن الواضح أن مشكلة إدارة أصول البنك هي مشكلة مزدوجة ذات إتجاهات متناقضة.

ذلك أن تحقيق هدف الربح يتطلب قيام البنك بزيادة الائتمان والإقراض وهذا يؤدي إلى انخفاض السيولة التي تؤدي إلى زيادة مخاطر البنك.

أما هدف تحقيق السيولة، فإنه يؤدي إلى تقليل الائتمان وبالتالي انخفاض فرص العوائد والأرباح وبالمقابل فإن درجة الأمان تزيد.

أي: أن هناك علاقة عكسية بين العوائد (الأرباح) ودرجة السيولة، فكلما ارتفعت درجة السيولة انخفضت العوائد والعكس صحيح.

- من هذا العرض يتبين لنا، أن كفاءة إدارة البنك في توظيف موارده تتحدد في القدرة على تنظيم العلاقة بين مبدأ الربحية ومبدأ السيولة ومبدأ الأمان أو الملاءه وبما يمكنه من القدرة على الوفاء، بالالتزامات وتجنب الكثير من المخاطر.
- لا غرو إذن، في أن البنك الكفء، هو ذلك الذي ينفذ استراتيجيه استثمارية توفق أو توازن بين مبدأي: الربحية والسيولة والأمان. والحق أن تحقيق هذا التوازن بين الربحية والسيولة والأمان يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

  - معيار الحفاظ على سلامة المركز المالي أي: الحفاظ على ملاءة البنك أو ما يطلق عليه يسار البنك (**Solvency**).

- ترتيب أولويات توظيف موارد البنك ترتيباً تنازلياً وفقاً لمعيار السيولة أو ترتيبا تصاعدياً وفقاً لمعيار الربحية.
- معرفة طبيعة النشاط الاقتصادي واتجاهه:

وفيما يلي نوضح هذه المعايير:

أ. الحفاظ على ملاءة (يسار) البنك هناك مقاييس أو مؤشرات تدل على مستوى سلامة المركز المالي للبنك، وهي المؤشرات المعروفة بنسب السيولة، وهي:

1- مؤشر عام: ملاءة البنك (يسار البنك)= $\frac{\text{القيمة الفعلية للأصول}}{\text{الالتزامات قبل الآخرين}} \geq 1$

فإذا كانت قيمة النسبة أكبر أو مساوٍ لواحد صحيح، كان وضع البنك جيداً أما إذا كانت قيمة النسبة أقل من واحد صحيح، فإن مركز البنك يكون سيئاً ومعرضاً للإفلاس.

2- نسبة الاحتياطي النقدي= $\frac{\text{رصيد البنك المودع لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}}$

3- نسبة الرصيد النقدي= $\frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي+النقدية بخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$

إن كلا من مؤشري نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة الرصيد النقدي لا يقدمان صورة دقيقة عن مستوى توفر السيولة لدى البنك. حيث ظهر من الممارسة الفعلية أن كلا من الاحتياطي القانوني المودعة لدى البنك المركزي أو النقود الحاضرة في خزانة البنك لا يعتبر مصدراً مهماً للسيولة. ما يعتبر مصدراً للسيولة هو فائض الاحتياطي القانوني، ولكن في بعض الأحيان قد يصح الاحتياطي القانوني مورداً للسيولة.

4- نسبة السيولة العامة= $\frac{\text{الرصيد النقدي لدى المركزي+النقدية بخزانة البنك+ودائع الأجل لدى المصارف الأخرى+قيمة الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة}}{\text{إجمالي الودائع}}$

حيث إجمالي الودائع= ودائع جارية+ودائع آجلة+قروض من المصارف الأخرى

أن نسبة السيولة العامة تبين مدى قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء في الوقت المناسب بدون خسارة في القيمة.

وهذا لأن نسبة السيولة العامة تتضمن نسبة من الأصول التي تولد ربحاً، وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بسرعة وبدون خسارة (أو بخسارة متدنية).

- من ناحية أخرى يستطيع البنك زيادة نسبة الرصيد النقدي من المصادر الآتية:

- تلقى ودائع جديدة.
- استعادة البنك لقروض قام بإقراضها للعملاء.
- الإقتراض من البنك المركزي.
- زيادة رأس مال البنك.
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى.

ب. الترتيب التنازلي والتصاعدي للأصول:

وفقاً لهذا الترتيب فإن أولويات البنك في توظيف الأصول يقتضي أن توزع الأصول توزيعاً تنازلياً وفقا لمبدأ السيولة، أو توزيعاً تصاعديا وفقاً لمبدأ الربحية على النحو التالي:

1- أصول ذات سيولة تامة: يشمل هذا النوع اصول ذات سيولة مرتفعة جداً، وليس لها عائد وهي تتكون من الاحتياطيات النقدية الآتية:

- نقود حاضرة في خزنة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- نقود حاضرة للبنك في خزانة البنوك الأخرى.
- نقود حاضرة لدى البنك المركزي.

إن هذه الاحتياطيات النقدية تسمى بالاحتياطيات الأولية، وهي تنقسم وفقاً للمعيار القانوني إلى نوعين:

- احتياطيات نقدية قانونية وتتكون من نقود الحاضرة في خزانة البنك المركزي إضافة إلى احتياطيات سنة نقدية في صورة أذون الخزانة والسندات الحكومية.
- الاحتياطيات العاملة، وتتكون من النقود الحاضرة في خزانة البنك + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك المحلية والأجنبية.

- إن الاحتياطيات النقدية في هذه المجموعة يتمتع بأعلى درجات السيولة ولكن ليس لها عائد، بل أن عائدها = صفر.

في هذا النوع من الأصول يتم التضحية تماماً بمبدأ الربحية مقابل تمتعها بالسيولة الكاملة. وبالتالي فإن هذه الأصول تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة طلبات السحب من العملاء.

2- أصول يتغلب فيها عنصر السيولة على عنصر الربحية: تمثل هذه المجموعة خط الدفاع التالي في مواجهة طلبات سحب المودعين، ويتكون من الأصول التالية:

- نقود قابلة للاستدعاء **Money at Call**:وهي نقود أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم، وتكون قابلة للسداد خلال 24ساعة من استدعائها أو طلبها ، وهناك نقود يمكن استدعائها خلال أسبوع.

هذه النقود تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، بينما عائدها متدني جداً (قد يصل إلى ثلاثة من الواحد في المائة

- أذون الخزانة: وهي أذون يصدرها البنك المركزي نيابة عن الحكومة وتمثل قروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لدى البنك المركزي من شهر إلى ثلاثة شهور أو ستة شهور.

تتمتع هذه الأذون بدرجة عالية من السيولة ولها عائد وأن كان منخفضاً. إضافة إلى أن مخاطرها متدنية جداً لأنها تصدر بضمان الحكومة التي تلتزم بخصمها عند طلب البنوك التجارية.

- خصم الأوراق التجارية:عندما يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية أي: سداد القيمة الحالية للورقة التجارية المقدمة للخصم مقابل قيامه بتحصيل القيمة الأسمية للورقة في تاريخ الاستحقاق، فإن هذه العملية تنطوي على عملية إقراض قصير الأجل من البنك (دفع القيمة الحالية التي تكون أقل من القيمة الأسمية عاده.

يسمى العائد الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية بسعر الخصم أو سعر القطع.

ومن أهم الأوراق التجارية هي خصم الكمبيالات التي تتمتع بسيولة كاملة وفي الوقت تحقق نفسه عائد للبنك.

- الأوراق المالية:يوظف البنك جزءاً من موارده في الأسهم والسندات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وهي تتمتع بسيولة عالية ، حيث يمكن تحويلها إلى نقود كما أنها تولد عائداً للبنك.
- قروض وسلفيات: قصيرة الأُجل مثل تمويل رأس المال العامل للمشروعات، وكذلك فإنها تتمتع بسيوله وتحقق في الوقت نفسه عائد ثابت للبنك التجاري.

3- أصول ذات ربحية عالية وسيولتها ضعيفة جداً:

تشمل بنود هذه المجموعة كل الأنواع التي يتغلب فيها عنصرا لربحية على عنصر السيولة مثل:

- قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- سندات حكومية طويلة الأجل.

- أسهم استثمار في شركات ومشروعات طويلة الأجل.

أن توظيف جزء من موارد البنك في أصول طويلة الأجل يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الربحية ولكن سيولتها تكون ضعيفة.

والحق أن مفهوم السيولة قد تطور ، حيث أصبحت السلطات النقدية يفضل شراء السندات الحكومية طويلة الأجل عند حاجة البنوك التجارية لسيولة نقدية.

ج. طبيعة إتجاه النشاط الاقتصادي:

منما لاشك فيه أن إدارة أصول البنك يتأثر بإتجاه النشاط الاقتصادي. فإذا كان النشاط الاقتصادي يتسم بحالة الرواج الاقتصادي. فإنه من المتوقع أن تفضل إدارة البنك توظيف نسبة كبيرة من الأصول في أنشطة ذات عائد مرتفع ومخاطر مرتفعة أيضاً. ومن أمثلة هذا التوظيف القروض متوسطة وطويلة الأجل وفي الاستثمارات طويلة الأجل.

أما في حالة الركود الاقتصادي، فإن البنك يوظف نسبة كبيرة من الأصول في مجالات ذات مخاطر أقل وعائد أقل.

وهو بهذا يفضل الأمان وسلامة المركز المالي للبنك أكثر من تفضيل عنصر الربحية. وفي كل الأوضاع المختلفة للنشاط الاقتصادي، فإن هدف البنك هو تعظيم الأرباح أو تقليل الخسائر مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك.

4 -2 إدارة الخصوم (Liabilites Management)

إن الاهتمام الأساس للبنك في إدارة الخصوم هو تنمية الموارد المالية للبنك ليكون قادراً على توسيع نشاطه الإقراضي والاستثماري. وبما يمكنه من تحقيق أعلى الإيرادات بأقل تكلفة. ويأتي في أولويات تنمية موارد البنك، تنمية الودائع باعتبار أن الودائع تشكل المصدر الرئيس لموارد البنك.

ولكن ينبغي أن لا ننسى أن هدف البنك ليس مجرد تنمية الودائع الأصلية وزيادتها. وإنما يستطيع البنك زيادة الودائع المشتقة وتوسيع رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة أخرى أو زيادة نسبة الأرباح المحتجزة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

وفي سبيل تنمية الودائع الأصلية، فإن البنك يلجأ إلى استراتيجيين رئيسيتين هما :

- إستراتيجية المنافسة السعرية.
- إستراتيجية المنافسة غير السعرية:

أ. إستراتيجية المنافسة السعرية:

ينصـرف معنـى هـذه الاسـتراتيجية إلى قيـام البنـك بـدفع فوائـد مرتفعـة للمـودعين بغيـة تحفيزهم على مزيد من الإيداع لديه.

لكن إدارة البنك ليست حرة في تطبيق سياسة المنافسة السعرية، وإنما هي مقيـدة، حيث تضع السلطات النقدية في أي: بلد (البنك المركزي) قيوداً على استخدام سياسة المنافسة السعرية. ويأتي في مقدمة هذه القيود منع إعطاء أية فائدة على الودائع الجارية.

ويُعزي أسباب هذا المنع إلى ما يلي:

1- تفادي تعرض المركز المالي للبنك للخطر:

إن إعطاء فائدة على الودائع الجارية تؤدي إلى زيادة تكلفة هـذه الودائع. مما يحفز البنوك على توظيف جزء من مواردها في استثمارات عالية المخاطر من أجل الحصول على عوائد مرتفعة لتعويض هـذه لتكلفة. وهـذا الأمر يهدد سلامة المركز المالي ويعرضه للخطر.

2- ارتفاع كلفة الحصول على الأموال من البنوك:

إن المنافسة المحمومة بين البنوك بدفع فوائد على الودائع الجارية، ينجم عنه ارتفاع الفوائد على القروض التي تمنحها البنوك للعملاء. وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على مجريات النشاط الاقتصادي.

- لا غرو إذن أن المنافسة السعرية فيما يتعلق بالودائع الجارية ممنوعة بحكم القانون. أما المنافسة السعرية فيما يتعلق بالودائع الآجلة، فإنها ضعيفة أيضاً وذلك لأن الفوائد التي تدفعها البنوك على هذا النوع من الودائع تكاد تقريباً متماثلة.

ب. المنافسة غير السعرية:

يقصد بالمنافسة غير السعرية بين البنوك هو المنافسة على تقديم أفضل الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة ومنافسة من أجل تنمية وجذب المزيد من الودائع.

وتشمل الخدمات المصرفية ما يلي:

1- تحصيل مستحقات المودعين، ومنها تحصل الشيكات والكمبيالات والحوالات وغيرها من وسائل السداد.

وتكمن أفضلية هـذه الخدمـة في أنها تقوم بتسوية حسابات العمـلاء بالمقاصة دون حاجة لتداول النقود. وهذا يوفر الوقت والجهد إضافة إلى انخفاض مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل، وهذا يغري العميل على زيادة إيداعه في البنك.

2- سداد مدفوعات العميل التي يحررها المودع لصالح الآخرين إضافة إلى المدفوعات الأخرى مثل فواتير الكهرباء والتلفون والإيجار وشراء بعض السلع ويعتمد أفضلية هذه الخدمة على:

مدى تقبل البنك لسداد مدفوعات العميل وفقاً للفواتير:

- ومدى الفرصة التي يمنحها البنك للعميل في تحرير شيكات بدون رصيد.
- مستوى النفقات التي يتحملها العميل مقابل بنك الخدمات، وكلما كان البنك أكثر مرونة تجاه تلك العوامل، كان أقدر في المنافسة على جذب مزيد من الودائع ومزيد من المودعين.

3- تطوير أدوات جديدة للإيداع:

تكون البنوك التي تستحدث وتطور أدوات جديدة للإيداع أكثر قدرة على المنافسة في جذب مزيد من الودائع والمودعين الجُدد.

ومن الأدوات الجديدة التي تبتكرها بعض البنوك، وفي إطار أنظمة النقد ما يلي:

- شهادات الإيداع: **Credit certifications**

ومنها شهادات الإيداع لحاملها، حيث يمكن تداولها في الأسواق المالية بيعاً وشراء.

وهناك شهادات إيداع أسمية لا يمكن تداولها، يصدرها البنك وفقاً لرغبة العميل.

وتدر هذه الشهادات فائدة عند تاريخ الاستحقاق، وبالتالي لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع.

- ودائع أمر القابل للتداول: **Drawable Circulated Deposits**

تميز هذا النوع من الودائع بأنه يجمع بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير، ويحصل فيه المودع على فائدة.

وبموجب هذا النظام، فإن المودع له الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول وفاء لالتزاماته.

4- تقديم خدمات مصرفية أخرى مثل:

- إعطاء العملاء الأولوية في الإقراض أو إقراضهم بفائدة منخفضة.
- تقديم خدمات الترويج والإعلان للنشاط التجاري للعملاء.
- خدمات البنك المنزلي من خلال ربط الحاسوب الشخصي بالبنك مباشرة.
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان. كان البنك أكثر استعداداً لمنح المزيد من الاعتمادات وخطابات الضمان وبعمولة أقل، فإنه يكون أكثر قدرة على المنافسة في جذب الودائع والمودعين.

5- إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل:

يكون البنك أكثر قدرة على جذب الودائع كلما كان البنك:

- أكثر كفاء في تنفذ تعليمات العميل فيما يتعلق بشراء أو بيع الأسهم والسندات، وبما يحقق أقصى الأرباح أو أقل الخسائر للعميل.
- أكثر استعداداً لتقاضي عمولة أقل في إدارة المحفظة مقارنة بالعمولة التي يتقاضاها السماسرة.

المنافسة السعرية في قانون البنك المركزي اليمني

يحد قانون البنك المركزي من المنافسة السعرية بين البنوك، بل ويمنعها في حالات معينة، وعمليا فإن المنافسة السعرية تكاد تكون مفقودة وقد منحت المادة **(42)** من قانون البنك المركزي، البنكَ المركزي حقٌّ تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لسعر الفائدة التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أي: نوع من الودائع. وبالرغم من أن الإصلاح المصري في قد اشتمل على تحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات، وترك ذلك للبنوك التجارية لتضع أسعار الفائدة المدنية، إلا أن البنك المركزي قد اعتاد على تحديد سعر فائدة التأشير على الودائع **(Bench Mark)**.

ويبرر البنك المركزي هذا الإجراء بالأسباب التالية:

- غياب المنافسة بين البنوك، وهذا معناه أن تحرير سعر الفائدة على الودائع قد يدفع البنوك للمساومة مع المودعين حتى ولوا استخدم البنك المركزي العائد على أذون الخزانة كمؤشر لسعر الفائدة.
- وجود فوائض نقدية لدى البنوك بالريالاً (فائض سيولة، الأمر الذي يدفع البنوك إلى الاحجام والتردد عن قبول الودائع بل ورفضها بطريقة غير مباشرة، مثل أن تطلب من المودع وضع الوديعة في حساب جاري، الأمر الذي قد يضطر المودعين إلى اقتناء العملات الأجنبية أو المضاربة بالعقارات أو شراء الذهب.

المصدر: البنك المركزي اليمني، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية.

4 -3 إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management)

تتكون المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية من:

- مخاطر ائتمانية مرتبطة بتوظيف أصول البنك. فالأصول القادرة على توليد عائد أكبر تقترن بمخاطر أكبر، كما أن سيولتها تكون اضعف، وهذا يعرض سلامة المركز المالي للبنك للخطر خاصة أن تلبية البنك لطلبات السحب تتطلب توفير السيولة المناسبة.
- مخاطر ائتمانية مرتبطة بإدارة الأصول والخصوم نتيجة تقلبات سعر الفائدة الذي يؤثر على صافي عوائد البنك الناجمة عن الفرق بين الإيرادات من توظيف الأصول وتكاليف إدارة الخصوم.

وعلى العموم، فإن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك يمكن حصر اهمها في الآتي:

- مخاطر عدم السداد (الفشل المالي).
- مخاطر السيولة.
- مخاطر تقلبات سعر الفائدة.
- مخاطر الملكية وتقلبات القيمة الحقيقية للأصول.

ولكننا سنقتصر هنا على مناقشة مخاطر عدم السداد باعتباره أحد المخاطر الأساسية المرتبطة بالأصول ومخاطر تقلبات سعر الفائدة كأحد المخاطر الرئيسة المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم معاً.

أولاً: مخاطر توظيف الأصول:

أ :(مخاطر عدم السداد):

- هناك ائتمان أو أصول خالية من المخاطر مثل توظيف جزء من موارد البنك في السندات الحكومية وإذون الخزانة الحكومية ، حيث يتم إصدار هذه الأوراق بضمان الحكومة. غير أن هذا النوع من الائتمان يتعرض لدرجة معينة من المخاطر تتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية للسندات، والأذون عند ارتفاع معدل التضخم.
وهو الأمر الذي يسبب خسارة رأسمالية للبنك.
- كذلك هناك أصول (ائتمان) ذات مخاطر مختلفة أهمها ما يلي:

- المخاطر المرتبطة بعدم قدرة العملاء المقترضين على السداد.

- مخاطر الاقراض غير المباشر المتعلق بالاعتمادات المستندية أو الكفالات أو القبولات المصرفية، وتقع المخاطر في هذه الحالات عندما تتحول إلى مخاطر الإقراض المباشر.
- المخاطر المرتبطة بتغير القيمة السوقية للسندات وما ينجم عن ذلك من وقوع خسارة رأسمالية.
- مخاطر التحصيل الناجمة عن تنفيذ البنك للتحويل بناء على تعليمات العميل قبل أن يقوم بالدفع.
- مخاطر التسويات الناجمة عن قيام البنك بالدفع نيابة عن العميل قبل التأكد من تنفيذ العميل للتعهد المطلوب منه.

ب: مصادر مخاطر عدم السداد:

- يمكن تضنيف المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها على النحو الآتي:

1- المخاطر المرتبطة بعملاء البنك:

وهي مخاطر تنشأ يسبب مستوى السمعة الائتمانية لعميل البنك، ومستوى الملاءمة المالية، والغرض من الائتمان، أو مخاطر مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي للعميل مع العلم أن مستوى المخاطر ودرجات تختلف باختلاف النشاط.

وهناك مخاطر مرتبطة بطبيعة الائتمان وطبيعة الضمان المقدم للإئتمان. فالضمان بأوراق تجارية له مخاطر تختلف عن ائتمان بضمان عقاري.

2- المخاطر المرتبطة بسوء إدارة الائتمان:

هذا النوع من المخاطر يعتمد على مستوى كفاءة إدارة الائتمان في البنك من حيث التدقيق في مدى الجدارة الائتمانية للعميل ومتابعة الائتمان الممنوح له.

ويعتمد كذلك على مدى متابعة البنك لمستوى وفاء العميل بالتزاماته إضافة إلى مستوى استخدام البنك للضمانات المقدمة لحماية الأصول للبنك.

- وعلى أية حال، فإن مصادر المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك تؤدي إلى وقوع ظاهرة الفشل المالي، و يقصد بها تعثر استرداد القروض والائتمان في وقته المحدد.

ومما لا شك فيه أن الفشل المالي ينجم عنه آثار سلبية كبيرة، منها:

- تعرض البنوك المانحة للائتمان إلى الخسائر.
- حرمان البنك من عوائد رأس المال الناجمة عن تعطيل دورة رأس المال. إضافة إلى تحمل البنك أعباء وتكاليف إدارية بسبب اللجوء إلى القضاء وإهدار الوقت والمال في استرداد أموال البنك.

- صعوبة وفاء البنك بالتزاماته تجاه الآخرين وما ينجم عن ذلك من انكماش النشاط الائتماني والاقتصادي للبنك.

ج: إدارة مخاطر عدم السداد

- رأينا فيما تقدم أن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة عامة بمستوى كفاءة البنك في التوفيق وتنظيم العلاقة بين مبادئ الربحية والسيولة والأمان، ولذلك، فإن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية إنما يقوم على تنظيم هذه العلاقة بين المبادئ الثلاثة ومستوى المخاطر، وبما يمكن البنك من تجنب الكثير من المخاطر وتعزيز مركزه المالي للوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين.
- يمكن القول إذن: أن أسس إدارة المخاطر الائتمانية، وخاصة مخاطر عدم السداد تقوم على عنصرين رئيسين هما:

أ. قواعد ومعايير منح الائتمان.

ب. نظام تحليل مستويات المخاطر الائتمانية.

1- قواعد منح الائتمان ومعاييري:

إن السياسة الائتمانية لأي: بنك تجاري تقوم على أسس معينة معروفة في مجال عمل البنوك. حيث تظهر أدبيات الصناعة المصرفية استخدام ثلاثة نماذج ائتمانية مشهورة.

تضع هذه النماذج قواعد ومعايير معينة تمكن البنك من الحصول على رؤيه واضحة ومستوعبة لصور المخاطر وأنواعها ومستوياتها، وكل المعلومات المتاحة عن العميل ومستوى ملاء ته.

هذه النماذج الائتمانية هي:

- نموذج **cs5**
- نموذج **ps5**
- نموذج **prism**

ومن الملاحظ أن هذه النماذج قد سميت بأوائل حروف الكلمات بالإنجليزية للقواعد التي يقوم عليها كل نموذج، ويمكننا عرض هذه النماذج في الجدول التالي:

نموذج prism	نموذج ps5	نموذج cs5
1- التصور Perspective. 2- القـــدرة علـــى الســـداد Repayment. 3- الغاية من الائتمان Intention. 4- الضماناتSafeguards. 5- الإدارة Managemenl.	1- العميل people. 2- الغــرض مــن الائتمـــان purpose. 3- القـــدرة علـــى الســـداد payment. 4- الحماية protection. 5- النظـــرة المســـتقبلية perspeotive.	1- القـــدرة علـــى الاقـــتراض capacity. 2- شخصية العميل charaoter. 3- رأس مال العميل Capital. 4- الضمان Collateral. 4- المناخ العامconditions.

وفيما يلي نقدم شرحاً مختصراً لمدلولات معايير النموذج الأول **cs5**.

مع العلم أن نموذج **Prism** يعتبر أحدث نموذج في مجال التحليل الائتماني للبنوك.

القدرة على الاقتراض: Capacity:

يبين هذا المعيار مستوى قدرة العميل على الاقتراض، و يمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

- مدى قدرة المقترض على تحقيق تدفق نقدي (عوائد نقدية) كافٍ لتغطية مخاطر الاستثمار وتمكنه من الوفاء بديونة للبنك.
- مستوى الكفاءة الإدارية التي يتمتع بها المقترض في إدارة الأموال المقترضة في إطار نشاطه الاقتصادي.
- السمات الخلفية والقيمية الشخصية للمقترض ومدى انسجامها مع حسن تعامله وأمانته ووفائه وسمعته.

شخصية العميل: Character:

يهتم هذا المعيار بتحديد مستوى القيم الأخلاقية والقيمية لشخصية العميل والتي سيكون لها أثارها الإيجابية أو السلبية على مجمل تعاملات المقترض مع البنك. أن المخاطر المرتبطة بمستوى القيم الخلقية للعميل يطلق عليها المخاطر المعنوية أو المخاطر الأدبية.

وكلما كان العميل متحلياً بقيم الأمانة والصدق وحسن التعامل كلما دل ذلك على مستوى شعور المقترض بمسئوليته وتعهداته ووفائة والعكس صحيح.

وبالتالي فإن هذا المعيار يساعد على تحديد مدى قدرة العميل على الوفاء والسداد، ولذلك فإن إدارة البنوك تأخذ ببعض المؤشرات الدالة على سلوكيات العميل ومنها:

- تحليل حالات الإفلاس التي يعانيها بعض العملاء ومدى مصداقيتها أم أنها مجرد وسيلة للتخلص من الالتزامات. ويمكن تعميم هذا التحليل على مستوى الشركات حيث يركز التحليل على سلوكيات مديرون الشركة أو الشركاء فيها.

رأس المال: Capital:

يهتم هذا المعيار بدراسة مقدرة الثروة التي يمتلكها المقترض سواء كانت في صورة أسهم وسندات أو عقارات أو نقود أو نحوها.

إن الثروة أو رأس المال يشمل جميع الأصول المنقولة وغيرة المنقولة، ومن الملاحظ أن معيار رأس المال ينشأ عنه ما يعرف بمخاطر الملكية، حيث تنخفض هذه المخاطر كلما كان رأس مال العميل كبيراً، والعكس صحيح.

الضمان: Collateral:

الضمان هو حجم الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يقدمها المقترض كضمان أو لتوثيق الإئتمان المصرفي.

تمثل الضمانات خط الدفاع الثاني لاسترداد البنك حقوقه في حالة عجز المقترض عن السداد والوفاء، على أن الضمان الآمن للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقود وبدون خسارة.

ومن المعروف أن الضمان لا يكون في صورة أصول منقولة أو غير منقولة فقط. وإنما قد يكون ضماناً اعتبارياً لشخص ذات سمعة معروفة كما قد يكون الضمان، مملوكا لشخص آخر ضامناً للمقترض.

وعلى أية حال، فإنه لا بد من توفر شروط معينة من أجل تدنية المخاطر المرتبطة بالضمان ومنها ما يلي:

- إثبات ملكية المقترض للضمان كاملاً وأنه لا يوجد نزاع حول الملكية.
- استقرار قيمة الضمان خلال فترة القرض وكفاية قيمة الضمان لقيمة الائتمان.
- ضمان حصول البنك على أولوية الضمان لسداد قيمة القرض عند عجز المقترض.

المناخ العام:Conditions:

يهتم هذا المعيار بدراسة جوانب البيئة الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للعملاء، ومنها:

- ظروف الطلب والعرض.
- حدة المنافسة في الأسواق.

- الأسعار.
- السياسات المالية والنقدية.

ب. نظام تحليل مستويات المخاطر:

- إن معايير منح الائتمان التي تم عرضها في النماذج الثلاثة تحقق نتائج إيجابية للبنك التجاري عند الالتزام بتطبيقها كمنظومة أساسية في إدارة الائتمان المصرفي.

ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

- تخفيض درجة المخاطرة لدى البنوك.
- تجنب كثير من المخاطر أيضاً من خلال إتخاذ القرار المناسب بعدم منح الإئتمان مثلاً لأولئك الذين لا تنطبق عليهم معايير الائتمان.
- وفي أحيان قد يكون القرار المناسب هو تنفيذ التأمين على بعض الائتمان، وفي ذلك تخفيض للمخاطر.
- يساعد تطبيق تلك المعايير في ترتيب الائتمان حسب درجة ومستوى المخاطر المرتبطة بكل مقترض (عميل البنك).

- وبناء على ذلك، فإن تطبيق المعايير السابقة في تطبيق وترتيب المخاطر الائتمانية يتم بأسلوبين أو بنظامين هما:

-نظام الدرجات: Score:

يطلق عليه أحياناً بنظام التمييز (**Judgmental system**) يؤدي تطبيق نظام الدرجات إلى التمييز والفرز بين كافة المقترضين من البنك من حيث قدرتهم والملاءه المالية التي يتمتعون، بها إضافة إلى الكشف عن رغبتهم في السداد عند تاريخ الاستحقاق.

وبمعنى آخر، فإن هذا النظام يمكن إدارة الائتمان من الكشف عن مستوى قابلية المقترض وقدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق.

نظام النقاط أو الأوزان (Points):

ويطلق عليه أيضاً بالنظام التجريبي (**Emprical system**) ويتم تطبيق هذا النظام على النحو الآتي:

- كل خاصية أو سمه متوفرة لدى طالب الائتمان تعطي نقطة أو وزناً معيناً.

- مقابل كل خاصية هناك نقاط معيارية يعتمدها البنك.
- تقارن النقاط الفعلية بالنقاط المعيارية لكل خاصية متوفرة لدى العميل (طالب الائتمان).
- وأخيراً تحدد درجة المخاطرة ومستواها عند كل عميل وفقاً لمدى الانحراف بين النقاط الفعلية أو النقاط المعيارية المعتمدة لدى البنك.

حالة تطبيقية:

- يمكن تطبيق نظام الدرجات على ثلاثة معايير في نموذج : **5cs** ،وهي الشخصية ورأس المال والقدرة، حيث يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من حيث المخاطرة على النحو الاتي:
  1- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
  2- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة.
  3- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة.
  4- قدرة+رأس المال+شخصية ضعيفة= مخاطر ائتمانية متوسطة.
  5- قدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
  6- الشخصية + راس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
  7- الشخصية –رأس المال – القدرة= مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
  8- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
  9- قدرة – الشخصية – رأس المال = المقترض ماكر
- يستطيع الآن البنك أن يحدد مدى انطباق هذه الدرجات على طالب الائتمان وبالتالي اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان او الرفض.

المصدر: حمزة الزبيري، إدارة الائتمان المصرفي، نقلا عن: **Demister. R.**
Financial Institutions، N.Y، 1980

ثانياً: مخاطر إدارة الأصول والخصوم:

(مخاطر تقلبات سعر الفائدة ونموذج تحليل الفجوة) :

من المعروف أن البنك التجاري يحصل على فائدة ثابتة من توظيف نسبة كبيرة من أصوله في قروض واستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل. وتمثل هذه الفوائد الدائنة إيرادات أصول البنك. ومن ناحية أخرى، فإن البنك التجاري يدفع فوائد للمودعين على الودائع لآجلة وهي تمثل تكاليف الودائع أو تكاليف إدارة الخصوم.

إن الفرق بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم (الودائع) تمثل صافي عائد البنك. أي: أن صافي العائد يمثل الفجوة بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم.

- غير أن المخاطر التي يواجهها البنك التجاري تكمن هنا بسبب اختلاف درجة حساسية إيرادات الأصول وتكاليف الخصوم لتقلبات سعر الفائدة.
- دعونا نوضح ذلك من خلال عرض ومناقشة ما يسمى بتحليل نموذج الفجوة.

يقصد بتحليل الفجوة تحليل صافي العائد الناجم عن الفرق بين الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة وتكاليف الخصوم المتأثره بذلك ولتوضح تحليل الفجوة أفترض أن البنك التجاري يتوقع رواج اقتصادي طويل وبالتالي فإنه:

- يوظف نسبة كبيرة من أصولة في قروض واستثمارات ذات فائدة ثابتة طويلة الأجل. أي: أن نسبة صغيرة من أصوله فقط تكون حساسة لتقلبات سعر الفائدة، بينما نسبة كبيرة من الأصول الموظفة ليست حساسة لتقلبات سعر الفائدة إلا بعد فترة طويلة.
- بالمقابل هناك نسبة كبيرة من الودائع التي تتمتع بحساسية كبيرة لتقلبات سعر الفائدة. حيث إن الودائع إما أن تكون ودائع جارية أو ودائع لآجل قصير. وهذا معناه أن نسبة صغيرة فقط من الخصوم هي التي لا تتأثر سريعاً بتقلبات سعر الفائدة.

- وبناء على ذلك، فإن إيرادات الأصول تكون أقل حساسية من تكاليف الخصوم (الودائع) بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة، وهنا يكمن مصدر المخاطرة التي يواجهها البنك التجاري.

- تطبيقاً لذلك دعونا نوضح تحليل الفجوة باستخدام البيانات التالية:

نفترض أن قيمة أصول البنك ذات الفائدة الثابتة في الأجل الطويل هي 400مليون ريالاً. بينما قيمة أصول البنك التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة هي 200مليون ريالاً. أي: أن نسبة الأصول التي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة أكبر. وفي المقابل قيمة الودائع التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة = 300مليون أي: قيمة الودائع التي لا تتأثر بهذه التقلبات تساوي أيضاً 300مليون ريالاً، أفترض الآن أن سعر الفائدة أرتفع بنسبة 10٪ ماذا يعني الارتفاع في تحليل الفجوة.

الفجوة (صافي العائد)= إيرادات الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة-تكاليف الخصوم المتأثر بتلك

= 200× 10٪ - 300× 10٪ = 20- 30 = -10

أي: أن البنك يربح 20ريالاً ولكنه يدفع 30ريالاً كتكلفه للودائع بسبب ارتفاع سعر الفائدة أي: أن الفجوة أو صافي العائد أنخفض بمقدار (10)ريالاً.

- افترض الآن أن سعر الفائدة انخفض بنسبة 10٪ ماذا يعني ذلك

الفجوة= 200× (-10٪) -300×(-10٪)= -20+30=10ريالاً

أي: أن إيرادات البنك ستنخفض بـ 20ريل لكن تكاليف البنك ستنخفض بمقدار أكبر (30ريالاً). وهذا يعني أن صافي العائد للبنك يزيد بمقدار (10ريالاً). خلاصة القول : أن تحليل الفجوة يبين إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أقل من قيمة الخصوم المتأثرة بسعر الفائدة، فإن أرباح البنك تزيد عند انخفاض سعر الفائدة (الفجوة تكبر) ،وتقل الأرباح عند ارتفاع سعر الفائدة (الفجوة تصغر).

تمرين عملي:

تطبيق: ناقش ماذا يحدث لأرباح البنك إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أكبر من قيمة الخصوم المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة مستخدماً نموذج تحليل الفجوة.

تحليل الفجوة (تلخيص) من خلال ميزانية بنك تجاري

حالة توقع رواج اقتصادي طويل

الأصول	الخصوم
(400) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل الطويل. (200) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل القصير (متأثرة بتقلبات الفائدة)	(300) خصوم ذات فائدة ثابت في الأجل القصير (متأثرة بتقلبات سعر الفائدة) (300) خصوم ذات فائدة في الأجل الطويل (غير متأثرة بتقلبات سعر الفائدة)
600	600

5- البنوك الإسلامية (Islamic Banking)

5 -1 أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

رأينا فيما تقدم أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية شاملة تمارس نشاطها الاستثماري وفقاً لقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر ولا تتعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاء. فالبنوك الإسلامية تقوم بأعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وتقدم كافة الخدمات المصرفية.

وهي بذلك، تختلف عن البنوك التجارية التي تمارس نشاطها على أساس المتاجرة بالديون والتعامل بالفائدة الثابتة أخذاً وعطاءً.

في البنوك الإسلامية تكون العلاقة بين صاحب الوديعة و البنك الإسلامي هي علاقة مشاركة قائمة على أساس المضاربة الشرعية. حيث يكون المودع هو (رب المال)، بينما يقوم البنك الإسلامي بدور المضارب أو المستثمر يقتسم الطرفان الأرباح وفقاً لحصة شائعة متفق عليها.

أما في البنوك التجارية التقليدية، فإن العلاقة بين المودع والبنك هي علاقة دائن بمدين.

من الواضح إذن أن كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تتفقان في الأهداف من حيث القيام بالنشاط الاستثماري إلا أنهما يختلفان بصورة جوهرية في الباب ووسائل القيام النشاط الاستثماري. لذلك فإن البنوك الإسلامية تقدم عدداً من أساليب التمويل التي لا تقوم على التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء، وإنما على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

وفيما يلي نقدم عرضاً لأبرز أساليب التمويل في البنوك الإسلامية:

1- بيع المرابحة للأمر بالشراء:

المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم أو البيع برأس المال وربح معلوم. وبيع المرابحة للآمر بالشراء هي أداة تمويل مصرفية يقوم بها البنك الإسلامي وتهدف هذه الصيغة إلى توفير التمويل لطالبيه (أفراداً أو شركات) الذين لا تتوفر لهم سيولة نقدية، كافية للشراء نقداً، وبالتالي فإن تأجيل الثمن يعد جوهر عملية المرابحة للأمر بالشراء.

وتتم هذه العملية من خلال قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة بأمر العميل الذي يرغب بشرائها. ويطلب ذلك من البنك على أساس الوعد بالشراء بالثمن الذي يتفقان عليه وبالأقساط ونسبة الربح المتفق عليهما.

2- صيغة المضاربة:

المضاربة هو الاتفاق على اقتسام الأرباح بين نوعين من الشركاء: الأول يشارك بماله يسمى رب المال.

والثاني يشارك بعمله وخبرته في القيام باستثمار المال ويسمى العامل أو المضارب ويشترط لصحة عقد المضاربة أن يتفق الشريكان على طريقة توزيع الربح بينها على سبيل المثال: يتفقان على أن رب المال يحصل على النصف والمضارب النصف الآخر أو أي: حصة شائعة يتفقان عليها.

ولا يعرف الربح إلا بعد انتها عملية الاستثمار وسلامة رأس المال.

وفي حالة الخسارة، يخسر رب المال ماله، بينما يفقد المستثمر أو العامل جهد عمله على أن لا تكون الخسارة ناجمة عن تعد أو تقصير من المضارب.

تستخدم البنوك الإسلامية صيغة المضاربة المصرفية باعتبارها أسلوب تمويل بديلاً عن القرض النقدي بفائدة. وفقاً لهذه الصيغة، يمنح البنك المال (النقود) باعتباره رب المال إلى العميل (طالب الائتمان).و يقوم العميل باستثمار هذا المال في نشاط مولد للربح، ويقسم الربح بين البنك وبين العميل (المضارب) وفقاً لحصة شائعة يتفق عليها.

3- صياغة المشاركة:

تمثل صيغة المشاركة أسلوباً للتمويل بديلاً عن القرض بفائدة، حيث يقدم البنك الإسلامي نسبة معينة متفق عليها من رأس المال اللازم للاستثمار في نشاط اقتصادي مولد للربح، ولكن على سبيل المشاركة بين البنك و العميل (فرداً أو شركة).

وفي إطار هذه الصيغة يتم اقتسام الأرباح وفقاً لنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.

وهناك عدة أساليب في صيغة المشاركة، ومنها:

- المشاركة المتناقصة حيث يقوم البنك بشراء أي: أصل من الأصول المنتجة بالمشاركة مع أحد العملاء مع الاتفاق على أن تؤول ملكية الأصل في النهاية إلى العميل، وفقاً لشروط محددة متفق عليها في عقد المشاركة.

4- الإيجار المنتهي بالتمليك:

تلبي هذه الصيغة حاجة العملاء (المستثمرين) في الحصول على السيولة النقدية لشراء الآلات والمعدات المطلوبة بطريقة الاستئجار. تتم هذه العملية من خلال طلب العميل إلى البنك بشراء هذه المعدات ووعد من العميل باستئجار هذه المعدات من العميل وفقاً لإيجار معلوم وشروط محددة متفق عليها تؤول بموجبها ملكية هذا الأصل إلى العميل في نهاية المدة المحددة.

5- صيغة السلم:

أسلوب السلم هو أحد صيغ التمويل التي يعمل بها البنك الإسلامي ويتم هذا الأسلوب وفقاً للإجراءات التالية:

أ- إجراء عقد سلم بين البنك الإسلامي وبين بائع السلعة أو منتجها (سلعة زراعية مثلاً) بموجب هذا العقد يكون البنك مشترياً للسلعة وفقاً للمواصفات المعلومة والمحددة. حيث يدفع البنك ثمن السلعة حالاً (أي: نقداً) للبائع أو المنتج، بينما يتم تسليم السلعة للبنك في الأجل المعلوم المحدد في عقد السلم.

ب- يجري البنك عقد سلم آخر (عقد سلم مواز) مع العميل طالب الائتمان من البنك.

وفقاً لهذا العقد المواز. يكون البنك بائعاً للسلعة المحددة بالأوصاف في عقد السلم الأول والثاني (المواز). حيث يقبض البنك الثمن من العميل حالاً (نقداً). بينما يتسلم لعميل السلعة من البنك في الأجل المحدد المتفق عليه.

6- صيغة الاستصناع:

الاستصناع المصرفي هو أسلوب تمويلي تستخدمه البنوك الإسلامية لمن يطلبه كتمويل في مجالات المقاولات العقارية وصناعة السلع والأجهزة. يعتبر هذا الأسلوب بديلاً عن الاقتراض بالربا من البنوك التقليدية.

وتتم عملية التمويل بطريقة الاستصناع بطريقة موازية على النحو الآتي:

أ. إجراء عقد الاستصناع بين البنك والعميل. في هذا العقد يكون البنك صانعاً بينما يكون العميل مستصنعاً. ويتم الاتفاق على إنشاء العقار أو تصنيع السلعة أو الأصول وفقا لمواصفات محددة وواضحة للطرفين مع تحديد فترة العقد والثمن واشتراط قيام العميل بدفع الثمن مقسطاً حسب الاتفاق.

ب. إجراء عقد استصناع ثاني يطلق عليه عقد استصناع موازٍ يكون البنك فيه مستصنعاً، بينما يكون الطرف الثالث الصانع. حيث يتفق البنك مع أي: مقاول معتمد (الصانع) لإنشاء العقار وبنفس المواصفات المتفق عليه مع العميل ولنفس فترة الأجل، ولكن البنك سيقوم بدفع الثمن نقداً. مع ملاحظة أن هذا الثمن الذي يدفعه البنك يكون أقل من الثمن الذي سيدفعه العميل إى البنك. إن الفرق بين الثمن الذي يدفعه العميل للبنك والثمن الذي يدفعه البنك للطرف الثالث (المقاول) يمثل ربح للبنك.

ويشترط لصحة عقد الإستصناع أن لا تكون هناك علاقة بين العميل والمقاول (الطرف الثالث) لأن العقدين يعتبران منفصلين. كما أن ضمان حسن التنفيذ يكون على البنك. كذلك فإن حالة عجز المقاول عن التنفيذ ، فإن المسئولية تقع على البنك أمام العميل.

5 -2 موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

أشرنا فيما سبق إلى أن أساس نشاط البنوك الإسلامية يقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وهذا يعني أن أسس إدارة موارد البنوك الاسلامية واستخداماتها ذات طبيعة متميزة. لنتأمل أولاً في الأساس النظري الذي يقوم عليه جانب الموارد في ميزانية البنك الإسلامي، فالموارد التي تمثل حقوق الآخرين لدى البنك أو هي الودائع الاستثمارية (الخصوم / المطلوبات) إنما تعتمد على صيغة المضاربة المعروفة في الشريعة الإسلامية. حيث يكون أصحاب الودائع الاستثمارية هم أرباب المال، بينما يكون البنك هو المضارب (المستثمر). وبناءً على ذلك، فإن البنك يقوم باستثمار هذه الودائع إما بصورة مطلقة (عامة) أو بصورة مقيدة (مخصصة). وما ينجم عن هذا النشاط من أرباح يتم اقتسامه بين البنك والمودعين بحسب الاتفاق في عقد فتح الحساب.

ومن ناحية أخرى، فإن جانب استخدامات الموارد التي تمثل أصول البنك الإسلامي يتم توظيفها أو استثمارها وفقاً لصيغ التمويل الاسلامية التي اشرنا إليها سابقاً. حيث ذكرنا أن أساليب المضاربة، والمشاركة والتمويل التأجيري والسلم والاستصناع هي أبرز الصيغ الإسلامية التي يسير عليها البنك الإسلامي عند استثماره للموارد.

ومن الملاحظ هنا أن صيغة المضاربة تستخدم في جانب الخصوم/الموارد بالطريقة التي عرفناها للتو، وكذلك تستخدم في جانب الأصول.حيث يكون البنك في جانب الأصول هو رب المال، بينما العميل طالب التمويل هو المضارب أو العامل في المال (النقود) الذي قدمه البنك من أجل الاستثمار في نشاط مولد للربح على ان يقسم هذا الربح بين البنك والعميل حسب الاتفاق.

وفيما يلي نقدم عرضاً تحليلياً لميزانية نمطية لبنك إسلامي مع مناقشة مقارنة لأوجه الاختلاف وأوجه التشابة في بنود وعناصر ميزانية كل من البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي.

ميزانية نمطية لبنك إسلامي

الأصول (استخدام الأصول) /الموجودات	الخصوم (الموارد)/المطلوبات
1- احتياطيات نقدية (نقود حاضرة) – في الخزائن. – لدى البنك المركزي. – لدى البنوك المحلية والمراسلين. 2- استثمارات سائله (أسهم) محلية ودولية. 3- تمويل قصير الأجل: – تمويل تجاري (مرابحة). – تمويل رأس المال العامل. – مشاركات قصيرة الأجل. – مضاربات قصيرة الأجل. – القرض الحسن. 4- استثمارات متوسطة وطويلة الأجل: – مشاركات. – مضاربات. – إيجار منتهي بالتمليك. – مشاركات منتهية بالتمليك.	أ. الموارد الذاتية (حقوق الملكية): – رأس المال المدفوع. – الاحتياطيات. – الأرباح غير الموزعة. ب. الموارد الخارجية (الودائع): – الحسابات الجارية (ودائع جارية). – حسابات الادخار(ودائع ادخارية) – حسابات الاستثمار. – حسابات استثمار مخصص. – حسابات استثمار عام. – شهادات ودائع متوسطة وطويلة الأجل. – شهادات استثمار مخصص. ج. موارد أخرى: – توزيعات عوائد ودائع.

– تمويـــل مشـــروعات عقاريـــة استصناع 5- استثمارات رأسمالية: – مساهمات في مشروعات – تأسيس شركات	– حســـابات وصـــناديق الزكاه. د. مخصصات مخاطر استثمار.
الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)

أولا: جانب موارد البنك الاسلامي:

أ. الموارد الذاتية:

تتكون من رأس المال المدفوع من مالكي ومساهمي البنك إضافة إلى الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات الاختيارية (الأرباح غير الموزعة).

ويلاحظ أن بنود الموارد الذاتية للبنك الإسلامي لا تختلف عن مثيلتها في البنك التجاري.

ولكن هناك اختلاف جوهري فيما يتعلق بطبيعة الدور المنوط برأس المال والاحتياطيات التي تمثل حقوق ملكية المساهمين في البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري التقليدي.

فحقوق الملكية في البنوك الإسلامية لا يقتصر هدفها على حماية حقوق المودعين فقط كما هو الحال في البنوك التقليدية. وإنما تشارك من خلال مساهمي البنك في العمليات الاستثمارية في الأجل المتوسط والطويل. لذلك، فإن أهمية رأس المال والاحتياطيات كمورد في البنك الاسلامي له أهمية أكبر بسبب طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم بعمل البنوك الاستثمارية.

ب. الموارد الخارجية:

1- المخصصات:

لما كان عمل البنوك الإسلامية يتركز في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل فإنها تواجه مخاطر كبيرة، لذلك فإنها تحتاط بوضع مخصصات معينة لمواجهة مخاطر الاستثمار المختلفة.

وهـذا الأمـر يختلـف عـن البنـوك التقليديـة الـتي بـدورها تضـع مخصصـات للـديون المشـكوك في تحصـيلها. لكـن البنـوك الإسـلامية لا تحتـاج لمثـل هـذا النـوع مـن المخصصات لأنها لا تمنح قروض ائتمانية بالفائدة الثابتة.

2- الودائع:

تشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لموارد البنك الإسلامي وتشبه بذلك البنوك التقليدية، غير أن هناك اختلافاً جوهرياً أشرنا إليه سابقاً فالودائع لدى البنك الإسلامي تقوم على أساس المضاربة الشرعية بين المودعين كأرباب الأموال، و البنك باعتباره المضارب أو المستثمر.

تتكون الودائع في البنك الإسلامي من الأنواع التالية:

- الحسابات الجارية (ودائع جارية تحت الطلب):

وإدارة هذا النوع من الودائع لا يختلف عما يتم في البنوك التقليدية.

- حسابات الاستثمار:

تمثـل الحسـابات الاسـتثمارية أو الودائـع الاسـتثمارية المصـدر الـرئيس للنشـاط الاستثماري للبنك الاسلامي. كما أنها السمة الأساسية الذي يختلف البنك الاسلامي فيها عن مثيله البنك التقليدي، فالبنك الإسلامي لا يعمل مجرد وسيط مالي كالبنك التقليدي وإنما هو مشارك في العملية الاستثمارية.

وهناك أنواع من الحسابات الاستثمارية هي:

- ودائع استثمارية مخصصة (أو حسابات استثمارية مخصصة).
- ودائع استثمارية عامة (أو حسابات استثمارية عامة) أي: أنها ليست محددة في مشروع معين من قبل المودع، وإنما يقوم البنك بناء على تفويض من المودعين باستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة.

- وبصورة عامة فإن الودائع الاستثمارية أو الحسابات الاستثمارية تشترك مع رأس المال المخصص للإستثمار في المشروعات الاستثمارية المباشرة للبنك، وفي تمويل مشروعات استثمارية يقوم بها الآخرين.
- الودائع الإدخارية (حسابات الإدخار):

تشكل الودائع الادخارية مصدراً مهماً من مصادر موارد البنك الإسلامي. حيث يتمكن صغار المدخرين من توظيف أموالهم في الاستثمار من خلال البنك الاسلامي.

وتعد الودائع الادخارية موصل أولي بالنسبة لصغار المدخرين، حيث يمكن أن تتحول هذه الادخارات إلى حسابات استثمار متوسطة الأجل وطويلة الأجل. غير أن حجم الودائع الادخارية يعتمد على مستوى الادخار المحلي، وهذا يعتمد على مستوى الدخل، ولكن ما زال هذا النوع يشكل نسبة متواضعة من إجمالي موارد البنوك التجارية.

- شهادات الإيداع متوسطة وطويلة الأجل:

تعتبر شهادات الايداع أحد الأدوات المالية الإسلامية التي يستخدمها البنك في جذب موارد مالية جديدة توظف في استثمارات عامة أو مخصصة.

وتعتبر هذه الشهادات أحد بدائل البنك الإسلامي للحصول على الأموال بدلاً عن الإقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التقليدية الأخرى.

فالبنك الإسلامي لا يلجأ إلى قروض البنك المركزي أو البنوك الأخرى كمصدر للموارد لأنه لا يتعامل بالفائدة الثابتة (الربوية) أخذاً وعطاء.

لذلك، فإنه عند الحاجة إلى موارد مالية للاستثمار أو لمواجهة متطلبات سيولة طارئه يلجأ إلى استخدام الأساليب التالية:

- إصدار شهادات إيداع لتمويل عمليات استثمارية متوسطة طويلة الأجل تشتريها البنوك الأخرى أو الشركات أو الأفراد.
- الاتفاق مع البنك المركزي على أن يقوم البنك المركزي بإيداع وديعة استثمارية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل متحقق منها عائد استثماري للبنك المركزي.
- أو يتفق البنك الإسلامي مع البنوك الأخرى على تبادل الإيداع مع البنوك الأخرى لفترة قصيرة وبدون فائدة، أو إنشاء صندوق الاقتراض من البنوك، وبهذه الطريقة يواجه البنك الاسلامي مشكلة السيولة الطارئة قصيرة الأجل أو متطلبات استثمار معين متوسط الأجل أو طويل الأجل.
- إصدار شهادات استثمارية مخصصة لتمويل نشاط استثماري محدد وفقاً لدراسة جدوى اقتصادية، حيث نطرح هذه الشهادات للاكتتاب العام في هذا المشروع على أساس المضاربة أو المشاركة حسب نظم الإصدار الذي يحددها البنك.

والحق أن إصدار هذه الأدوات يتطلب وجود سوق مالية يتم تداول هذه الشهادات مع إضفاء مرونة عليها كي تتمتع بدرجة معينة من السيولة.

خلاصة القول، إن أوجه تمييز البنك الإسلامي فيما يتعلق بجانب الموارد (الخصوم) هي:

- لا يعتمد البنك على قروض البنك المركزي أو قروض البنوك لأخرى التقليدية وإنما يعتمد على الإيداعات.
- الأهمية النسبية لحقوق الملكية.
- الأهمية النسبية للودائع الإدخارية والاستثمارية العامة والمخصصة مقارنة بالودائع الجارية.
- الأهمية النسبية للاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل. وكذلك فإن العائد على حسابات الاستثمار يكون وفقاً للصيغ الإسلامية.
- تقل الأهمية النسبية لنسبة السيولة لأن معظم الودائع أو الحسابات هي حسابات استثمارية.

على أن أوجه التميز هذه لا يكتسبها البنك الإسلامي دفعة واحدة وإنما من خلال الممارسة الطويلة، ناهيك عن أن بعض قيود البنك المركزي قد تقلل من أهمية هذا التميز.

ولكن من حيث الأساس النظري لنشاط البنك الإسلامي فإن هذه السمات تعدد أساسية ورئيسية في طبيعة ونشاط أي: بنك إسلامي.

ثانياً: جانب استخدامات الموارد (الأصول):

- رأينا فيما تقدم أن النشاط الأساسي للبنوك الإسلامية هو القيام بالاستثمار في مختلف المجالات وفي الآجال المختلفة. ولذلك، فإن الاستثمار قصيرأو قصير متوسط طويل الأجل يمثل الاستخدام الأساسي لموارد البنك.

وهذا يختلف عن طبيعة نشاط البنوك التقليدية الذي يرتكز نشاطها الرئيس على تقديم القروض، السلف للأفراد والجهات الطالبة للتمويل الائتماني.

- ولذلك، فإن محفظة الاستثمار في البنك الاسلامي تتوزع على الأنواع التالية:
  1- استثمارات سائلة في أسهم على المستوى المحلي أو الدولي.
  2- تمويلات قصيرة الأجل من أبرزها:
     - التمويل التجاري وفقا لصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء.
     - تمويل رأس المال العامل.
     - مشاركات قصيرة الأجل.

- مضاربات قصيرة الأجل.
- بألإضافة إلى القرض الحسن.

3- استثمارات متوسطة وطويلة الأجل وفقاً للصيغ الآتية:

- صيغة المشاركة: مشاركات متوسطة وطويلة الأجل.
- صيغة المضاربة: مضاربات متوسطة وطويلة الأجل.
- البيع التأجيري أو الإيجار المنتهي بالتمليك.
- المشاركات المنتهية بالتمليك.
- تمويل مشروعات عقارية وفقا لصيغة الاستصناع.

4- استثمارات رأسمالية مثل:

- المساهمة في مشروعات.
- تأسيس شركات استثمارية.

- ومن ناحية أخرى، فإن البنوك الإسلامية تحتفظ باحتياطيات نقدية وبصورة مشابهة للبنوك التقليدية ومن عناصر هذه الاحتياطيات هي:

  - نقود حاضرة في الصندوق:

- احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي.
- احتياطيات نقدية لدى البنوك المحلية والمراسلين.

غير أن البنوك الإسلامية تواجه مشكلة لا يقابلها بنفس الدرجة في البنوك التقليدية.

ذلك أن تحديد البنك المركزي نسبة احتياطي على الودائع الائتمانية وتحديد نسبة سيولة عالية يعطل جزء من موارد البنك الاسلامي عن توظيفها في عملية الاستثمار. في الوقت الذي لا تستطيع هذه البنوك الإسلامية، الاقتراض من البنك المركزي، بينما هذه المشكلة لا تواجهها البنوك التقليدية التي يقوم نشاطها على الإقراض ولا يفرض عليها نسبة احتياطي على الودائع الاستثمارية.

وبمعنى آخر، فإن السيولة النقدية في البنوك الإسلامية تختلف عن السيولة النقدية في البنوك التقليدية، من حيث أن الأولى لا يحقق عائداً، بينما الاحتياطيات القانونية في البنوك التقليدية قد تحصل على عائد عنها.

التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية في اليمن:

مثل النصف الثاني من عقد سبعينات القرن الماضي فترة خصبه لظهور عدد من البنوك الاسلامية في بعض الدول العربية كالأردن ومصر وبلدان الخليج العربي.
وقد انعكست رياح التغيير نحو البنوك الإسلامية على مطالبة كثير من المهتمين في اليمن بإنشاء بنك إسلامي في اليمن على غرار ما يحدث في بعض الدول العربية.
في عام **1979**، قدم أول مشروعٍ قانونٍ لإنشاء بنك إسلامي في اليمن (شمال اليمن)، غير أن المعارضين لإنشاء هذا البنك، أفشلوا الفكرة تحت مبررات وأعذار مختلفة. في عام **1986**، تكررت المحاولة مرة أخرى، حيث تم تشكيل لجنة حكومية لإعداد مشروع قانون (مصرف التمويل والاستثمار الاسلامي اليمني).
وافق مجلس الوزراء في شمال اليمن على القانون في إبريل **1987**.
ولكن سرعان ما فشل بسبب إصرار الحكومة على امتلاك **51**٪ من رأس المال وتوليها عمل إدارة البنك، وهو الأمر الذي أدى إلى رفض المطالبين بإنشاء البنك.
كانت المحطة الأخيرة في مسيرة نشأة البنوك الإسلامية بعد ميلاد الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية **1990**.
حيث مثل عام **1996** الميلاد الحقيقي للبنوك الإسلامية في اليمن بعد أن اتسعت قاعدة المؤيدين لفكرة البنوك الإسلامية، إضافة إلى ظهور عوامل اقتصادية وسياسية أظهرت أهمية إنشاء مثل هذا النوع من المصارف.
وافق مجلس النواب اليمني في عام **1995** على قانون البنوك الإسلامية في اليمن وتم إصداره عام **1996** بعد إدخال بعض التعديلات عليه المقترحة من البنك المركزي اليمني.
تميز قانون البنوك الإسلامية في اليمن بأنه قانون عام يسمح في ظله بإنشاء أي: بنك إسلامي وليس مجرد قانون لإنشاء بنك إسلامي واحد، كما كان عليه الحال في مشروعات القوانين السابقة.
في ظل هذا القانون يمكن إنشاء بنك إسلامي بمجرد ترخيص من البنك المركزي.
كما تميز القانون بأنه لم يشترط مساهمة الحكومة في البنوك الإسلامية وأنه سمح للمساهمين غير اليمنيين بالمساهمة بما لا يزيد عن **20**٪ من رأس المال.
ومن ناحية أخرى، أدخل على القانون تعديلات من شأنها إعاقة عمل البنوك الإسلامية. حيث اشترط القانون أن لا يتجاوز نسبة استثمارات البنوك الإسلامية عن (**20**٪) من رأس المال والاحتياطيات.

- سرعان ما ظهرت البنوك الإسلامية جدارتها في السوق، حيث استطاعت هذه

البنوك أن تجذب نحو **78**٪ من الودائع كنسبة من إجمالي الأصول خلال الفترة الأولى من بداية نشاطها (**96-2000**).

أو ما يساوي **131**٪ من إجمالي الاستثمارات والتمويل خلال تلك الفترة.

أما نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع فقد بلغت بنهاية الفترة المذكورة نحو (**49**٪) هذه المؤشرات تؤكد مدى قبول الأفراد للتعامل مع البنوك الإسلامية إضافة إلى كفائتها في القيام بعملية الاستثمارات.

وخلال تلك الفترة حافظ كل من بنك سباء الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي على نسبة سيولة نقدية قريبة من نسبة السيولة المحددة من البنك المركزي. حيث بلغت نسبة السيولة في المتوسط نحو **28.5**٪ و **27.5**٪ من إجمالي الأصول على التوالي لدى البنكين مقارنة بنسبة سيولة محددة بـ **25**٪ من بنك البنك المركزي.

أما نسبة السيولة لدى البنك اليمني الإسلامي فقد بلغت نحو **42**٪ من إجمالي الأصول وهو ما يشير إلى وجود فوائض مالية لم يتمكن البنك في تلك الفترة من توظيفها.

6- البنك المركزي (Central Bank)

6 -1 طبيعة وظائف البنك المركزي:

رأينا فيما تقدم أن البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية الأولى في الدولة. فهو بنك الدولة وبنك الإصدار وبنك البنوك والجهة المنوط بها القيام بعمليات الإشراف والرقابة على الائتمان. كما أنه يمثل السلطة النقدية للبلد الذي يتولى إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق النمو والتشغيل وزيادتها.

وفيما يلي تقدم عرضاً تحليلياً لطبيعة الوظائف الرئيسة لأي: بنك مركزي.

أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار (**Bank of issue**):

تعتبر وظيفة إصدار النقود أقدم وظيفة في وظائف البنك المركزي، بل أنها كانت السبب لظهور فكرة البنوك المركزية. حيث امتلك البنك المركزي الحق القانوني دون غيره من البنوك التجارية أو الحكومية في إصدار النقود (البنكنوت).

نشأة البنوك المركزية:

- أنشيء أول بنك مركزي في السويد عام **1656**م وأطلق عليه بنك السويد المركزي.

  وفي عام **1694**م ظهر بنك إنجلترا، وتبعه بنك فرنسا عام **1800**م، ثم ظهر بنك هولندا **1814**م ، وبنك النمساء **1817**م. أما بنك اليابان فقد أنشيء **1882**م.

  وظهرت البنوك الفيدرالية المركزية في الولايات المتحدة **1914**م.
- في اليمن ظهر مصرف اليمن في جنوب الوطن **1970**م والبنك المركزي في شمال اليمن **1971**م.

  وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تم دمج مصرف اليمن والبنك المركزي في مؤسسة مصرفية واحدة أطلق عليها البنك المركزي اليمني **1991**م.

غير أن ممارسة البنك المركزي لحق إصدار النقود قد اتكأت على قاعدة الإصدار الحر أحياناً وعلى قاعدة الإصدار المقيد في فترات زمنية أخرى. والحق أن نظم إصدار النقود التي اتبعتها البنوك المركزية قد تطورت وفقاً لتطور الأنظمة النقدية في الدول المختلفة.

ويمكننا التمييز بين ثلاثة نظم رئيسية لإصدار النقود.

أ: نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي:

- تم تطبيق هذا النظام غالباً عندما كانت الكثير من الدول تتبع قاعدة الذهب، وقد تميز هذا النظام بجملة من الخصائص أبرزها:

- إعطاء المزيد من الثقة بالعملة التي يصدرها البنك المركزي ،وخاصة العملة الورقية في بداية ظهورها، وكانت تحتاج إلى كسب ثقة الأفراد بها.
- قابلية النقود الورقية المصدره للتحويل إلى ذهب ولذلك فإنها تعتبر نقود نائبة وهو ما أضفى عليها مزيداً من الثقة بها.
- شكل الغطاء الذهبي للنقود المصدر نوعاً من القيود التي تقيد البنك المركزي من الإفراط في الإصدار.

- لقد طبق نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي بثلاث صور مختلفة، وهي:

1- صورة الغطاء الذهبي الكامل:

وفقا لهذا النظام فإن البنك المركزي يلتزم بتغطية الأوراق النقدية المصدرة غطاء كاملاً بالذهب وبنسبة (100٪).

فإذا أصدر البنك المركزي(100) مليون ريالاً مثلاً، فإن نسبة تغطيتها ذهباً ينبغي أن تكون (100٪).

وقد تم التخلي عن التغطية الذهبية بنسبة(100٪)بعد ما اكتسبت النقود الورقية المصدره ثقة الأفراد بحكم القانون وأصبحت غير قابلة للصرف بالذهب.

- ومن ناحية أخرى، أنتقد هذا النظام، لأنه يتجاهل دور التقلبات في النشاط الاقتصادي في تحديد الكمية المناسبة للنقود المصدرة.

2- صورة الحد الأقصى للإصدار المعفي من الغطاء: يعرف هذا النظام بنظام الغطاء الكامل بالذهب بعد حد أقصى مسموح للنقود المصدرة ويعرف كذلك بنظام الإصدار المتدرج.

وفي هذا النظام يتم ما يلي:

- منح البنك المركزي حرية إصدار العملة إلى مستوى أو حد أقصى معين دون الحاجة إلى تغطية هذا الحد بالذهب.
- ما زاد عن الحد الأقصى المسموح به للبنك المركزي، يلتزم الأخير بتغطيته بالذهب كاملاً وبنسبة(100٪).

- ولإدخال نوع من المرونة على هذا النظام، فقد سمح للبنك المركزي بزيادة الحد الأقصى للإصدار الذي لا يخضع للتغطية بالذهب كلما كان ذلك ضرورياً.

لقد طبق هذا النظام في إنجلترا في 1844م.

مثال: الحد الأقصى للإصدار بدون غطاء ذهبي 800مليون ريالاً إذا قرر البنك المركزي زيادة النقود المصدرة إلى 1000مليون ريالاً فإن الزيادة عن الحد الأقصى (200) مليون ريالاً لا بد أن تغطي بالذهب كاملاً بنسبة 100٪.

3- صورة الغطاء المزدوج:

ُعرف هذا النظام بنظام الغطاء النسبي و يتم على النحو الآتي:

- تحديد نسبة معينة من الغطاء الذهبي (ليست 100٪) لتغطية حجم معين من الإصدار النقدي.
- يخضع الحجم الآخر من الإصدار النقدي لعناصر غطاء أخرى كالسندات والأوراق المالية والأوراق التجارية.
- اتبعت كل من المانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هذه الصورة.
- ومن الملاحظ أن تحديد نسبة الذهب كغطاء تعتبر هي الحد الأقصى للإصدار في ظل هذا النظام، وهو ما كان يعتبر قيداً على حرية البنك المركزي في الإصدار.

مثال: يصدر البنك المركزي ما قيمته(500) مليون ريالاً، هذا الإصدار تُغطِّي بالذهب بنسبة 50٪. أي: إصدار آخر للنقود يغطي بالسندات الحكومية، الأوارق التجارية. والحق أن تطبيق نظام الغطاء المزدوج قد جاء وليد تطور النظام النقدي من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود الورقية.

ب: نظام الإصدار المقيد بسلطة البرلمان:

يعرف هذا النظام أيضاً بنظام الحد الأقصى دون غطاء ذهبي. طبق هذا النظام في فرنسا وجاء وليداً لتطور وتحول النظام النقدي إلى قاعدة النقود الورقية.

في إطار هذا النظام يتم ما يلي:

- يتم تحديد حد أقصى لإصدار النقود دون الحاجة إلى غطاء بالذهب.
- إذا كانت هناك حاجة لزيادة سقف الحد الأقصى للإصدار يتم الحصول على موافقة البرلمان أولاً على هذه الزيادة.

- ومن ناحية أخرى، فقد أنتقد هذا النظام بعدم مرونته خاصة عندما يتطلب الأمر زيادة الحد الأقصى لتلبية حاجة النشاط الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر وقتاً أكبر للحصول على موافقة البرلمان، وإجراء التعديلات القانونية المطلوبة.

جـ: نظام الإصدار الحر:

يعتبر نظام الإصدار الحر أحدث نظم الاصدار في البنوك المركزية بل هو النظام الذي يطبق في وقتنا المعاصر عند جميع البنوك المركزية في العالم.

في ظل هذا النظام توقف العمل بنظام الغطاء الذهبي للإصدار ولم يعد البنك المركزي ملزماً بالاحتفاظ باحتياطي ذهبي كغطاء، كما تم إلغاء نظم الحد الأقصى للإصدار.

وهذا لا يتنافى مع احتفاظ البنك المركزي بالسندات الحكومية الأجنبية والأوراق المالية وسلة من عملات النقد الأجنبي كنوع من غطاء للإصدار النقدي. ومن الجدير بالذكر أن التحول إلى نظام الإصدار الحر قد جاء محصلة عدد من العوامل، منها:

- إستقرار ثقة الأفراد بالنقود المصدرة وبالتالي لم تعد العملة قابلة للتحويل إلى الذهب، وإنما أصبحت النقود الورقية تكتسب ثقتها من قبول الأفراد بها وبحكم القانون.
- تطور اختصاصات و البنوك المركزية ومسؤولياته لتشمل أهداف اقتصادية وتنموية وهو الأمر الذي يتطلب منح هذه البنوك مزيد من المرونة في تنظيم الإصدار وفقا لمتطلبات السياسة النقدية والأولويات الاقتصادية.
- زيادة أهمية النقود المصرفية التي تقوم البنوك التجارية بخلفها في التأثير على عرض النقود وهو الأمر الذي يتطلب منح البنوك المركزية صلاحية الإشراف والرقابة على دور البنوك في خلق الائتمان وتوجيهه في الاتجاه المرغوب.

- صور نظام الإصدار الحر:

إن نظام الإصدار الحر يطبق بصورتين هما:

1- الإصدار الحر وفقاً لظروف الرواج أو الركود الاقتصادي، حيث يزيد الإصدار في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي، بينما ينخفض الإصدار في أوقات الركود الاقتصادي إلا أن هذه الصورة قد انتقدت لأثارها السلبية الكبيرة، فعندما يزيد الإصدار في أوقات الرواج، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

أي: أن زيادة الإصدار يكون على حساب استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية في أوقات الرواج.

أما انخفاض الإصدار في أوقات الركود، فإنه بسبب انخفاض الأسعار وهو ممّا يؤدي إلى تحول الركود إلى كساد اقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

2- الإصدار الحر وفقا لمتطلبات السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية بشكل وهذه هي الصورة الأحدث في تطبيق نظام الإصدار الحر للبنوك المركزية.

حيث تتكئ هذه الصورة على قاعدة أن الغطاء الحقيقي للإصدار النقدي إنما يعتمد على القدرات الإنتاجية والاقتصادية للإقتصاد الوطني وأن هذه القدرات تنعكس على وضع ميزان المدفوعات الذي يعكس حقيقة مركز تعامل هذه الدولة مع العالم الخارجي في إطار العلاقات الاقتصادية.

- ولكننا نسارع إلى القول، إن نظام الإصدار الحر لا يعني أن البنك المركزي يمتلك حرية مطلقة في الإصدار وإنما هي حريه مقيدة بصورة ضمينة. حيث يكون البنك حراً في الإصدار بما لا يتعارض مع أهداف الاستقرار الاقتصادي وأهداف النمو الاقتصادي.

ثانياً: البنك المركزي بنك الدولة : State Bank

يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة، حيث يمارس عدد من الواجبات المتعلقة بالنشاط المالي والاقتصادي للحكومة، وأهمها ما يلي:

1- يعتبر المستشار المالي والنقدي للحكومة. حيث يقدم لها النصح والتوصيات المتعلقة باتجاهات التطورات النقدية والمالية والسبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- يحتفظ البنك المركزي بالحسابات الحكومية من حيث:

- تلقي ودائع الأجهزة والهيئات والوزارات الحكومية.
- تحصيل الشيكات وتحويل أرصدة الحكومة من حساب إلى آخر.
- القيام بسداد مسحوبات الحكومة ومدفوعاتها النقدية مثل المرتبات والمكافآت لأعضاء الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وكافة المدفوعات النقدية.
- القيام بسداد مدفوعات الحكومة بالنقد الأجنبي.

3- إقراض الحكومة لفترات قصيرة بغية تمويل الحكومة لنفقاتها واحتياجاتها المختلفة.

4- إدارة الدين العام للحكومة وإصدار أذون الخزانة وضمان السندات الحكومية التي لم يتم بيعها.

5- إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي وبما يكفل الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر صرف العملة الوطنية.

6- إدارة العلاقات النقدية للدولة مع العالم الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك **Banker's Bank**

البنك المركزي هو الجهة المختصة بإصدار تراخيص إنشاء البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وفروع البنوك الأجنبية.

وقد نشأت هذه الوظيفة للبنك المركزي، لأنه يختص بما يلي:

1- القيام بأعمال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك.

2- يعتبر الملجأ الأخير للبنوك التجارية والاسلامية عند حاجتها للاقتراض أو للحصول على السيولة المناسبة (**Lenders of Last Resort**).

3- يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية والاسلامية.

4- يقوم بأعمال المقاصة والتسويات والتمويلات الخاصة بالبنوك.

ومن المعروف أن أعمال المقاصة تمكن البنك المركزي من معرفة مركز السيولة لدى البنوك مقارنة بأصولها. ،وهذا يقوي دور البنك المركزي في الرقابة والاشراف عليها.

ومن ناحية أخرى، فإن أعمال المقاصة تقوي النظام المصرفي، وتعزز التعامل مع المصارف، لأن المقاصة تؤدي إلى تخفيض سحب النقود والاكتفاء بتبادل الشيكات وعمل المقاصة.

رابعاً: وظيفة الرقابة على الائتمان:

- إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي من عملية الإشراف والرقابة على الائتمان تتحدد في توجيه الائتمان إلى الاتجاهات المرغوبة للنشاط الاقتصادي. إضافة إلى إدارة السياسة النقدية بكفاءة، وبالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار النقدي وتنظيم عرض النقود. وهو الأمر الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن الرقابة تستهدف المتابعة المستمرة لمدى ملاءة البنوك وكفاية رأس المال في البنوك التجارية، وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المختلفة والحيلولة دون التعرض إلى أية مخاطر خطيرة تؤثر سلباً على نجاعة النظام المصرفي أو تؤثر على حقوق المودعين والمساهمين.

- يمتلك البنك المركزي عدداً من الأدوات النقدية التي تمكنه من ممارسة أعمال الرقابة، ومن أهمها:
  1- سياسة سعر الخصم.
  2- عمليات السوق المفتوحة.
  3- نسب الاحتياطي القانوني.
  4- الوسائل الأدبية في الإقناع.

والجدير بالذكر أن شرح هذه الوسائل والأدوات سيتم لاحقاً عند مناقشة السياسة النقدية.

:نظام الرقابة على الائتمان في قوانين البنوك اليمنية:

أولاً: حدد قانون البنك المركزي اليمني رقم (**21**) لسنة **1991** جملة من معايير وأدوات الرقابة على الائتمان منها:

1- تحديد حد أدنى من الاحتياطيات مقابل الودائع والالتزامات الأخرى التي يحددها البنك المركزي بالنسبة للبنوك الاسلامية، وذلك بشكل ودائع لدى البنك المركزي في حساب جاري دون أن يكون لها عائد (مادة**41**).

2- يجوز للبنك المركزي تحديد نسب مختلفة لمختلف أنواع الودائع والالتزامات. وفي حالات الضرورة يحق للمركزي تحديد نسبة احتياطي **100**٪ من أي: زيادة في أي: نوع من الودائع أو الالتزامات الأخرى.

3- حق البنك المركزي في حالات استثنائية تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة الفائدة التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أي: نوع من الودائع (مادة**42**).

ومن الملاحظ أن هذا الحق يؤدي إلى خنق المنافسة السعرية بين البنوك على جذب الودائع.

4- يجوز للبنك المركزي في حالات استثنائية تحديد حجم الائتمان وشروطه وأوضاعه التي تقبلها البنوك (مادة**43**).

5- يحق للبنك المركزي الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك (مادة **45**).

ثانياً: أورد قانون البنوك رقم (**38**) لسنة**1998** جملة من وأدوات الرقابة معاييرها على الائتمان ومنها:

1- لا يجوز أن يزيد المبلغ الإجمالي للائتمان (سلف تسهيلات، ضمانات) المقدم لأي: شخص عن(**15**٪) من مجموع رأس مال البنك والاحتياطيات (مادة**16**).

2- لا يجوز منح أي: سلف أو تسهيلات بضمانة أسهم رأسماليه.

3- لا يسمح بتجاوز مجموع السلف لأي: عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك عن $\frac{1}{2}$ ٪ من مجموع رأسماله (مادة**18**) ولا يتجاوز عن(**5**٪)من رأس مال البنك.

4- لا يسمح لمن يحوز على **5**٪ أو أكثر من رأس مال البنك أو القوة التصويتية أن يمنح قروضاً يتجاوز(**25**٪) من رأس مال البنك المدفوع والاحتياطيات.

5- باستثناء البنوك الإسلامية، يخطر على أي: بنك المشاركة في امتلاك الأسهم بمشاريع بما يزيد حجمها الإجمالي عن **20**٪ من رأس مال البنك والاحتياطيات (مادة **21**).

6- لا يجوز للبنك أن يتلقى ودائع عند عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته (مادة**24**).

6 -2 ميزانية البنك المركزي

الميزانية النمطية

إن ميزانية البنك المركزي تقدم لنا معلومات كثيرة عن طبيعة ووظائف البنك المركزي ووظائفهُ. ونورد فيما يلي ميزانية نمطية لأي: بنك مركزي.

الأصول	الخصوم
1- الذهب والعملات الأجنبية. 2- أوراق مالية حكومية. 3- قروض إلى: • الحكومة. • المؤسسات العامة. • البنوك التجارية. • النظرية في الخزائن . 4- أصول أخرى.	**1-** عملة في التداول **Currencyin Circulation**. 2- الاحتياطيات الكلية**Total Reserves**. • ودائع البنوك التجارية**Bank Deposits** • عملة لدى البنوك **Vault Cash**. 3- الودائع الحكومية. 4- خصوم أخرى. 5- رأس المال والاحتياطيات.

وفيما يلي شرح لبنود وعناصر كل من الأصول والخصوم:

أولاً: جانب الخصوم:

- يتسم جانب الخصوم بأهمية ملحوظة كونه يتضمن عناصر القاعدة النقدية، التي تؤدي دوراً محورياً في مكونات عرض النقود أو ما يسمى بالكتلة النقدية، ومن ناحية أخرى يطلق على القاعدة النقدية بالنقد قوي الأثر.

  ويطلق عليها الأساس النقدي (**Monetary Base**).

  وتسمى كذلك بالنقد الاحتياطي (**Reserve Money**).

- تتكون القاعدة النقدية (**MB**) من:

1- العملة في التداول (العملة لدى الجمهور).

2- الاحتياطيات الكلية التي تتكون من العملة في خزانة البنوك زائداً ودائع البنوك لدى البنك المركزي.

معادلة القاعدة النقدية

ويمكننا التعبير عن القاعدة النقدية على النحو الآتي:

$$MB = TR + C \longrightarrow (1)$$

MB: القاعدة النقدية، TR: الاحتياطيات الكلية، C: العملة في التداول

- ولكن ينبغي أن ندرك أن العملة المصدرة لا تتكون من العملة في التداول فقط وإنما يضاف إلى العملة المتداولة العملة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لتلبية أغراض المعاملات النقدية.

- يلاحظ أن الطرف الأيمن من معادلة القاعدة النقدية تشكل استخدام لموارد القاعدة النقدية.

أي: أن استخدامات القاعدة النقدية تنحصر في البنود الآتية:

- العملة في التداول.
- ودائع البنوك التجارية.

- أما بقية عناصر خصوم البنك المركزي فيهي:

3- الودائع الحكومية:

عرفنا فيما تقدم أن البنك المركزي هو بنك الدولة فهو يتلقى ودائع الجهات الرسمية الحكومية ويقوم بأعمال المدفوعات والمسحوبات النقدية الحكومية.

ويلاحظ أن أي: زيادة في الودائع الحكومية يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية بنفس الزيادة في الودائع.

4- خصوم أخرى تشمل ودائع أو حسابات لبنوك مركزية أخرى من أجل إتمام عملية المدفوعات الدولية بين البلد والعالم الخارجي ويطلق على هذه الودائع بالالتزامات الخارجية.

كذلك قد تشمل إعادة تقييم الأصول الخارجية وحقوق السحب الخاصة.

ثانياً: جانب الأصول:

تمثل بنود وعناصر أصول البنك المركزي مصادر أو موارد القاعدة النقدية، الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة لجانب الأصول. تتكون أصول البنك المركزي من الآتي:

1- الأصول الخارجية (صافي) أو الاحتياطيات الدولية ويتكون من الذهب والعملات الأجنبية إلتي يحتفظ بها البنك المركزي للأغراض التالية:

- تسوية المدفوعات الدولية للدولة.
- تكوين احتياطي من النقد الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- استثمار الاحتياطي بهدف الحصول على موارد جديدة للدولة. ومن الواضح أن التغير في صافي الأصول الخارجية إنما يعكس حالة التغير في ميزان المدفوعات.

فإذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز، فإن هذا العجز يخفض ما يحوزه البنك المركزي من الأصول الخارجية. الأمر الذي يسبب انخفاض القاعدة النقدية وبالتالي انخفاض العرض النقدي أما حالة الفائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي إلى زيادة الأصول الخارجية للبنك وبالتالي زيادة القاعدة النقدية ومن ثم العرض النقدي.

ولكن يمكن للقاعدة النقدية أن لا تتأثر بأي: تغير في صافي الأصول الخارجية وبالتالي لا يتأثر عرض النقود.

يحدث هذا في حالة تحييد أثر تغير الأصول الخارجية على القاعدة النقدية. وهي الظاهرة المعروفة في الاقتصاد النقدي بعملية التعقيم (**Neutralization**) وفي هذه الحالة تكون التغيرات في الأصول الخارجية (الاحتياطيات الدولية) قد عقمت أو حيدت.

2- الأوراق المالية الحكومية مثل السندات الحكومية التي تصدرها وزارة المالية أو أذون الخزانة. يستخدم البنك المركزي السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوحة بيعاً وشراءً ولذلك فإنها تعتبر أحد أدوات السياسة النقدية للبنك.

3- القروض: يمنح البنك المركزي قروضاً إلى كل من:

- الحكومة: حيث يقرض البنك المركزي الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتمويل اتفاق الحكومة. ومن الواضح أن قروض الحكومة من البنك المركزي تؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية.
- البنوك التجارية: حيث تحصل هذه البنوك على قروض تسمى قروض إعادة الخصم أو قروض الخصم. وهذه العملية هي انعكاس لوظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض.

تعتبر القروض الممنوحة للبنوك التجارية أحد أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي فإذا رغب البنك المركزي في زيادة قروض الخصم، فإنه يميل إلى خفض سعر الخصم (سعر الفائدة)، وهذا يشجع البنوك التجارية على الاقتراض.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض قروض الخصم للبنوك، فإنه يرفع سعر الخصم أو يحدد حصص معينة لقروض الخصم.

ومن الواضح أن التغير في قروض الخصم يؤدي إلى تغير حجم القاعدة النقدية. فالقاعدة النقدية تزيد مع زيادة قروض الخصم وتنخفض بانخفاض قروض الخصم.

ولكن اعتادت البنوك المركزية على استخدام قروض الخصم كأداة نقدية للتأثير على الائتمان أكثر من استخدامها كوسيلة لتغيير القاعدة النقدية.

4- أصول أخرى: تشمل ما يلي:

- أصول ثابتة مثل العقارات.
- ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض المدفوعات الدولية.

ب: ميزانية البنك المركزي

(قراءة أخرى)

عرفنا مما تقدم أن العناصر الرئيسة في جانب الخصوم تشكل استخدامات القاعدة النقدية التي تتكون من:

$$MB = C + TR$$

أما عناصر الأصول في ميزانية البنك المركزي، فإنها تمثل مصادر القاعدة النقدية أو مواردها.

ويمكننا توضيح مصادر القاعدة النقدية واستخداماتها في ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

موارد القاعدة النقدية/الأصول	استخدامات القاعدة النقدية/الخصوم
(+) صافي الأصول الخارجية (ذهب وعملات أجنبية) (+) أصول ثابتة (+) قروض إلى الحكومة (+) قروض إلى البنوك التجارية (+) قروض إلى المؤسسات العامة (-) الودائع الحكومية. (-) حقوق السحب الخاصة. (-) خصوم أخرى.	(1) العملة المصدرة للتداول. • (عملة في التداول). • (عملة في خزائن البنوك التجارية) (2) ودائع البنوك التجارية.
موارد القاعدة النقدية =	استخدامات القاعدة النقدية

- يلاحظ من العرض السابق لبنود موارد القاعدة النقدية واستخداماتها ما يلي:

1- أن العلامة الموجبة أمام البنود في جانب الموارد تبين أن القاعدة النقدية تزيد عند زيادة تلك البنود وبنفس النسبة.

2- إن العلامة السالبة أمام البنود في جانب الموارد تبين أن القاعدة النقدية تنخفض عند زيادة تلك البنود.

أي: أن القاعدة النقدية تنخفض إذا زادت الودائع الحكومية لدى البنك المركزي أو زادت حقوق السحب الخاصة أو الأصول الأخرى.

العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية (MB)

❖ يمكننا الآن كتابة معادلة القاعدة النقدية كمتطابقة بين رصيد الأصول (موارد القاعدة النقدية) رصيد الخصوم (استخدامات القاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي للبنك المركزي).

وذلك على النحو الآتي:

(2) ← MB = NFA + NGC + PC + CBC + OA

حيث: **NFA** = صافي الأصول الخارجية

NGC= صافي القروض للحكومة (الائتمان المقدم للحكومة).

PC= القروض للمؤسسات العامة.

CBC= القروض المقدمة للبنوك التجارية.

OA= أصول أو بنود أخرى (صافي).

- ومن الواضح أن هذه العناصر التي على يمين متطابقة القاعدة النقدية إنما هي موارد القاعدة النقدية، وهي العناصر الأساسية التي تؤثر على القاعدة النقدية بينما على الطرف الأيسر (**MB**) يمثل النقد الاحتياطي أو استخدامات القاعدة النقدية.
- ولتوضيح أثر بنود الطرف الأيمن من المتطابقة على القاعدة النقدية فإنه يمكننا كتابتها في صورة متغيرات على النحو الآتي:

$$(3) \quad \leftarrow \quad AMB = \Delta NFA + A\Delta\Delta NG + \Delta PC + \Delta BC + AOA$$

وتبين هذه الصياغة أن القاعدة النقدية تزيد عند:

- زيادة صافي الأصول الخارجية.
- زيادة صافي الاقتراض الحكومي من خلال زيادة الخصوم الحكومية للبنك المركزي (الاقتراض) أو نقص في الودائع الحكومية.
- زيادة صافي الاقتراض المستحقة على البنوك التجارية.
- زيادة اقتراض المؤسسات العامة.
- نقص في الأصول أو البنود الأخرى (صافي).

- ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن حساب أثر كل عنصر من عناصر الطرف الأيمن في المعادلة (3) على نمو القاعدة النقدية من خلال قسمة طرفي المعادلة (3) على قيمة القاعدة النقدية في الفترة السابقة.

وبناء على ذلك يمكن كتابة متطابقة القاعدة النقدية في صورة معدل نمو على النحو الآتي:

$$+ \frac{\Delta CBC}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NGC}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NFA}{MB_{t-1}} = \frac{\Delta MB_t}{MB_{t-1}} \quad (4) \leftarrow \quad \frac{\Delta OA}{MB_{t-1}}$$

أهمية القاعدة النقدية:

ترتبط القاعدة النقدية (أو النقد الاحتياطي) (**MB**) بعلاقة وثيقة مع عرض النقود من خلال العلاقة الآتية:

$$M = {}^{mm} MB$$

حيث **M**= عرض النقود أو الكتلة النقدية أو إجمالي السيولة المحلية

^{mm}= مضاعف النقود الواسع

تبين العلاقة السابقة أن أي: زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وأن أي: انخفاض في القاعدة النقدية يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

ويمكننا استنتاج أن العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية تؤثر أيضاً على عرض النقود. أي: أنه إذا زاد صافي الأصول الخارجية أو زاد صافي الإقراض إلى الحكومة والمؤسسات العامة، أو زاد الإقراض للبنوك التجارية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، والعكس صحيح.

6 -3 البنك المركزي اليمني

(تطبيقات)

رأينا فيما سبق أن البنك المركزي اليمني الذي أنشئ وفقاً للقانون رقم(4) لسنة 1991، كان محصلة دمج مصرف اليمن في عدن والبنك المركزي في صنعاء، حيث أصبحت السلطة النقدية لدولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) سلطة موحدة ويمثلها البنك المركزي اليمني.

البنك المركزي كما عرفه قانون البنك المركزي رقم (4) لسنة 1991 وتعديله بالقانون رقم (14) لسنة2000 بأنه المؤسسة المصرفية التي تتولى إدارة السياسة النقدية، بغية تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليه وتوفير السيولة المناسبة وتحديد نظام سعر الصرف الأجنبي وتحديد السعر. بالإضافة إلى تولي إدارة احتياطي الدولة وتشجيع وتنشيط أنظمة المدفوعات والعمل كمستشار مالي ووكيل مالي للحكومة (مادة: 5- 1،2،3).

واسندت المادة (24) اختصاص إصدار العملة الورقية والمعدنية إلى البنك المركزي.

أولاً: استقلالية البنك المركزي:

- أكد القانون على استقلالية البنك المركزي في إداء واجباته واختصاصاته ضماناً لتحقيق أهدافه. حيث أشار القانون في مواضع مختلفة إلى مظاهر هذه الاستقلالية، ومن أبرزها ما يلي:

1- يتمتع البنك بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن أي: سلطة أخرى في ممارسته لمهامه. وهذا يقتضي احترام الجهات الأخرى لهذه الاستقلالية وعدم التدخل في اختصاصات البنك أو التأثير على قراراته، وهو بذلك لا يتلقى التعليمات من أي: جهة إلا وفقاً للقانون (مادة3).

2- يعين محافظ البنك ونائبه لمدة خمس سنوات، وأربع سنوات لبقية أعضاء مجلس الإدارة. وقد حظر القانون عزل المحافظ أو نائبه أو أي: عضو من أعضاء مجلس الإدارة من مناصبهم إلا بالأسباب المحددة في الفقرة 2، 3 من المادة 11.

3- تحديد تبعية محافظ البنك بمجلس الوزراء وليس بوزير المالية، وهذا يضفي مزيد من القوة لسلطة المحافظ.

4- يتمتع مجلس الإدارة بحق إقرار الهيكل التنظيمي الإداري للبنك وتحديد هيكل المرتبات والأجور للعاملين وتحديد شروط خدمة العاملين بصورة واضحة حيث يتمتع محافظ البنك بصلاحية رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بتنظيم الهيكل الإداري وتنظيم خدمة العاملين.

ثانياً :حالات تطبيقية:

فيما يلي نقدم حالتين تطبيقيتين عن البنك المركزي اليمني:

- الحالة الأولى تتعلق بعناصر وبنود أصول وخصوم البنك المركزي.
- الحالة الثانية تتعلق بموارد واستخدامات القاعدة النقدية كما تظهرها ميزانية البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2005/2004.

حالة عملية (1) ميزانية البنك المركزي اليمني لعام 2005

الأصول/ مليارات الريالات		الخصوم	
الأصول الخارجية	1198.3	القاعدة النقدية (MB)	487.4
الأصول المحلية منها:	31.5	❖ العملة المصدرة	(337.5)
❖ المستحقات على الحكومة	0.982	❖ ودائع البنوك	(149.9)
❖مستحقات على المؤسسة العامة	-	الودائع الحكومية	216.0
❖مستحقات على البنوك	-	ودائع المؤسسات العامة	81.0
أصول ثابتة أخرى	30.5	ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	57.8
		شهادات الايداع	17.2
		الالتزامات الخارجية	85.7
		خصوم أخرى، منها:	284.7
		❖ رأس المال والاحتياطي	(11.7)
		❖ إعادة تقييم الأصول الخارجية	(152.6)
		❖ مخصصات حقوق السحب الخاصة	(8.0)
		❖ خصوم أخرى	(112.3)
إجمالي الأصول	1229.8	إجمالي الخصوم	1229.8
المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام **2005** ص**73**			

ملاحظات على الجدول:

1- تمثل الأصول الخارجية الإجمالية نحو 97٪ من إجمالي الأصول.

2- لم يمنح البنك المركزي أية قروض للبنوك التجارية لعدم حاجتها، حيث يمتلك فوائض نقدية كبيرة في خزانتها وخزانة البنك المركزي.

بمعنى آخر: لا تعتمد على البنك المركز كملجأ آخر للإقراض.

3- كان الاقتراض الحكومي – البنك المركزي لعام 2000 ضئيلا (982مليون ريالاً فقط) بسبب وجود فائض في الموازنة نجم عنه زيادة الودائع الحكومية إلى 216مليار ريالاً لعام 2005.

حالة عملية (2) موارد القاعدة النقدية واستخداماتها في اليمن للفترة 2005/2004

2004	2005	موارد القاعدة النقدية	استخدامات القاعدة النقدية	2004	2005
962	1112.6	1-صافي الأصول الخارجية NFA	القاعدة النقدية MB	413.7	487.4
166.4-	215.1-	2-صافي المستحقات على الحكومة			
(2.6)	(0.982)	❖ قروض على الحكومة	❖ العملة المصدرة	302.8	337.5
(169)	(216.0)	❖ الودائع الحكومية	❖ ودائع البنوك	110.9	149.9
46.0-	81.0-	3-صافي قروض على المؤسسات			
245.8-	254.2-	العامة			
	(30.5)	4- خصوم أخرى (صافي)			
	(284.7)	❖ أصول ثابتة أخرى			
56.9-	57.8-	❖ خصوم أخرى			
(-)	(-)	5- صافي مستحقات مؤسسات			
(56.9)	(57.8)	الضمان			
33.5-	17.2-	❖ قروض لمؤسسات الضمان			
		❖ ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي			
		6- شهادات الايداع			
413.7	487.3	إجمالي موارد القاعدة النقدية	إجمالي استخدامات القاعدة النقدية	413.7	487.3

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2005 وحسابات المؤلف

نتائج الجدول:

1- زادت القاعدة النقدية (**MB**) من 413.7 مليار ريالاً لعام 2004 إلى 487.4مليار لعام 2005. أي: زادت بمقدار 74مليار ريالاً بنسبة 18٪ تذكر أن القاعدة النقدية = العملة المصدرة + ودائع البنوك.

حيث العملة المصدرة = العملة في التداول + العملة في خزائن البنوك

يعود السبب في زيادة القاعدة النقدية إلى زيادة العملة المصدرة بمبلغ (35) مليار ريالاً وزيادة ودائع البنوك بمبلغ (39) مليار.

ويُعزَي زيادة ودائع البنوك إلى زيادة البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملات الأجنبية إضافة إلى زيادة ودائع البنوك بالعملة المحلية والأجنبية.

2- اقترنت الزيادة في القاعدة النقدية. بتغيرات في موارد القاعدة النقدية وخاصه العناصر والبنود الآتية خلال الفترة 2004-2005:

أ. زيادة في صافي الأصول الخارجية بمبلغ (150) مليار، وبنسبة 16٪.

ويرجع سبب الزيادة إلى زيادة حصة الحكومة من صادرات النفط الخام وارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة. الأمر الذي انعكس إيجابياً على فائض ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى بلغت الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالي (نسبة الأصول الإجمالية الخارجة إلى إجمالي الأصول) نحو 97٪ نهاية عام 2005.

ب. انخفاض في صافي المستحقات على الحكومة بمبلغ (49) مليار ريالاً في عام 2005 ،وبنسبة 29٪.

أي: أن الودائع الحكومية زادت من (169) مليار إلى (216) مليار لعام 2005.

ج. زيادة في ودائع المؤسسات العامة بمبلغ (35) مليار، وفي ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي بمبلغ (0.9) مليار ريالاً.

د. انخفاض في قيمة شهادات الإيداع بمبلغ (16.3) مليار.

ه. زيادة في الخصوم الأخرى (صافي) بمبلغ (8.4) مليار ريالاً.

تذكر الآن أن الزيادة في الودائع الحكومية والمؤسسات العامة ومؤسسات الضمان الاجتماعي والخصوم الأخرى تؤدي إلى تخفيض موارد القاعدة النقدية كما يوضح ذلك الجدول السابق.

بينما يؤدي زيادة الإقراض إلى هذه الجهات إلى زيادة موارد القاعدة النقدية.

3- حساب مساهمة العوامل المؤثرة على معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية خلال الفترة 2004-2005.

باستخدام متطابقة القاعدة النقدية رقم (4) التي أشرنا إليها سابقاً، يمكننا حساب مساهمة كل عنصر من عناصر موارد القاعدة النقدية على معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية كما يوضح ذلك الجدول التالي:

	عام 2005 نسبة مئوية	المبلغ (+) بمليارات الريالات
1- معدل النمو في القاعدة النقدية.	%18	74
2- نسبة إسهام العناصر الاتية:		
أ. صافي الأصول الخارجية.	%36	150
ب. صافي المستحقات على الحكومة.	-%11.8	49
ج. المستحقات على البنوك التجارية.	-	-
د. المستحقات في المؤسسات العامة.	-%8.5	35
ه. خصوم أخرى (صافي)	-%2	8.4

المصدر: حسابات المؤلف وفقاً للجدول السابق

- ومن الجدول السابق يتبين أن مساهمة صافي الأصول الخارجية في معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية كان الأكبر، حيث بلغت النسبة(36%)أي: أنه نحو 36% من النمو في القاعدة النقدية يعزي إلى نمو صافي الأصول الخارجية.

بينما أثر صافي المستحقات على الحكومة بالسالب على نمو القاعدة النقدية أي: أن زيادة الودائع الحكومية قد أدت إلى انخفاض معدل نمو القاعدة النقدية بنسبة(11.8%.) كذلك أدت زيادة ودائع المؤسسات العامة إلى انخفاض معدل نمو القاعدة النقدية بنسبة(8.5%.)

- ملاحظة تم حساب نسبة مساهمة كل عنصر على معدل نمو القاعدة النقدية وفقا للصيغة رقم (4) في معادلة القاعدة النقدية:

$$\text{مثال نسبة مساهمة صافي الأصول الخارجية} = \frac{\text{التغير في صافي الأصول الخارجية}}{\text{قيمة القاعدة النقدية في السنة السابقة}}$$

$$= \frac{150}{413.7} \times 100 = (\%36.3)$$

6 -4 البنك المركزي الإسلامي

إن أساس العمل في البنك المركزي الاسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر، أو مبدأ الغنم بالغرم، وهو بهذا يختلف بصورة جوهرية عن أسلوب عمل البنك المركزي التقليدي.

لكن هذا الاختلاف لا ينفي وجود تشابه في عدد من القضايا والواجبات التي يقوم بها البنك المركزي سواء كان تقليداً أو إسلامياً.

والحق أن هناك أوجه اتفاق، وأوجه اختلاف في طبيعة عمل كل منهما.

أولاً: أوجه التشابه بين المركزي الاسلامي والمركزي التقليدي:

1- من حيث الأهداف:

إن كلاً منهما يسعى إلى تحقيق أهداف متشابهة، وهي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل للموارد وضمان نمو اقتصادي مستدام.
- كلاهما يختصان بإدارة السياسة النقدية وتنظيم عرض النقود وبما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

غير أن المركزي الاسلامي أكثر اهتماماً بالحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

2- من حيث الوظائف والاختصاصات:

- البنك المركزي الاسلامي هو بنك الإصدار تماماً مثل المركزي التقليدي. فلأنه بنك الدولة ويمثل السلطة النقدية، فهو صاحب الحق الوحيد في إصدار النقود وفقاً لقواعد واضحة ومصرفية ومن أهمها متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

لكن دور المركزي الاسلامي يتسم بالحذر الشديد فيما يتعلق بعملية إصدار النقود. حيث تكون هذه العملية أكثر انضباطاً. ومع أن المركزي الاسلامي يجيز حق البنوك في خلق النقود الائتمانية أو الودائع المصرفية. إلا أن هذا الحق مقيد بقواعد وشروط أكثر انضباطاً تجنبا لأية أضرار اقتصادية تلحق بالمجتمع تنجم عن انفلات عملية خلق النقود وخروجها عن الإطار المرغوب والمناسب. وهو الأمر الذي يؤدي في حالة الانفلات

إلى تحمل المجتمع تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة. لعل أهمها هو معدل التضخم أو الدخول في كساد اقتصادي طويل.

- البنك المركزي الاسلامي هو بنك الحكومة ومستشارها المالي والنقدي، ولا يختلف في ذلك عن المركزي التقليدي. إلا أنه يختلف مع المركزي التقليدي في أساليب تمويل الانفاق العام للحكومة أو عجز الموازنة.

فالمركزي الاسلامي يمول نفقات الحكومة وفقا لآليات وأساليب التمويل الاسلامي وليس على أساس الفائدة.

3- من حيث استخدام أدوات السياسة النقدية:

يتفق المركزي الاسلامي مع المركزي التقليدي في أدوات السياسة النقدية التي لا تتضمن عنصر الفائدة (مثل وسائل الاقناع الأدبية والسقوف الائتمانية).

وكذلك في نسب الاحتياطي القانوني على الودائع.

وفيما يتعلق بنسب الاحتياطي القانوني، فإننا نرى الأخذ بنظام الاحتياطي المرن بدلاً من نظام الاحتياطي الكامل (100٪) الذي يقترحه بعض المهتمين في الاقتصاد الاسلامي وذلك للأسباب التالية:

أ. إن نسبة الاحتياطي المرن هي أكثر واقعية كما أنها تتمتع بمرونة كافية في استخدامها للتأثير على عرض النقود.

حيث يمكن رفع النسبة إلى المستوى الذي تتطلبه أولويات تقييد عرض النقود.

كما أن النسبة يمكن أن تنخفض عند الحاجة إلى زيادة السيولة في الاقتصاد.

ب. إن نظام الاحتياطي المرن يؤدي دوره بفعالية في تقييد أو توسيع قدرة البنوك على خلق الائتمان بحسب حاجة السياسة النقدية إلى ذلك وبسهولة ملحوظة ودون تكلفة كبيرة.

وبالمقابل فإن الأخذ بنظام (100٪)احتياطي يعتبر نظاماً جامداً، ولا يتفق مع طبيعة تطور عمل البنوك. كما أن المؤيدين لهذا النظام، أصبح في نظرهم غاية بحد ذاته وليس وسيلة لتنظيم الائتمان في الاقتصاد.

ضوابط سك النقود في التاريخ الإسلامي:

شدد فقهاء الاسلام وعلماؤها على أهمية السك الأمين للنقود، حيث قصروا هذا الحق على السلطان أو الإمام (باعتباره يمثل سلطة الدولة).

وهذه بعض أقوال بعض العلماء مثل:

1- الامام الماوردي الذي أكد في كتابة "الأحكام السلطانية" ما يلي:

{إذا خلص العين والورق (الفضة) من غش المطبوع منها في السكة السلطانية (دارسك العمله) الموثوق بسلامة طبعه، المأمون من تبديله وتلبيسه كان هو المعتبر في النقود المستخدمة دون نقار الفضة وسبائك الذهب}.

2- أما الإمام أحمد بن حنبل، فإنه يؤكد على ما يلي:
{لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان (السلطة النقدية) لأن الناس إن رخض لهم بذلك ركبوا العظائم))

3- أما إبن خلدون فإنه يرى {إن السلطان مكلف بإصلاح السكه (سك النقود) والإشتداد على مفسديها}.

4- ويرى الشيخ البهوتي: {ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً (أي: الرعية) تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس (أي: النقود) بأن تشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل}.

5- ويؤكد جلال الدين السيوطي في كتاب (الحاوي للفتاوي) على ما يلي:
{ولا يكون للإمام نفسه أن يَضْربَ نقوداً مغشوشة لما في ذلك من أضرار بذوي الحقوق واغلاء للأسعار}.

المصدر: التطبيقات الإسلامية المعاصرة، بنك التنمية الاسلامي، جده، وقائع ندوة رقم 43، الجزء الأول، د.عثمان بكر (محرر) 1998.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البنك المركزي الاسلامي والمركزي التقليدي:

عرفنا مما تقدم أن البنك المركزي الاسلامي لا يتعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاء هذا الأمر ينعكس على طبيعة الدور والأدوات والأساليب التي يستخدمها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والنقدية في إطار اقتصاد إسلامي.

وفيما يلي نقدم عرضاً لابراز مظاهر وخصائص تميز البنك المركزي الإسلامي:

أ: نظام الودائع المركزية

1- إن البنك المركزي الإسلامي يستطيع التأثير على القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود من خلال إصدار الودائع المركزية.

حيث يقوم بتوزيع هذه الودائع على البنوك على أن تستثمرها البنوك وفقاً لآلية المشاركة في الأرباح والخسائر وليس على أساس الفائدة الربوية.

على أن يكون التوزيع النسبي للودائع المركزية بين البنوك وفقاً لكفاءة البنك وفاعليته في تحقيق معدلات أرباح مناسبة.

وبهذه الطريقة، فإن البنك المركزي الاسلامي يستطيع إمداد البنوك بالسيولة التي تحتاجها وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن نظام إصدار الودائع المركزية يعتبر بديلاً عن قروض الخصم التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي وفقاً لآلية الفائدة الثابتة وبمعنى آخر، فإن إصدار الودائع المركزية قد يكون بصورة مؤقتة.

وبهذه الصفة، يكون البنك المركزي الإسلامي الملاذ الأخير للإقراض على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

ب: نسبة المضاربة المركزية

2- يستخدم مؤشر نسبة المضاربة المركزية كأداة للسياسه النقدية ،بدلاً عن سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني في أحيان أخرى.

تُعَرَف نسبة المضاربة المركزية بأنها نسبة الربح التي يحصل عليها البنك المركزي الاسلامي الناجمة عن الودائع المركزية التي يوزعها البنك المركزي بين البنوك فإذا أراد المركزي الإسلامي أن يشجع البنوك على مزيد من الحصول على هذه الودائع فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة المضاربة المركزية.

وإذا أراد أن يقلل طلب البنوك على هذه الودائع فإنه يلجأ إلى رفع نسبة المضاربة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية للبنوك ومن ثم يقلل من قدرتها على التوسع في الائتمان وبالتالي عرض النقود.

وهكذا يصبح مؤشر نسبة المضاربة المركزية أداة نقدية تستخدم في تنظيم عرض النقود.

3- عمليات السوق المفتوحة: **Open Market Operation**

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها بيع وشراء الأوراق المالية (السندات) للبنوك والأفراد والشركات. بهدف التأثير على حجم الائتمان ومن ثم عرض النقود. حيث يتم بيع الأوراق المالية عند الحاجة إلى تقييد عرض النقود أو شرائها عند الحاجة إلى زيادة النقود.

يستخدم البنك المركزي التقليدي هذه الأداة وفقا لآلية سعر الفائدة.

أما في البنك المركزي الاسلامي فإنها تتم وفقاً لألية المشاركة في الأرباح والخسائر.

حيث يقدم المركزي الاسلامي تشكيلة جديدة من الأوراق المالية أهمها:

أ. شهادات الودائع المركزية:

يقوم المركزي الاسلامي بإصدار شهادات الودائع المركزية وبيعها للبنوك والأفراد والشركات. تمثل شهادات الودائع أسهماً في الودائع المركزية لدى البنوك ويحصل حامل هذه الشهادات على عائد محسوب من متوسط أرباح الودائع المركزية.

فإذا قرر البنك المركزي الإسلامي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء شهادات الودائع المركزية.

أما إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود، فإنه يقوم ببيع هذه الشهادات.

والجدير بالذكر أن تداول هذه الشهادات يتطلب وجود سوق أوراق مالية إسلامية.

ب. إصدار صكوك استثمار عام (حكومي):

يتولى البنك المركزي الإسلامي نيابة عن الحكومة إصدار صكوك استثمار مرتبطة بمشروعات انتاجية ذات مردود أو عائد يتم الاكتتاب فيها من قبل الأفراد والشركات والبنوك.

يتم تداول هذه الصكوك وفقاً لألية المشاركة في الأرباح والخسائر وآلية المضاربة المعروفة في الشريعة الاسلامية.

يعتبر إصدار صكوك الاستثمار العام أداة نقدية بيد المركزي الاسلامي وتشكل بديلاً لأذون الخزانة أو السندات الحكومية.

وعندما يرغب المركزي الاسلامي في امتصاص السيولة وتقييد عرض النقود فإنه يلجأ إلى بيع صكوك الاستثمار العام.

أو يشتري المركزي هذه الصكوك عند الحاجة إلى زيادة السيولة (عرض النقود).

أسلوب إقراض البنك المركزي اليمني للبنوك الاسلامية:

أكدت المادة (**40**) من القانون **14** لسنة**2000** على جواز قيام البنك المركزي اليمني تقديم قروض وتسهيلات مالية للبنوك الإسلامية لفترة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر، وذلك من خلال الايداع الاستثماري لدى البنوك الإسلامية.

ويحصل البنك المركزي على عائد من هذه التسهيلات.

إن هذا النص يؤكد على دور البنك المركزي اليمني كملجأ أخير للحصول على

السيولة والاقتراض ولكن على أساس المشاركة في الأرباح أو الخسائر أو أسلوب المضاربة وليس على أساس الفائدة المعروفة.

إن هذا النص يفتح الفرصة للبنك المركزي مستقبلاً في تعميم مثل هذا التعامل على البنوك التقليدية أيضاً.

ثالثاً :ميزانية البنك المركزي الاسلامي:

هذه الميزانية تعتبر ميزانية نمطية لبنك مركزي إسلامي حيث تظهر كل من الأصول والخصوم على النحو التالي:

الأصول	الخصوم
1- الأصول الخارجية: • نقد أجنبي وذهب. • استثمارات بنوك إسلامية أجنبية • شهادات ودائع مركزية من بنوك مركزية إسلامية أخرى. 2- الودائع المركزية لدى البنوك المحلية. 3- نقدية في خزائن البنك المركزي.	1- العملة المصدرة (حسابات الاصدار). 2- شهادات الودائع المركزية لدى البنوك المحلية. 3- صكوك استثمار عام حكومية. 4- شهادات ودائع مركزية لدى بنوك أجنبية.

7. الخلاصة:

- الأسواق المالية هي الأسواق التي تستوعب تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين، وباستخدام الأوراق المالية التي يتم تداولها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر الوسطاء الماليين.
- تعتبر الأسواق المالية أحد مكونات القطاع المالي الذي يتكون من السوق المالية والأدوات المالية والمؤسسات المالية الوسيطة.
- تعتمد كفاءة الأسواق المالية في استيعاب تدفق المواردبين المدخرين والمستثمرين على شروط معين،ة منها:
  - وجود هيكل متطور للاقتصاد الوطني.
  - وجود بنيان مالي ومصرفي متقدم.
  - توفر قدر مناسب من الشركات المساهمة.
  - استقرار اقتصادي وتوفر منظومة مناسبة من التشريعات والأنظمة الراسخة.
  - وجود تشكيلات مختلفة ومتنوعة من الأدوات المالية.
- من أهم أدوات السوق المالية هي الأسهم والسندات وللسوق المالية في أي بلد أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي، منها:
  - تعبئة المدخرات.
  - زيادة الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي.
- يتألف البنيان الهيكلي (المؤسسي) للأسواق المالية وفقا لمعايير أساسية، هي:

1- وفقا لمعيار الإصدار، تتكون السوق المالية من:

❖ الأسواق الرئيسة أو أسواق الإصدار.

❖ الأسواق الثانوية أو أسواق التداول.

2- وفقاً لمعيار فترة استحقاق الأوراق المالية، يتكون هيكل السوق المالية من:

❖ سوق النقود. ❖ سوق رأس المال.

1- وفقاً لمعيار موقع التداول، يتكون السوق المالية من:

❖ الأسواق المنظمة (البورصة). ❖الأسواق غير المنظمة.

2- وهناك الأسواق المستقبلية والأسواق المالية المركزية:

❖ السوق النقدي: هو السوق الذي فيه تداول الأوراق المالية لفترة قصيرة أقل من سنة، ومن أهم الأدوات الائتمانية في هذا السوق هي: أذون الخزانة العامة- شهادات الايداع- الأوراق التجارية – سندات القبول المصرفية – تعاقدات إعادة الشراء.

❖ السوق المالية: هي السوق التي يتم فيه تداول الأوراق المالية للفترة المتوسطة والطويلة (أكثر من سنة).

ومن أهم الأدوات المالية في هذا السوق (الأسهم- السندات الأجنبية –سندات الشركات – السندات الحكومية).

❖ وهناك أدوات مالية ليست قائمة على أساس الفائدة الثابتة، وإنما على أساس من المشاركة في الأرباح والخسائر المعروفه في الشريعة الإسلامية. ومن أمثلة هذه الأدوات البديلة: سندات المقارضة وسندات المشاركة الإسلامية.

- نشأت البنوك التجارية كمحصلة لعدد من العوامل والتطورات المتلاحقة في ميدان الائتمان والنشاط المصرفي، ومنها الثقة التي اكتسبتها البنوك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها برد ودائع الأفراد عند الطلب.

إضافة إلى إدراك البنوك أن الأفراد لا يسحبون ودائعهم كاملة في وقت واحد وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك بخلق تعهدات والتزامات تفوق قيمتها قيمة ما لديها من ودائع حقيقية.

هكذا أصبحت البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان والتأثير على العرض الإجمالي للنقود.

غير أن قدرة البنوك على خلق الائتمان ليست مطلقة، حيث أن نجاحها في مضاعفة الائتمان يعتمد على عدد من الشروط منها نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي. إضافة إلى مستوى الاحتياطيات الفائضة الذي تقرره البنوك نفسها حفاظاً على مركز السيولة لديها. وكذلك يعتمد على مدى النضج لدى أفراد المجتمع في التعامل مع الجهاز المصرفي.إضافة إلى حجم الودائع الأصلية والطلب النشط على قروض البنوك.

- تتكون المصادر الرئيسية لموارد البنوك التجارية من الودائع المختلفة كمصدر أول ثم رأس المال الاحتياطي للمساهمين. إضافة إلى القروض من البنك المركزي (قروض الخصم) والبنوك الأخرى.

- أما استخدامات الموارد والتي تمثل جانب الأصول، فتتوزع على النحو الآتي:
  - ❖ الاحتياطيات النقدية القانونية والفائضة في خزائن البنوك.
  - ❖ الإستثمارات قصيرة الآجل في السندات وأذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية.
  - ❖ القروض والسلف وتشكل المحفظة الرئيسية للبنوك التجارية.
  - ❖ استثمارات طويلة الآجل في الأسهم والسندات وتمثل نسبة متواضعة من محفظة البنوك الاستثمارية.

- يتحدد هدف البنك في عملية إدارة الأصول في تحقيق أقصى العوائد وبأقل التكاليف مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك غير أن هناك ثلاثة معايير تتعارض فيما بينها فيما يتعلق بتوظيف أصول البنك في مجالات مختلفة. هذه المعايير هي الربحية والسيولة والأمان.
- أن مشكلة إدارة الأصول هي مشكلة مزدوجة ذات إتجاهات متناقضة.

فالربحية تتناقض مع مبدأ السيولة وبالتالي مع مبداء الأمان (العلاقة عكسية).

تتحدد كفاءة إدارة البنك للأصول في عملية تنظيم العلاقة بين عنصر الربحية وعنصر السيولة والأمان، وبالتالي يعتمد على نجاح البنك في تحقيق التوازن بين هذه المعايير.

- لذلك، فإن البنك يرتب أصوله ترتيبا تنازليا وفقاً لمبداء السيولة وتصاعدياً وفقا لمبداء الربحية.

فالأصول ذات السيولة المرتفعة لا يوجد لها عائد أو عائدها منخفض أما الأصول ذات الربحية المرتفعة تكون سيولتها أقل (قروض متوسطة وطويلة الآجل).

- هناك مؤشرات تظهر مدى سيولة البنك ومنها نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة.
- يتحدد هدف البنك في عملية إدارة الخصوم في تنمية موارده المالية، وجذب مزيد من الودائع، والمودعين الجدد إضافة إلى المحافظة على ثقة المودعين الحاليين.

ويتبع البنك في تحقيق ذلك إستراتيجية منافسة سعريه، ولكن هذه الإستراتيجية تكون مقيدة من قبل السلطات النقدية.

غير أن البنك يستطيع تطبيق إستراتيجية منافسة غير سعريه محورها التنافس على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء وبأقل تكلفة.

- يواجه البنك عدد من المخاطر الائتمانية من خلال تطبيق سياسة ائتمانية كفأت ترتكز على قواعد ومعايير منح الائتمان من خلال ثلاثة نماذج معروفة 5 cs، 5ps، Prism.

إضافة إلى تطبيق نظام التمييز ونظام النقاط في تحديد وتصنيف المخاطر.

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية شامله تمارس نشاطها الاستثماري وفقا لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر ولا تتعامل بالفائدة الثابتة أخذاً أو عطاءً

وهي تعتبر بنوك استثمار وتقدم كافة الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية وإجراء التحويلات وأعمال المراسلة وبيع وشراء العملات الأجنبية وغيرها.

- تتكون موارد البنوك الإسلامية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والودائع التي تشكل المصدر الرئيس للموارد. وتتكون الودائع من ودائع جارية ومن ودائع استثمارية مخصصة وودائع استثمارية عامة. وتستطيع البنوك الإسلامية إصدار شهادات استثمار مخصص وشهادات إيداع استثمارية. لكن القروض بفوائد ثابتة من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى لا تعتبر مصدرا من مصادر موارد البنك الإسلامي.

- إن النشاط الرئيسي للبنوك الإسلامية هو الاستثمار قصير – متوسط – وطويل الآجل، حيث يتم استخدام الموارد (الأصول) وتوظيفها وفقاً لأساليب التمويل الاسلامية مثل:

أسلوب المرابحة للأمر بالشراء ،والمضاربة، والمشاركة الدائمة أو المنتهية بالتمليك والتأجير المنتهي بالتمليك إضافة إلى أسلوب التمويل بالسلم وبأسلوب الاستصناع.

- إن العلاقة بين صاحب الوديعة والبنك الإسلامي هي علاقة مشاركة حيث تتلقى البنوك لإسلامية الودائع الاستثمارية وفقاً لصيغة المضاربة في الشريعة الإسلامية. وبهذه الصفة يكون المودعون هم أرباب المال،بينما يكون البنك هو المضارب (المستثمر أو العامل) وما ينجم من ربح يقتسمه الطرفان حسب الاتفاق.

- إن القطاع المصرفي الإسلامي ينمو بسرعة (20-25٪ سنوياً) ويضم الآن أكثر من (280) بنكاً إسلامياً، بلغ حجم أصولها نحو (260) بليون دولار، كما بلغت حجم استثماراتها ما يزيد عن (255) بليون دولار. إضافة إلى وجود أكثر من (300) بنك تقليدي يمتلك فروعاً إسلامية أو يقدم خدمات ومنتجات مالية إسلامية.
- بدأت مسيرة النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية في اليمن في أواخر سبعينات القرن الماضي. لكن ولادتها الحقيقية تمت بإصدار قانون المصارف الإسلامية في 1996.

يوجد الآن في اليمن ثلاثة مصارف إسلامية هي:

بنك سبأ – بنك التضامن الإسلامي – بنك التمويل والاستثمار الإسلامي.

- البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية الأولى، فهو بنك الدولة، وبنك الإصدار وبنك البنوك، وهو السلطة النقدية الذي تتولى عملية الإشراف والرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق الاستقرار وزيادة النمو والتشغيل المستدام.
- وظيفة إصدار النقود تعتبر أقدم عمل للبنك المركزي ،وقد أخذت ثلاثة أشكال رئيسية من نظم الإصدار:
  - نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي الكامل أو بالغطاء الجزئي أو بالغطاء المزدوج.
  - نظام الإصدار المقيد بسلطة البرلمان.
  - نظام الإصدار الحر وهو النظام المعمول به حالياً في معظم البنوك المركزية في العالم.

  وفي إطار الإصدار الحر يكون البنك المركزي حراً في إصدار النقود وفقاً لمتطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.
- يمارس البنك المركزي وظيفته في الرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية من خلال عدد من أدوات السياسة النقدية وأبرزها.
  - سياسة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسب الاحتياطي القانوني والوسائل الأدبية في الإقناع ونظام السقوف الائتمانية.

وهـذه العلاقـة تختلـف بصـورة جوهريـة عـن البنـوك التجاريـة التقليديـة الـتي تقـوم العلاقة فيها بين المودع والبنك على أساس علاقة دائن (المودع) بمدين (البنك)، . ثم يقوم البنك التقليدي بإقراض هذه الودائع على أساس علاقة دائن (البنك) بمدين (المقترض أو طالب الائتمان أو المستثمر).

- تمثل عناصر القاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي أبرز بنود جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي، الذي يتحكم بها بصورة مباشرة من خلال العملة المصدرة والتأثير في احتياطيات الجهاز المصرفي.

تمثل عناصر أصول البنك المركزي موارد القاعدة النقدية و تؤثر على تغير القاعدة النقدية وبالتالي على تغير عرض النقود.

أي أن صافي الأصول الخارجية والمستحقات على الحكومة والبنوك التجارية والمؤسسات العامة تعتبر من أبرز العناصر المؤثرة على القاعدة النقدية وبالتالي على عرض النقود فإذا زادت (أو انخفضت) قيمة هذه العناصر، فإن القاعدة النقدية وعرض النقود يزيد (أو ينخفض).

- أساس العمل في البنك المركزي الإسلامي هو قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر وليس الفائدة (الربا).

يتشابه البنك المركزي الإسلامي التقليدي في الأهداف الاقتصادية والنقدية وفي بعض الوظائف والواجبات.

ولكن البنك المركزي الإسلامي يختلف عن المركزي، التقليدي في وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف.

- يستخدم البنك المركزي الإسلامي نظام الودائع المركزي، وشهادات الإيداع المركزي، وصكوك الاستثمار لعام كأدوات قائمة على آلية المشاركة والمضاربة في التأثير على عرض النقد والتحكم في حجم الائتمان والسيولة في الاقتصاد.

8- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة:

عزيزي الدارس: سنتناول في الوحدة الدراسية الرابعة: الاقتصاد النقدي ،عرض النقود ونظريات الطلب على النقود ، والنظرية الكلاسيكية ونظرية المدرسة النقدية في الطلب بالإضافة إلى النظرية الكمية، ونظرية المدرسة النقدية في الطلب على النقود.

9. قائمة المصطلحات:

- الأسواق المالية : هي الأسواق التي تستوعب نقل الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين.
- وحدات الفائض (يمثله المدخرون) وحدات العجز (يمثله المستثمرون).
- سوق الإصدار: هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية قبل الأسهم والمداولة إعادة التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراء والتي سبق إصدارها في السوق الأولى الرئيس.
- أذواق الخزانة: أدوات تصدرها الحكومة للحصول على تحويل مقيد الأجل لسد عجز الموازنة العامة.
- سندات النقد المعدنية: أدوات اقتراض مقيدة الأجل بقدرة البنوك التجارية.
- الأصول : التي تمثل جانب الالتزامات أو المطلوبات.
- خلق النقود: إحدى العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية والذي بدورة يؤثر على عرض النقود.
- ملاءة البنك (يسار البنك) : معيار يبين مدى كفاءة البنك في إدارة السيولة.
- الضمان : هو حجم الأصول المنقولة وغير المنقولة التي تقدمها لمقترض كضمان أو لتوثيق الائتمان المصرفي.
- السلم: إحدى صيغ التمويل التي يعمل بها في البنوك الإسلامية.
- سياسة سعر الخصم: إحدى الأدوات النقدية للبنك المركزي التي من خلالها يمارس أعمال الرقابة.

10- مراجع الوحدة:

أولاً: المراجع العربية

1- د.محمد علي القري ، الاقتصادي الاسلامي.

2- د.عبدالله علي الطوقي، المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية (دراسة تطبيقية على اليمن)، رسالة دكتوراه ، السودان، جامعة النيلين، 2005.

3- د.محمد الأفندي، محاضرات في النقود والبنوك والمصارف الإسلامية، مذكرات غير مطبوعة، 1999-2002.

4- د.سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية، بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، عمان، دار الفكرة، 1982.

5- محمد عمر شابرا ، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، دار التيسير، 1989.

6- يوسف القرضاوي، بيع المرابحة كما في تجربة المصارف الإسلامية الكويت، دار العلم، 1984م.

7- مجلس النواب، التشريعات الصادرة من مجلس النواب، المجلد الرابع، (22مايو 1990 – 22 مايو 2004).

8- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2005.

9- البنك الاسلامي للتنمية، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصر، الجزء الأول، وقائع ندوة رقم 43، د.عثمان بكر(محرر)، 1998، جده.

10- د.اسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية.

11- معهد صندوق النقد الدولي، اساليب التحليل المالي والبرمجة المالية، 1996.

12- محمد الافندي، محاضرات في النقود والبنوك ، مذكرات غير مطبوعة 1998.

13- المستشار/ الحسن، محمد، البنك المركزي اليمني، النشأة – الأهداف – الانجاز، الطبعة الأولى، 2006، صنعاء.

14- د. عبدالرحمن الحميدي وعبدالرحمن الخلف، النقود والبنوك والأسواق المالية دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1417هـ.

15- د.عبدالمنعم السيد علي ونزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.

16- د. محمد الأفندي، محاضرات في الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، مذكرات غير مطبوعة و 2005، صنعاء.
17- د.حمزة الزبيري، إدارة الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره.
18- د.سامي خليل، النقود والبنوك، الكتاب الأول، شركة كاظمة، الكويت 1982م مرجع سابق ذكره.
19- د.منير هندي، إدارة الأسواق والمنشئات المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997.
20- د. سامي حسن حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، العهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، بحث رقم 38، 1996م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Mishkin،F، The Economics of Money and Banking، Slott، Foresman bubisher، 2th edition 1989، USA.
2- Seigal، Barry، Money، Banking and the Economy، a monetarist Views، 19982
3- **Makinen. G ،Money ،Banking and Economic Activity ،N.Y، A codemic press ،1981.**
4- **Saunders ،Anthony ،Financial Institution Management، Amodem Perspective ،Richard D.Irwin ،1994.**
5- **Mishken. F،The Economics of Money and Banking and Finacial Markets ،opct.**
6- **Gary Smith، Money Banking and Financial Intermediation، opct.**

11- التعيينات:

أسئلة وتطبيقات

س1: عرف بدقة ما يلي:

-الأسواق المالية. -أسواق الإصدار. - أسواق التداول. -الأسواق المستقبلية.

- سوق النقد الدولي.

س2: قارن بين القضايا التالية:

- السوق النقدي والسوق المالي.
- شهادات الإيداع وسندات القبول المصرفية.
- أذون الخزانة والسندات الحكومية.

س3: ناقش بدقة ما يلي:

- الأسواق المالية تستوعب تدفق الموارد بين المدخرين والمستثمرين.
- أهمية الأسواق المالية في زيادة كفاءة النظام الاقتصادي.
- سندات المقارضة وسندات المشاركة التي لا تقوم على أساس الفائدة الثابتة.

1- أسئلة التقويم الذاتي.

2- الأسئلة الموضوعية.

1) أسئلة التقويم الذاتي:

1- عرف بدقة مايلي:

أ- الأسواق المالية

ب- أسواق الإصدار .

ج- أسواق التداول .

د- الائتمان.

ه- النقود المشتقة.

و- الاحتياطيات الفائضة.

ز- يسار البنك.

ح- شهادات الإيداع القابلة للتداول.

ط- نظام الإصدار الحدي.

ي- نظام الغطاء المزدوج.

ك- نسبة المضاربة المركزية.

ل- نظام الغطاء الذهبي.

1- قارن بين القضايا التالية:

أ- السوق النقدي.	- السوق المالي.
ب- أذون الخزانة.	- السندات الحكومية.
ج- الودائع الجارية.	- الودائع الآجلة.
د- الاحتياطي الفائض .	- الاحتياطي القانوني.

2- ناقش أوجه الشبه والاختلاف بين:

أ- البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي فيما يتعلق بجانب الموارد.

ب- استخدام الموارد في كل من البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

ج- البنك المركزي التقليدي والبنك المركزي الإسلامي.

3- أفترض أن المودع فهمي أودع مبلغ 5.000 ريالاً في البنك(أ) وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي (10 ٪) وأن البنك لا يحتفظ باحتياطي فائض والمطلوب ما يلي:

أ- أحسب حجم الودائع الإجمالي .

ب- أحسب حجم الاحتياطي في البنك.

ج- أحسب حجم الائتمان لذي فئة البنك.

د- أوجد حجم الودائع المشتقة.

ثانياً: الأسئلة الموضوعية:

1- أسئلة الاختيار المتعدد:

- من الخصائص والسمات للأسواق المالية ما عدا:-

أ- أسواق ائتمان مالي.

ب- إصدار النقود.

ج- إصدار السندات.

د- إصدار الأسهم.

2- يتم التمويل بواسطة الماليين من خلال:

أ- البنوك التجارية.

ب- البنوك الإسلامية.

ج- بنوك الادخار.

د- جميع ما سبق.

3- هناك معايير تحدد أشكال وأنواع الأسواق المالية وهي:

أ- معيار الإصدار.

ب- معيار موقع التداول.

ج- معيار فترة الاستحقاق.

د- جميع ما سبق.

4- يقدم السوق النقدي عدداً من الأدوات والأوراق المالية منها:

أ- الأوراق التجارية.

ب- الأسهم الممتازة.

ج- الأسهم الدولية.

د- السندات الحكومية.

5- يتكون جانب الأصول من العناصر الآتية ما عدا:

أ- أرصدة الأصول الخارجية.

ب- ودائع جارية وآجلة.

ج- احتياطيات.

د- استثمارات مقيدة وطويلة الأجل.

6- يتكون جانب الخصوم من العناصر الآتية ما عدا:

أ- رأس المال المدفوع.

ب-الودائع.

ج- النقد بالخزينة وأرصدة نقدية بالبنوك .

د- قروض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

7- من أجل ضمان نجاح البنوك التجارية في خلق الائتمان يعتمد على عدد من الشروط أهمها:

أ- مستوى التقدم المصرفي.

ب- وجود عدد من البنوك التجارية مرتبطة.

ج- توفر الرغبة في إعادة إقراض الودائع الآجلة.

د- جميع ما سبق.

8- مضاعف النقود البسيط هو عبارة عن:

أ- مقلوب الودائع المشتقة.

ب- مضاعف الودائع الآجلة.

ج- مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني.

د- لا شيء مما سبق.

9- هناك مشكلات توجه إدارة الأصول في البنوك التجارية منها ماعدا:

أ- مشكلة الربحية.

ب- مشكلة المخاطرة.

ج- مشكلة الأمان.

د- مشكلة السيولة.

10- يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها على النحو الآتي:

أ- المخاطر المرتبطة بعملاء البنك.

ب- المخاطر المرتبطة بطبيعة الائتمان.

ج- المخاطر المرتبطة بسوء إدارة الائتمان.

د- جميع ما سبق.

11- من أبرز أساليب التمويل في البنوك الإسلامية:

أ- السلف والإقراض.

ب- بيع المرابحة والأمر بالشراء.

ج- صيغة المضاربة.

د- الائتمان قصيرة الأجل.

12- من وظائف البنك المركزي.

أ- بنك الإصدار.

ب- بنك الحكومة (الدولة).

ج- بنك البنوك.

د- جميع ما سبق.

ثانياً: صح وخطأ:

1- لا تعد مؤشرات الأسواق المالية مقياساً لمستوى الاقتصاد لصورة عامة.

2- معيار فترة الاستحقاق من المعايير التي تحدد أشكال الأسواق المالية وأنواعها.

3- سوق رأس المال هو سوق يتم فيه إصدار الأوراق (الأدوات المالية) لأول مرة.

4- أذون الخزانة من الأدوات التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على تمويل طويل الأمل لدى عجز الموازنة العامة.

5- يعد سوق الإصدار سوقاً للإقراض والاقتراض طويل الأجل.

6- يطلق على الودائع الجارية: الودائع تحت الطلب، وتسمى أحياناً بالحسابات الجارية.

7- مضاعفة الائتمان يعتمد على عدد من الشروط منها نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي.

8- ملاءة البنك أو يسار البنك هو المعيار الذي يبين مدى كفاءة البنك في إدارة المخاطر.

9- تتحدد كفاءة إدارة البنك للأصول في عملية تنظيم العلاقة بين عنصر الربحية وعنصر السيولة.

10- لا تختلف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن طبيعة عمل البنوك التقليدية (التجارية) .

11- السيولة النقدية في البنوك الإسلامية لا تختلف عن السيولة النقدية في البنوك التقليدية.

12- العلاقة بين صاحب الوديعة والبنك الإسلامي هي علاقة مشاركة وفقاً لصيغة المرابحة في الشريعة الإسلامية.

الإجابات:

13-الإجابات التدريبات:

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
رقم الإجابة	ب	د	د	أ	ب	ج	د	ج	ب	د	ب	د

رقم السؤال	الحالة	التعـــــليل
1	×	تعد مؤشراً لقياس الأداء الاقتصادي بصورة عامة.
2	✓	________
3	×	سوق الإصدار.
4	×	قصيرة الأجل.
5	×	سوق رأس المال.
6	✓	________
7	✓	________
8	×	في إدارة السيولة.
9	✓	________
10	×	تختلف تماماً .
11	×	تختلف تماماً.
12	×	وفقاً لصيغة المضاربة.

4 الوحـدة الرابـعة

الاقتصاد النقدي
(عرض النقود ونظريات الطلب على النقود)

محتويات الوحدة

الموضـــــــوع	الصفحة
1.المقدمة..	**216**
1. 1. تمهيد..	216
1. 2. أهداف الوحدة..	217
1. 3. أقسام الوحدة..	217
1. 4. القراءات المساعدة	218
1. 5. الوسائط التعليمية المساعدة......................................	218
2. الاقتصاد النقدي (عرض النقود ونظريات الطلب على النقود)	**219**
2. 1 . البنك المركزي وعرض النقود............................	219
2. 2. دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود........	228
2. 3. دور الجمهور في التأثير على عرض النقود...............	231
2. 4 العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين..............	232
2. 5. النموذج الكلي لعرض النقود.....................................	234
3. نظريات الطلب على النقود..	**242**
3. 1.النظرية لنقدية الكلاسيكية.....................................	242
3. 2. النظرية الكينزية في الطلب على النقود....................	250
3. 3 . نظرية الطلب على النقود الحديثة..........................	264
4. الخلاصة...	**271**
5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة....................	**273**
6. قائمة المصطلحات..	**274**
7. مراجع الوحدة..	**275**
8. التعيينات..	**275**

1- المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس،

يمارس عرض النقود (أو الكتلة النقدية) دوراً مؤثراً على مجمل عناصر الاستقرار الاقتصادي الداخلي لأي اقتصاد.

فلا غرو أن لعرض النقود أثراً فعالاً وكبيراً على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى الإنتاج من جهة، كما أن لها أثر كبير على الاستقرار الخارجي للاقتصاد المتمثل في حركة ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

ولكن عرض النقود يتأثر بدوره بثلاث جهات رئيسة هي:

- البنك المركزي الذي يحدد حجم القاعدة النقدية وحجم الاحتياطيات المصرفية الكلية.
- البنوك التجارية التي تحدد حجم الودائع المصرفية المشتقة (خلق النقود الائتمانية) أي تحدد حجم القروض والائتمان الذي تمنحه.
- الجمهور الذي يحدد اتجاه وحجم توزيع أصوله النقدية بين عملة متداولة خارج البنوك وبين ودائع جارية تحت الطلب وودائع أجله لدى البنوك.

ولا شك أن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأطراف الثلاثة تؤثر بدرجة ملحوظة على اتجاه وحجم عرض النقود.

لذلك، تتناول هذه الوحدة محددات عرض النقود من حيث الجهات المؤثرة عليه، ومن حيث العوامل المحددة لعرض النقود.

وحتى تكتمل الصورة لجانبي النظرية النقدية، فإن الأمر يتطلب دراسة وتحليل جانب الطلب على النقود.

والحق أن الاهتمام في دراسات النقود قد شهد تطوراً كبيراً حيث تحول الاهتمام من التركيز على دراسة قيمة النقود إلى دراسة دور النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة على العرض والطلب على النقود التي تؤثر على الأسعار والإنتاج وميزان المدفوعات ولذلك، فإن الغرض من دراسة الطلب على النقود هو الإجابة على السؤال الجوهري: لماذا يحتفظ الناس بالنقود؟

إن هذه الوحدة تهتم بالقضايا والعوامل المحددة للطلب على النقود وفقاً للرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية في تحليل الطلب على النقود.

1 -2. أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: مرحبا بك إلى دراسة الوحدة الدراسية الرابعة والذي ويتوقع منك بعد دراسة الوحدة أن تكون قادراً على:

1. قياس عرض النقود ودور البنك المركزي في التأثير على عرض النقود.
2. أن توضح قدرة البنك المركزي في التحكم بالقاعدة النقدية.
3. تبين دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود ومدى مقدرتها الفعلية في التأثير على عرض النقود.
4. تشرح دور الجمهور في التأثير على عرض النقود والتعرف على العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين.
5. تعرض النموذج الكلي لعرض النقود والعوامل المؤثرة على عرض النقود.
6. تتعرف على النظريات المختلفة للطلب على النقود.

1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس،

ألفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من قسمين رئيسين أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية لهذه الوحدة حيث يتضمن القسم الأول منها: عرض النقود. وسيتم تناول مقياس عرض النقود والمحددات والجهات المؤثرة في عرض النقود.

أما القسم الثاني : نظريات الطلب على النقود، ويتناول النظرية الكلاسيكية ونظرية المدرسة النقدية في الطلب بالإضافة إلى النظرية الكمية، ونظرية المدرسة النقدية في الطلب على النقود.

1 -4. القراءات المساعدة:

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات التي تتضمنها هذه الوحدة، نرجو أن تحاول الاستفادة منها قدر الإمكان نظراً لإتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة.

1. **Smith ،G ،Money ،Banking and financial Intermediation ،opct.**
2. **Mishin ،F ،Money ،Banking and financial Markets ،opct.**
3. **Harvilesky and Boorman ،Money Supply and Money Demand and Macro Economics Models ، Harlan David son ،Inc ،Illinois ،USA ،1982.**
4. **Laidler, D, The Demand for Money: Thories and Evidance, Third Edition , Harper and Row, NW, 1985.**
5. **Havrilesky, T and Boorman, Money Supply, Money Demand and Macroeconomics Models, Second Edition, Opct.**
6. **Froyen, R. T. U Macroeconomics: Thories and Policies Macmillan , NW , 1993.**

1 -5. الوسائط التعليمية المساندة:

عزيزي الدارس: لكي تحقق أهداف الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

1. قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة وحل تدريباتها ةالتقويم الذاتي الخاص بها.
2. زيارة موقع التعلم عن بعد **http//:dl.ust.edu** بنظام **LMS**وموقع الجامعة **www.ust.edu** .
3. تمثل السيديهات وأشرطة الكاست المصاحبة للكتاب المقرر من الوسائط التي يمكن الاستفادة منها.
4. نماذج الامتحانات وإجاباتها النموذجية والمعدة من قبل عمادة التعلم بوحدة الإشراف الأكاديمي.

2. الاقتصاد النقدي (عرض النقود ونظريات الطلب على النقود) (Monetary Economics)

2 -1 البنك المركزي وعرض النقود

2 .1 .1 قياس عرض النقود:

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة. أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (31 ديسمبر مثلاً).

أي أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلاً)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة منها البنك المركزي.

وفي مناسبات أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد. وقد عرضنا في الفصل الثاني أربعة مقاييس عملية لعرض النقود وهي M_1، M_2، M_3، M_4. غير أننا هنا نذكر بالطريقتين الأكثر شيوعاً في قياس عرض النقود وهما:

أ. المقياس الضيق للنقود (M_1):

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كوسيط في التبادل، والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات (Transaction Approach).

وبناءً على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بيد الأفراد وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية ويرمز لها بالرمز (C).
- الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية ويرمز لها بـ(D).

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل.

باختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو:

$$M_1=C+D$$

ب. المقياس الواسع للنقود: (M_2)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة، أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة (**Liquidity Approach**) أو طريقة السيولة وبناءً على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق (M_1).
- كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات. ويطلق على ودائع الآجل بأشباه النقود (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو:

$M_2 = M_1 +$ أشباه النقود

2. 1. 2 آلية تأثير البنك المركزي على عرض النقود:

سبق القول إلى أن البنك المركزي يمارس تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (**MB**). إضافة إلى التأثير على مكونات مضاعف النقود التي تؤثر على حجم الاحتياطيات الكلية للجهاز المصرفي، ورأينا فيما تقدم أن القاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (**MB**) وتتكون من:

- النقد المصدر (أوراق البنكنوت) (**C**).
- الاحتياطيات في الجهاز المصرفي(**TR**).

غير أن قدرة البنك المركزي على التحكم في القاعدة النقدية تكون أكبر وأكثر وضوحاً من التحكم على حجم الاحتياطيات الكلية.

أن البنك المركزي يستطيع التحكم في القاعدة النقدية من خلال العمليات الرئيسية التالية والتي تؤدي زيادتها إلى زيادة حجم القاعدة النقدية ومن ثم زيادة عرض النقود والعكس صحيح.

أولاً: إصدار العملة.

ثانياً: الإقراض الحكومي.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة.

رابعاً: إقراض البنوك التجارية.

أولاً: إصدار العملة:

عندما يصدر البنك المركزي عملة جديدة (كمية إضافية من البنكنوت) فإنه يوزعها بإحدى طريقتين:

- أما بتوزيعها على البنوك كصورة من صور إقراض البنوك.
- أو بتوزيعها نقداً على الجهات الحكومية الرسمية في صورة مدفوعات مختلفة أو في شكل إقراض للحكومة.

وفي هاتين الحالتين، فإن الأثر على القاعدة النقدية يتم بصور مختلفة. دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي قام بإصدار (100) مليون ريال كعملة جديدة من فئة (1000) ريال. فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية في الحالات الآتية:

أ. حالة إصدار عملة وتوزيعها على البنوك بصورة غير مباشرة هذه العملية تظهر في ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

ميزانية البنك المركزي

أصول	خصـــــــوم
لا تغيير	+ 100 مليون عملة لدى البنوك - 100 مليون ودائع البنوك الاحتياطيات الكلية: لا تغيير

من الواضح أن هذه العملية لم تؤثر على حجم الاحتياطيات المصرفية الكلية. وبالمقابل فقد انخفضت ودائع البنوك لدى المركزي بمقدار 100مليون.

ولكن القاعدة النقدية زادت بصورة مباشرة بمقدار 100مليون ريال بسبب زيادة العملة لدى البنوك.

أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو الزيادة في العملة لدى البنوك التي تشكل أحد مصادر العملة المصدرة.

ب. حالة إصدار عملة وتوزيعها على البنوك مباشرة (قروض):

في هذه الحالة يؤثر إصدار العملة على الاحتياطيات الكلية للبنوك حيث تزيد الاحتياطيات الكلية بمقدار 100مليون ريال.

أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

وتظهر أثر هذه العملية على ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
+100 مليون قروض للبنوك	+100مليون الاحتياطيات الكلية للبنوك

جـ. حالة توزيع العملة المصدرة على الجهات الحكومية:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
لا تغيير	+100 مليون عملة في التداول - 100 مليون الودائع الحكومية

أدت هذه العملية إلى زيادة القاعدة النقدية بمقدار 100مليون ريال أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو زيادة العملة في التداول.

ثانياً: حالة الإقراض الحكومي:

يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال شراء السندات أو الأذون الحكومية قصيرة الآجل. تؤثر هذه العملية على حجم القاعدة النقدية، وسنوضح هذا من خلال عرض ميزانية البنك المركزي.

دعنا نفترض أن البنك قدم قرضاً للحكومة مقداره (20) مليون ريال

أ- .تم إيداع القرض في حسابات الحكومة لدى المركزي

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
+20 مليون سندات حكومية	+20 مليون ودائع حكومية

يلاحظ انخفاض القاعدة النقدية بمقدار (20) مليون ريال بسبب زيادة الودائع الحكومية مقابل زيادة القاعدة النقدية بنفس المقدار نتيجة إقراض الحكومة في شكل شراء السندات الحكومية.

لكن الأثر الصافي على القاعدة النقدية كان محايداً بسبب أن صافي المستحقات أو صافي الإقراض الحكومي = صفر.

إضافة إلى ذلك، فإن احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي لم تتأثر لأن القرض لم يتم إنفاقه وبالتالي لم تتأثر القاعدة النقدية.

ب- التصرف بالقرض بإنفاقه:

إذا أنفقت الحكومة القرض، فإن هذا سيتم من خلال شيكات مسحوبة على حساب الجهات الحكومية لدى المركزي وإذا ما تم إيداع هذه الشيكات في حسابات الشركات أو الأفراد لدى البنوك التجارية. فإن ميزانية البنك المركزي بعد عمليات المقاصة تظهر على النحو الآتي:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
	+20 مليون الاحتياطات المصرفية (ودائع البنوك التجارية) -(20) مليون الودائع الحكومية

في هذه الحالة نجد أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية (20 مليون) هو الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة كما أشرنا سابقاً إلى بيع وشراء الأوراق المالية وخاصة بيع وشراء السندات الحكومية تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على حجم القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود.

وفيما يلي نوضح تلك الآثار كما تظهر على ميزانية البنك المركزي وفقاً للحالات الآتية:

أ-حالة شراء السندات الحكومية:

دعنا نفترض أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية قيمتها (100)مليون ريال من بنوك وشركات أعمال وأفراد حيث دفع المركزي قيمة هذه السندات بشيكات مسحوبة على المركزي لأمر البائعين المذكورين.

بعد إجراء عمليات المقاصة، فإن أثر هذه العملية تظهر في ميزانية البنك المركزي كما يلي:

الأصول	الخصوم
+100 مليون سندات حكومية	+100 مليون الاحتياطيات الكلية المصرفية (ودائع البنوك)

ويلاحظ أن أثر هذه العملية هو: زيادة الاحتياطيات الكلية للبنوك مقابل زيادة قيمة أصول البنك بنسبه المقدار.

وهنا نلاحظ أن القاعدة النقدية قد زادت بمقدار الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك. بينما لم تؤثر هذه العملية على مستوى النقد المتداول. بمعنى آخر، فإن الزيادة في القاعدة النقدية = الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

ب- حالة شراء السندات الحكومية ودفع القيمة نقداً:

دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية قيمتها 100مليون ريال من الشركات والأفراد. حيث قرر البائعون صرف الشيكات المسحوبة على المركزي نقداً. فما هو أثر هذه العملية على ميزانية البنك المركزي ومن ثم على القاعدة النقدية.

ميزانية البنك المركزي

الأصـــــول	الخـــــصوم
+100 سندات حكومية	+100 مليون عملة متداولة الاحتياطيات، الكلية: لا تغيير

نتيجة هذه العملية هو عدم وجود تأثير على حجم الاحتياطيات الكلية.

وإنما زيادة العملة المتداولة بيد الأفراد والشركات بمقدار 100مليون ريال أي أن القاعدة النقدية زادت بمقدار مساو للزيادة في العملة المتداولة:

- تبين عمليات السوق المفتوحة التي أشرنا إليها إلى أن التغير في القاعدة النقدية يكون بنفس حجم شراء السندات الحكومية سواء تم إيداع الشيكات في الجهاز المصرفي أم تم صرفها نقداً.

وبذلك يكون التغيير في حجم القاعدة النقدية أكثر وضوحاً مقارنة بتأثيرها على الاحتياطيات الكلية.

جـ. حالة بيع السندات الحكومية نقداً:

دعنا نفترض أن البنك المركزي قام ببيع سندات حكومية قيمتها 100مليون ريال للأفراد والشركات وحصل على قيمتها نقداً. فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية وميزانية البنك المركزي؟

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- 100مليون سندات حكومية	- 100 مليون عملات متداولة الاحتياطيات الكلية: لا تغيير

يلاحظ أن هذه العملية أدت إلى انخفاض العملة المتداولة بيد الأفراد والشركات بمقدار 100مليون ريال.

أي أن القاعدة النقدية انخفضت بمقدار 100مليون ريال دون أن يؤثر ذلك على حجم الاحتياطيات الكلية.

أي أن الانخفاض في القاعدة النقدية يساوي الانخفاض في العملة المتداولة.

د. حالة بيع السندات الحكومية بشيكات:

في هذه الحالة يقوم الأفراد والشركات بدفع قيمة السندات الحكومية التي باعها المركزي بشيكات مسحوبة على ودائعهم لدى البنوك التجارية فما هو الأثر في هذه الحالة؟

إلى ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- 100 مليون سندات حكومية	- 100 مليون الاحتياطيات الكلية للبنوك العملة المتداولة : لا تغيير

في هذه الحالة نجد أن الاحتياطيات الكلية للبنوك قد انخفضت بمقدار قيمة السندات الحكومية المباعة، بينما لم يحدث أي تغيير للعملة المتداولة.

أي أن الانخفاض في القاعدة النقدية يساوي الانخفاض في الاحتياطيات الكلية للبنوك التجارية.

- ومن الواضح، أن عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع السندات الحكومية تظهر أن قدرة البنك المركزي على التحكم بالقاعدة النقدية هي أكبر من قدرته على التحكم بالاحتياطيات الكلية للبنوك.

رابعاً: إقراض البنوك التجارية:

عرفنا سابقاً أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية من خلال تقديم ما يسمى بالقروض المخصومة.

دعنا نفترض الآن أن المركزي قام بإقراض بعض البنوك التجارية بمبلغ (50) مليون ريال، فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية؟

لنتأمل فيما يطرأ على ميزانية البنك المركزي:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
+(50)مليون قروض للبنوك التجارية	+(50)مليون احتياطيات كلية العملة المتداولة: لا تغيير

من الواضح أن هذه العملية أدت إلى زيادة الاحتياطيات الكلية للبنوك ومن ثم زيادة القاعدة النقدية بنفس المبلغ.

2. 1.3 قدرة البنك المركزي في التحكم بالقاعدة النقدية (ملاحظات ختامية):

- رأينا فيما سبق أن قدرة البنك المركزي في التحكم بالقاعدة النقدية تكون أكثر وضوحاً وقوة عندما يقوم البنك المركزي بالعمليات الآتية:
  - إصدار عملة جديد.
  - إقراض الحكومة.
  - عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية) .

فالبنك المركزي يستطيع تحديد حجم العملة المصدرة وحجم الإقراض الحكومي وحجم السندات المباعة أو المشتراة.

وبالتالي فإنه يستطيع تحديد حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة وواضحة.

- غير أن تلك القدرة ليست واضحة ومباشرة في حالة القروض المخصومة للبنوك التجارية في حالة القروض المخصومة، يستطيع المركزي تحديد سعر الخصم – أي سعر الفائدة على القروض المخصومة للبنوك التجارية. لكنه في نفس الوقت لا يستطيع تحديد حجم القروض المخصومة ومن ثم لا يستطيع تحديد حجم القاعدة النقدية مباشرة.

والسبب أن قرار الاقتراض من عدمه متروك للبنوك التجارية.

- وبناء على ذلك، فإن الاقتصاديين النقديين يميزون بين مفهومين للقاعدة النقدية هما:
  - الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية:

هذا الجزء يخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي، ويحدث هذا عندما تتغير القاعدة النقدية نتيجة عمليات السوق المفتوحة، أو إصدار عملة جديدة (أو إقراض للحكومة).

وقد عرف الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية بأنه القاعدة النقدية الإجمالية مطروحاً منها القروض المخصومة.

  - الجزء المقترض من القاعدة النقدية:

وهذا الجزء يخضع للتحكم الجزئي (غير الكامل) للبنك المركزي، ويحدث عندما تتغير القاعدة النقدية نتيجة القروض المخصومة التي لا يستطيع المركزي التحكم في حجمها، وإنما يتحكم في تحديد سعر الخصم فقط.

- ومن هذين المفهومين نستطيع صياغة القاعدة النقدية الإجمالية (**MB**) على النحو الآتي:

القاعدة النقدية الإجمالية = الجزء غير المقترض (**UMB**) + الجزء المقترض (**BMB**)

أو: الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية (**UMB**) = القاعدة النقدية الإجمالية (**MB**) مطروحا منها الجزء المقترض من القاعدة النقدية (**BMB**)

أو: $UMB=MB-BMB$

- خلاصة القول أن البنك المركزي يتمتع بالتحكم الكامل على الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية (**UMB**) لأنه يتمتع بالقدرة على التحكم بالكامل بحجم السندات المباعة أو المشتراه أو بحجم الإصدار النقدي (عملة جديدة).

بينما يتمتع بتحكم جزئي في الجزء المقترض من القاعدة النقدية، لإن تحكمه في القروض المخصومة يكون أقل.

- وبما أن عرض النقود مرتبط بالقاعدة النقدية ومضاعف النقود التي اشرنا إليها سابقاً من خلال العلاقة الآتية:

$$M= m\ MB$$

فإن هذا يعني أن تحكم البنك المركزي بالقاعدة النقدية يعني تحكمه أيضا بالعرض النقدي، وسنبين ذلك لاحقا من خلال اشتقاق النموذج الكلي (العام) لعرض النقود.

2-2. دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود:

للبنوك التجارية دور في التأثير على عرض النقود.

وقد رأينا أن هذا الدور يتمثل في قيام البنوك التجارية بعملية خلق النقود. أو خلق الودائع المصرفية المشتقة التي تفوق قيمتها بأضعاف مضاعفة قيمة الودائع الأصلية الحقيقية.

وعرفنا أيضاً أن حجم الودائع المشتقة، أو النقود الإئتمانية يمكن حسابها من خلال العلاقة الآتية:

$$DD = \frac{1}{rd} D - D$$

حيث **DD** = حجم الودائع المشتقة

$\frac{D}{rd}$ = حجم الودائع الإجمالية الذي يساوي الودائع الأصلية مقسوم على مضاعف النقود البسط (**rd**).

D= حجم الودائع الأصلية

وحيث أن حجم الودائع المشتقة يمثل حجم الإقراض الذي قامت البنوك التجارية بمنحه من وديعة أصلية أوليه.

فإن هذا يعكس مدى قدرة البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود.

غير أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومن ثم التأثير على عرض النقود ليست مطلقة. حيث تعتمد هذه القدرة على عدد من العوامل والمحددات سنناقشها في موضوع آخر

ولكننا سنذكر القارئ بأهم هذه العوامل والمحددات وهي:

- مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت البنوك التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزانتها أو لدى البنك المركزي كلما أضعف ذلك من قدرتها على التأثير على عرض النقود.
- حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والإئتمان من البنوك التجارية.

وكلما كان هناك طلب نشط على قروض البنوك التجارية كلما زاد من قدرتها على التأثير على عرض النقود.

- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، كلما ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان)، وبالتالي عرض النقود.

تحليل مدى القدرة الفعلية للبنوك التجارية في التأثير على عرض النقود:

إلى أي مدى تستطيع البنوك التجارية التحكم في هذه العوامل والمحددات ألتي أشرنا إليها للتو؟

- إن تحكم البنوك في حجم ودائع الجمهور في البنوك تحكم جزئي لأن تحديد هذا الحجم هو قرار بيد الجمهور في المقام الأول.
- كذلك، فإن تحديد حجم القروض المطلوبة من البنوك هو قرار بيد المقترضين في المقام الأول.
- وفيما يتعلق بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني، فهذا اختصاص قانوني للبنك المركزي، ولا تستطيع البنوك التأثير عليه في أغلب الأحوال.

• إذن يبقى للبنوك التجارية كامل التحكم في حجم الاحتياطيات الفائضة (**ER**)، أي أن البنوك التجارية تمتلك القرار الكامل فيما يتعلق بتحديد حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به في خزائنها أو لدى المركزي في صورة نقد سائل.

فإذا رغبت البنوك التجارية في زيادة حجم الاحتياطي الفائض ومن ثم زيادة نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع (ER/D). فإن تأثيرها على عرض النقود ينخفض. لأن قدرتها الفعلية على خلق النقود ينخفض والعكس صحيح.

سلوك البنوك

• يصبح السؤال الأكثر أهمية إذن هو : ما هي الدوافع التي تجعل البنوك التجارية تقرر زيادة نسبة الاحتياطي الفائض أو تخفيض هذه النسبة؟

يمكن القول، أن سلوك البنوك التجارية فيما يتعلق بتغيير نسبة الاحتياطي الفائض يعتمد على عدد من العوامل أهمها ما يلي:

أولاً: تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الفائضة:

تقاس تكلفة الاحتفاظ بمعدلات العائد السوقية على بقية الأصول المالية. دعنا نفترض أن معدل العائد على الأسهم والسندات وغيرها من الأصول قد ارتفع. هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل معطل في خزائن البنوك. لذلك ستلجأ البنوك إلى زيادة إقراض النقود السائلة أو شراء الأسهم والسندات للاستفادة من ارتفاع معدل العائد بدلاً من الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض في شكل سائل عاطل.

أي أن البنـوك سـتخفض نسـبة الاحتيـاطي الفـائض. والعكـس يحـدث إذا انخفضـت معدلات العائد السوقية ، الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الاحتياطي الفائض نظراً لانخفاض كلفة الاحتفاظ به.

وهكـذا نجـد أن هنـاك علاقـة عكسـية بـين تكلفـة الاحتفـاظ (معـدلات العائـد السوقية) وبين نسبة الاحتياطي الفائض $\frac{ER}{D}$.

ويمكننا صياغة هذه العلاقة العكسية على النحو الاتي:

$$\frac{ER}{D} = \mathbf{f}(\overset{(-)}{r})$$

حيـث ($\mathbf{r}$) معـدلات العائـد السـوقية الـتي تمثـل تكلفـة الإحتفـاظ بنسـبة الاحتيـاطي الفائض.

ثانياً: توقعات سحب الودائع من البنوك:

يمثل توقع وقلق البنوك من طلبات مفاجئة للأفراد لسحب ودائعهم من البنوك عنصراً محفزاً للبنوك في زيادة حجم الاحتياطي الفائض. أي أن نسبة الاحتيـاطي الفـائض إلى الودائـع ($\mathbf{E}\,{}^{R}\!/\!_{D}$) سيرتفع مع هذا التوقع.

وبمعنـى أخـر، فـإن العلاقـة بـين ($\mathbf{E}\,{}^{R}\!/\!_{D}$) وتوقـع طلبـات السـحب للودائـع هـي علاقـة طردية.

وبـالرغم مـن أن البنـوك التجاريـة تسـتطيع مواجهـة طلبـات السـحب مـن خـلال وسـائل أخرى مثل:

- اسـتدعاء قـروض البنـك قصـيرة الآجـل أو بيـع الأوراق الماليـة الـتي يمتلكهـا البنـك أو الاقتراض من البنك المركزي أو إعلان حالة الإفلاس إلا أن مثل هذه الوسائل قد تكون ذات كلفة أكبر، كما أنها تضر بسمعة البنك ومركزه المالي.

ولـذلك، فـإن هـذه البنـوك تفضـل زيـادة نسـبة الاحتيـاطي الفـائض عنـد ارتفـاع توقعاتهـا بزيادة طلبات السحب. وهو ما يؤكد العلاقة الموجبة التي أشرنا إليها للتو.

- يمكننـا ألان صـوغ العلاقـة السـلوكية للبنـوك التجاريـة فيمـا يتعلـق بـدوافع الاحتفـاظ بالاحتياطي الفائض على النحو الآتي:

$$= f\left({}^{R}\!/_{D}\ E\ \overset{(-)}{r}\ ،\ \overset{(+)}{E_d} \right)$$

حيث **r**= معدلات العائد السوقي

E_d= توقعات البنوك لطلبات سحب الودائع

وهي دالة عكسية بالنسبة لمعدلات العائد السوقي وطرديه بالنسبة للتوقعات.

2 -3. دور الجمهور في التأثير على عرض النقود

يعتمد مستوى تأثير جمهور المودعين على عرض النقود على درجة تفضيل الجمهور للاحتفاظ بالنقود في شكل عملة خارج البنوك وبين ودائع جارية تحت الطلب وودائع أجله لدى البنوك.

أي أنه يعتمد على نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية ($\frac{C}{D}$)

حيث **C** = العملة المتداولة خارج البنوك

D= كما عرفنا سابقاً بأنها الودائع الجارية تحت الطلب.

ومن الواضح أن هذه النسبة ($\frac{C}{D}$) تعكس سلوك جمهور المودعين ،فكلما رغب الأفراد في الاحتفاظ بنسبة أكبر من العملة المتداولة مقارنة بالودائع الجارية ،كلما أدى ذلك إلى انخفاض عرض النقود.

أي أن هناك علاقة عكسية بين ($\frac{C}{D}$) وبين عرض النقود، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بما يلي:

- العملة خارج البنوك (C) ليست قابلة للتضاعف، بينما الودائع الجارية قابلة للتضاعف، كما عرفنا ذلك من عملية خلق النقود في البنوك التجارية.

وعندما يزيد تفضيل الأفراد للعملة المتداولة (C) غير القابلة للتضاعف فإن ذلك يكون على حساب تخفيض الودائع الجارية (D) القابلة للتضاعف وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

- ومن ناحية أخرى، فإن قرار التفضيل بتوزيع الأصول النقدية للأفراد بين العملة المتداولة وبين الودائع هو قرار مزدوج، فالأفراد يقرون حجم العملة المتداولة إلى الودائع الجارية $\frac{C}{D}$

وفي نفس الوقت، فإنهم يقررون حجم الودائع الآجلة (T) إلى الودائع الجارية (T/D).

وهناك ثلاثة احتمالات لإتجاه هذا القرار المزدوج:

أ- يقرر الأفراد زيادة كل من $\frac{C}{D}$ ، T/D :

في هذه الحالة يكون الأثر على عرض النقود عكسي حيث ينخفض عرض النقود مع زيادة تفضيل الأفراد للعملة المتداولة، والودائع الآجلة مقارنة بالودائع الجارية.

ب- يقرر الأفراد تخفيض كل من $\frac{C}{D}$ ، T/D :

في هذه الحالة يزيد عرض النقود بسبب زيادة الودائع الجارية مقارنة بـ C، T.

ج- تغير $\frac{C}{D}$ ، T/D في اتجاه معاكس:

أي: إما $\frac{C}{D}$ ↑ بينما T/D ينخفض

أو $\frac{C}{D}$ ↓ بينما T/D يزيد

في هذه الحالة، فإن الأثر على عرض النقود غير واضح، ويعتمد على نسبة التغير في كل من النسبتين $\frac{C}{D}$ ، T/D.

2-4 العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين

- رأينا أن تفضيل الجمهور ينعكس على اتجاه التغير في النسبة $\frac{C}{D}$ بصورة أساسية. والسؤال الآن هو: ما هي الدوافع التي تجعل الأفراد يزيدون من تلك النسبة أو يحفضونها؟ هناك عوامل أو محددات تؤثر على سلوك جمهور المودعين فيما يتعلق بـ $\frac{C}{D}$.
- إن الاستعانة بنظرية الأصول المالية تمكننا من تحديد تلك العوامل المؤثرة وهي على النحو الآتي:

أ- الثروة (**Wealth**):

كلما زادت الثروة بحوزة الأفراد، فإن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية تقل أي أن هناك علاقة عكسية بين $\frac{C}{D}$ وبين الثروة.

ولكن العلاقة بين مستوى الثروة والنسبة T/D هي علاقة طردية، فكلما زادت الثروة، كلما فضل الأفراد زيادة نسبة الودائع الآجلة للاستفادة من العوائد المتوقعة.

ب- العائد المتوقع (**E**):

العائد المتوقع يشمل العائد المادي، والمعنوي معاً. وبصورة عامة فإن ارتفاع العائد المتوقع على الأصول الأخرى أو الودائع لآجل، تحفز الأفراد على تخفيض نسبة العملة المتداولة مقابل الودائع الجارية($\frac{C}{D}$).

أي أن هناك علاقة عكسية بين **E** ، $\frac{C}{D}$.

- ومن ناحية أخرى، هناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى تفضيل الأفراد للنسبة $\frac{C}{D}$ ومن أهمها:

  - درجة الاستقرار السياسي: حيث ترتفع $\frac{C}{D}$ عندما تزيد حالة عدم الاستقرار السياسي لأن الأفراد يسحبون جزء من نقودهم ممن البنوك.
  - زيادة حجم الاقتصاد الخفي وانتشار الأسواق السوداء الذي يؤدي إلى زيادة التعامل نقداً وليس عن طريق الشيكات والتعامل مع البنوك. أي أن $\frac{C}{D}$ تزيد مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي لأن أصحاب الاقتصاد الخفي يفضلون التعامل بالنقود.
  - ضعف عادات التعامل مع الجهاز المصرفي، ونقص وعي الأفراد بأهمية هذا التعامل يؤدي إلى زيادة $\frac{C}{D}$.

- وبصورة عامة، فإن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية يمكن صياغتها في شكل علاقة دالية على النحو الآتي:

$$\frac{C}{D} = f(\overset{(-)}{W}, \overset{(-)}{E}, Z)$$

حيث **W** = الثروة

E = العائد المتوقع.

(-)= تشير إلى أن العلاقة عكسية

Z= العوامل الأخرى مثل حجم الاقتصاد الخفي، وعادات التعامل مع النظام المصرفي، ودرجة الاستقرار السياسي.

2 -5. النموذج الكلي لعرض النقود: (The aggregate Model of Money Supply)

- يهدف هذا الجزء إلى اشتقاق النموذج الكلي لعرض النقود من خلال الربط بين تأثير البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور والتفاعل فيما بينهم في تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود بصورة مجتمعة.

أي أنه سيتم تحديد المحددات أو العوامل المؤثرة على عرض النقود إضافة إلى ذلك، سيتم اشتقاق مكونات مضاعف النقود الواسع أو المركب.

- إن نقطة البداية في هذا التحليل هو استعادة العلاقة بين عرض النقود (**M**) وبين القاعدة النقدية (**MB**) من خلال الصياغة الآتية:

$$M = m\, MB \longrightarrow (1)$$

حيث **M**= عرض النقود

m= مضاعف النقود

MB= القاعدة النقدية الإجمالية

هذه المعادلة تشير إلى أن عرض النقود يرتبط بالقاعدة النقدية من خلال مضاعف النقود (**m**).

ومن هذه المعادلة، تستطيع استنتاج أن مضاعف النقود هو:

$$m = \frac{M}{MB} \longrightarrow (2)$$

أي أنه يساوي عرض النقود منسوباً إلى القاعدة النقدية ويمكننا التعبير عن مضاعف النقود بالصورة الآتية:

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta MB} \longrightarrow (3)$$

هذه الصيغة تعني أن مضاعف البنود (**m**) ما هو إلا التغير في عرض النقود الناجم عن التعبير في القاعدة النقدية حيث يشير المثلث إلى مقدار التغير.

فإذا تغيرت القاعدة النقدية بمقدار ريال، فإن التغير في عرض النقود يساوي (**m**) أي قيمة المضاعف مضروبة في واحد.

- ولكن السؤال المهم هنا هو: ما هي مكونات مضاعف النقود وما هي مكونات القاعدة النقدية في المعادلة رقم (1).

أي أننا نحتاج هنا إلى:

- اشتقاق مضاعف النقود الواسع أولاً.
- ثم تحديد مكونات القاعدة النقدية.
- بعد ذلك تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود.

1-5-2 اشتقاق مضاعف النقود الواسع

أولاً: نذكر أن مكونات مضاعف النقود تعكس تأثير وتصرفات الأطراف الثلاثة:

الجمهور – البنك المركزي – البنوك

أ: بالنسبة لجمهور المودعين يقررون النسب الآتية:

$\frac{C}{D}$ = العملة المتداولة مقابل الودائع الجارية، أي كم من العملة تكون بأيديهم خارج الجهاز المصرفي وكم ودائع جارية.

T/D = الودائع الآجلة مقابل الودائع الجارية، أي من النقود عبارة عن ودائع لآجل وكم ودائع جارية.

دعنا نفترض أن الأفراد يقررون زيادة كل من $\frac{C}{D}$ ، T/D أي زيادة العملة المتداولة والودائع الآجلة مقابل الودائع الجارية بصورة متماثلة. أي أن النسب $\frac{C}{D}$ ، T/D تكون ثابتة.

ب: بناء على هذا التفضيل، يقوم البنك المركزي بتحديد نسب الاحتياطي التالية:

نسبة احتياطي قانوني على الودائع الجارية **(rd)**

نسبة احتياطي قانوني على الودائع الآجلة **(rt)**

ج: وبالنسبة للبنوك التجارية، فإنها تقرر أن تحتفظ باحتياطي فائض مقابل الودائع الجارية = $\frac{ER}{D}$ ، أي نسبة سيولة لمقابلة السحب اليومي من الودائع الجارية.

- ولكن نحن نعلم أن الاحتياطيات الكلية للبنوك يمكن التعبير عنها الآن في الصيغة الآتية:

$$R = RR + RT + ER \longrightarrow (4)$$

حيث **R**= حجم الاحتياطيات الكلية

RR= حجم الاحتياطيات القانونية على الودائع الجارية

RT= حجم الاحتياطيات القانونية على الودائع الآجلة

ER= حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به البنوك التجارية لمقابلة السحب من الودائع الجارية

ولكن:

$$RR = r_d.D$$
$$RT = r_t.T$$

أي أن **RR**= نسبة الاحتياطي القانوني مضروبا في حجم الودائع الجارية

كذلك **RT**= نسبة الاحتياطي القانوني مضروباً في حجم الودائع الآجلة

وبإحلال هذه التعريفات في المعادلة (**4**) ينتج أن

$$R = rd.D + rt.T + ER \longrightarrow (5)$$

ثانياً: لتحليل مكونات الطرف الأيمن من المعادة (**2**) نتبع الآتي: $m = \frac{M}{MB}$

أ- دعنا نعرف عرض النقود (**M**) بالمعنى الواسع:

$$M = C + D + T \longrightarrow (6)$$

أي أنها تساوي العملة المتداولة (**C**) + الودائع الجارية (**D**) + الودائع الآجلة بمختلف أنواعها (شبة النقود).

ب- دعنا الآن نتذكر مكونات القاعدة النقدية الإجمالية MB حيث:

$$MB = R + C \longrightarrow (7)$$

أي أن القاعدة النقدية تساوي الاحتياطيات الكلية (**R**) زائداً العملة المتداولة (**C**).

ج- الآن يمكننا صياغة معادلة القاعدة النقدية (7) في صيغة أخرى بدلالة المعادلة (5):

$$MB = rd.D + rt.T + ER + C \longrightarrow (8)$$

هذه المعادلة تؤكد على ما يلي:

- الزيادة في العملة المتداولة (**C**) تؤدي إلى زيادة مساوية في القاعدة النقدية.
- الزيادة في الاحتياطي الفائض في البنوك تؤدي إلى زيادة في القاعدة النقدية.
- زيادة نسب الاحتياطي القانوني يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية ويؤثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الودائع.

د- دعنا الآن نعيد صياغة معادلة القاعدة النقدية (8) بدلالة المتغيرات التي تعكس مباشرة سلوك جمهور المودعين ،والبنوك التجارية والبنك المركزي.

أي بدلالة $\frac{C}{D}$ ، $T/_D$ ، $\frac{ER}{D}$ وذلك على النحو الآتي:

دع :

$$(9)\begin{cases} rt.T = rt\,.\,T/_D\;D \\ C = \frac{C}{D}\,D \\ ER = \frac{ER}{D}\,D \end{cases}$$

ويوضح (9) في المعادلة (8) نجد أن:

$$MB = (rd.D) + rt.(T/D)D + (\frac{GR}{D})D + (\frac{C}{D})D \longrightarrow (10)$$

وبأخذ **D** عامل مشترك نجد أن:

$$MB = \{rd + rt.(T/D) + (\frac{ER}{D}) + (\frac{C}{D})D\} \longrightarrow (11)$$

هـ- دعنا الآن نعيد صياغة المعادلة (6) (عرض النقود) في شكل يبين بوضوح سلوك جمهور المودعين على النحو الآتي:

$$M = D + (\frac{C}{D})D + (\frac{T}{D})D$$

أو :

$$M=(1+\frac{C}{D}+T/_D)\,D \longrightarrow (12)$$

و- وصلنا الآن إلى الخطوة الأخيرة في اشتقاق مضاعف النقود الواسع من المعادلة (2):

$\mathbf{M}=\frac{M}{MB}$ من المعادلة(2)

وبوضع المعادلة (11) والمعادلة (12) في المعادلة (2) نجد أن:

$$M= \frac{1+\frac{C}{D}+T/_D}{rd+rt.(T/_D)+\frac{ER}{D}+\frac{C}{D}} \longrightarrow (13)$$

أي أن المعادلة (13) ما هي إلا مكونات مضاعف النقود الواسع (**m**).

ثالثاً: بالعودة الآن إلى العلاقة (1) التي تبين العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية ومضاعف النقود، وبوضع المعادلة (13) في المعادلة (1) نجد أن عرض النقود هو:

$$M = \frac{1 + \frac{C}{D} + T/D}{rd + rt.(T/D) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}} MB \longrightarrow (14)$$

مثال تطبيقي:

- دعنا نفترض أن:

rt= .05 ، **rd= 10%** ، **C= 200** مليار ريال

، **D = 400** مليار ريال ، **ER = .4** ، **T = 100** مليار ريال

عرض النقود **(M2) = 600** مليار ريال

- الآن المطلوب حساب قيمة المضاعف النقدي:

$$\frac{C}{D} = \frac{200}{400} = .5$$

$$\frac{ER}{D} = \frac{.4}{400} = .001$$

$$T/D = \frac{100}{400} = .25$$

- قيمة المضاعف (m)

$$M = \frac{1 + .5 + .25}{.10 + .05(.25) + .001 + .5}$$

$$m = \frac{1.75}{.614} = 2.85$$

- أي أن: **M=(2.85).MB**

إذا زادت القاعدة النقدية بمقدار ريال واحد، فإن عرض النقود يزيد بمقدار (2.85) ريال.

رابعاً: العوامل المؤثرة على عرض النقود تتكون من:

أ. التغير في مكونات مضاعف النقود (**m**):

يعتمد المضاعف على قيم كل من $\frac{C}{D}$ ، **rd**، **rt**، T/D، $\frac{ER}{D}$

التي تعكس سلوك جمهور المودعين والبنوك التجارية والبنك المركزي أي أن تأثير هؤلاء الإطراق الثلاثة تم من خلال مكونات المضاعف. ويتميز البنك المركزي بأنه يؤثر على عرض النقود من خلال التحكم بالقاعدة النقدية، ونسب الاحتياطي القانوني.

دعنا نفترض حدوث تغير في أحد مكونات مضاعف النقود مع ثبات المكونات الأخرى على حالها، فما هو تأثير ذلك على عرض النقود في الحالات الآتية:

- أثر زيادة نسب الاحتياطي القانوني مع ثبات المكونات الأخرى: عندما يرتفع (**rd**) فإن هذا يعني زيادة الاحتياطيات القانونية. وبالتالي إنخفاض الاحتياطيات الجارية القابلة للتضاعف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف ومن ثم انخفاض عرض النقود.

افترض أن **rd** = **.20** بدلاً عن **.10**.

$$m = \frac{1.75}{.714} = 2.45$$

نلاحظ انخفاض قيمة المضاعف ، وبالتالي انخفاض عرض النقود وبنفس المنطق، إذا انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن قيمة المضاعف تزيد وبالتالي عرض النقود.

ونستنتج أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف النقدي ومن ثم عرض النقود ، وبين نسبة الاحتياطي القانوني.

- دعنا نفترض أن ($\frac{C}{D}$)أرتفع مع بقاء المكونات الأخرى على حالها ، أن ارتفاع نسبة تفضيل السيولة ($\frac{C}{D}$) أو العملة المتداولة إلى الودائع الجارية.

يؤدي إلى انخفاض الودائع الجارية القابلة للتضاعف، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف وبالتالي انخفاض عرض النقود.

أفترض لأن أن ($\frac{C}{D}$) **=.7** بدلا عن (**.5**)

$$m = \frac{1.75}{.714} = 2.45$$

ونستنتج مع هذا أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف النقدي وعرض النقود من جهة وبين ($\frac{C}{D}$) من جهة أخرى.

- التغير في نسبة الاحتياطي الفائض $\frac{ER}{D}$

أفترض أن $\frac{ER}{D}$ أرتفع إلى (**.2**) بدلاً عن (**.001**) هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف، وبالتالي عرض النقود. وهذا واضح لأن زيادة الاحتياطي الفائض يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود، وبالتالي إنخفاض عرض النقود.

ونستنتج أن هناك علاقة عكسية بين التغير في من جهة وبين المضاعف ومن ثم عرض النقود من جهة أخرى.

ب- التغير في مكونات القاعدة النقدية:

ويأتي من مصدرين هما:

الأول: التغير في القاعدة النقدية غير المقترضة (**UMB**) التي تخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو إصدار عملة جديدة.

الثاني: التغير في حجم القاعدة النقدية المفترضة (**BMB**) ويؤثر فيها كل من البنك المركزي من خلال تحديد سعر الخصم ،والبنوك التجارية من خلال تحديد حجم القروض المخصومة.

بناء على ذلك فإن التغير في القاعدة النقدية يمكن صياغته على النحو الآتي:

$$\Delta MB = \Delta UMB + \Delta BMB$$

- خلاصة القول، فإن المعادلة النهائية الكلية لعرض النقود تصبح على النحو الآتي:

$$\Delta M = m\{\Delta UMB + \Delta BMB\}$$

- عندما تزيد القاعدة النقدية غير المقترضة بسبب شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة ،أو من خلال إصدار عمله جديدة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية الإجمالية وبالتالي زيادة عرض النقود.
ويحدث العكس عند بيع السندات الحكومية أو تخفيض العملة المصدرة.
- عندما تزيد القاعدة النقدية المقترضة بسبب زيادة قروض الخصم للبنوك التجارية يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية الإجمالية وبالتالي زيادة عرض النقود والعكس يحدث إذا انخفضت القروض المخصومة.

أثر التغير في مكونات مضاعف النقود والقاعدة النقدية الإجمالية على عرض النقود أ:

(تلخيص جدولي)

الجهات المؤثرة على العرض النقدي	العوامل المؤثر	اتجاه التغير	الأثر على المضاعف	الأثر على عرض البنك
1- البنك المركزي.	rd	زيادة	انخفاض	انخفاض
	rt	زيادة	انخفاض	انخفاض
	شراء السندات	زيادة	-	زيادة
	إصدار عملة	زيادة	-	زيادة
2- البنوك التجارية.	$\frac{ER}{D}$	زيادة	انخفاض	انخفاض
3-جمهور المودعين.	$\frac{C}{D}$	زيادة	انخفاض	انخفاض
	T/D	زيادة	انخفاض	انخفاض

تلخيص بياني:

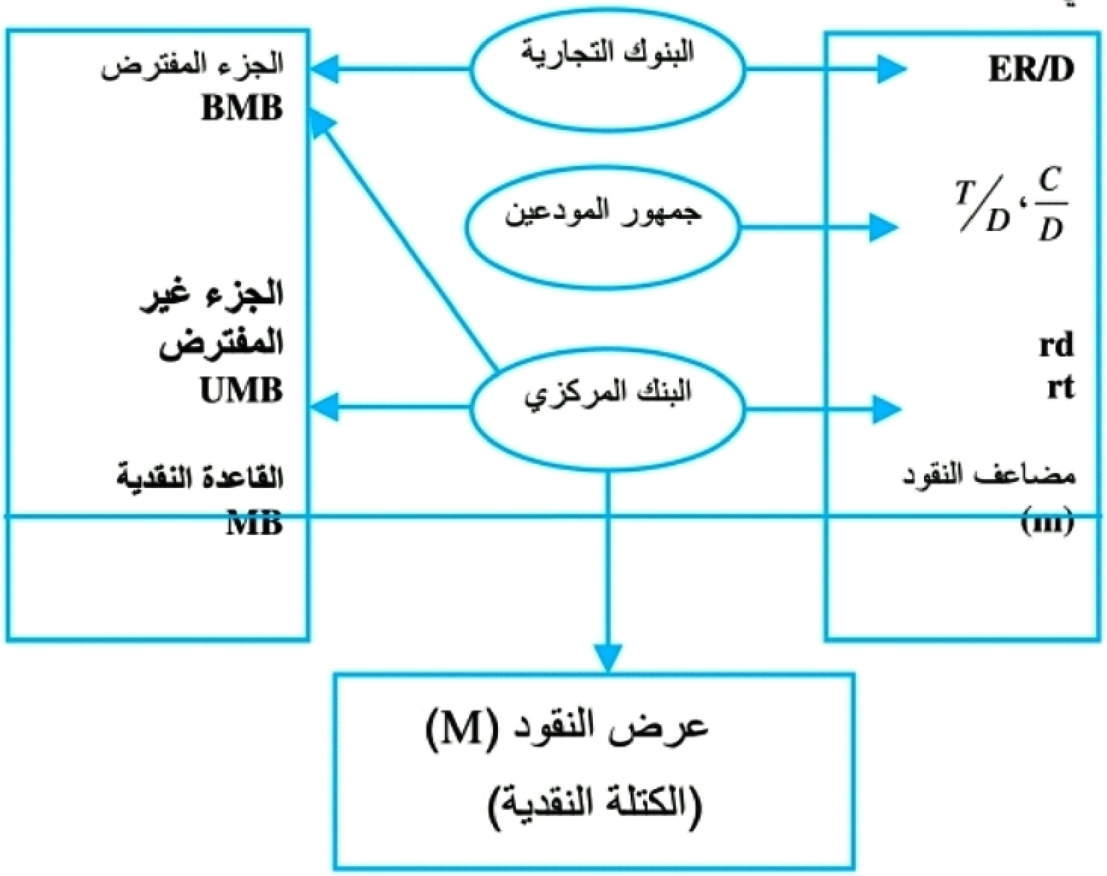

3. نظريات الطلب على النقود:

3 -1. النظرية النقدية الكلاسيكية

(Classical Monetary Theory)

3-1-1 الأسس العامة للتحليل الكلاسيكي:

ترجع جذور النظرية النقدية الكلاسيكية إلى منتصف القرن الثامن عشر. حينما بلور عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الأسس العامة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي. ومن أبرزهم ديفيد هيوم ، أدم سميث، تورجوت، ديفيد ريكاردوا وآخرون.

ويعزي للاقتصادي ريكاردو الإسهام المميز الذي تقدم به في مجال تحليل النظرية الكلاسيكية النقدية.

حيث توصل ريكاردوا إلى أن هناك تناسباً عكسياً بين قيمة النقود، وكمية النقود وأن أي زيادة في كمية النقود سيؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار.

ثم قدم الاقتصادي الأمريكي من جامعة بيل (1917) تطويراً ملحوظاً لهذه العلاقة، مستخدماً في ذلك أسلوب التحليل الرياضي الإحصائي.

وقدم المعادلة أو المتطابقة التي تعرف بمعادلة التبادل (**Equation of Exchange**). وعلى يد عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز الذين ينتمون إلى مدرسة كامبردج، جرى تطوير لمعادلة التبادل. حيث قدم كل من الفريد مارشال وأرثر بيجو ما يعرف بالنظرية الكمية في الطلب على النقود.

وبهذا التطوير في إطار التحليل الكلاسيكي للنقود، انتقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر وهو لماذا يحتفظ الناس بالنقود.

وبمعنى آخر، أنتقل الاهتمام إلى بحث الرغبة في الطلب على النقود بدلاً عن البحث في قيمة النقود، وهو الأمر الذي شكل نقطة تحول في التحليل الكلاسيكي الذي كان يركز على جانب العرض من النقود. حيث تركز الاهتمام على تحليل الطلب على النقود أيضاً. وبهذا التحول، تكون النظرية النقدية الكلاسيكية هي في الواقع نظرية في الطلب على النقود. أو على الأقل شكلت أساساً لما جاء بعد ذلك من دراسات حديثة في الطلب على النقود.

وعلى أية حال، فإن النظرية النقدية الكلاسيكية قد اتكأت في المقام الأول على الفروض العامة للتحليل الكلاسيكي والتي نوجزها فيما يلي:

أ- قانون (ساي) الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وهو القانون الذي عرف بقانون (المنافذ).

وتطبيقاً لهذا القانون، فإنه لا توجد حالة إفراط في الإنتاج، كذلك لا توجد بطالة إلا البطالة الاختيارية التي يقبلها بعض العمال بإرادتهم الحرة.

ويتبع ذلك، أن الاقتصاد يكون في حالة التوازن العام وبالتالي يظل الناتج ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ب- الحرية الاقتصادية وسيادة المنافسة الكاملة في كل الأسواق (أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج وأسواق رأس المال).

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الأجور والأسعار تتمتع بالحرية الكاملة في التغير في الاتجاه الذي يحقق ويضمن التوازن العام التلقائي للاقتصاد دون تدخل من الحكومة أو النقابات.

ج- الفصل التام بين الجانب الحقيقي (العيني) من الاقتصاد والجانب النقدي. حيث يتكون الجانب الحقيقي من أسواق العمل ودوال الإنتاج التي تحدد مستوى الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ والناتج عند التشغيل الكامل للموارد $(\mathbf{Y})$. وكذلك سوق رأس المال (الادخار والاستثمار) الذي يحدد سعر الفائدة الحقيقي الذي يمثل ثمن التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل مزيد من الاستهلاك في المستقبل، أي أنه يمثل عائد للادخار الحالي.

أما الجانب النقدي، فإنه يتكون من المتغيرات النقدية التي هي مستقلة ومنفصلة عن الجانب الحقيقي.

أي أن تغير كمية النقود، يكون مستقلا عن تغير حجم الناتج.

3 .1 .2 أسس النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود:

ذكرنا، فيما تقدم اهتمام الكلاسيك بتفسير لماذا تنفق النقود، وقد توصل هؤلاء إلى وضع أسس وقواعد لنظرية الطلب على النقود تقوم على الآتي:

أ- النقود وسيط للمبادلات فقط، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. أي أن النقود تقوم بدور الاتفاق على السلع والخدمات، وهي ليست إلا تعبير عن الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

ب- نظرية الطلب على النقود هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار حيث نظر الكلاسيك إلى النقود في إطار اهتمامهم بتحديد المستوى العام للأسعار.

ولذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على جانب العرض من النقود، وتوصلوا إلى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة، إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار.

إن تأكيد الكلاسيك على وجود العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار قد انطلق من افتراضهم الأساسي بثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

فقد رأى الكلاسيك أن الإنتاج الحقيقي إنما يعتمد على عوامل ومحددات حقيقية لا تتغير إلا في الآجل الطويل ومن أبرز هذه العوامل:

- الزيادات الكبيرة في حجم السكان.
- اكتشاف موارد طبيعية جديدة.
- حدوث تقدم تكنولوجي مذهل.

ومن الملاحظ أن هذه العوامل لا تتغير إلا في الآجل الطويل لذلك فإن الناتج يظل ثابتاً. لذلك فقد رأى الكلاسيك أن المزيد من النقود لا يعني سوى المزيد من الإنفاق، فالمزيد من ارتفاع الأسعار.

ج- ثبات سرعة دوران النقود ($\bar{V}$):

يقصد بدوران النقود انتقال الوحدة النقدية الواحدة (الريال مثلا) من يد إلى يد في عملية المبادلات الاقتصادية خلال السنة. أي أن القوة الشرائية للوحدة النقدية تنتقل من شخص إلى آخر خلال السنة.

ولذلك، فإن سرعة دوران النقود تمثل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية. وهنا يتعين التميز بين مفهوم كمية النقود المعروضة وبين مفهوم الرصيد النقدي في وقت محدد (31 ديسمبر من كل عام).

وقد عرفنا سابقاً أن كمية النقود (**M**) = العملة المتداولة + الودائع وهو (المفهوم الضيق للنقود) الذي ينسجم مع مفهوم الكلاسيك للنقود بأنها مجرد وسيط للمبادلات. بينما الرصيد النقدي يمثل كمية النقود المعروضة مضروباً في سرعة دوران النقود.

دعنا نفترض أن كمية النقود المعروضة = 500مليار ريال، ومتوسط سرعة دوران النقود خلال السنة = خمس مرات أي أن الرصيد النقدي في 31ديسمبر 2007 مثلا = 500× 5 = 2500مليار.

وقد أرجع الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إلى الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على دوران النقود ومنها:

- مستوى الوعي والتطور في عادات التعامل مع البنوك.
- مستوى التقدم المادي وخاصة في مجالات المواصلات والنقل.
- مستوى تقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية.
- حجم السكان وخصائصه.

حيث اعتقد الكلاسيك أن تلك العوامل تظل ثابتة ولا تتغير في الآجل القصير وبالتالي فإن دوران النقود ثابتة.

- ولا غرو فإن افتراض الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إنما يؤكد نظرتهم إلى النقود في أنها مجرد وسيط للمبادلة، وأن الرصيد النقدي يساوي دائما إجمالي الإنفاق على الناتج، أي إنه لا توجد نقود عاطلة أو مكتنزه، فالنقود تنفق كاملاً على السلع والخدمات وبهذا يظل الاقتصاد في حالة التوازن العام.

ومن ناحية أخرى، فإن افتراض الكلاسيك ثبات الناتج وسرعة دوران النقود يؤكد العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى للأسعار، كما سنرى لاحقاً عند مناقشة معادلة التبادل.

د- حياد النقود (Nutrality of Money):

رأينا أن وظيفة النقود هي مجرد وسيط للمبادلة، وأنه في ظل ثبات الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود، فإن أي تغير في كمية النقود إنما يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.

أي أن أي تغير في النقود ليس له أي تأثير على تغير الناتج أو الدخل القومي الحقيقي. لأن هناك انفصال بين الجانب الحقيقي، وبين الجانب النقدي ولأن الناتج يتحدد بناء على عوامل حقيقية وليست نقدية، ولذلك، فإن النقود محايده أو مستقلة عن أن تغير في الجانب الحقيقي.

هـ- نظرية الطلب على النقود هي نظرية ضمنية في الطلب الكلي على السلع والخدمات بما أن الأسعار تتغير بشكل تناسبي مع تغير كمية النقود، فإن هذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق دالة الطلب الكلي بصورة ضمنية.

فإذا افترضنا أن الدخل الحقيقي (الناتج) يتغير في الآجل القصير ومع افتراض ثبات كمية النقود، فإن علاقة عكسية في معادلة التبادل تنشاء بين تغير الناتج وتغير المستوى العام للأسعار. وهذه العلاقة ليست إلا منحنى الطلب الكلي.

3.1.3 الصياغات الكلاسيكية للطلب على النقود:

أولاً: معادلة التبادل: (Equation of Exchange)

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو الآتي:

$$MV = PT$$

حيث **M**= عرض النقود

V = سرعة دوران النقود

P= المستوى العام للأسعار

T= كمية المبادلات من السلع والخدمات

خصائص معادلة التبادل:

أ- يمثل الطرف الأيسر من المعادلة (MV) حجم الرصيد النقدي المعروض (جانب عرض النقود). أي إجمالي الانفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالي للمبيعات (PT) – (أي يمثل جانب الطلب على النقود).

إن المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد متطابقة أو بديهية توضح القيمة الإجمالية للإنفاق على المبادلات التي تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات.

ب- عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك، فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تكون كمية النقود هي المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يمثل المتغير التابع.

أي أن إتجاه السببية يبدأ من النقود إلى الأسعار وذلك على النحو التالي:

$$M\bar{\bar{V}} = P\bar{\bar{T}} \quad \text{أو:} \quad P = M\frac{\bar{\bar{V}}}{\bar{\bar{T}}}.$$

وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار ($\frac{\bar{V}}{\bar{T}}$) يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط)، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار.

وبمعنى أخر يصبح المستوى العام للأسعار دالة في عرض النقود

أو: **P= f (M)**

ويلاحظ أن افتراض ثبات ($\bar{\bar{V}}$)، ($\bar{\bar{T}}$)، يجعل الأسعار تتغير بنفس نسبة التغير في كمية النقود.

وهذا هو الافتراض الضيق الذي كان يعتقده الكلاسيك الأوائل غير أن إدخال بعض الواقعية والسماح بتغير سرعة دوران النقود (V) أو (T) يؤدي إلى أن المستوى العام للأسعار بتغير نسبة أقل من نسبة التغير في كمية النقود. وهذا هو الافراض المرن.

ج- ويمكننا توضيح العلاقة المباشرة والثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار في الشكل (1).

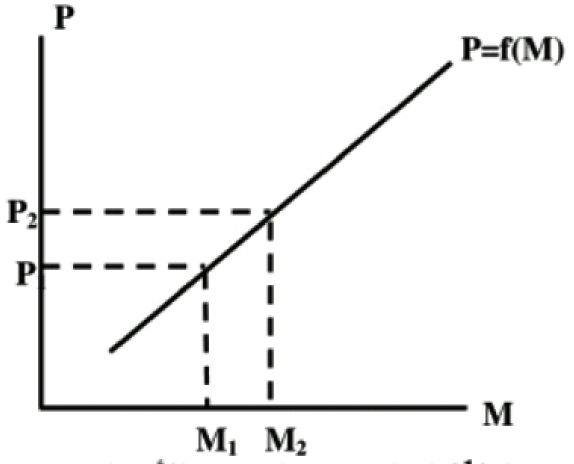

شكل(1) العلاقة بين النقود والأسعار

- نستطيع أن نستنتج الآن أن التحكم في تغير كمية النقود يمكن السلطات النقدية من التحكم في المستوى العام للأسعار. كما نلاحظ أن النقود محايده بالنسبة لحجم المبادلات (T)، أو لحجم الإنتاج (Y). فأي تغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج، وإنما على المستوى العام للأسعار.

د- معادلة التبادل تمثل نظرية ضمنية لتحديد الطلب الكلي لدى الكلاسيك.

ويمكن أن نوضح ذلك على النحو الآتي:

- بافتراض ثبات كمية النقود (M) وسرعة الدوران (V)، نلاحظ أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة عكسية للتغير في الناتج أو الدخل الحقيقي (Y) بافتراض حدوث تغير في الناتج في الآجل القصير، وبمعنى آخر، فإن أية زيادة في (Y) تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

هذه العلاقة ما هي إلا الطلب الكلي.

لنتأمل كيف يحدث هذا في معادلة التبادل الآتية:

$$mv = py \quad \text{أو:} \quad \frac{\overline{MV}}{Y\uparrow} P \downarrow =$$

أي أن منحنى الطلب الكلي الضمني الكلاسيكي يمكن اشتقاقه من معادلة التبادل، وهو يبين العلاقة العكسية بين السعر وحجم الإنفاق الكلي كما يوضح ذلك الشكل (2).

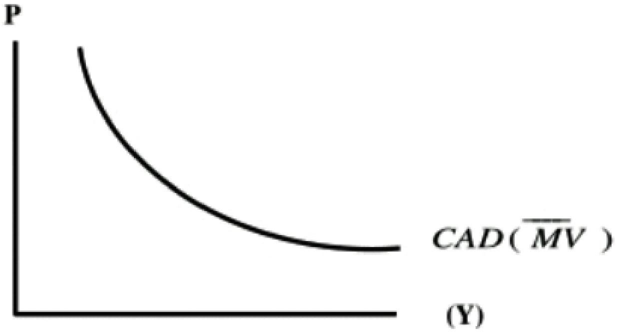

حيث (**CAD**) هو حجم الطلب الكلي الكلاسيكي في ظل ثبات كمية النقود وسرعة الدوران. مع استبدال الدخل (**Y**) بدلاً عن كمية المبادلات (**T**).

ثانياً: معادلة الأرصدة النقدية (The Cash Balance Approach):

- قدم الاقتصادي الفريد مارشال ثم (بيجو) صيغة مطوره من معادلة التبادل اتكأت على رؤية جديدة لدور النقود لا يقوم على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود. وإنما تركز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود. أي أنهم نقلو الاهتمام من قيمة النقود إلى الاهتمام بالرغبة في الاحتفاظ بالنقود.
وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج.
كذلك عرفت بالنظرية الكمية في الطلب على النقود.
- وقد تم صياغة هذه المعادلة على النحو الآتي:
  - تغيير حجم المبادلات (**T**) بحجم الناتج الحقيقي، أو حجم الدخل الحقيقي(**Y**).
  - وبقسمة طرفي معادلة التبادل السابقة بالمقدار (**V**) سرعة الدوران

$$M = \frac{1}{V} PY \quad \text{أو:} \quad M = k\,(PY)$$

حيث: $\frac{1}{V} = k$ = مقلوب سرعة الدوران

K: تمثل النسبة من الدخل النقدي (**PY**) الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات. ويلاحظ أن النسبة (**K**) ما هي إلا مقلوب سرعة دوران النقود. كما أنها تعرف بنسبة التفضيل النقدي.

- أما (**PY**) **k**= فإنها تمثل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة لاعتراض المعاملات اليومية.
- من الملاحظ أن $\frac{1}{V} = k$ يمكن تفسيرها على النحو الآتي:

إن نسبة التفضيل النقدي ترتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود(**V**). فإذا زادت سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الرواج الاقتصادي فإن نسبة

التفضيل النقدي (**k**) تنخفض. بينما تزيد (**k**) عندما تنخفض (**V**) كما هو الحال في أوقات الركود الاقتصادي.

- ولكن السؤال الآن ماذا تعني لنا المعادلة:

M = k (PY)

- إن الطرف الأيسر (**M**) يمثل عرض النقود.
- أما الطرف الأيمن، فإن (**k**) تمثل كما أشرنا سابقاً نسبة التفضيل النقدي في شكل سائل.

بينما (**PY**) يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات (الانفاق الكلي أو الطلب الكلي).

4. 1. 3 التوازن العام الكلاسيكي ودور النقود:

أشرنا سابقاً إلى أن الكلاسيك يفترضون ثبات الناتج ،أو الدخل الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأنه يتحدد بعوامل حقيقية في جانب العرض وليس بعوامل نقدية.

لذلك فإن منحنى العرض الكلاسيكي (**CAS**) سيكون عمودياً ومستقلاً عن تغير المستوى العام للأسعار.

وعرفنا كذلك منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي الذي تم اشتقاقه من معادلة التبادل بصورة ضمنيه.

يمكننا الآن نوضيح التوازن العام الكلاسيكي في شكل (3)

شكل (3)

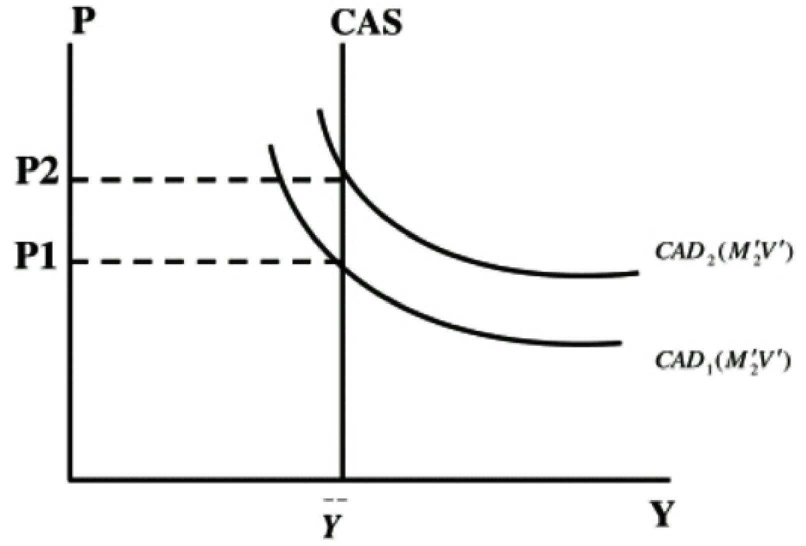

والسؤال الآن ماذا يحدث لو قامت السلطات النقدية (البنك المركزي، بزيادة كمية النقود إلى (M_2).

نلاحظ أن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع ولكن الناتج الحقيقي (العرض) ثابتاً عند ($\bar{Y}$). ستكون النتيجة هو انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (CAD_2) مسبباً ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_2) وبنفس نسبة الزيادة في كمية النقود. وهكذا نجد أن زيادة النقود لن تؤدي إلا إلى زيادة المستوى العام للأسعار. لذلك يرفض الكلاسيك التدخل الحكومي من خلال زيادة كمية النقود، لأنها بنظرهم مؤذيه وتؤدي إلى حدوث التضخم.

3 -2. النظرية الكينزية في الطلب على النقود:

3. 2. 1 الأسس العامة لنظرية كينز في الطلب على النقود:

قدم الاقتصادي البريطاني كينز نظريته البديلة في الطلب على النقود في إطار منظومة الأفكار الاقتصادية التي قدمها كبديل للرؤية الاقتصادية الكلاسيكية. التي أظهرت إخفاقها في مواجهة أزمة الكساد الكبير الذي عانت منه الدول الغربية في ثلاثينات القرن العشرين.

وقد اتكأت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس التالية:

الأساس الأول: رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية الآتية:

(أ) رفض افتراض ثبات الدخل (الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأن التغير في حجم الناتج يكون مستقلا عن التغير في كمية النقود.

أي أن كينز رفض الفصل بين الجانب الحقيقي (العيني) والجانب النقدي في الاقتصاد كما كان يرى الكلاسيك.

وبالتالي، فإن تغير حجم الناتج لا يمكن أن يكون منفصلاً أو مستقلاً عن دور النقود في النشاط الاقتصادي أي عن حجم تغيرات النقود.

وقد ترتب على رفض الفصل عدداً من النتائج:

- رفض الحياد التام للنقود كما يرى الكلاسيك، فالنقود لها تأثير على الناتج والنشاط الاقتصادي عموماً.
- الخروج من ازدواجية التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بتحديد الأسعار. حيث كان الكلاسيك ينظرون إلى النقود كأداة لتحديد الأسعار كما رأينا في معادلة التبادل.

وفي نفس الوقت، فسر الكلاسيك تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية. الأمر الذي أوقعهم في هذا الازدواج. ولتوضيح مأزق الكلاسيك دعنا نتذكر أن الكلاسيك نظروا إلى معادلة التبادل (أو النظرية الكمية) كنظرية لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث اعتقدوا بوجود علاقة تناسبية ميكانيكية تامة بين التغير في كمية النقود والتغير في الأسعار.

أي أن العلاقة السببية تبدءا من النقود وتؤثر على الأسعار ولكن الواقع الذي رآه كينز كان غير ذلك.

فالواقع يظهر أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست على الدوام ميكانيكية ومباشرة كما تصورها الكلاسيك.

فالأسعار قد تتغير لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل تغير تكاليف الإنتاج التي تسبب تغيراً في الإنتاج ومن ثم تغيراً في الأسعار.

إضافة إلى أن الأسعار قد تتغير لأسباب نقدية دون أن يسبقها بالضرورة تغيراً في كمية النقود كما يرى الكلاسيك مثل التضخم المستورد.

أي أن علاقة السببية تبدءا من الأسعار وتنتهي بتغير كمية النقود. وهذا يسير باتجاه معاكس لما كان يراه الكلاسيك.

أو:

M ← P عند الكلاسيك (إن تغير كمية النقود يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار)

ولكن **P ← M** ما أظهره الواقع الذي رآه كينز(أي تغير المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغير كمية النقد).

(ب) رفض ثبات سرعة دوران النقود (V):

إن افتراض ثبات سرعة دوران العقود ليس صحيحاً. فسرعة الدوران تتأثر في الآجل القصر بتصرفات الأفراد، والمشروعات الناجمة عن تقلب المزاج النفسي أو العوامل النفسية وفقا لرؤية كثير.

وتتأثر سرعة الدوران أيضا بصورة طردية مع تقلبات سعر الفائدة في الآجل القصير. لذلك كان كينز يعتقد أن سرعة الدوران تتغير، وبالتالي فإنها ليست مستقرة بسبب تغير حالة الاقتصاد من رواج إلى كساد والعكس.

ويترتب على رفض الثبات النتائج الآتية:

- إضعاف العلاقة الميكانيكية المباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.

فإذا سمحنا لسرعة الدوران بالتغير في معادلة التبادل فإن زيادة كمية النقود لن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار إذا أقترن ذلك بانخفاض سرعة دوران النقود. كذلك فإن انخفاض كمية النقود لن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بارتفاع دوران النقود بنفس النسبة.

مثال: دعنا نفترض أن M = 500، V = 5، Y = 1000 فإن المستوى العام للأسعار وفقا لمعادلة التبادل هو:

$$P = \frac{MV}{Y}$$

$$\frac{500 \times 5}{1000} = \frac{2500}{1000} = 2.5$$

دعنا نفترض الآن أن $M \uparrow 1000$ ، $2.5 = V$ ، بينما $Y = 1000$

أي أن النقود أرتفعت بنسبة 100٪، بينما انخفضت سرعة الدوران بنسبة 100٪.

إذن : $2.5 = P = \frac{1000 \times 2.5}{1000}$

يلاحظ أن زيادة كمية النقود بنسبة 100٪ ، وانخفاض سرعة دوران النقود بنسبة (100٪) قد جعلت المستوى العام للأسعار ثابت دون تغير، بسبب أن زيادة كمية النقود قد اقترنت بانخفاض سرعة الدوران.

وبصورة عامة، فإن السماح بتغير سرعة دوران النقود يجعل لها نفس أثر كمية النقود على الأسعار. فارتفاع سرعة دوران النقود يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض السرعة يسبب انخفاض الأسعار، حتى في ظل ثبات كمية النقود.

- السماح بتغير سعر دوران النقود يعني أن الأفراد يكون لهم ميل إلى باكتناز النقود في أوقات الركود الاقتصادي. وهو الأمر الذي تجاهله الكلاسيك بسبب اعتقادهم أن وظيفة النقود هي للمبادلات فقط.

أثر دوران النقود في ظل الكساد الكبير في أمريكا

لجأت الحكومة الأمريكية في فترة الكساد العظيم إلى معالجة الكساد بزيادة كمية النقود، وخلق عجز في الموازنة الأمريكية.

غير أن الجزء الأكبر من زيادة كمية النقود ظلت في أيدي الجمهور دون انفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار.

أي أن تفضيل الأفراد للنقود أرتفع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سرعة دوران النقود. وهو الأمر الذي أبطل تأثير الزيادة في كمية النقود في زيادة المستوى العام للأسعار.حيث كانت النتيجة مختلفة، فقد انخفضت الأسعار بسبب انخفاض سرعة دوران النقود رغم الزيادات الكبيرة في كمية النقود لمعالجة الكساد.

الأساس الثاني: التركيز على جانب الطلب على النقود ونظرية كنز في سعر الفائدة:

- رأينا فيما تقدم أن الكلاسيك قد ركزوا على جانب عرض النقود، وأهملوا بصورة ضمنية جانب الطلب على النقود.

وبسبب ذلك، فقد أعتقدوا بصحة العلاقة الميكانيكية بين كمية المعروض النقدي، والمستوى العام للأسعار.

- أما كينز، فإنه قد نقل الاهتمام إلى جانب الطلب على النقود ونتيجة لذلك، فقد أسس نظريته المتعلقة بتحديد سعر الفائدة:

  - رأي كينز أن سعر الفائدة هو سعر نقدي يتحدد في سوق النقود عندما تتعادل كمية المعروض النقدي مع كمية الطلب على النقود.

  ومن الواضح أن هذا يختلف مع النقد الكلاسيك الذين رأوا أن سعر الفائدة هو سعر حقيقي (عيني) يتحدد في سوق رأس المال (الادخار – الاستثمار).

  وبهذه الرؤية لكينز- لسعر الفائدة- يكون الاهتمام قد انتقل إلى سوق النقود وعلى وجه الخصوص جانب الطلب على النقود، على اعتبار أن عرض النقود هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي.

- وبما أن سعر الفائدة هو سعر نقدي، فإنه يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية، وليس ثمناً للانتظار، أو ثمناً للتضحية بالاستهلاك الحاضر كما كان يرى الكلاسيك.

أي أن سعر الفائدة وفقا لكينز هو الثمن المحفز لدفع الأفراد الذين يحتفظون بالنقود في شكل سائل للتخلي عن هذه السيولة وفقا لدافع المضاربة الذي يعد أحد دوافع الطلب على النقود لدى كينز.

- ومن الواضح أن وصول التحليل إلى هذه النقطة، يجعلنا نتساءل عن مكونات أو دوافع الطلب على النقود عند كينز. وهذا ما ننوي مناقشته الآن.

2.2.3 دوافع الطلب على النقود:

أولاً :مكونات الطلب على النقود :

يطلق على نظرية كينز في الطلب على النقود بنظرية تفضيل السيولة أو نظرية التفضيل النقدي.

(The Liquidity Theory of Money Demand) ،وقد اتكأت هذه النظرية على الفروض الآتية:

أ- وظيفة النقود كوسيط للمبادلة ، وكمخزن للثورة (أو مخزون للقيمة أو الادخار).

ب- يوزع الأفراد ثروتهم (W) على الأصول النقدية (M) السائلة والسندات (B).

أو : $W= M+B$

حيث ضيق كينز مفهوم السندات، واستبعد الأنواع الأخرى من الأصول المالية كالأسهم والصكوك الاستثمارية الأخرى. ولكن الكينزيين فيما بعد كينز دمجو، التشكيلات الأخرى من الأصول المالية ضمن السندات.

ج- يتحدد سعر الفائدة النقدي عند توازن سوق النقود – أي عندما الكمية المطلوبة من النقود تساوي كمية المعروض النقدي.

د- الطلب على النقود يكون مرناً بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.

ه- هناك ثلاثة دوافع أساسية لاحتفاظ الأفراد بالنقود (أي للطلب على النقود) وهي:

- دافع المبادلات: Transaction Motive
- دافع الاحتياط : Precautionary Motive
- دافع المضاربة: Speculative Motive

- دافع المبادلات (L_1)

يمثل دافع المبادلات أحد دوافع الطلب على النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل، ولإتمام المعاملات الاقتصادية اليومية للأفراد، يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات بصورة طردية على مستوى الدخل.

أو: $L_1=f(\overset{(+)}{Y})$

حيث L_1 = الطلب على النقود لأغراض المبادلات

- دافع الاحتياط **(L2)**

يحتـاج الأفـراد إلى قـدر معـين مـن النقـود لمواجهـة الطـوارئ أو الصـعوبات الـتي قـد يتعرضون لها في المستقبل.

ويطلق على هذا النوع بالطلب على النقود بدافع التحوط للمستقبل، ويعتمد بصورة طردية على الدخل:

أو: $L_2=f(\overset{(+)}{Y})$

- ومن الواضح أن كلا من دافع المبادلات، ودافع الاحتياط يمكن جمعهما في دافع واحد يطلق عليه الطلب على النقود للمبادلات

أو: $Le=L_1+L_2=f(\overset{(+)}{Y})$ أي $Le=f(\overset{(+)}{Y})$

حيث Le = الطلب على النقود لأغراض المبادلات

وتفيد هذه الدالة أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغرض المبادلات لسببية التبادل والاحتياط، أو بيانيا في شكل (4)

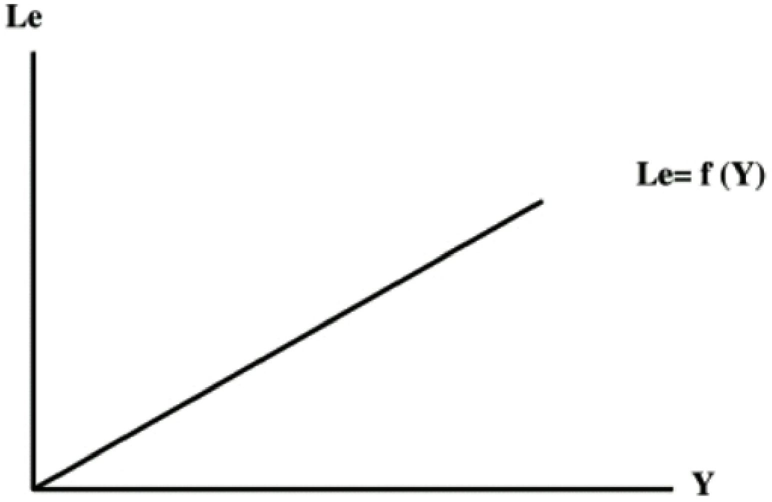

شكل (4)

ومن الملاحظ أن دالة الطلب على النقود لأغراض المبادلات ($Le = f(Y)$) تشبه دالة الطلب على النقود في النظرية الكمية الكلاسيكية: ($K(PY)$).

غير أن الاختلاف الجوهري يكمن في أن $\{K(PY)\}$ عند الكلاسيك تكون ممثلة لكل الطلب على النقود بينما عند كينز فهي لا تمثل إلا جزء من الطلب على النقود.

- دافع المضاربة (Lp)

- يعتبر دافع المضاربة في الطلب على النقود الإسهام الرئيسي والجديد في نظرية كينز للطلب على النقود.

حيث أدرك كينز طبيعة الدوافع المختلفة للأفراد في الطلب على النقود ، واستنتج بالتالي أن للإفراد رغبة في الاحتفاظ بالنقود كأصل مالي.

أي رغبة في الاحتفاظ بالسيولة النقدية كأصل لغرض المضاربة من أجل جني مكاسب رأسمالية وأرباح ناجمة عن تقلبات أسعار السوق في المستقبل.

- ومن الملاحظ أن الكلاسيك لم يدركوا ويهتموا بهذا الدافع لأنهم لم يتصور الأفراد ومن منطق الرشد الاقتصادي أن يحتفظوا بالنقود في صورة نقود عاطلة في حين تتوفر فرص أخرى تستخدم فيها النقود لشراء أصول تحقق عائد أفضل. وبمعنى أخر لم يتصور الكلاسيك أن يحتفظ الأفراد بالنقود لأغراض أخرى غير غرض المبادلات.
- إن الطلب على النقود لأغراض المضاربة وفقا لكينز، يقوم على أساس وظيفة النقود كمخزن للثورة، أو للقيمة. أي أنها تطلب لذاتها كأصل وليس باعتبارها وسيلة للتبادل.
- يرتبط الطلب على النقود لأغراض المضاربة (Lp) بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (r).

أو $Lp = f(\bar{r})$

حيث r = سعر الفائدة ويمثل تكلفة الاحتفاظ بالأصول في شكل نقدي بهدف المضاربة.

وبالتالي، فإن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وضياع فرصة الحصول على هذا العائد.

لذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة وشراء السندات للحصول على هذا العائد والعكس يحدث في حالة انخفاض سعر الفائدة.

أي أن سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية. وبصورة عامة، فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة، كما يوضح ذلك الشكل (5). وكلما أرتفع سعر الفائدة، كلما انخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة، واتجه الأفراد نحو اقتناء السندات.

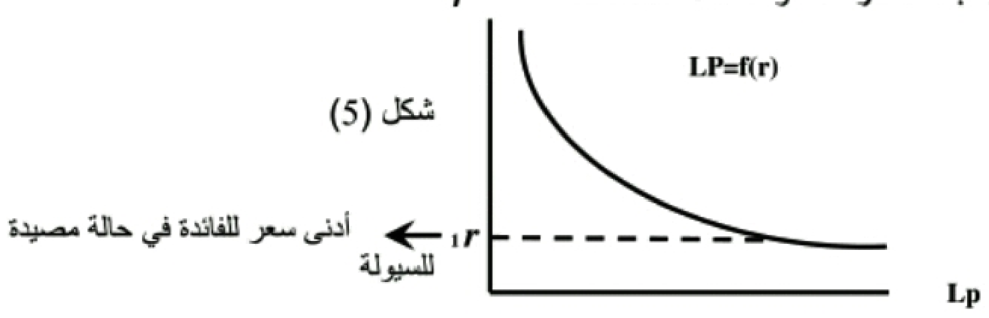

شكل (5)

- ولكن السؤال المهم الآن: هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود في شكل سائل؟

ذكرنا سابقاً أن السبب هو تعظيم الأرباح، أو الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق المالية. وهذا هو مضمون المضاربة على فروق الأسعار في السوق والحصول على مكاسب رأسمالية.

ولتوضيح هذه النقطة دعنا نفترض أن الأفراد اليوم يتوقعون ارتفاع قيمة السندات في المستقبل.

أي أنهم يتوقعون انخفاض سعر الفائدة على السندات في المستقبل تبعاً للعلاقة العكسية المعروفة بين قيمة السندات وسعر الفائدة.

فماذا يعنى هذا التوقع بالنسبة للوقت الحاضر (اليوم)؟

إنه يعني أن أسعار السندات اليوم منخفضة مقارنة بما يتوقعونه لها في المستقبل.

ويعني أيضا أن سعر الفائدة اليوم مرتفع مقارنة بما يتوقعونه في المستقبل؟

ولكن ما هي نتيجة هذه التوقعات على الاحتفاظ بالنقود، أو السندات في الحاضر (اليوم) وفي المستقبل؟

في الوقت الحاضر، يعمل الأفراد على إقتناء السندات نتيجة انخفاض أسعارها ويقللون من احتفاظهم بالنقود في شكل سائل. لأنهم سيجنون أرباح رأسمالية عند بيع السندات في المستقبل نتيجة إرتفاع أسعارها.

وفي نفس الوقت فإن اقتناء السندات اليوم يمكنهم من الحصول على عائد مرتفع نتيجة أرتفاع سعر الفائدة اليوم.

- والعكس يحدث إذا توقع الأفراد انخفاض أسعار السندات مستقبلاً أي أن أسعار السندات اليوم مرتفعة وبالتالي سعر الفائدة منخفض اليوم.

هذا الأمر يدفع الأفراد إلى بيع السندات للإستفادة من أسعارها المرتفعة اليوم وتجنب الخسارة من انخفاض سعر الفائدة.

وفي نفس الوقت يزيد الطلب على النقود لأغراض المضاربة اليوم. أي أن الأفراد يفضلون اليوم الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بالسندات.

والخلاصة. أن هذا التحليل يؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة.

- ويمكننا توضيح حالة توقعات الأفراد بارتفاع أسعار السندات مستقبلاً وبالتالي توقع انخفاض سعر الفائدة في الشكل (6):

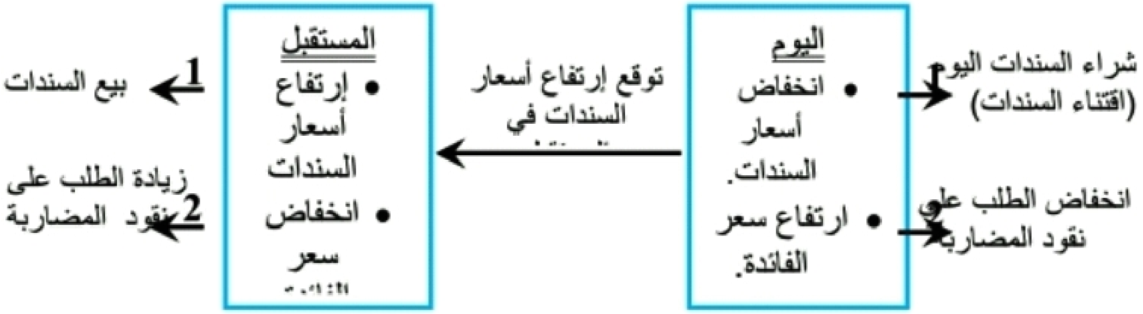

- ومن ناحية أخرى، يرى كينز وجود حد أدنى لسعر الفائدة يصبح فيه الطلب على النقود ذات مرونه لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة. وفي هذه الحالة، فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى. لأن الأفراد يحتفظون بهذه الزيادة في صورة نقود عاطلة، وهي الحالة التي وصفها كينز بمصيدة السيولة، أو فخ السيولة (Liquidity Trap).

وهي الحالة التي تحدث في حالة الكساد وفقا لرأي كينز. كما يوضح ذلك الشكل (5) السابق.

أ. دالة الطلب على النقود (الإجمالية) L:

يمكننا الآن صياغة مكونات الطلب على النقود في علاقة دالية واحدة على النحو الآتي:

$$L = L_1(y) + L_2(y) + Lp(r)$$
$$L = Le(y) + Lp(r)$$
$$l = \overset{(+)}{y}, \overset{(-)}{r}$$

أي أن دالة التفضيل النقدي أو دالة الطلب على النقود هي دالة طردية في الدخل وعكسية في سعر الفائدة.

ب. توازن سوف النقود تحديد سعر الفائدة: يتحدد توازن سوق النقود عندما:

عرض النقود = كمية الطلب على النقود

وحيث أن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية = M

فإن التوازن هو:

$$L = M$$

أو:

$$L(y, r) = M$$

وإذا أردنا صياغة محددة لدالة الطلب على النقود، فيمكن كتابتها على النحو الآتي:

$$L = k\,y - hr$$

حيث k= نسبة تفضيل السيولة

h= معلمة سعر الفائدة

r= سعر الفائدة

y= الدخل

إذاً توازن سوق النقود هو:

$$L = M$$

$$h\,r = M - Ky$$

أو: $ky - hr = m$

$$r' = \frac{k}{h}y - \frac{1}{h}m$$

حيث $\bar{r}$ = هو سعر الفائدة التوازني

مثال: دعنا نفترض أن Y = 1000 مليون ريال

K= .25

M= 200 ، h = 1000

فما هو سعر الفائدة التوازني؟

$$L = .25\,(1000) - 1000\,r$$

$$L = 250 - 1000\,r$$

الآن: توازن سوق النقود:

$$L = M$$

$$250 - 1000\,r = 200r$$

$$1000\,r = 250 - 200$$

$$r = \frac{50}{1000} = 5\%$$

جـ. توازن سوق النقود بيانياً:

بما أن عرض النقود (M) هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي، فإن منحى عرض النقود يكون عمودياً.

أما دالة الطلب على النقود فإنها تكون ذات ميل سالب ويوضح شكل (7) ذلك:

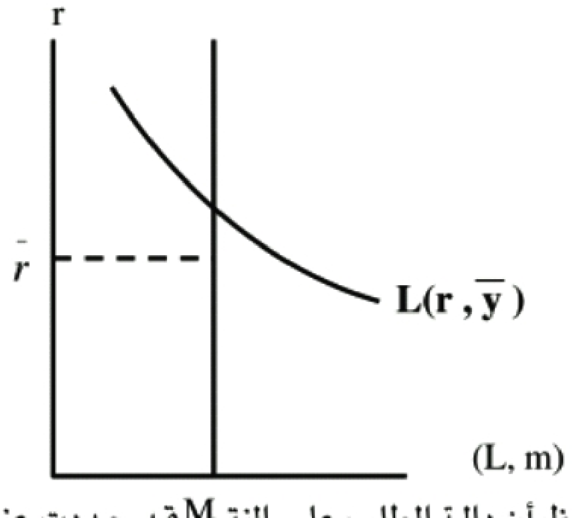

شكل (7)
توازن سوق النقود

من الملاحظ أن دالة الطلب على النقود قد حددت عند مستوى دخل ثابت ($\bar{Y}$) في محور (r -L,m).

هـ. اختلال توازن سوق النقود:

يختل توازن سوق النقود في الحالات الآتية:

- زيادة الدخل
- زيادة كمية النقود المعروضة

يؤدي زيادة الدخل إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى وفي ظل ثبات عرض النقود، فإن هذا يسبب وجود فائض طلب نقدي. يقوم الأفراد ببيع السندات للحصول على النقود. غير أن بيع السندات، يؤدي إلى زيادة عرضها فانخفاض أسعارها. وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة.

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تراجع الطلب على النقود، وبالتالي التخلص نهائيا من فائض الطلب النقدي عندما يرتفع سعر الفائدة إلى r_2 والعودة للتوازن عند النقطة 2.

يوضح شكل (8) هذه الحالة:

شكل (8)

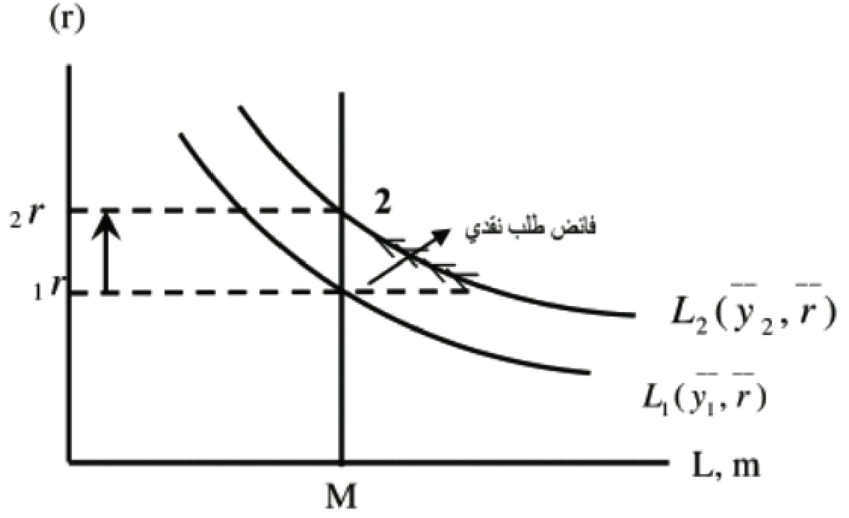

2- حالة زيادة عرض النقود:

يؤدي زيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 إلى انتقال منحنى عرض النقود جهة اليمين. وفي ظل ثبات الطلب على النقود ، فإن هذا يسبب وجود فائض عرض نقدي. وهذا يدفع الأفراد إلى زيادة الطلب على السندات فترتفع أسعارها ، بينما تنخفض أسعار الفائدة. يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على النقود

وتراجع فائض عرض النقود والاستقرار عند التوازن (2) عند مستوى منخفض لسعر الفائدة = r_2 يوضح ذلك شكل (9).

شكل (9)

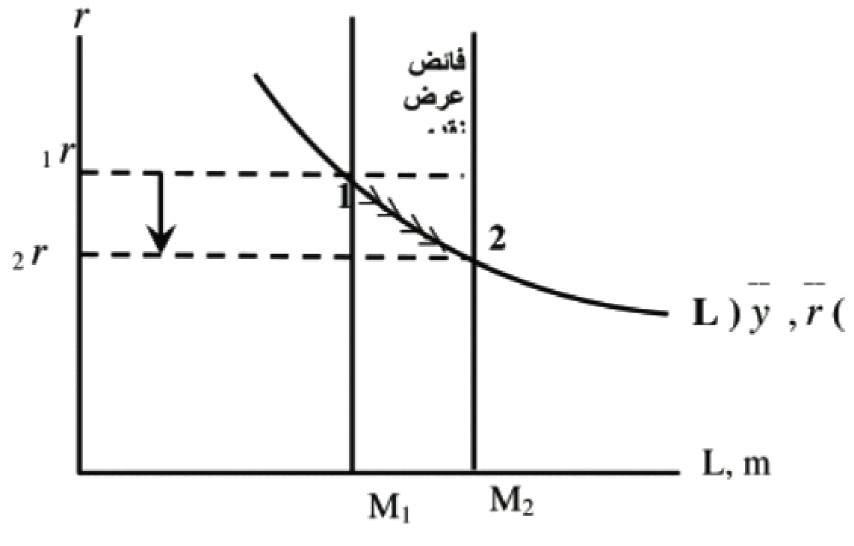

2 .2 .3 النظريات الكينزية الحديثة في الطلب على النقود:

قدم عدد من الاقتصاديين الكينزيين بعد كينز بعض نظريات الطلب على النقود التي انتهت إلى تأكيد أن الطلب على نقود المبادلات يعتمد أيضا على سعر الفائدة. أي أن الطلب على النقود بصورة كلية يعتمد على سعر الفائدة دون الحاجة إلى تصنيف الطلب إلى نقود مبادلة ونقود مضاربة. ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أ. نظرية المخزون في الطلب على النقود(**The Transaction Demand Model**):

قدم وليام بامول هذا النموذج في خمسينات القرن الماضي. ويركز هذا النموذج على الطلب على النقود السائلة إضافة إلى الودائع الجارية (المعنى الضيق للنقود: M_1). وهو مفهوم نقود المبادلات الذي يتضمن على M_1. وقد ميز(بامول) بين نوعين من تكاليف الاحتفاظ بالنقود السائلة هي.

تكلفة السحب الناجمة عن تحويل الوديعة الآجلة إلى نقود سائلة، وتكلفة الفرصة البديلة وتتمثل في الفائدة التي تم التضحية بها (الضائعة) الناجمة عن سحب المبالغ من البنك.

وإزاء هذه التكاليف، فإن مشكلة الأفراد تكمن في اختيار الحجم الأمثل للرصيد النقدي الذي يتم سحبه.

وينتهي (بامول) إلى تأكيد أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وبعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. مع ملاحظة أن الطلب على النقود بأكمله يعتمد على سعر الفائدة وفقاً لمعادلة الطلب على النقود الآتية:

$$c = \left(y^{+\frac{1}{2}} \right)\left(r'^{\frac{1}{2}} \right)\left(b^{+\frac{1}{2}} \right)$$

حيث C=الحجم الأمثل للرصيد النقدي المسحوب(الطلب على النقود الأمثل)

b= مستوى الرسوم التي تمثل جزءاً من تكاليف السحب.

ب. نظرية جيمس ثوبن في الطلب على النقود (نموذج المحفظة)

(The Portfolio Model of Money Demand)

- ملامح النموذج:

أ- يستخدم أسس التحليل الجزئي من حيث سعي الأفراد إلى تعظيم المنافع.

ب- يتبنى مفهوم وظيفة النقود كمخزن للثروة حيث يحتفظ الأفراد بالنقود والسندات ضمن مكونات الثروة.

ج- تحقق السندات عائد ولكن مع وجود قدر معين من المخاطر بينما النقود لا تحقق عائداً ولكن لا توجد مخاطر فيها.

د- يتجه الأفراد إلى الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من السندات والنقود وفقاً لرغباتهم وتفضيلاتهم القائمة على الموازنة بين العائد والمخاطرة. حيث يفضلون العائد الأكبر والمخاطرة الأقل.

ه- والمحفظة المثلى هي التي تقرر حجم الطلب على النقود بناء على تلك الموازنه بين العائد والمخاطرة.

و- كلما أرتفع سعر الفائدة، يحتفظ الأفراد بالسندات ذات العائد الأكبر مع تحمل قدر معين من المخاطرة.

أي أن الطلب على النقود ينخفض. أما إذا انخفض سعر الفائدة، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود أو أن الطلب على النقود يزيد. بسبب أن نسبة المخاطرة في هذه الحالة تكون أكبر، ولا يكفي العائد المنخفض تعويض هذه المخاطرة الأكبر إذا احتفظ الأفراد بمزيد من السندات.

ومن الواضح أن هذا التحليل يبين أن الطلب على النقود بأكمله يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

ز- كذلك فإن هذا النموذج يتميز بأنه يؤكد على تنوع الأصول في المحفظة بنسب متفاوتة وهو الأمر الذي ينسجم مع الواقع المشاهد.

وبمعنى آخر، فإن هذا النموذج يتجاوز قصور نظرية التفضيل النقدي لكينز الذي كان يفترض احتفاظ الأفراد بثروتهم أما في شكل نقود أو في شكل سندات.

أي أنه لا يسمح بالجمع بين النقود والسندات في آن واحد.

- وبصورة عامة، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً لنموذج المحفظة تظهر على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(w, r_1, \ldots\ldots\ldots\ \ldots\ldots, H^e)$$

حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الخفيفيه.

w = حجم الثروة التي تتوزع بين السندات والنقود وترتبط بعلاقة طردية مع الطلب على النقود.

$r_1\ r_2$, = أسعار الفوائد على الأصول المختلفة البديلة (كالسندات والأسهم وغيره) وترتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود.

Π^e = معدل التخضم المتوقع الذي يمثل العائد الحقيقي المتوقع من الاحتفاظ بالنقود السائلة.

فإذا أرتفعت توقعات التضخم، فإن هذا يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بكمية أقل من النقود أي أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم المتوقع.

3 -3. نظرية الطلب على النقود الحديثة

إسهام مدرسة النقديين **(The Monetarist's Contribution)**

أولاً: إطار جديد لمفهوم قديم:

- قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة نظريته في الطلب على النقود في خمسينات القرن الماضي. وقد مثلت هذه النظرية أبرز إسهامات مدرسة النقديين التي بدأ نجمها يستطع في عقد السبعينات. وهي الفترة التي كانت فيها الأفكار الاقتصادية الكينزية تهتز في مواجهة المشكلة المزدوجة – مشكلة التضخم الركودي التي عانت منها كثير من الاقتصاديات الغربية وقتذاك.
- جاءت نظريته في الطلب على النقود كامتداد وتطوير للنظرية الكمية الكلاسيكية المتمثلة في صياغة فيشر (معادلة التبادل).ولكن بدون التمسك بفرضية ثبات الدخل وثبات سرعة دوران النقود التي تمسك بها الكلاسيك.

هذا التخلي عن فروض الكلاسيك قد قاده إلى التأكيد على أن لكمية النقود دور مؤثر في الدخل والإنتاج والأسعار.

أي أن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وهذا يعد موقفا مناقضاً لصرامة الكلاسيك الذين اعتقدوا بمبداء في حياد النقود.

بدأ فريدمان في بناء نظريته بالاتكاء على معادلة التبادل التي رأى فيها أنها ليست نظرية للدخل والأسعار وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود.

وللتأكيد على هذا الرأي، فقد أعطى دور محوري لسرعة دوران النقود. وتوصل إلى تقرير أن سرعة دوران النقود يسمح بتحويل معادلة التبادل إلى نظرية للطلب على النقود. والسبب أن تغير سرعة الدوران يعزي إلى التغير في الطلب على النقود وفقاً لفريدمان.

ولتوضيح هذه الفرضية، دعنا نتذكر معادلة التبادل:

$$MV = PY$$

ومنها:

$$V = \frac{PY}{M}$$

وحيث أنه عند التوازن تكون عرض النقود (M) مساوياً للطلب الأسمى على النقود (PM^d).

أي $$M=PM^d$$

وبالتالي فإن دوران النقود يصبح:

$$V = \frac{PY}{PM^d} = \frac{Y}{M^d}$$

وهذا يعني أنه كلما زادت كمية النقود المطلوبة، فإن سرعة الدوران تنخفض والعكس صحيح. أي أن التغير في الطلب على النقود يسبب تغيراً في سرعة الدوران، ومن الواضح أن العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود تعتمد على العوامل المؤثرة على الطلب على النقود. ومن ثم يتعين علينا مناقشة العوامل المحددة للطلب على النقود.

ومن هذه النقطة تبدأ نظرية فريدمان في الطلب على النقود.

ثانياً: الفروض الأساسية لنظرية فريدمان في الطلب على النقود:

اتكأت هذه النظرية على عدد من الفروض وهي:

1- رفض دوافع الاحتفاظ بالنقود التي ركز عليها كنيز في بناء نظرية التفضيل النقدي.

2- النظر إلى الطلب على النقود في إطار مشابه لنظرية الطلب على أي سلعة أو أي أصل آخر. فالنقود كسلعة لا تتميز عن غيرها من السلع.
فإذا كان الطلب على أي سلعة يعتمد على سعرها والدخل وأسعار السلع الأخرى.
فكذلك الطلب على النقود، يعتمد على سعر النقود والدخل وأسعار السلع الأخرى.

3- على خلاف تحليل كينز لمكونات الثروة، وقصرها على السندات والنقود. فإن فريدمان يرى أن ثروة الأفراد تتكون من تشكيلة مختلفة من الأصول البديلة للنقود. مثل النقود والأسهم والسندات والأصول غير البشرية كالسلع مثل العقارات والسلع المعمرة ونحوها.

4- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية وليس الأسعار النسبية لها هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة.
وبناء على ذلك، فإن الطلب على أي أصل إنما يعتمد على معدل العائد لذلك الأصل، ومعدلات العوائد على الأصول البديلة وكذلك مستوى الثروة.

5- أعتبر فريدمان أن سعر الفائدة هو معدل العائد على الأصول بما في ذلك النقود التي تكون مودعة في البنوك وتتلقى عوائد.

6- يعتبر معدل التضخم المتوقع هو معدل العائد على النقود السائلة التي تشكل مكون من مكونات الثروة أي أنه عندما ترتفع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي فإنه يمثل عائداً سالباً للنقود السائلة بل لخيارات الاحتفاظ بالأصول بصورة عامة.

وبصورة محددة فإن معدل التضخم المتوقع يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة، فإذا ارتفعت الأسعار، يفضل الأفراد إنفاق النقود على السلع بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل سائل.

7- ولقياس حجم الثروة، استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كمقياس للثروة.

وهو بذلك يختلف عن كينز الذي أعتبر الدخل المطلق الحالي مقياس للثروة في دالة الطلب على النقود.

وقد حدد فريدمان الدخل الدائم بأنه متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد.

ثالثاً: دالة الطلب على النقود (صياغة فريدمان):

بناء على تلك الفروض، يمكننا عرض دالة الطلب على النقود وفقاً لصياغة فريدمان على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(\text{w}, \text{rb}, \text{re}, \text{rt}, \text{r.}, H^e)$$

$$\frac{M^d}{P} = f(\text{yp}, \text{rb}, \text{re}, \text{rt}, \text{r..}, H^e)$$ أو

حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الحقيقية

yp = الدخل الدائم كمقياس لحجم الثروة (W)

rb = معدل العائد على السندات

r_e, r_t = معدلات العائد على بقية الأصول الأخرى

Π^e = معدل العائد (سالب) على السلع أو الأصول غير البشرية كالعقارات والسلع المعمرة.

r. = معدل العائد على النقود السائلة

رابعاً: خصائص دالة الطلب على النقود (فريدمان):

1- استخدام الدخل الدائم كمقياس للثروة خلافاً لكينز الذي استعمل الدخل المطلق الحالي كمقياس للثروة.

2- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغير سعر الفائدة ضئيلة، خلافاً لما هو عليه في نظرية التفضل النقدي لكينز التي ترى أن درجة المرونة عالية. بل تصل إلى أقصاها (لا نهائي المرونة) في حالة مصيدة السيولة (أو فخ السيولة). وبالنسبة لفريدمان، فإن انخفاض المرونة تعني أن الطلب على النقود يتأثر بدرجة حاسمة بمستوى الدخل الدائم. بينما يكون تأثير سعر الفائدة ضعيف جداً.

3- يعتقد النقديون أن دالة الطلب على النقود مستقرة أي ميل وقاطع منحنى دالة الطلب على النقود لا يتغير بصورة كبيرة.

بينما في حالة نظرية التفضيل النقدي، فإن الدالة غير مستقرة ويمكن أن يتغير ميل وقاطع منحنى الطلب على النقود عند تغير الطلب على نقود المضاربة.

4- تؤكد نظرية فريدمان في الطلب على النقود على أهمية النقود ودورها المؤثر على الدخل والأسعار. وقد رأى فريدمان أن هذه النظرية هي تطوير لمعادلة التبادل.

5- يمكن استخدام نظرية فريدمان كقراءة جديدة لمعادلة الأرصدة النقدية أيضاً (معادلة كامبردج) على النحو الآتي:

$$M^d = k\,(r_b\,,\,r_e\,,\,r_t)\,PY$$

حيث k= نسبة تفضيل السيولة ولكنها في معادلة فريدمان ليست ثابتة وإنما هي دالة في معدلات العائد على الأصول البديلة للاحتفاظ بالنقود. أي أن أي ارتفاع في أي معدل للعائد على أي أصل من الأصول البديلة سيؤدي إلى انخفاض (k).

وهو ما يعني زيادة رغبة الأفراد في اقتناء الأصول المالية البديلة للنقود السائلة والعكس صحيح.

هذه الصورة لدالة فريدمان، يمكن اعتبارها أنها إعادة صياغة جديدة للنظرية الكمية. ولكن مع تقديم تفسير موضوعي للمتغير (k).

6- يمكن استخدام الصياغة الأخيرة لدالة فريدمان في تحديد توازن سوق النقود على النحو الآتي:

الطلب على النقود = عرض النقود

$$M = M^d$$

$$M = k\,(r_b\,,\,r_e\,,\,r_t)\,PY$$

وحيث أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بالنسبة لفريدمان فإن أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع في الدخل النقدي (PY). أو أنها (زيادة M) ستخفض من ($r_b\,,\,r_e\,,$

r_t) وبالتالي زيادة المتغير (k) (نسبة تفضيل النقود). وبمعنى آخر، فإن انخفاض معدلات العائد على الأصول البديلة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وبالتالي فإن (k) سترتفع.

وخلاصة القول، فإنه في ظل استقرار الطلب على النقود، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تغير في الدخل النقدي (PY).

ومرة آخرى، فإن هذا يؤكد اعتقاد فريدمان، بأن عرض النقود يمارس تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وأن النقود ليست محايده كما أدعى الكلاسيك.

ويمكننا نوضح هذه النقطة بيانيا في شكل (10)

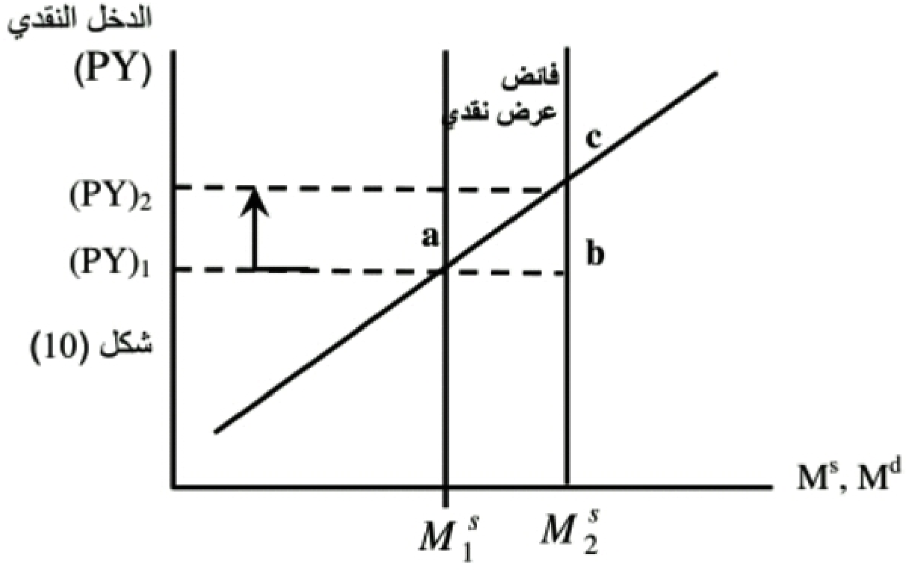

شكل (10)

حيث M^s= عرض النقود المحدد من قبل البنك المركزي

M^d= منحنى الطلب على النقود كدالة طردية مع الدخل (وفقا لفريدمان)

a = نقطة التوازن في سوق النقود حيث:

$$M^s = M^d$$

وعند مستوى الدخل النقدي $(PY)_1$

- الآن افترض أن M^s أرتفع إلى M_2^s.

نلاحظ فائض عرض نقدي = ab أكثر مما يرغب الناس في الاحتفاظ به. وهذا يؤدي إلى إنفاق النقود الزائدة، وبالتالي إما أن الناتج الحقيقي يرتفع أو ترتفع الأسعار. وفي جميع الأحوال فإن الدخل النقدي يرتفع إلى $(PY)_2$.

دالة الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي:

- أهتم كثير من المهتمين في دراسات الاقتصاد الإسلامي بدراسة وتحليل عدد من دوال الطلب على النقود، تكتفي هنا بعرض الدوافع الرئيسية للطلب على النقود في اقتصاد إسلامي.

1- الطلب على النقود لأغراض المعاملات ويعتمد على الدخل أو : $L_1=f(Y)$.

2- الطلب على النقود لأغراض الاحتياط ويتوقف على نصاب الزكاة والدخل: $L_2=f(Z,Y)$.

3- الطلب على النقود لأغراض الاستثمار، ويعتمد على عنصرين هما:

أ. الاحتفاظ بالنقود انتظاراً للفرص الاستثمارية وهذا يعتمد على التوقعات المتفائلة بالمستقبل وعائد المشاركة.

ب. مقدار الزكاة المفروض على النقود المدخرة غير المستثمرة حيث تعتبر الزكاة تكلفة على الاحتفاظ بالأموال غير المستثمرة.

أي أن الطلب على نقود الاستثمار هي:

$$L_3 = f(E, H, Z)$$

- وبصورة عامة، فإن دالة الطلب على النقود الكلية هي:

$$M^d = L_1(y) + L_2(Y, Z, E, H)$$

أو بصوره عامه:

$$M^d = F(Y, Z, E, H)$$

حيث **y** = الدخل ، **Z**= مقدار الزكاة

Π = عائد المشاركة ، **E**= التوقعات المتفائلة

الاقتصاد النقدي الوحدة الرابعة

أسئلة التقويم الذاتي :

السؤال الأول: عرف بدقة ما يلي:-

1- مضاعف النقود الواسع.

2- القاعدة النقدية.

3- الاحتياطات الكلية للمصارف.

4- رافع المضاربة.

5- معادلة التبادل.

6- حياد النقود.

السؤال الثاني: ناقش العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين.

السؤال الثالث: ناقش مدى تحكم البنك المركزي في القاعدة النقدية.

السؤال الرابع: أفترض أنه توفرت لك البيانات التالية:

$D = 800$	$Yt = 0.15$
$ER = 0.6$	$rd = 0.15$
$T = 200$	$C = 400$

والمطلوب ما يلي:

أ. أوجد قيمة مضاعف النقود؟

ب. أوجد عرض النقود؟

ج. أوجد حجم القاعدة النقدية؟

السؤال الخامس: أشتق رياضياً مضاعف النقود الواسع؟

السؤال السادس: قارن بين نموذج المخزون، ونموذج المحفظة في الطلب

السؤال السابع: اشرح باختصار نظرية الطلب على النقود؟

السؤال الثامن: قم باشتقاق منحنى الطلب الكلاسيكي الضمني من معادلة التبادل؟

السؤال التاسع: بين بيانياً ماذا يحدث لسعر الفائدة في الحالات الآتية:-

- زيادة الدخل الحقيقي. - زيادة عرض النقود.

4. الخلاصة:

- عرض النقود له تأثير كبير على مجمل عناصر الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي لأي اقتصاد.

هناك ثلاثة أطراف رئيسية تؤثر على عرض النقود:

- البنك المركزي الذي يحدد حجم القاعدة النقدية وحجم الاحتياطيات النقدية الإلزامية.
- البنوك التجارية التي تحدد نسبة الاحتياطي الفائض التي من شأنها أن تؤثر على قدرة البنوك التجاري في خلق النقود، ومن ثم عرض النقود.
- جمهور المودعين الذي يحدد نسبة التفضيل بين عملة متداولة خارج البنوك وبين ودائع جارية وودائع أجله.

- يتحكم البنك المركزي بصورة كاملة على القاعدة النقدية غير المفترضة من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات)، وإصدار عملة جديدة أو إقراض الحكومة.

بينما يتحكم بصورة جزئية على الجزء المقترض من القاعدة النقدية من خلال تحديد سعر الخصم، في حين تؤثر البنوك على هذا الجزء من خلال رغبتها في حجم القروض المخصومة.

- النموذج الكلي لعرض النقود هو:

M= m (UMB + BMB)

- حيث يرتبط عرض النقود بالقاعدة النقدية الإجمالية الذي تتكون من جزء

غير مقترض من القاعدة النقدية، وجزء مقترض، إضافة إلى مضاعف النقود ثم اشتقاق مضاعف النقود (**m**) حيث:

$$m = \frac{1 + \frac{C}{D} + T/D}{rd + rt.(T/D) + \frac{C}{D} + \frac{ER}{D}}$$

حيث نفترض الكلاسيك ثبات الناتج الذي يتحدد بعوامل حقيقية وليست نقدية

يعتمد مضاعف النقود على سلوك المودعين $\frac{C}{D}$ ، $T/_D$ ، وعلى سلوك البنوك التجارية من خلال $\frac{ER}{D}$ وعلى البنك المركزي من خلال **rd** ، **rt**.

- يتحدد سلوك الجمهور في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل أهمها الثروة والعائد المتوقع وحجم الاقتصاد الخفي.
- العلاقة بين القاعدة النقدية ، وعرض النقود علاقة طردية.
- أما العلاقة بين **rd** ، **rt**، $\frac{C}{D}$ ، $\frac{ER}{D}$ ، وبين عرض النقود هي علاقة عكسية.
- من أشهر صياغات النظرية الكمية الكلاسيكية في الطلب على النقود:

1- معادلة التبادل MV = PY.

2- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج) M=K (PY).

النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار، وليست نظرية للدخل والإنتاج. أي أن النقود محايدة ومستقلة عن تغير حجم الإنتاج. حيث يفترض الكلاسيك ثبات الناتج الذي يتحدد بعوامل حقيقية وليست نقدية وثبات سرعة دوران النقود.

- تؤكد معادلة التبادل على وجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.
- أما نظرية كينز في الطلب على النقود ، فإنها تميز بين ثلاثة أنواع من دوافع الطلب على النقود:
- دافع المبادلات ويعتمد على الدخل.
- دافع الاحتفاظ ويعتمد على الدخل.
- دافع المضاربة ويعتمد على سعر الفائدة (علاقة عكسية) ويعتبر هذا النوع
- الإسهام الجديد لكينز في نظرية الطلب على النقود.

- أكدت الإسهامات الجديدة للكينزيين في دراسات الطلب على النقود على دور سعر الفائدة في الطلب على النقود دون الحاجة إلى تصنيف النقود إلى دوافع مختلفة.
- تمثل نظرية الطلب على النقود الحديثة إسهام جديد للمدرسة النقدية ويعتبر تطويراً وتجديداً للنظرية الكمية الكلاسيكية (معادلة التبادل) في الطلب على النقود.
- حيث يعتمد على الدخل الدائم، ومعدلات العوائد على الأصول المختلفة ومعدل التضخم المتوقع.

كما أن هذه النظرية أكدت على تأثير النقود على الدخل والانتاج والأسعار وتعتبر دالة مستقرة.

- تعتمد دالة الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي على الدخل وعائد المشاركة كبديل عن سعر الفائدة الربوي وكذلك على مقدار الزكاة على النقود المدخرة وغير المستثمرة.

5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة:-

عزيزي الدارس ، سنتناول في الوحدة الخامسة النقد والدخل والأسعار والتضخم من حيث العلاقة المتداخلة والتي تتطلب أدوات ونماذج تحليل كلي لبيان تأثيرها بالسياسات الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي.

6. قائمة المصطلحات:

- القاعدة النقدية: هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (MB)
- الاحتياطيات الفائضة (ER): هي حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به في خزائنها أو لدى المركزي في صورة لقد نقد سائل.
- مضاعف النقود: $m = \frac{M}{MB}$ أي هو التغير في النقود منسوباً إلى القاعدة النقدية
-أي هو التغير في عرض النقود الناجمة عن التغير في القاعدة النقدية.
- القاعدة النقدي غير المفتوحة (UMB) التي تخضع
- القاعدة النقدية: هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (MB)
- الاحتياطيات الفائضة (ER): هي حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به في خزائنها أو لدى المركزي في صورة لقد نقد سائل.
- مضاعف النقود: $m = \frac{M}{MB}$ أي هو التغير في النقود منسوباً إلى القاعدة النقدية
-أي هو التغير في عرض النقود الناجمة عن التغير في القاعدة النقدية.
- القاعدة النقدية غير المفترضة (UMB) التي تخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة أو إصدار عملة جديدة.
- القاعدة النقدية غير المفترضة (BMB) ويؤثر فيها كلاً من البنك المركزي من خلال تحديد سعر الخصم والبنوك التجارية من خلال حجم القروض المخصومة لدى البنك المركزي.
- معادلة التبادل: تناسب عكسي بين قيمة النقود وكمية النقود أي أن زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار.
- دوران النقود: انتقال الوحدة النقدية الواحدة من يد إلى يد أخرى في عملية المبادلات الاقتصادية خلال السنة.
- نظرية كينز: يطلق عليها نظرية تفضيل السيولة أو نظرية التفضيل النقدي.
- مصيدة السيولة(فتح السيولة): أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى.
- معادلة التبادل $mv = py$.
- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج) $M= k (py)$.

7. مراجع الوحدة:

1- Smith ،G ،Money ،Banking and financial Intermediation ، opct.
2- Mishin ،F ،Money ،Banking and financial Markets ،opct.

Money Supply and Money Demand ،Harvilesky and Boorman IllinL ،Inc ،Harlan David son ،and Macro Economics Models is ،USA ،1982.

3- Laidler, D, The Demand for Money: Thories and Evidance, Third Edition , Harper and Row, NW, 1985.
4- Havrilesky, T and Boorman, Money Supply, Money Demand and Macroeconomics Models, Second Edition, Opct.
5- Froyen, R. T. U Macroeconomics: Thories and Policies Macmillan , NW , 1993.

8-التعيينات:

أولاً: الاختيار المتعدد:

1- يستطيع البنك المركزي التحكم في القاعدة النقدية من خلال العمليات التالية ما عد:-

أ. إصدار العملة.

ب. عمليات السوق المفتوح.

ج. حلقة النقود الائتمانية.

د. الإقراض الحكومية والبنوك التجارية.

2- يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي:-

أ. شراء الأوراق المالية (السندات الحكومية).

ب. بيع الأوراق المالية (السندات الحكومية).

ج. بيع وشراء الأوراق المالية (السندات الحكومية).

د. لاشيء مما سبق.

3- قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومن ثم التأثير على عرض النقود تتوقف على المحددات التالية:

أ. مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة.

ب. حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية ومدى انتشارها.

ج. سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني.

د. جميع ما سبق.

4- من أسس وقواعد نظرية الطلب على النقود تقوم على الآتي:

أ. النقود وسيط للمبادلات.

ب. نظرية الطلب على النقود.

ج. ثبات سرعة دوران النقود.

د. جميع ما سبق.

5- تقدم معادلة فيشر للتبادل على -ماعدا:-

أ. سرعة دورا النقود.

ب. معدل الفائدة.

ج. المستوى العام للأسعار.

د. كمية المبادلات من السلع والخدمات.

6- وفقاً لنظرية كينز للطلب على النقود-هناك دوافع هي :

أ. دافع المبادلات.

ب. دافع الاحتياط.

ج. دافع المضاربة.

د. جميع ما سبق.

7- تعتمد دالة الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي على :

أ. سعر الفائدة.

ب. الدخل.

ج. مقدار الزكاة على الأموال المدخرة وغير المستثمرة.

د. عائد المشاركة.

ثانياً: أسئلة الصواب والخطأ:

1- إن الأساس الفكري للمقياس الضيق للنقود (m_1) ينطلق من وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو الثروة .

2- أن الأساس الفكري للمقياس الواسع للنقود (m_2) ينطلق من وظيفة النقود كوسيط في التبادل والمعاملات.

3- يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (MB) .

4- يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة تمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات أو الأذون الحكومية قصيرة الأجل.

5- القاعدة النقدية (MB) الإجمالية = الجزء غير المقترض (UMB) - الجزء المقترض (BMB).

6- دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود من خلال قيام البنوك التجارية بإصدار النقود.

7- قدرة البنوك ليس له تأثير على النقود من خلال قيام البنوك التجارية بإصدار النقود.

8- قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومن ثم التأثير على عرض النقود ليست مطلقة.

9- عرض النقود ليس له تأثير كبير على مجمل عناصر الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي لأي اقتصاد .

10- بحسب نظرية ريكاردوا أن هناك تناسباً طردياً بين قيمة النقود وكمية لنقود.

11- وفقاً لنظرية كينز يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بعلاقة عكسية مع الدخل .

12- تعد النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار وليست نظرية للدخل والإنتاج.

الإجابات:

أولاً :الاختيار المتعدد

رقم السؤال	1	2	3	4	5	6	7
الإجابة	ج	ج	د	د	ب	د	أ

ثانياً: الصواب والخطأ

رقم السؤال	الحالة	التعليل
1	×	ينطلق من وظيفة النقود كوسيط في التبادل والمعاملات.
2	×	ينطلق من وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة.
3	✓	ـــــــــــــــ
4	×	من خلال شراء السندات أو الأوراق الحكومية قصيرة الأجل.
5	×	BMB + UMB = MB
6	×	تقوم البنوك التجارية بخلق النقود.
7	✓	ـــــــــــــــ
8	✓	ـــــــــــــــ
9	×	له تأثير على عناصر الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد.
10	×	تناسب عكسي.
11	×	بعلاقة عكس مع سعر الفائدة (Y).
12	✓	ـــــــــــــــ

5 الوحدة الخامسة

النقود والدخل والأسعار والتضخم

محتويات الوحدة

الموضــــــوع	الصفحة
1.المقدمة..	**282**
1 .1. تمهيد..	282
1 .2. أهداف الوحدة..	283
1 .3. أقسام الوحدة..	283
1 .4. القراءات المساعدة	284
1 .5. الوسائط التعليمية المساعدة................................	284
2. النقود والدخل والأسعار	**285**
2 .1 . نموذج (IS - LM)..	285
2 .2. السياسات النقدية والمالية في نموذج (IS - LM)........	294
2 .3. السياسات النقدية والمالية في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD / AS................................	300
3. النقود والتضخم..	**311**
3 .1. مفهوم التضخم..	311
3 .2. نظريات تحليل أسباب التضخم..................................	313
3 .3 . أثار التضخم...	321
3.4. سياسات مكافحة التضخم..	322
3 .5. مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية...................	328
4. الخلاصة...	**332**
5قائمة المصطلحات..	**334**
6. مراجع الوحدة...	**335**
7. التعيينات..	**335**

1- المقدمة:

1 .1- التمهيد:

عزيزي الدارس،

النقود والدخل (الناتج) والأسعار ثلاثة مصطلحات أساسية في النشاط الاقتصادي تربط فيما بينهم علاقة وثيقة ومتداخلة.

النقود تمارس دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي (الناتج) والناتج (الدخل) محدد أساس لحجم النقود ومستواها الملائم للإستقرار.

وكل من النقود والناتج لهما أثراً ملحوظاً على المستوى العام للأسعار ومن ناحية أخرى، فإن المستوى العام للأسعار يؤثر على قيمة النقود (القوة الشرائية للنقود)، ويؤثر على حجم الطلب الكلي والعرض الكلي.

هذه العلاقات المتداخلة تتطلب أدوات ونماذج تحليل كلي لبيان أثر السياسات النقدية على الدخل والأسعار وأسعار الفائدة أو عائد المشاركة في اقتصاد يعمل وفق ألية المشاركة في الأرباح والخسائر.

ولكن في عالم الواقع السياسات النقدية لا تعمل وحدها ولكنها تؤثر وتتأثر بسياسات اقتصادية أخرى وفي مقدمتها السياسات المالية.

هذه الوحدة، تقدم أبرز نماذج التحليل الكلي من أجل توضيح دور السياسات النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي ومن أبرز هذه النماذج: نموذج IS-LM ونموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD/AS.

أيضاً تتناول هذه الوحدة مفهوم التضخم ومناقشة أبرز النظريات المفسره للتضخم وسياسات مكافحة التضخم إضافة إلى الأثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم.

وتركز هذه الوحدة على العلاقة بين النقود والتضخم وبالرغم من أن مسببات التضخم كثيرة ومتعددة، إلا أن التضخم بصورة أساسية ظاهرة نقدية.

1 -2. أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: مرحبا بك إلى دراسة الوحدة الدراسية الخامسة والذي ويتوقع منك بعد دراسة الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف نموذج (IS - LM) كأداة تحليل كلي يستخدم للتحليل توازن الاقتصاد الكلي.
2. تشرح مكونات هيكل سوق السلع وسوق النقود.
3. تشتق IS ، LM بيانياً والعوامل المؤثرة على كلٍ منهما.
4. توضح السياسات النقدية والمالية وأهدافها وتأثيرها على الخل وسعر الفائدة.
5. تشرح السياسات النقدية والمالية في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD / AS.
6. تتعرف على مفهوم التضخم والأنواع والمختلفة للتضخم.
7. تقيس معدل التضخم والطرق المختلفة والمستخدمة في قياس معدل التضخم.
8. تقارن بين النظريات المختلفة التي تحلل أسباب التضخم.
9. تبين الآثار الإيجابية والسلبية للتضخم وأثرها على شرائح وفئات المجتمع المختلفة.
10. تشرح سياسات مكافحة التضخم والاستراتيجيات المختلفة لمكافحة التضخم.
11. توضح مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية من حيث الأسباب والآثار.

1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس الفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من قسمين رئيسين أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية لهذه الوحدة حيث يتضمن:-

القسم الأول: النقود والدخل والأسعار من خلال نموذج (IS - AS) والسياسات النقدية والمالية في نموذج (IS - LM) وأيضا يتضمن السياسات النقدية والمالية في نموذج الطلب والكلي / العرض الكلي (AD - AS).

القسم الثاني: النقود والتضخم وتتضمن مفهوم التضخم وطرق قياس التضخم والنظريات المختلفة في تفسير، وتحليل السياسات والاستراتيجيات المستخدمة لمكافحة التضخم وأخيراً دراسة التضخم في اليمن .

1 -4. القراءات المساعدة:

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات التي تتضمنها هذه الوحدة، نرجو أن تحاول الاستفادة منها قدر الإمكان نظراً لإتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:-

1- د. عبدالمحمود نصر، الاقتصاد الكلي – النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر، 1480هـ الرياض.

2- د.محمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مركز الأمين للنشر، جامعة صنعاء، صنعاء، 2006.

3- Branson , W.H. , Macroeconomics Theory and Policy, 3rd ed. Harper and Row NW, 1989, USA.

4- Mankew , Gregory , Macro economics, and ed. Worth Puplishers, NY, 1994, USA.

1 -5. الوسائط التعليمية المساندة:

عزيزي الدارس: لكي تحقق أهداف الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

1. السيدي المرفق ،الوحدة رقم (5) .
2. المحاضرة رقم (5) من المحاضرات الإذاعية.
3. المحاضرات الإليكترونية على موقع (LMS).
4. قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة وحل تدريباتها ةالتقويم الذاتي الخاص بها.
5. زيارة موقع التعلم عن بعد http//:dl.ust.edu بنظام LMSوموقع الجامعة www.ust.edu .
6. نماذج الامتحانات وإجاباتها النموذجية والمعدة من قبل عمادة التعلم بوحدة الإشراف الأكاديمي.

2.النقود والدخل والأسعار:

2 -1 نموذج IS-LM

2-1-1 تعريف نموذج IS-LM:

عزيزي الدارس: يعتبر نموذج IS-LM أداة تحليل كلي يستخدم لتحليل توازن الاقتصاد الكلي حيث يتكئ هذا النموذج على الفروض الأساسية التالية:

أولاً: ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار، وهو الغرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكينزية الأولى (كينز ومعاصريه).

ثانياً: هيكل الاقتصاد الكلي يتكون من سوقين رئيسيين:

أ. سوق السلع والخدمات ويعبر عنه منحنى IS حيث يصف منحنى IS التوازن في سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة.

ولهذا المنحنى ميلا سالباً يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة.

وتعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

وعندما يرتفع سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار ينخفض وبالتالي فإن الطلب الكلي ينخفض باعتبار أن الاستثمار عنصر من عناصر الطلب الكلي.

وإذا انخفض الطلب الكلي، فإن الدخل ينخفض. يتحقق التوازن في سوق السلع عندما يكون الطلب الكلي على السلع يساوي العرض من السلع، أو عندما الادخار يساوي الاستثمار ولذلك يسمى (منحنى IS).

ب. سوق النقود ويعبر عنه المنحنى (LM) الذي يصف التوازن في سوق النقود. كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

ولهذا المنحنى ميلا موجباً يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود.

ج. التوازن الكلي الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود. وهذا التوازن يمثل توازنا للدخل في جانب الطلب الكلي.

وبيانياً، فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS، ومنحنى LM. وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

- وفي اقتصاد كينزي، فإن سعر الفائدة يشكل حلقة الربط بين سوق السلع وسوق النقود. أو حلقة الربط بين القطاع الحقيقي من الاقتصاد والقطاع النقدي.

وكما ذكرنا في وحدات سابقة، فإن سعر الفائدة يعتبر سعراً نقدياً يتحدد في سوق النقود وفقاً للرؤية الكينزية.

ولكن هذا السعر يتمكن من الانتقال إلى سوق السلع من خلال دالة الاستثمار التي تعتبر عنصراً من عناصر سوق السلع. ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

وعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح.

د. اختلال توازن الدخل:

توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما يعبر عنه تقاطع منحنى IS مع منحنى LM لا يقبع دائما في نقطة معينه، ولكنه يتقلب صعوداً أو هبوطاً، ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى تغير ظروف الطلب في سوق السلع وسوق النقود.

وبيانياً، فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى (LM) من موقعه الأصلي إلى مواقع جديدة. وينتقل منحنى IS يميناً أو يساراً بسبب تغير إتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها على جانب الانفاق على السلع والخدمات.

بينما ينتقل (LM) يمينا أو يساراً بسب تغير إتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود.

وعندما يختل توازن الدخل، فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينة من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والانفاق.

وعموماً، فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى، بينما يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية.

هـ. ومن ناحية أخرى، فإن نموذج IS-LM قد تعرض لانتقادات لاذعة من أهمها إهمال الأسعار وكيفية تحديده، وهو إهمال ناجم عن إغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد.

لذلك، هناك نموذج أخر يسمى نموذج الطلب الكلي/ العرض الكلي (AD/AS) يأخذ بعين الاعتبار هذه الانتقادات.

ثانياً: سوق السلع واشتقاق منحنى **IS**:

أ. هيكل سوق السلع:

يتضمن سوق السلع مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يتكون من:

- استهلاك القطاع العائلي (C).
- الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (I).
- الإنفاق الحكومي (G).
- صاف الإنفاق الخارجي (الصادرات والواردات) أو (NX).

وبافتراض أن NX =صفراً أي أن الصادرات تساوي الواردات، فإن مكونات الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية هي:

$$AD= C + I + G \longrightarrow (1)$$

1- دالة الاستهلاك: C

تعتمد دالة الاستهلاك على الدخل المتاح $C= f\ (y^d)$

أو: $C= a_o + a_1\ y^d \longrightarrow (2)$

حيث a_1 = الميل الحدي للاستهلاك

y^d = الدخل المطلق المتاح

وحيث الدخل المتاح = الدخل – الضرائب

أو: $y^d= Y - T$

2- تعتمد دالة الضرائب على الضرائب المقطوعة (T_O) ،وعلى الضريبة النسبة من الدخل (t_1y)

أو: $T= T_O + t_1y \longrightarrow (3)$

3- دالة الاستثمار I:

تعتمد دالة الاستثمار وفقاً لرؤية كينز على الاستثمار التلقائي (I_O) الذي يعتمد على توقعات رجال الأعمال، وعلى سعر الفائدة (بعلاقة عكسية) بين الاستثمار وسعر الفائدة (r).

أو: $I= I_O- br \longrightarrow (4)$

4- الانفـاق الحكـومي يعتبـر مـتغير خـارجي تحـدده الأولويـات السياسـية والاقتصـادية للحكومة:

$G= G_O$ أو: ⟶ (5)

والآن بإدخال المعادلات 2,3,4,5 في معادلة الطلب الكلي (1) نجد أن:

$$AD = a_o + a_1 \{y - T_o - t_1y\} + Io - br + Go$$
$$AD = a_o + a_1T_O \{a_1y - a_1\, t_1y\} + Io + Go - br$$
$$AD =\{ a_o + a_1T_o + Io + Go\} + a_1(1-t_1)\, y - br$$
$$AD = A_o + a_1\,(1-t_1)\, y - br \longrightarrow (6)$$

حيث $a_o - a_1T_o + Io + Go = A_o$

وتمثل المعادلة (6) معادلة الطلب الكلي

ب. توازن سوق السلع: اشتقاق منحنى IS (مدخل رياضي) :

يتحقق توازن سوق السلع عندما:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو: $AS = AD$

أو: $Y = AD$

إن العرض الكلي وفقاً لرؤية كينـز هـو خـط الـدخل (Y) الـذي يـبين القـيم المخططـة للمبيعات عند القيم المخططة للناتج ويطلق عليه خط 45 كما يبين ذلك شكل (1).

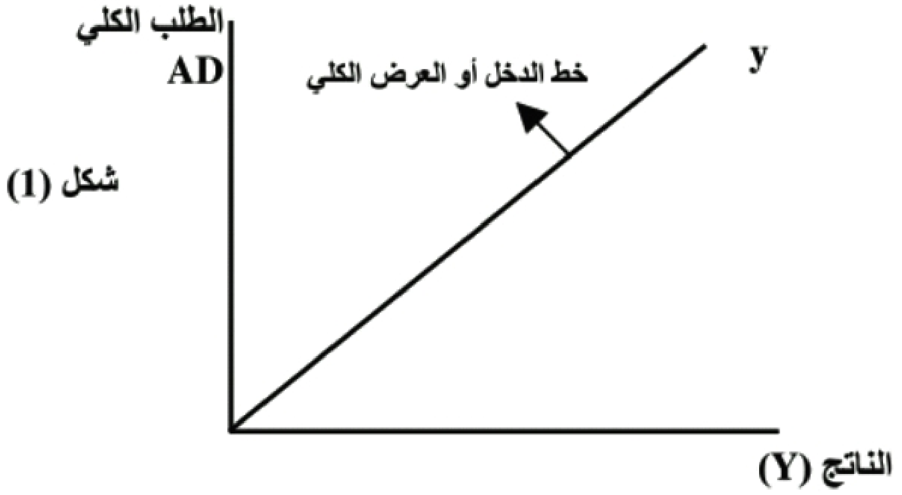

شكل (1)

وبصورة محدده، فإن شرط توازن الدخل هو: IS: $Y = AD$

أو:

$$Y = A_o + a_1(1-t_1)\, Y - br$$

$$Y(1-a_1(1-t_1)) = A_o - br$$

$$: IS \quad [A_o - br]\, Y = \left(\frac{1}{1-a_1(1-t_1)}\right) \longrightarrow \quad (7)$$

حيث $\frac{1}{1-a_1(1-t_1)} \equiv \alpha$ = مضاعف الإنفاق الكلي

وتعتبر المعادلة (7) هي معادلة IS التي تصف توازن سوق السلع حيث يرتبط الدخل بعلاقة سالبه أو عكسية مع سعر الفائدة (r) على منحنى IS الذي يكون له ميل سالب كما ذكرنا سابقاً.

ج. توازن سوق السلع: اشتقاق IS بيانياً يبين شكل (2) دالة العرض الكلي (خط الدخل Y) كما يبين منحنى الطلب الكلي متدرجاً من $AD_1=C$ إلى $AD_2=C+I$ إلى $AD_3=C+I+G$.

شكل (2)

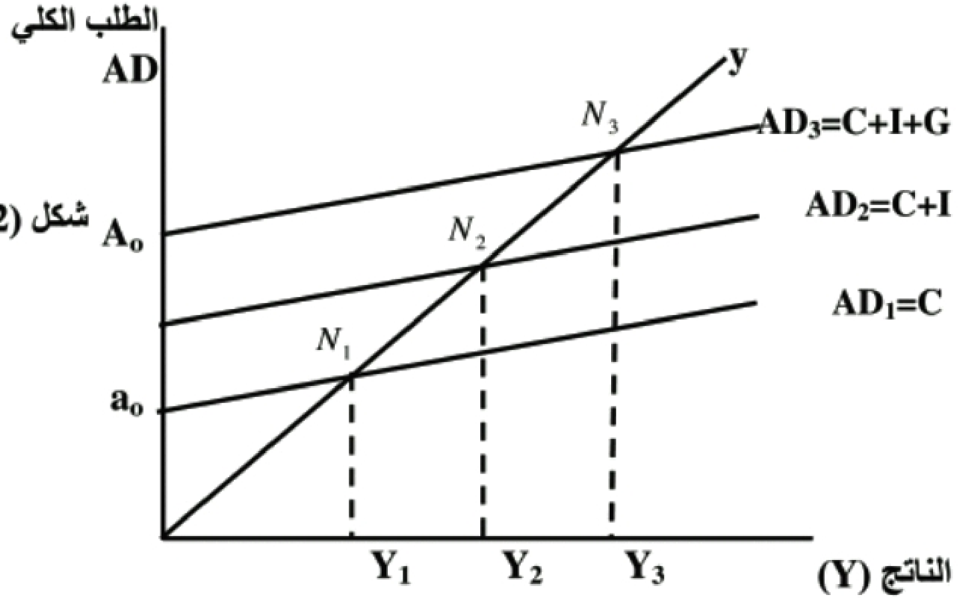

ومن الملاحظ أن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى أعلى كلما أضفنا مكون من مكونات الطلب الكلي ويؤدي هذا إلى ارتفاع الدخل التوازني اشتقاق منحنىIS.

رأينا فيما تقدم أن كل نقطة على منحنى IS تمثل تساوي الاستثمار مع الادخار وهو شرط توازن سوق السلع وفقا للرؤية الكينزية.

والذي يتحقق فيها توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

إذن نقطة البداية في اشتقاق IS هو متابعة ما يجري لحجم الاستثمار، وبالتالي الطلب الكلي عندما يتغير سعر الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار.

سيتم هذا من خلال الجمع بين ثلاثة أشكال مختلفة:

- شكل (3) ويبين منحنى الاستثمار.
- شكل (4) ويبين ما يجري للطلب الكلي.
- شكل (5) وفيه يتم اشتقاق منحنى IS.

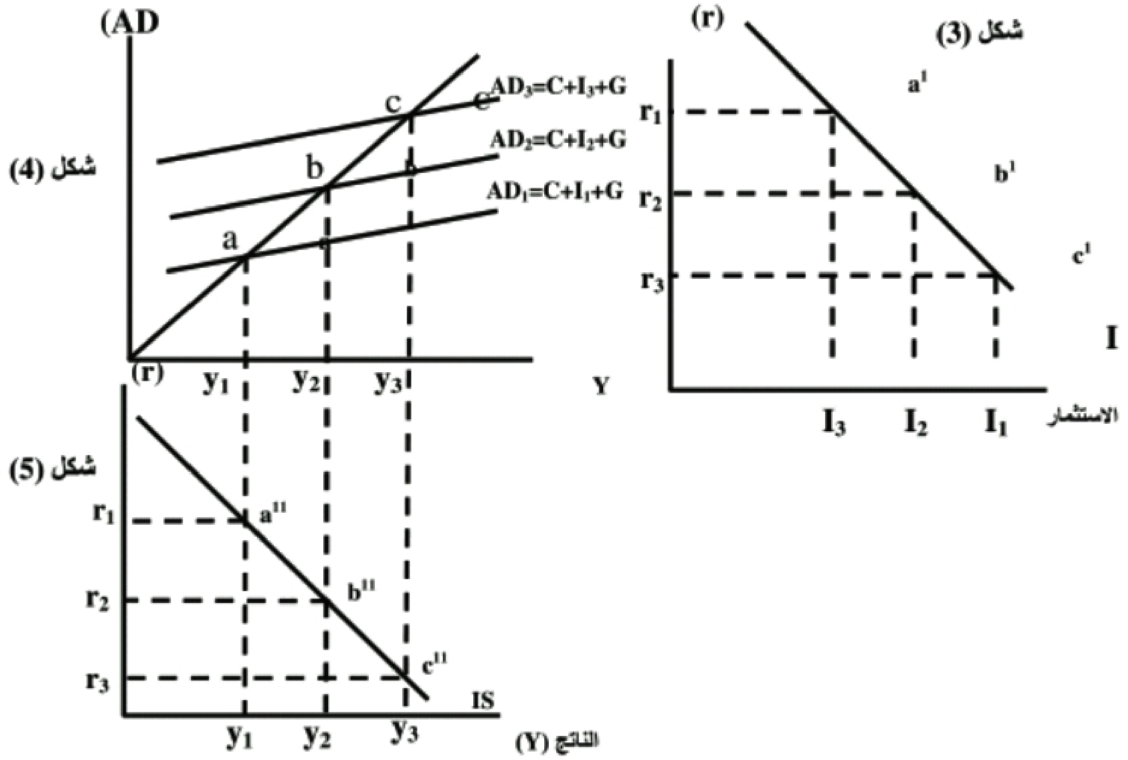

توضح الأشكال الثلاثة ما يلي:

- عندما ينخفض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 فإن حجم الاستثمار يرتفع من I_1 إلى I_2 إلى I_3 لأن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الاقتراض للاستثمار.
- ومع زيادة حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي يزيد، حيث ترتفع دالة الطلب الكلي من $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $AD_2 = C + I_2 + G$ إلى $AD_3 = C + I_3 + G$.

ومع انتقال الطلب الكلي، فإن الدخل التوازني يرتفع من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 في شكل (4).

- يتم اسقاط زيادة الدخل في شكل (4) عند تغير سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 في نقاط محددة تتضمن توليفه من الدخل وسعر الفائدة في شكل (5). مثل (y_1,r_1) و (y_2,r_2) و (y_3,r_3) والتي تمثلها النقاط a^{11} ، b^{11} ، c^{11} في الشكل (5).

وبتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى IS الذي يصف التوازن في سوق السلع.

د. انتقال منحنى IS:

ينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين في حالة السياسات المالية التوسعية أي في حالة:

زيادة الانفاق الحكومي G

أو انخفاض الضرائب T

وينتقل كذلك إذا ارتفع الاستثمار التلقائي والاستهلاك التلقائي.

وينتقل منحنى IS إلى جهة اليسار في حالة السياسات المالية الانكماشية أو انخفاض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب كما يبين ذلك شكل (6).

شكل (6)

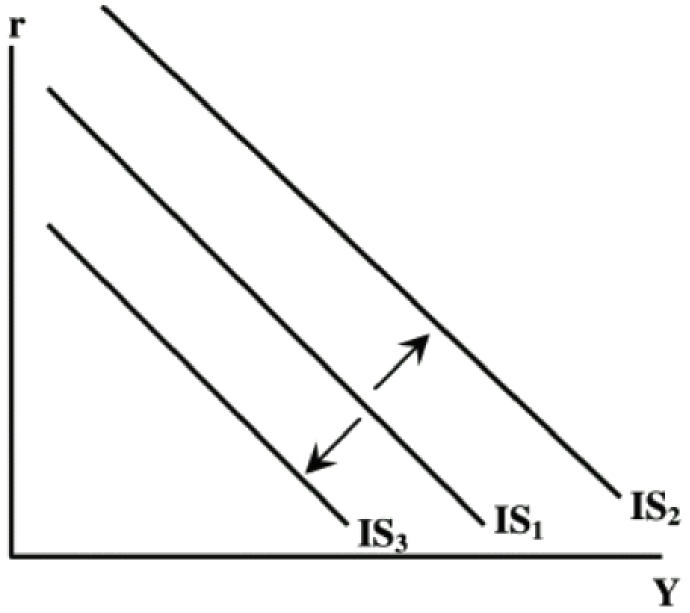

IS_1 = المنحنى قبل تغير السياسات المالية.

IS_2 = المنحنى في حالة السياسات المالية التوسعية

IS_3 = المنحنى في حالة السياسات المالية الانكماشية

ثالثاً: توازن سوق النقود واشتقاق منحنى LM:

أ. مدخل رياضي لاشتقاق LM:

رأينا في الوحدة السابقة أن توازن سوق النقود يتحقق عندما:

عرض النقود = الطلب على النقود

أو:

$$L = M \longrightarrow (1)$$

أو:

$$L(y, r) = M \longrightarrow (2)$$

أو:

$$ky - hr = M \longrightarrow (3)$$

حيث دالة الطلب على النقود وفقاً لرؤية كينز هي:

$$L(y, r) = Ky - hr$$

وحيث: h معلمة سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود، k= نسبة تفضيل السيولة،

y= الدخل

ومن المعادلة (3) يمكن الحصول على $hr = ky - M$

$$\boxed{r = \frac{k}{h}y - \frac{1}{h}m : Lm} \longrightarrow (4)$$

إن المعادلة (4) هي معادلة LM ذات ميل موجب =($\frac{k}{h}$). ومن الملاحظ أن المعادلة (4) تحدد سعر الفائدة التوازني والذي كما يوضح ذلك يعتبر سعر نقدي وفقاً لرؤية كينز.وبيانياً فإن منحنى LM يظهر في شكل (7) ذات ميل موجب.

شكل (7)

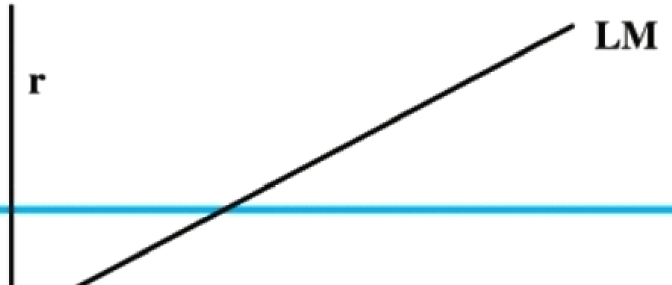

ب. اشتقاق **LM** بيانياً:

في ظل ثبات عرض النقود التي يحددها البنك المركزي فإن البداية في اشتقاق منحنى LM تبدأ من دالة الطلب على النقود أو دالة التفضيل النقدي لكينز والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل وعكسية مع سعر الفائدة.

ولذلك سنوضح ذلك من خلال الجمع بين شكلين هما: شكل (8) ويبين التوازن في سوق النقود عند مستويات مختلفة من الدخل واسعار فائدة مختلفة. وشكل (9) الذي يعكس ما يجري من توازنات في الشكل السابق في ذات محور الدخل وسعر الفائدة.

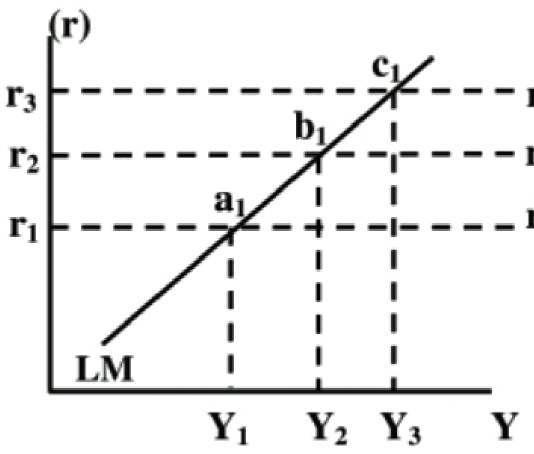

شكل (9)

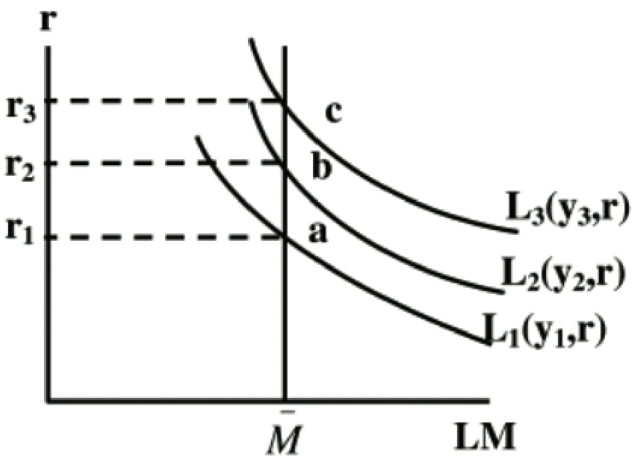

شكل (8)

يبين شكل (8) أن زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 يؤدي إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى $L_2 (y_2,r)$ ، ويرتفع سعر الفائدة إلى r_2 (نقطة التوازن b).

وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (9) عند النقطة b^1 التي تضم توليفة من (Y_2,r_2).

وعندما يزيد الدخل إلى Y_3 ، تنتقل كذلك دالة الطلب على النقود إلى أعلى اليمين $L_3 (Y_3,r)$، ويرتفع سعر الفائدة إلى (r_3) (النقطة c).

وهـذه النقطـة يمكـن إسـقاطها في شـكل (9) عنـد (c_1) والـتي تضـم توليفـة مـن (Y_3,r_3).

- وبتوصيل النقاط (c^1,b^1,a^1) في شكل (9) تحصل على منحنى LM.

ومن الملاحظ أن أي نقاط على يمين منحنى LM تعكس وجود فائض طلب نقدي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، بينما أي نقاط على يسار المنحنى يعكس وجود فائض عرض نقدي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

هـ. انتقال منحنى LM:

ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (أسفل) في حالة تغير السياسات النقدية باتجاه توسعي. أي في حالة زيادة عرض النقود (M). وينتقل جهة اليسار (أعلى) في حالة انخفاض عرض النقود.

أما التحرك من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى LM فإنها تعكس تغير سعر الفائدة المقترن بتغير الدخل.

رابعاً: توازن الدخل في جانب الطلب الكلي

(توازن سوقي السلع والنقود)

يتحقق توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عندما:

التوازن في سوق النقود = التوازن في سوق السلع

أو : $IS = LM$

أي أن الجمع بين منحنى IS ومنحنى LM وتقاطعهما عنده نقطة معينة ولتكن (E) – نقطة التوازن.

عند نقطة التوازن يتحدد الدخل التوازني ($\dot{Y}$) وسعر الفائدة التوازني ($\dot{r}$).

ويبين ذلك شكل (10)

شكل (10)

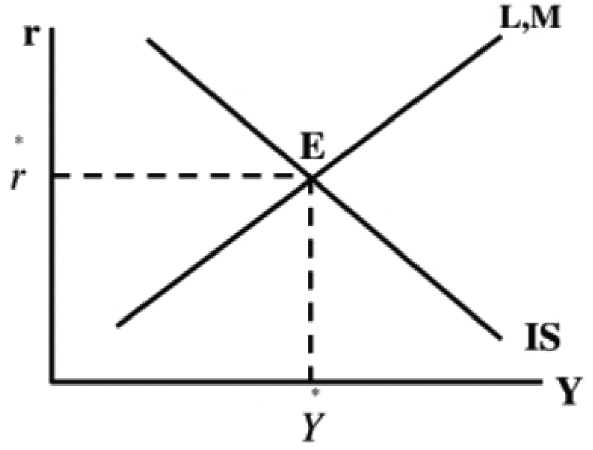

توازن سوقي السلع والنقود

2-2. السياسات النقدية والمالية في نموذج IS-LM

أولاً: السياسات النقدية:

رأينا فيما تقدم أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية هو التأثير في الدخل وسعر الفائدة أو عائد المشاركة.

وبصورة محدده ضمان زيادة الدخل وتحقيق نمو قابل للإستدامه.

في ظل الحفاظ على عائد مرغوب في الاقتصاد الكلي.

وعندما تنجح السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف فإنها توصف (السياسة النقدية) بأنها فاعلة، أو ذات فاعليه.

إن أهمية نموذج IS-LM يكمن في أنه يساعدنا على تحليل مدى فاعلية السياسات النقدية.

لذلك، سنناقش الآن فاعلية السياسات النقدية في الحالات الآتية:

- التأثير في الدخل وسعر الفائدة.
- حالة تثبيت الدخل.
- حالة تثبيت سعر الفائدة.

أ- التأثير في الدخل وسعر الفائدة:

دعنا نفترض أن أولوية السياسة النقدية هو زيادة الدخل وأن هذا الهدف يتحقق من خلال زيادة كمية عرض النقود.

حيث تكمن أهمية السياسة النقدية التوسعية في تأثيرها على انخفاض سعر الفائدة والذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج.

إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (LM_2) مع ثبات منحنى IS_1 في موقعة (حيث لا يتأثر بالسياسة النقدية).

وتكون النتيجة زيادة الدخل إلى (Y_2) وانخفاض سعر الفائدة إلى (r_2) ويوضح شكل (11) هذه التطورات:

شكل (11)

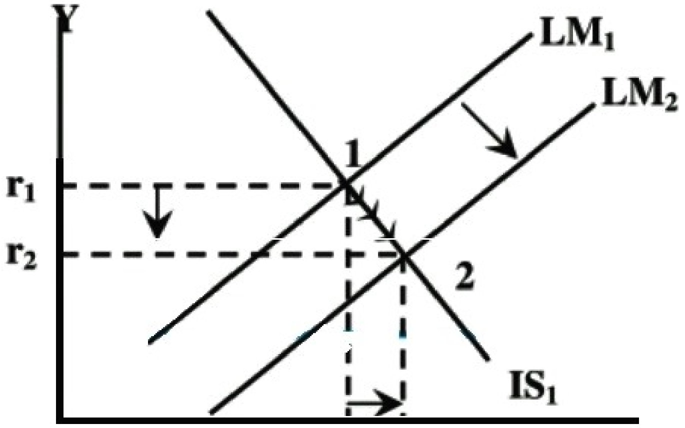

$M\uparrow \rightarrow \overrightarrow{LM} = LM_2$
$\rightarrow Y\uparrow, r\downarrow$

يلاحظ من الشكل السابق، أن زيادة عرض النقود قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (r_2). ومن خلال دالة الاستثمار يزيد حجم الاستثمار فالطلب الكلي ومن ثم الناتج (الدخل). ومع زيادة الدخل فإن الطلب على النقود يزيد حتى يمتص فائض العرض النقدي إلى أن تستقر نقطة التوازن عند النقطة (2) في ظل توليفة جديدة من الدخل وسعر الفائدة (y_2,r_2).

- أما إذا كانت السياسة النقدية إنكماشية أي انخفاض عرض النقود، فإن النتائج التي تحدث تكون عكس ما حدث في الحالة الأولى، حيث ينخفض الدخل ويرتفع سعر الفائدة في النهاية.

ثانياً: السياسات النقدية والمالية المختلطة (Montetary –Fiscal Policy Mix)

أ. تثبيت الدخل:

- دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على مستوى توازني معين للدخل

عند مستوى ثابت – أي تثبيت الدخل عند ($\bar{Y}$) عند النقطة (1) في شكل (12).

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والذي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين، (IS_2)حيث يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة (Y_2,r_2) عند النقطة (2).

- وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى الدخل $\bar{Y}$ ثابتاً، فإنه سيلجاء إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية.

أي أن البنك سليجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية.

إن انخفاض كمية المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار (LM_2) وبالتالي يرتفع سعر الفائدة أكثر (r_3) ويسبب هذا انخفاض إستثمارات القطاع الخاص.

وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (3) يظل الدخل ثابتاً ولكن عند مستوى الفائدة مرتفع جداً (r_3) أنظر شكل (12).

- من الواضح الآن أن محصلة هذه التطورات هي:
  - تفقد السياسة المالية فاعليتها في التأثير على الدخل، ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة (r_2).
  - السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.
  - تمثل نقطة التوازن (3) الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية. وفي هذه النقطة يظل الدخل ثابتاً عند ($\bar{Y}$) بينما ارتفع سعر الفائدة إلى (r_3). الذي يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات الخاصة وزيادة نصيب القطاع العام في الاستثمارات.

شكل (12)

$G\uparrow\rightarrow \overrightarrow{IS}$ | $, r_2^{\uparrow}\ y_2^{\uparrow}$

$\downarrow M\rightarrow \overleftarrow{LM}$ | $y\downarrow=\bar{Y}$

$r\uparrow=r_3$

تطبيق سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية الوسعية

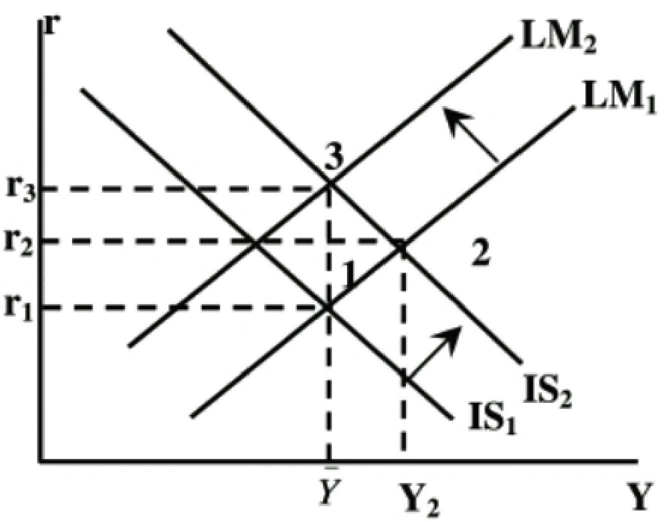

ب- هدف تثبيت سعر الفائدة:

- دعنا نفترض أن البنك المركزي يعتقد أن سعر الفائدة (r_1) هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار أي أن البنك المركزي متمسك بتثبيت سعر الفائدة عند (r_1) في شكل (13).

شكل (13)

$G\uparrow\rightarrow \overrightarrow{IS}$ | $r\uparrow y_2,=r_2$

$\uparrow M\rightarrow \overrightarrow{LM}$ | $y_3\uparrow, r\downarrow=r_1$

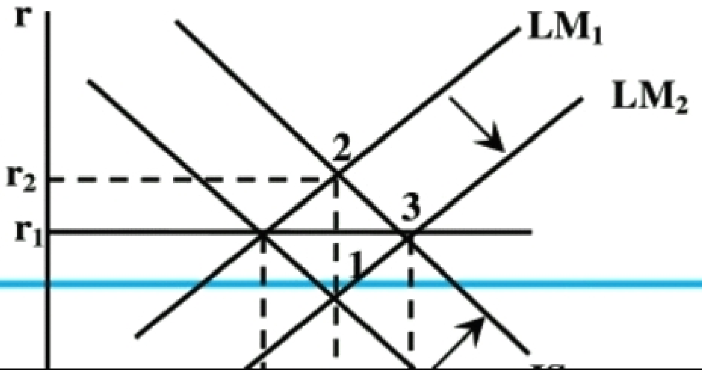

- لنفترض الآن أن المكونة أتبعت سياسة مالية توسعية من خلال من زيادة الإنفاق الحكومي (G). هذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين (IS_2) حيث يرتفع الدخل وكذلك سعر الفائدة (r_2) عند نقطة التوازن (2) بعيداً عن سعر الفائدة (r_1) المرغوب تثبيته يلاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهذا يسير بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي.
- لذلك يلجا البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية. وسيتم هذا من خلال زيادة كمية المعروض النقدي (M) عن طريق شراء السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة).

إن زيادة كمية عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (أسفل) (LM_2). وتستمر هذه العملية إلى أن يتم الرجوع إلى سعر الفائدة (r_1) الذي يتمسك بتثبيته المركزي. النقطة (3) والآن يمكننا تلخيص نتائج السياستين المالية والنقدية التوسعية في الآتي:

- تنجح السياسة المالية في زيادة الدخل ولكنها ترفع سعر الفائدة إلى (r_2) والذي هو أعلى من السعر المستهدف (r_1).
- تخفض السياسة النقدية التوسعية سعر الفائدة وترجعه إلى مستواه المستهدف (r_1) ولكنها تؤدي إلى زيادة الدخل أكثر (Y_3).
- يؤدي الاستمرار والحفاظ على سعر الفائدة المرغوب (r_1) إلى إلغاء أثر إزاحة استثمارات القطاع الخاص التي حدثت عند النقطة (2) كما يوضح ذلك شكل (13).
- السياسة النقدية تستوعب وتتكيف مع السياسة المالية.

- نموذج IS-LM في اقتصاد اسلامي:

يمكن النظر إلى نموذج **IS-LM** كأداة تحليل علمي لمجريات النشاط الاقتصادي في ظل أسس ومرتكزات مختلفة. فهو ليس بالضرورة أداة تحليل خاصة باقتصاد يعمل على أساس الفائدة الثابتة بل يمكن استخدامه في ظل اقتصاد إسلامي يعمل وفقاً لقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر (قاعدة الغنم بالغرم).

ومن أجل أن يكون ملائماً للتحليل في ظل هذا الإطار، دعنا نفترض الآتي:

أولاً: أن البنوك الاستثمارية والبنوك الإسلامية تتلقى أموال المودعين للاستثمار بصيغة المضاربة المعروفة في الشريعة الإسلامية.

حيث يعتبر المودعون هم أرباب المال، بينما هذه البنوك تقوم بدور المستثمرين لأموال المودعين أو الوكلاء. ووفقاً لهذه الصيغة يتم أقسام الأرباح وفقاً لحصة شائعة بينهما.

ثانياً: دعنا نسمي هذه الحصة الشائعة من الربح بعائد المشاركة (Π_1)

حيث Π_1 =حصة المودعين(أرباب المال) في الربح وتسمى بعائد المشاركة بينما ($1-\Pi_1$)=حصة المستثمر أو الوكيل(البنك) في الربح أو العامل بمصطلح فقه المضاربة.

مثال كأن يتم الاتفاق على نصيب رب المال = Π_1 = **60**٪ من الربح المحقق وبالتالي فإن نصيب المستثمر هو **40**٪ = (**60**٪-**1**).

وكلما ارتفعت حصة أرباب المال من الربح – أي ارتفع عائد المشاركة فإن نصيب المستثمر من الربح يقل وهكذا.

ثالثاً: دعنا نستنتج الآن مما سبق أن ارتفاع عائد المشاركة يسبب انخفاض رغبة المستثمرين أو الوكلاء في الطلب على أموال الاستثمار لأن حصتهم في الربح تقل مقارنة بحصة أرباب المال.

ولتشجع المستثمرين على زيادة طلبهم على أموال الاستثمار وفقاً لصيغة المضاربة فإن الأمر يتطلب تخفيض عائد المشاركة (حصة أرباب الأموال في الربح) أي أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وعائد المشاركة من وجهة نظر المستثمر (الوكيل) حيث يعتبر عائد المشاركة نوع من التكلفة على الأموال المستثمرة وفقاً لصيغة المضاربة من وجهة نظر المضارب (المستثمر).

أن العلاقة العكسية بين الاستثمار وعائد المشاركة تجعل ميل منحنى **IS** سالباً أيضاً. ومرة أخرى، ينبغي أن لا تنسى أن ارتفاع عائد المشاركة يكون لمصلحة رب المال، وبالتالي فإن هذا يقلل من رغبة العامل (أو المستثمر) من الاستثمار في خلال الدخول في عقد المضاربة.

ولنوضح ذلك بيانياً في شكل (**14**) كما يلي:

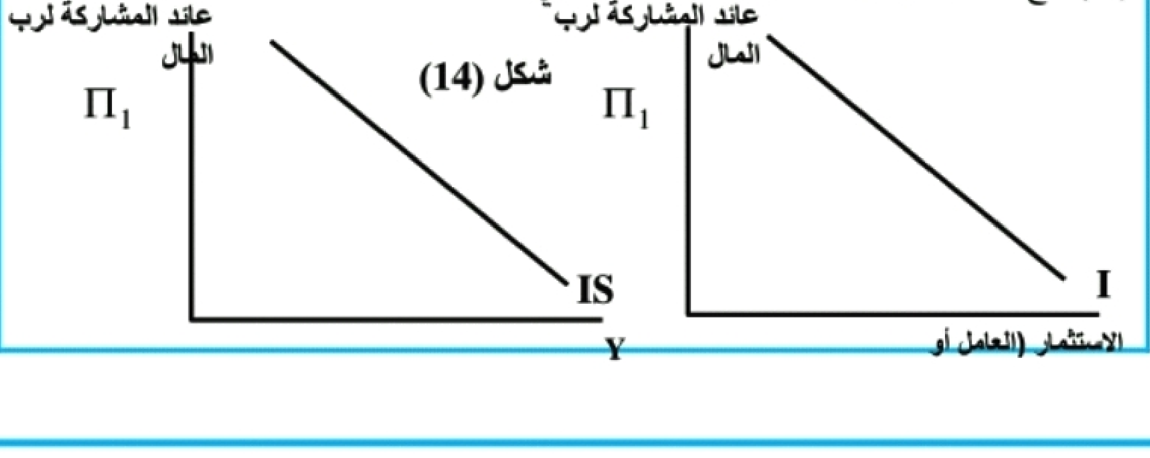

شكل (14)

لقد تم رسم منحنى **IS** بتخصيص المحور الرأسي لعائد المشاركة من وجهة نظر رب المال (Π_1). وهنا نجد أن ارتفاع عائد المشاركة (أي ارتفاع حصة رب المال في الربح) يقلل من رغبة المستثمر – الوكيل في الطلب على الاستثمار. لأن ارتفاع حصة رب المال في الربح تعد تكلفة أكبر بالنسبة للمستثمر العامل (وانخفاض في عائد المشاركة بالنسبة للمستثمر (العامل)). إن انخفاض الاستثمار يعني انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الدخل.

رابعاً: ولكن في حالة الخسارة، يخسر العامل المستثمر جهده، ويخسر رب المال ماله وهذه الحالة تنعكس على أن منحنى **IS** يصبح منفصل وليس متصل وهذا معناه غياب منحنى مستمر. وللتغلب على هذه المشكلة، سنفترض أن البنوك تلجا إلى أسلوب التأمين التكافلي لتعويض كل من رب المال والعامل المستثمر من الخسائر.

ويتم هذا من خلال وضع مخصصات لمواجهة الخسارة، لكن ينبغي أن لا يعني هذا ضمان الربح الذي لا تقره الشريعة.

عائد المشاركة في منحنى **LM**

أن عائد المشاركة يكون عنصراً من عناصر محددات الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي، وكلما ارتفع عائد المشاركة كلما زاد. الطلب على النقود لأغراض الاستثمار عند مستوى معين من الدخل.

وبيانيا يمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

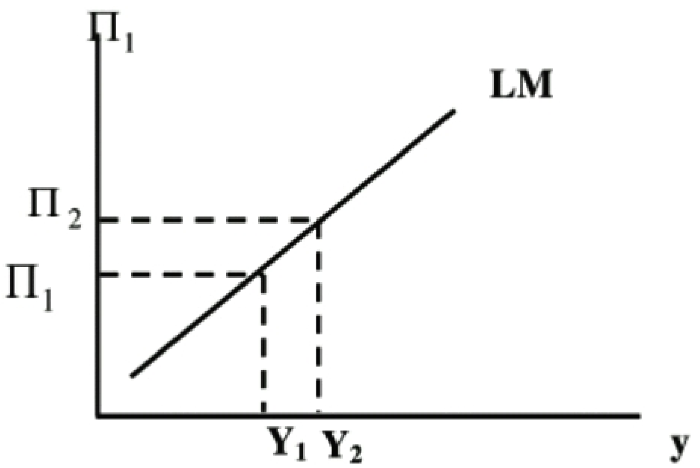

ومن الملاحظ أنه عندما يزيد الدخل، مع ثبات عرض النقود، فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات يزيد، ويلجأ أرباب المال إلى بيع الأسهم غير أن محاولتهم لبيع الأسهم تؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع عائد الأسهم المشاركه. هذه التطورات تؤكد العلاقة الطردية بين الدخل وعائد المشاركه.

والخلاصة أن نموذج **IS-LM** يمكن استخدامه كأدات تحليل في ظل اقتصاد إسلامي يقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

2 -3. السياسات النقدية والمالية في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD/AS

2-3-1 اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

رأينا أن نموذج IS-LM يتكئ على فرضية ثبات المستوى العام للأسعار ، وتجاهل جانب العرض الكلي.

ولإدخال مزيد من الواقعية ، فإن هذا يتطلب التخلي عن فرضية ثبات الأسعار وإدخال جانب العرض الكلي إلى الصورة. وهذا يعني دراسة نموذج AD/AS.

إن السماح بتغير الأسعار لن يؤثر على منحنى IS ولا على انتقاله من وضع إلى آخر لأن التوازن في سوق النقود يحسب بالقيم الحقيقية للسلع والخدمات، بينما يؤدي تغير الأسعار إلى التأثير على منحنى LM بصورة ملحوظة. فعندما تنخفض الأسعار ، فإن معنى هذا أن قيمة النقود ترتفع أو أن قوتها الشرائية تزيد. هذا الأثر يشبه أثر زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يمينا.

وعندما ترتفع الأسعار ، فإن هذا يشبه في الأثر انخفاض كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يساراً.

- إن أثر تغير المستوى العام للأسعار على وضع المنحنى LM يشكل نقطة البداية في اشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD).

أ. اشتقاق منحنى الطلب الكلي بيانياً:

يوضح الشكل 15 ، 16 طريقة اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

شكل (15) يبين منحنى IS، LM في محور (r,y)

شكل (16) يبين نقاط اشتقاق منحنى الطلب الكلي في محور (P,Y)

تذكر الآن أن منحنى LM يمثل توازن سوق النقود L=M

وبإدخال مستوى الأسعار بصورة مباشرة فإن منحنى LM هو

$$LM: \frac{M}{P} = \frac{L}{P} = \frac{M}{P}$$

حيث شرط توازن سوق النقود يتم التعبير عنه بصورة مباشرة على أنه الطلب الحقيقي على النقود ($\frac{L}{P}$) = العرض الحقيقي من النقود ($\frac{M}{P}$).

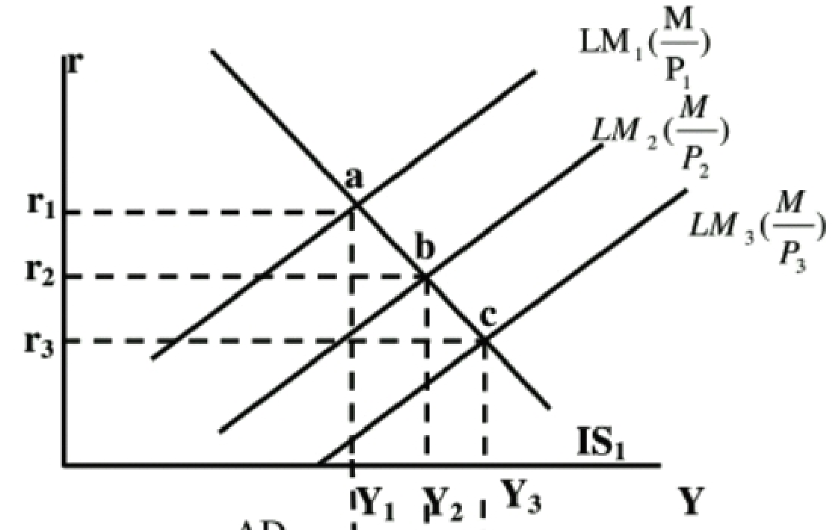

شكل (15)

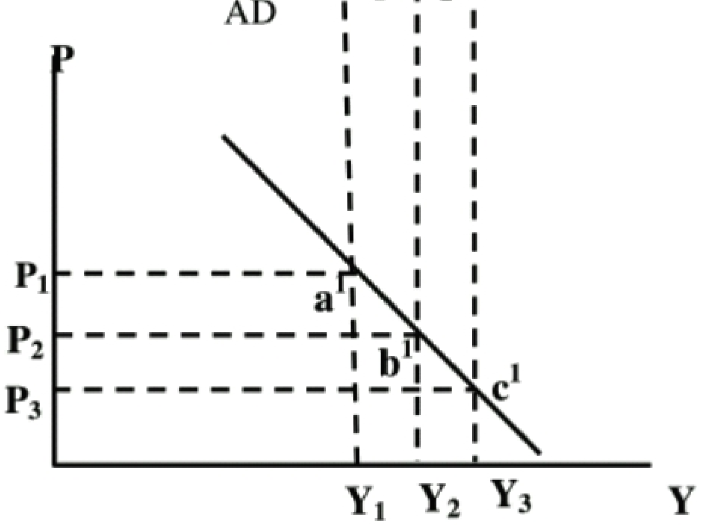

شكل (16)

من الملاحظ أن انخفاض الأسعار من P_1 إلى P_2 ثم إلى P_3 يؤدي إلى انتقال منحنى LM يميناً. من LM_1 ($\frac{M}{P_1}$) إلى LM_2 ($\frac{M}{P_2}$) ثم إلى LM_3 ($\frac{M}{P_3}$). وينخفض تبعاً لذلك سعر الفائدة من r_1 L_1 r_2 إلى r_3 وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل في جانب الطلب الكلي من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 (الانتقال من a إلى b إلى c في شكل (15). ويفسر انتقال منحنى LM بزيادة القيمة الحقيقية للنقود بسبب انخفاض الأسعار.

إن انتقال منحنى LM عند انخفاض الأسعار قد انعكس على زيادة الطلب الكلي في شكل (16) من النقطة a^1 إلى b^1 إلى c^1 المناظرة لنفس النقاط في شكل (15). وبتوصيل هذه النقاط تحصل على منحنى الطلب الكلي AD.

- يعرف منحنى الطلب الكلي بأنه يمثل نقاط توازن في سوق السلع والنقود وهو سالب الميل في علاقته بالمستوى العام للأسعار.

ب. انتقال منحنى الطلب الكلي:

إن السياسات المالية والنقدية التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS ومنحنى LM هي نفسها التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي.

وبصورة محدده، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً في الحالات الآتية:

- زيادة عرض النقود التي تسبب انتقال منحنى LM يميناً، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يميناً شكل (17).
- زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب بسبب انتقال منحنى IS يميناً وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يميناً شكل (18)

شكل (17)a

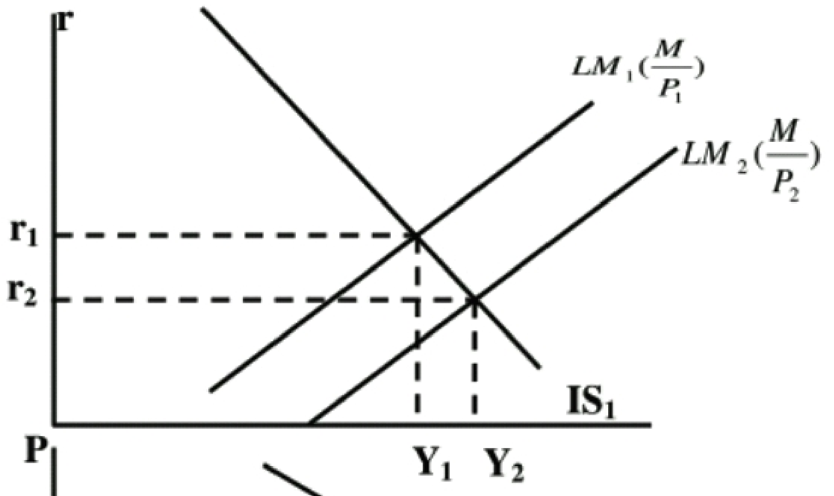

شكل (17)b

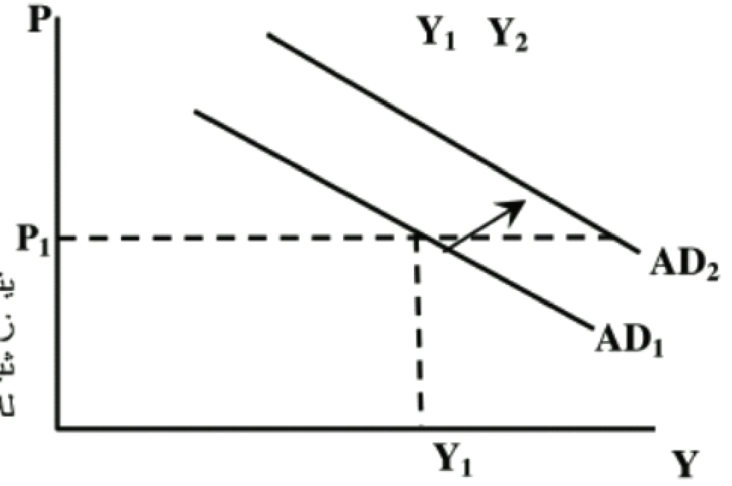

ينتقل AD يمينا بسبب زيادة عرض النقود مع ثبات المستوى العام للأسعار

شكل a(18)

شكل b(18)

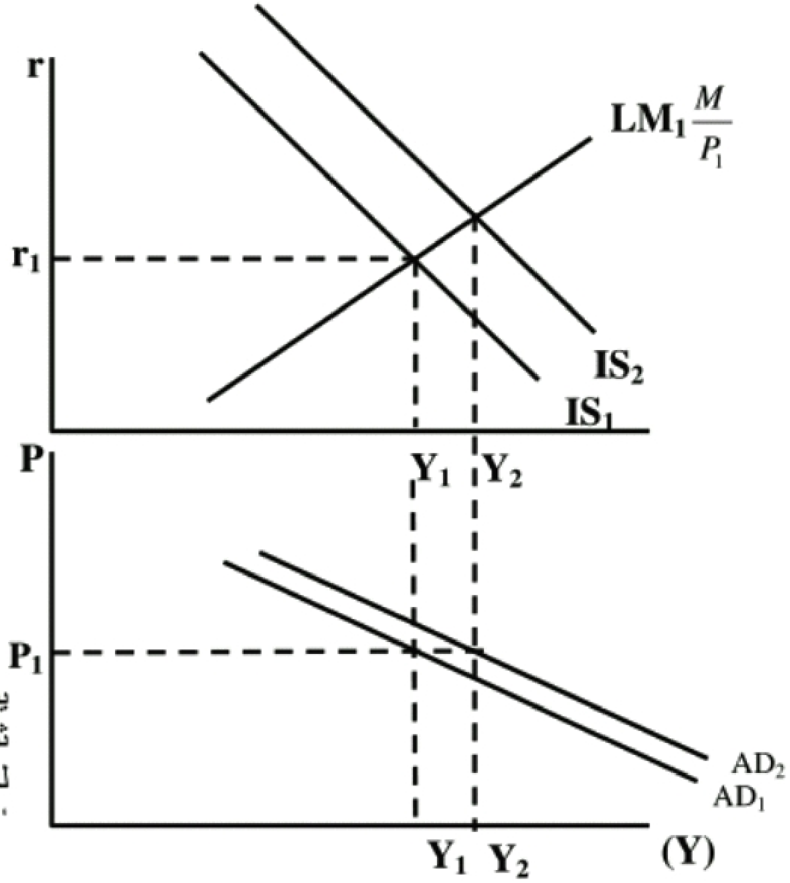

ينتقل AD يمينا مع
ثبات المستوى العام
للأسعار بسبب زيادة

ج . منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي:

تذكر أننا قمنا باشتقاق منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي بصورة ضمنيه من معادلة التبادل عند افتراض ثبات كمية النقود ($\bar{M}$) وسرعة الدوران ($\bar{V}$). حيث $Y = \frac{\overline{MV}}{P}$.

حيث تشير المعادلة إلى علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والتغير في الدخل (الناتج) في الأجل القصير كما يبين ذلك شكل (19).

شكل (19)

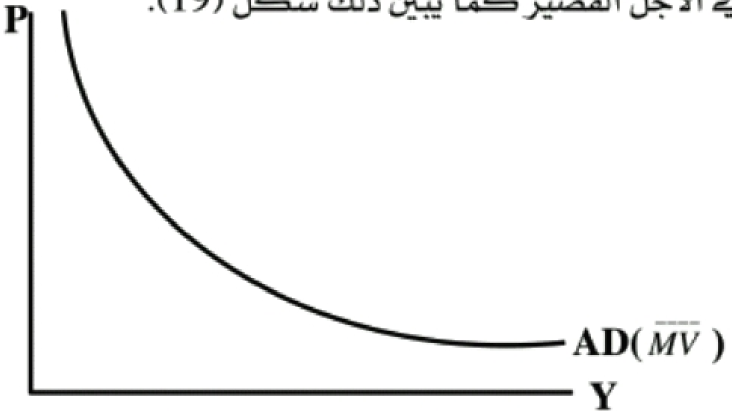

2 -3 -2 منحنى العرض الكلي AS

أولاً: منحنى العرض الكلاسيكي:

منحنى العرض الكلاسيكي هو منحنى عمودي مستقل عن المستوى العام للأسعار.

لأن منحنى العرض يعتمد على عوامل حقيقية في الجانب الحقيقي من الاقتصاد الذي يعتبر منفصلاً ومستقلاً عن الجانب النقدي وفقاً للرؤية الكلاسيكية.

حيث الدخل يكون ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ويتم اشتقاق منحنى العرض من توازن سوق العمل وفي ظل افتراض مرونة التغير في الأجور والأسعار وتوفر المعلومات كاملة في ظل سوق المنافسة.

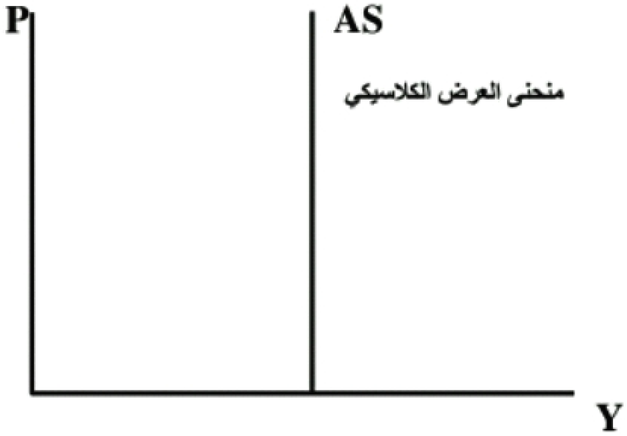

شكل (20)
منحنى العرض الكلاسيكي

ثانياً: منحنى العرض الكلي الكينزي:

منحنى العرض الكينزي هو أفقي (كينز)، أو أقرب إلى الوضع الأفقي (موجب) (الكينزيين).

ويعكس منحنى العرض الكينزي افتراضهم ثبات الأسعار والأجور أو جمودهما في الآجل القصير: الأمر الذي يجعل منحنى العرض الكلي أما أفقي أو موجب وأقرب إلى الوضع الأفقي.

ويرجع الكينزيون جمود الأجور إلى جمود عقود العمل وعدم المعرفة الكاملة بكل المعلومات عن حركة الأسواق والأسعار. وبالتالي فإن عرض العمل يعتمد على الأجر النقدي، بينما الطلب على العمل يعتمد على الآجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) لأن رجال الأعمال اقدر على الحصول على كافة المعلومات مقارنة بالعمال.

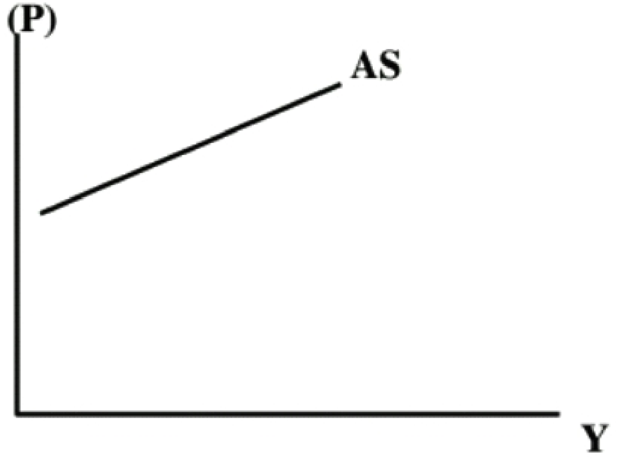

شكل (21)
منحنى العرض الكينزي

ثالثاً: منحنى العرض الكلي عند المدرسة النقدية:

المدرسة النقدية هي امتداد وتطوير للأفكار الكلاسيكية، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي في الآجل القصير شديد الانحدار، أو يقرب من الوضع الرأسي الكلاسيكي.

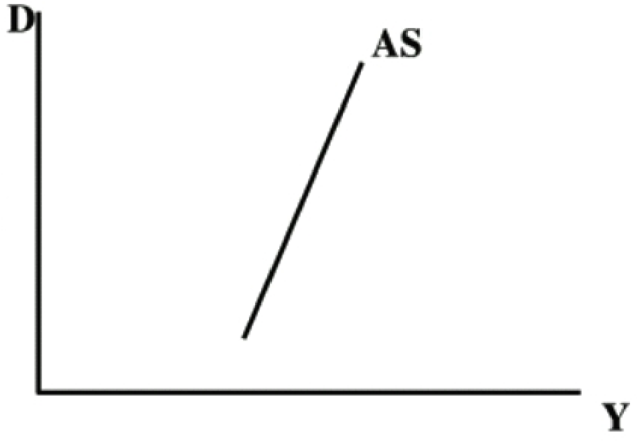

شكل (22)
منحنى العرض الكلي للنقديين

2 -3 -3 السياسات النقدية في نموذج AD/AS:

أ. السياسات النقدية في اقتصاد كلاسيكي:

يوضح شكل (23) الطلب الكلي الكلاسيكي ($\bar{M_1}\bar{V}$) AD_1، والعرض الكلي الكلاسيكي CAS حيث يؤدي زيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ($\bar{M_2}\bar{V}$) AD_2. ويسبب هذا ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى P_2 تاركاً الدخل عند مستواه الثابت ($\bar{Y}$) بدون تغيير.

هـذه النتيجـة تتفـق مـع رؤيـة الكلاسـيك الـذين يـرون أن السياسـات النقديـة محايـدة بالنسبة للدخل، وإنما يقتصر تأثيرها على تصاعد التضخم.

ولذلك طالبو باستقرار نمو عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.

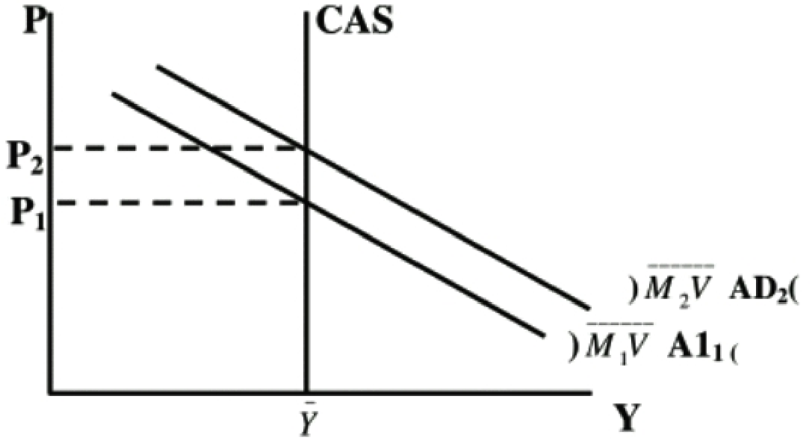

شكل (23)
السياسة النقدية عقيمة ولكنها مؤدية حيث تزيد التضخم

ب. السياسات المالية في اقتصاد كلاسيكي:

عند الكلاسيك السياسات المالية أيضا عقيمة أيضا وليس لها تأثير على الدخل وإنما تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وإحلال الإنفاق الحكومي محل الاستثمار الخاص وإزاحة من السوق. إضافة إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

وتجري أحداث السياسة المالية على النحو الآتي:

يزيد الاتفاق الحكومي (G) الذي يتم تمويله عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها للجمهور. يزيد الطلب على النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة. لكن الادخار يزيد مع ارتفـاع سـعر الفائـدة، ويـنخفض في نفس الوقـت الإنفـاق الاسـتهلاكي ومـن ثـم الإنفـاق الاستثماري تاركاً الدخل بدون تأثير.

وبيانياً فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً، مسبباً فائض طلب مؤقت حيث ترتفع الأسعار. ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض قيمة النقود (أو انخفاض كمية النقود الحقيقية) وهذا يسبب تراجع فائض الطلب ومن ثم بقاء الدخل ثابتاً عند وضعه السابق $\bar{Y}_1$ ولكن في ظل سعر مرتفع (P_2) أنظر شكل (24).

شكل (24)
ينتقل منحنى الطلب الكلي أولا ثم يتراجع إلى وضعة السابق

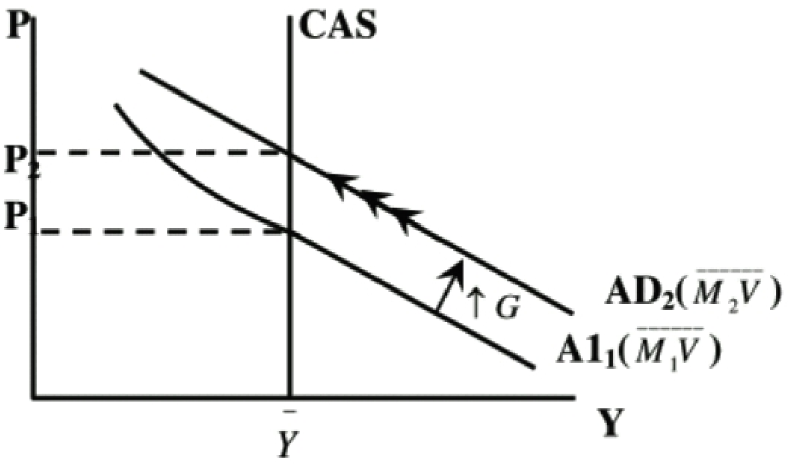

شكل (24)
ينتقل منحنى الطلب الكلي أولا ثم يتراجع إلى وضعة السابق

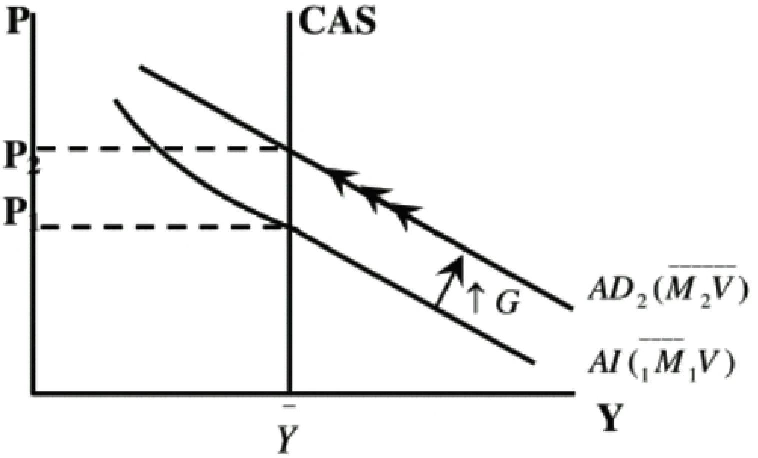

ج. السياسات النقدية والمالية في اقتصاد كينزي:

السياسات المالية والنقدية في اقتصاد كينزي لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يفترض الكينزيون انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة وارتفاع مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة إضافة إلى وجود الأسعار والأجور.

غير أن الكينزيين يعولون على دور أكبر للسياسة المالية مقارنة بدور السياسة النقدية.

وعندما تطبق الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضريبة أو كليهما) فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً. وحيث أن منحنى العرض الكلي أقرب إلى الوضع الأفقي. فإن الزيادة في الدخل تكون كبيرة وأكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار (أنظر شكل 25).

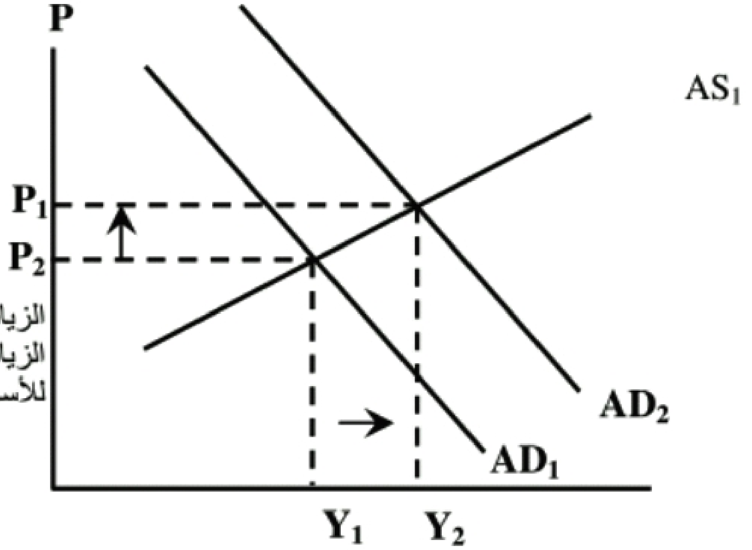

شكل (25)

الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار في اقتصاد كينزي

- ومـن الملاحـظ أن الكينـزيين يقللـون مـن أهميـة ارتفـاع أسـعار الفائـدة النـاجم عـن تمويل الإنفاق الحكومي بالاقتراض من خلال إصدار السندات وبيعها للجمهور، ويبررون ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة لـن يؤثر كثيراً على حجم الاستثمار الخاص بسبب انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.، وبالتالي فإن أثر إزاحة القطاع الخاص يكون محدوداً.
- وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية، فإن دورها في التأثير على الدخل يكون أضعف. حيث ينحصر دورها في تلطيف تصاعد سعر الفائدة، كذلك فإن انخفاض سعر الفائدة الناجم عن زيادة عرض النقود لن يؤثر بصورة ملحوظة على الاستثمار الخاص بسبب انخفاض المرونة كما ذكرنا سابقاً.

د. السياسات النقدية والمالية للنقديين:

- يعتقد الاقتصاديون النقديون وعلى خلاف الكينزيين بدور فعال وأكبر للسياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية في التأثير على الدخل.

وهم يؤكدون على رؤيتهم هذه بالإتكاء على فرضية المرونة المرتفعة للاستثمار للتغير في سعر الفائدة وعلى فرضية انخفاض مرونة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة.

دعنا نتأمل في أثر السياسة المالية التوسعية التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي يميناً (AD_2). غير أن الآثر على الدخل ضعيف أو أن الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من الزيادة الضعيفة في الدخل.

والسبب أن ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض كبير في الاستثمار الخاص (المرونة مرتفعة) وبالتالي إزاحة القطاع الخاص (أنظر شكل 26).

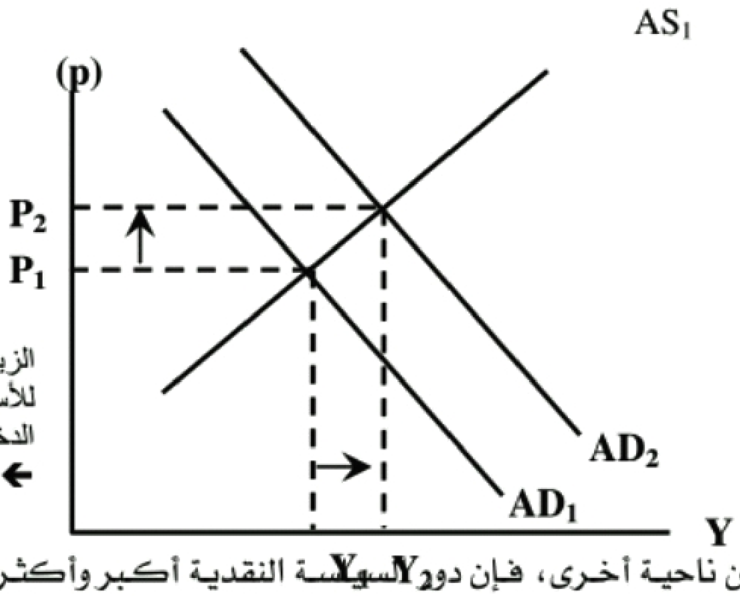

شكل (26)

الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من الزيادة في الدخل بالنسبة للسياسة المالية ← الأثر ضعيف

- ومن ناحية أخرى، فإن دور السياسة النقدية أكبر وأكثر فاعلية عندما يزيد عرض النقود، فإن سعر الفائدة ينخفض وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الخاص (المرونة عاليه) ومن ثم زيادة الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار أنظر شكل (27).

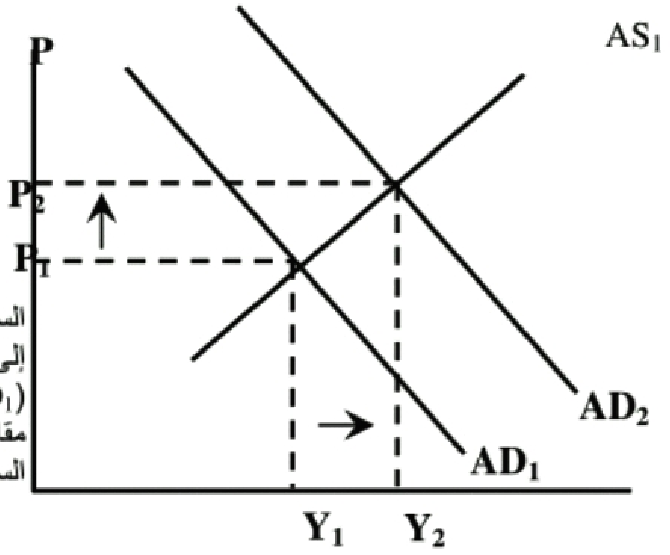

شكل (27)

السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب الكلي (AD_1) يزيد الدخل بنسبة أكبر مقارنة بزيادة الدخل في حالة السياسة المالية في (شكل 26)

3. النقود والتضخم: (Money and Inflation)

3 -1. مفهوم التضخم: (The Concept of Inflation)

أ. تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية.

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم ،وأبرزها ما يلي:

1- التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار. أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخماً وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

2- أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار في السنة المالية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

أو=

$$\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

أو : $\frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}}$ = معدل التضخم

حيث: P_t= المستوى العام للأسعار في السنة الحالية .

P_{t-1}= المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

3- التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع. كأن ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما ينخفض أسعار سلع الملابس، أو تظل ثابتة. أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

4- أنواع وأشكال التضخم:

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

أ. التضخم الزاحف (Creeping Inflation): عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب. التضخم الجامح (Hyper Inflation): يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع.

وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي.

وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

وفي اليمن، عاني الاقتصاد اليمني في منتصف تسعينات القرن الماضي حالة من حالات التضخم الجامح حيث وصل معدل التضخم إلى أكثر من 104٪ بنهاية عام 1994.

ج. التضخم المستورد (Imported Inflation): عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

ب. قياس التضخم:

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم ومن أهمها:

1- مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD):

يقدم هذا الأسلوب مقياساً شاملاً لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات، وليس مجرد سله معينه من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط.

وقد عرفنا سابقاً طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الأسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

2- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك(Consumer Price index)(CP1):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{سنة السلع في سنة الأساس}\times\text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سنة السلع في سنة الأساس}\times\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

3 -2. نظريات تحليل أسباب التضخم

أولاً: النظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية. فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي.

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يفسر من خلالها التضخم.

إن معادلة التبادل هي:

$$MV= PY$$

حيث: M= كمية النقود.

V= سرعة دوران النقود.

P= المستوى العام للأسعار.

Y= إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

MV= إجمالي عرض النقود (إجمالي الانفاق على السلعة والخدمات)

PY= إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي أو إجمالي المبيعات.

وحيث أن لتضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{p} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\frac{\Delta M}{M}$ = معدل نمو (تغير) عرض النقود.

$\frac{\Delta V}{V}$ = معدل تغير سرعة دوران النقود.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

$\frac{\Delta P}{p}$ = معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقود- أي أن $\frac{\Delta V}{V}$ = صفر. وثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الأنتاج $\frac{\Delta Y}{Y}$ = 0 وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي: $\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta P}{p}$

وبعبارة أخرى، فإنه مع ثبات الدخل وسرعة دوران النقود، فإن هناك علاقة ميكانيكية مباشرة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار. ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً في شكل (1).

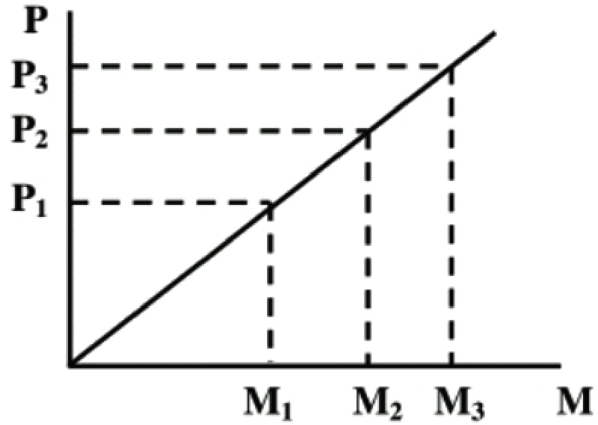

شكل (1)

من الرسم يظهر أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار. الأمر الذي يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية.

ثانياً :تفسير المدرسة النقدية للتضخم

فائض عرض النقود والتضخم

تفسر النظرية النقدية للمدرسة النقدية التضخم بأنه ناجم عن وجود فائض عرض نقدي في سوق النقود. عندما يكون حجم عرض النقود بصورة مستمرة أكبر من حجم الطلب على النقود ، فإن النتيجة تكون ارتفاع مستمر في الأسعار أو انخفاض مستمر في قيمة النقود.

وبالرغم من أن النظرية النقدية الحديثة للمدرسة النقدية تعتبر امتداداً للنظرية النقدية الكلاسيكية. إلا أنها في نفس الوقت تعتبر تجديداً وتطويراً للرؤية الكلاسيكية في تفسير التضخم كظاهرة نقدية.

فالنظرية النقدية الحديثة تختلف مع النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بوجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار. وترى أن الأسعار قد ترتفع لأسباب مختلفة منها التغير في عرض النقود.

وإذا كان فائض عرض النقود هو سبب التضخم، فإن هذه النظرية ترى أن التحكم في عرض النقود يكون ممكنا لكبح التضخم. بينما يكون من الصعب السيطرة على محددات الطلب على النقود لأنه يعتمد على عناصر كثيرة.

ويمكننا توضيح وجهة نظر النقديين المحدثين في تفسير التضخم بالشكل (2) حيث يتعين المحور الرأسي قيمة النقود (مقلوب المستوى العام للأسعار $\frac{1}{P}$ بينما يمثل المحور الأفقي عرض وطلب النقود. ومن الواضح أن زيادة كمية النقود من M_0^s إلى M_1^s يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من $\frac{1}{p_0}$ إلى $\frac{1}{p_1}$.

أي أن التضخم أرتفع إلى p_0 إلى p_1.

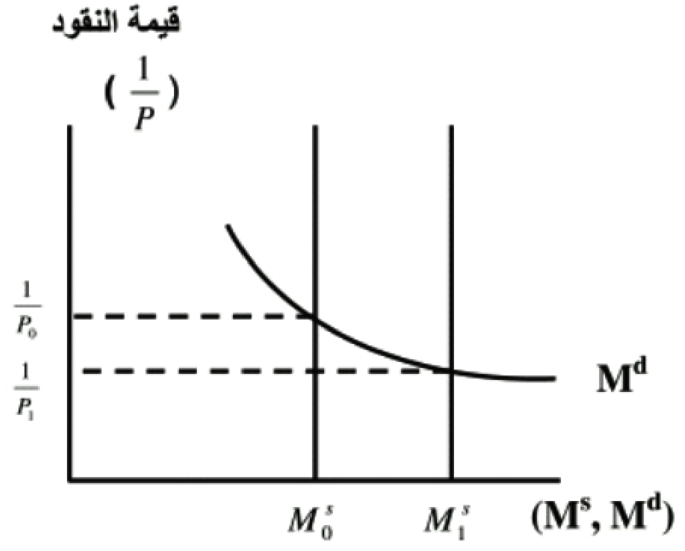

شكل(2)

زيادة عرض النقود من M_0^s إلى M_1^s يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من $\frac{1}{P_0}$ إلى $\frac{1}{P_1}$ أي ارتفاع التضخم من P_0 إلى P_1

ثالثاً: النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (Demand –Pull- Inflation) حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الاتفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي، أو الإنفاق الاستثماري، أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي.
- زيادة العرض النقدي الذي يسبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.

غير أن المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد أو كل عناصر الإنفاق الكلي المذكورة سابقاً.

وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي تسبب في وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية.

خلاصة الأمر، يحدث التضخم وفقاً لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.

ولكن ينبغي علينا التمييز بين حالتين:

أ. التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد.

ب. التضخم في حالة التشغيل غير الكامل للموارد.

أ. التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد:

يوضح الشكل (3) هذه الحالة كما يلي:

شكل(3)

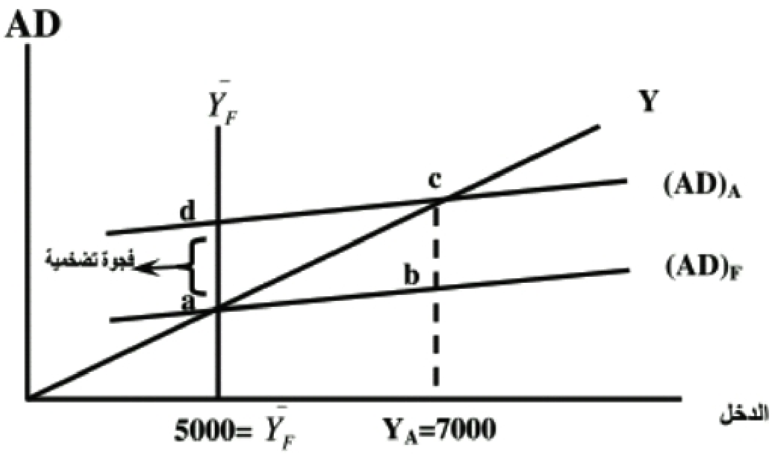

يمثل الخط الرأسي $\bar{Y}_F$ $\bar{Y}_F$ مستوى الدخل (الناتج) الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب AD_F مع خط الدخل عند النقطة (a) وتمثل النقطة (a) نقطة توازن الدخل المرغوب.

ولكن نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق $(AD)_A$ يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة (C) حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي (Y_A)=7000.

أي أننا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن $\bar{Y}_F$.

ولذلك فإن تحقق توازن فعلي للدخل Y_A هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل ($\bar{Y}_F$). غير أن هذا التوازن يكون مصحوبا بارتفاع معدل التضخم.

ب. حالة عدم التشغيل الكامل للموارد (حالة التضخم الجزئي):

رأى كينز أن هناك حالة من التضخم تسمى بالتضخم الجزئي وهو التضخم الذي يقع في حالة التشغيل غير الكامل للموارد.

عندما يزيد الطلب الكلي، فإن العرض الكلي يستجيب لأن هناك موارد عاطلة. ولكن مع الزيادة المستمرة في الطلب الكلي، فإن تكاليف عناصر الإنتاج ترتفع بسبب ارتفاع أسعار هذه العناصر.

الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي في أوقات الرواج الاقتصادي.

رابعاً: النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم:

تركز هذه النظرية على تحليل أسباب التضخم في جانب العرض الكلي بصورة أساسية. حيث ترجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ولذلك يطلق عليها ظاهرة التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج (Cost- Push- Inflation).

حيث يحدث التضخم بسبب انخفاض العرض الكلي الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ولكن السب الرئيسي لارتفاع التكاليف هو وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها. لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على الأسواق وبالتالي تسيطر على أسعار السلع.

غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور.

الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

- وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج.

حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج.

وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعد مبرراً للشركات لزيادة أسعارها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه عندما تمتلك نفايات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور. ولهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسئولية حدوث التضخم.

- نلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعاً بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة في عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي، (Stagflation)، أي أن معدل التضخم يتصاعد مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وهذه هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينات من القرن الماضي.
- خلاصة الأمر، فإن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

خامساً: نظرية ضغط الطلب الكلي والعرض الكلي في تفسير التضخم:

ترجع هذه النظرية أسباب التضخم إلى عوامل ضغط الطلب الكلي والعرض الكلي بصورة آنيه.

وعرفت هذه النظرية بنظرية التسارع في تفسير التضخم (Accelerationist Theory).

حيث تركز هذه النظرية على سببين رئيسين للتضخم هما:

1- السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تسبب زيادة الطلب الكلي.

2- توقعات الأفراد والقطاعات الاقتصادية، بارتفاع الأسعار والأجور الذي يسبب انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، ويمكننا توضح نظرية ضغط الطلب والعرض من خلال شكل(4). الذي يبين دور العوامل النقدية والمالية على الطلب الكلي ودور التوقعات على جانب العرض الكلي، في ظل افتراض التشغيل الكامل للموارد.

يبين شكل (4) توازن الاقتصاد الكلي عند ($\bar{Y}_1$) ومستوى أسعار (P_1)، حيث يتقاطع كل من الطلب الكلي (AD_1) مع العرض الكلي (AS_1) عند النقطة (1) وبافتراض أن ($\bar{Y}_1$) يمثل مستوى التشغيل الكامل للموارد.

دعنا الآن تفترض أن السلطات النقدية قررت زيادة عرض النقود.

أن زيادة عرض النقود تسبب انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (AD_2) مسببا زيادة مؤقتة في الناتج (Y_2) ،وارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_2) (النقطة 2).

غير أن توقعات زيادة الأسعار تسبب توقعات ارتفاع الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى، الأمر الذي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انتقال العرض الكلي إلى أعلى اليسار (AS_2). يتقاطع AS_2 مع AD_2 في النقطة (3) عند مستوى أسعار أعلى (P_3) والعودة إلى مستوى ناتج التشغيل الكامل ($\bar{Y}_1$).

وهكذا مع كل زيادة في عرض النقود، فإن النتيجة النهائية هو ارتفاع معدل التضخم. وتحدث نفس النتيجة لو حدثت زيادات متتالية في الإنفاق الحكومي وتمويل هذا الإنفاق بمصادر تؤدي إلى زيادة عرض النقود.

ومن هذه التحليل يتبين لنا الأثر الكبير للتغير في النقود على ارتفاع الأسعار.

شكل (4)

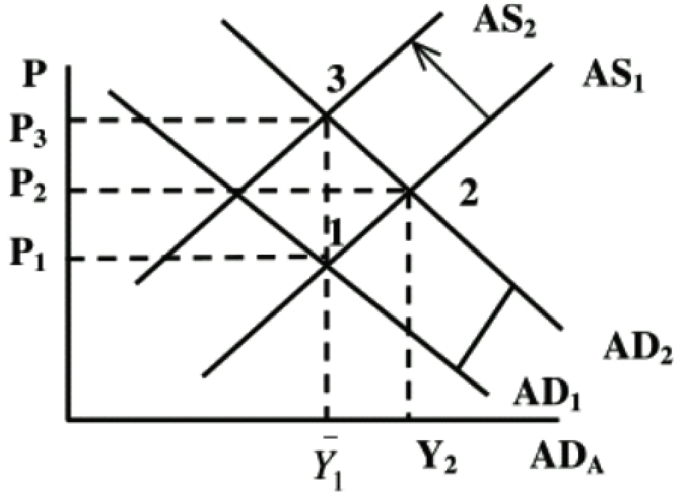

سادساً: النظرية الهيكلية في تفسير التضخم:

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية ومن أبرزها ما يلي:

أ. اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف يسبب انخفاض مستويات الدخول للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء.

ب. اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية

الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها. مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج.

ج. إضافة إلى اختناقات ونقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

د. تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

ه. إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

و. عدم الاستقرار السياسي والتسارع في تغير وتقلب الأنظمة السياسية مما ينعكس على تقلبات السياسات الاقتصادية وافتقارها للمصداقية خلاصة الأمر أن هناك اختلافات كبيرة في تفسير التضخم وبالتالي ليس هناك سبباً واحداً للتضخم.

غير أن درجة وأهمية كل سبب يتوقف على طبيعة وبنيان أي اقتصاد. إلا أن العوامل النقدية لها وزن معتبر في تفسير التضخم حتى في الدول الأقل نمواً ومنها اليمن.

3 -3. آثار التضخم

يحدث التضخم آثار مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة.

وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار بسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول.

وبصورة محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين. حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات. وهذا يسبب تدهوراً كبيراً في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدنيين من تصاعد التضخم. حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم وكذلك

يستفيد المدينون لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقروضها للمدينين تنخفض.

- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار. مما يؤثر سلباً على معدل نمو الاقتصادي.
- باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل. حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخول المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

3 -4. سياسات مكافحة التضخم

تستهدف سياسات واستراتيجيات مكافحة التضخم القضاء على مسبباته الرئيسية في الآجل القصير والطويل.

- في الآجل القصير يتطلب الأمر كبح فائض الطلب الكلي وتجفيف منابعه الناجمة عن إتباع سياسات مالية اتفاقية توسعيه وسياسات نقدية توسعية (زيادة كمية النقود).

أي أن استراتيجيات مكافحة التضخم في الآجل القصير يستهدف التحكم في نمو الطلب الكلي وجعله منسجماً مع نمو العرض الكلي.

- وفي الآجل المتوسط والطويل، فإن استراتيجية مكافحة التضخم تستهدف القضاء على منابعة في جانب العرض الكلي. مثل التحكم في مستوى الأسعار وتكاليف الانتاج. وهو الأمر الذي يتطلب توسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد ودفعة نحو التشغيل الكامل للموارد وبما يؤمن زيادة العرض من السلع والخدمات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وعلى أية حال، فإن تحقيق أهداف الأجل المتوسط والطويل ليست ممكنه إلا إذا تم التحكم في نمو الطلب الكلي في الفترة القصيرة والمتوسطة.

- أي أن سياسات مكافحة التضخم في الآجل القصير والمتوسط تعتبر حجر الزاوية في أي تقدم على صعيد مجابهة التضخم.

لذلك فإن التركيز ينبغي أن يعطي للتحكم في نمو عرض النقود على اعتبار أن التضخم بصورة عامة هو ظاهرة نقدية. ولا يعني هذا إغفال المسببات الأخرى.

- ولا يفوتنا التنويه هنا إلى أن تطبيق أي استراتيجية لمكافحة التضخم ينجم عنها تكاليف اجتماعية واقتصادية معينة مثل زيادة البطالة وانخفاض النمو أو زيادة التضخم وانخفاض البطالة.

ويتوقف مدى تحمل المجتمع لهذه التكاليف على أولويات السياسات الاقتصادية وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع نفسه.

- وإذا تعلق الأمر بكبح نمو النقود من أجل كبح نمو الطلب الكلي، فإنه يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات لمكافحة التضخم:

  - الاستراتيجية المحايدة.
  - الاستراتيجية الاستيعابية.
  - الاستراتيجية الإطفائية.

ونشير هنا إلى أن هذه الاستراتيجيات تقوم على أساس أن التضخم ظاهرة نقدية وأن المطلوب هو كبح نمو النقود.

- وما دام الأمر كذلك، دعنا نتذكر معادلة التبادل التي سبق عرضها في صورة معادلات تغير وهي:

$$\frac{\Delta P}{p} \frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta Y}{Y} + \longrightarrow (1)$$

أو :

$$\hat{M}\ \hat{V}+ \quad \hat{P}+\hat{Y} = \longrightarrow (2)$$

حيث (Λ) تعني معدل تغير (نسبة تغير أو نمو كل عنصر من عناصر المعادلة السابقة).

أو:

$\hat{P}$ = معدل التضخم

$\hat{Y}$ = معدل نمو الناتج

$\hat{V}$ = معدل نمو سرعة دوران النقود

$\hat{M}$ = معدل نمو عرض النقود

دعنا نفترض ثبات سرعة دوران النقود اتساقاً مع رؤية الكلاسيك أي أن $\hat{V}$ = صفر وتصح معادلة التبادل في صورة معدلات نمو هي:

$$\hat{Y} + = \hat{M}\ \hat{P} \longrightarrow \quad (3)$$

أ. الاستراتيجية المحايدة لمكافحة التضخم:

دعنا نعيد صياغة معادلة (3) على النحو الآتي

$$\hat{Y} = \hat{M} - \hat{P} \quad (4)$$

تتطلب السياسة المحايدة أن يظل حجم عرض النقود (M) ثابتاً أو أن معدل النقود ($\hat{M}$) ثابتاً عند مستوى منخفض.

أي أن $\hat{M}$ = O

ماذا يعني هذا؟ يعني أن الناتج سوف يتراجع بنسبة مساوية للزيادة في معدل التضخم كشرط لضمان حياد النقود، عند مستوى ثابت.

أي أن:

$$\hat{P} = -\hat{Y} \longrightarrow (5)$$

ومن الملاحظ أن هذه الإستراتيجية لها تكلفة اجتماعية واقتصادية متمثلة في تراجع معدل النمو وبالتالي زيادة البطالة وفي نفس الوقت تصاعد التضخم.

أي أن أداء الاقتصاد الكلي أصبح أسوأ على جبهة النمو وجبهة التضخم معاً.

ويمكن توضيح أثر السياسة المحايدة في شكل (5) حيث الخط الرأسي $\bar{Y}\bar{Y}$ هو مستوى دخل التشغيل الكامل، (SAS_1) منحنى عرض الأجل القصير، AD_1 هو منحنى الطلب الكلي.

وكما يظهر من الشكل فإن بقاء كمية النقود ثابتة يعني بقاء مستوى الطلب الكلي عند AD_1 غير أن تراجع الناتج يسبب انتقال منحنى العرض في الآجل القصير إلى اليسار SAS_1 حيث يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة (2) عند مستوى مرتفع للتضخم (P_2).

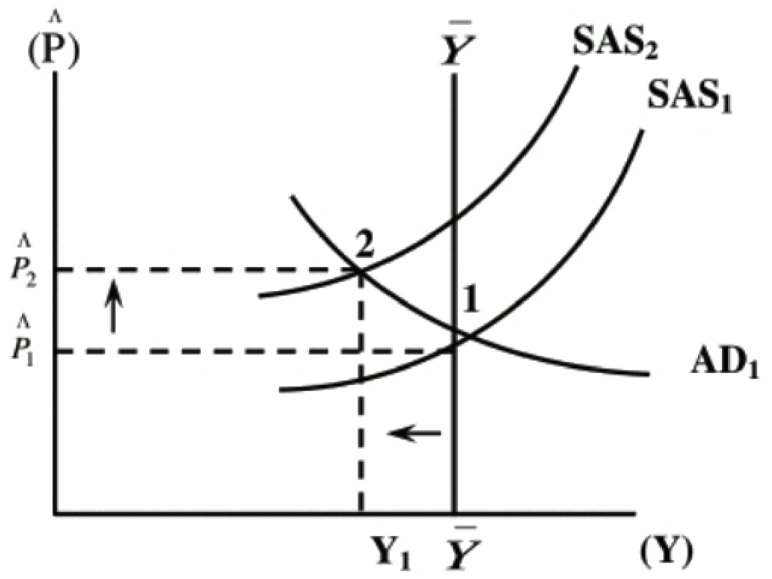

شكل (5)

ب. الإستراتيجية الاستيعابية:

تستهدف الإستراتيجية الاستيعابية المحافظة على مستوى الناتج ثابتاً عند النقطة (1) ($\bar{Y}\,\bar{Y}$ الخط الرأسي).

وهذا يعني أن $\hat{Y}$ = صفر

وبالتالي، فإن المعادلة (4) تصبح: $\hat{M} = \hat{P}$

فماذا يعني ذلك؟

من الواضح أن ثبات الناتج يؤدي إلى السماح بزيادة نمو النقود ويتبع ذلك أن يتصاعد معدل التضخم.

وهذا ما تشير إليه المعادلة $\hat{M}\ \hat{P}$ =

ويبين ذلك شكل (6)

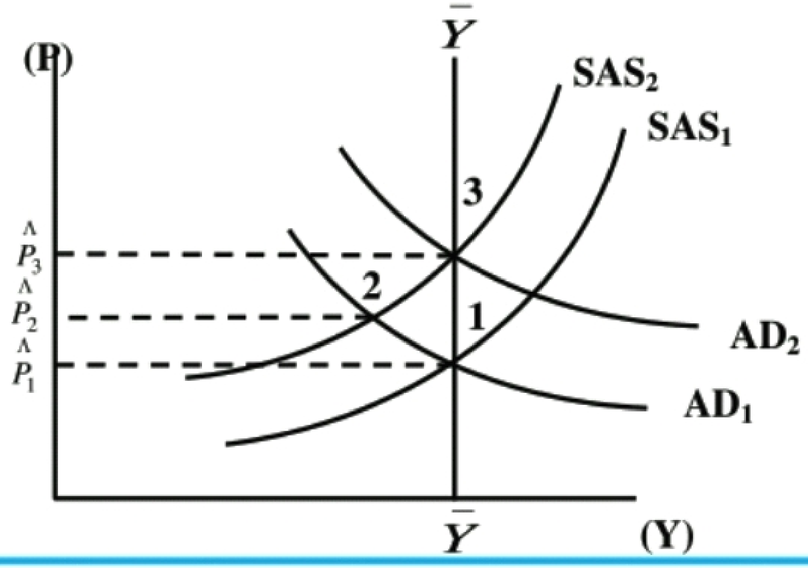

شكل (6)

ومن الواضح أن استمرار نمو النقود يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (AD_2) وفي نفس الوقت، فإن منحنى عرض الآجل القصير ينتقل إلى اليسار (SAS_2) مسبباً تصاعد التضخم بقدر تصاعد معدل نمو عرض النقود ويستمر الحال إلى أن يكون الاقتصاد عند النقطة (3).

ومن الواضح أن هذه الإستراتيجية تعمل في اتجاه مضاد لمكافحة التضخم. حيث يرتفع التضخم بدلاً من انخفاضه، ويزيد كذلك نمو عرض النقود بدلاً من انخفاضه وهذه النتيجة ليست هي الهدف المطلوب.

جـ - الإستراتيجية الإطفائية:

تتطلب الإستراتيجية الاطفائية كبح مباشر لمعدل التضخم وإبقائه عند معدل معين ثابت. وفي أقصى الحالات تستهدف الوصول إلى معدل تضخم صفري ($\hat{P}$ =صفر).

وفي هذه الحالة تصبح المعادلة (3) والتي هي:

$$+\hat{Y} = \hat{M}\ \hat{P}$$

$$\hat{Y} = \hat{M}$$ تصبح

فماذا يعني ذلك؟ من الواضح أن إطفاء التضخم ($\hat{P}$ =0) في أحسن الأحوال يتطلب أن ينخفض معدل نمو النقود ولكن أيضا ينخفض معه معدل نمو الناتج بنفس النسبة.

ويمكننا توضيح أثر الإستراتيجية الإطفائية في شكل (7).

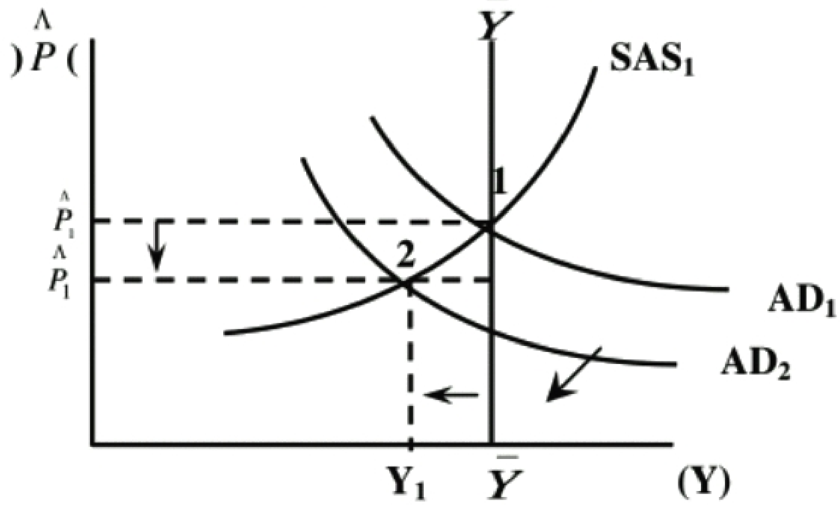

شكل (7)

ومن الواضح أن انخفاض معدل نمو عرض النقود يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي إلى أسفل اليسار (AD_2)، وتنتقل نقطة التوازن إلى (2) حيث يتراجع التضخم ($\hat{P}_2$).

غير أننا نلاحظ أن الناتج تراجع وأصبح (Y_1) وهكذا تقترن السياسة الإطفائية بتكلفة متمثلة في تراجع الناتج وزيادة البطالة.

أي أنه في هذه الحالة يتطلب انخفاضاً كبيراً في الناتج من أجل إطفاء نار التضخم. ولكن هذه الإستراتيجية تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة متمثلة في الركود والبطالة.

- ومن ناحية أخرى يستفاد من الإستراتيجية الإطفائية قاعدة عامة وهي:

للحفاظ على معدل تضخم ثابت عند مستوى معين، فإن هذا يتطلب أن تنمو كمية النقود بنسبة مساوية لنمو الناتج الحقيقي.

أي المحافظة على:

منهجية تطبيق إستراتيجيات مكافحة التضخم

يمكن القول أن هناك طريقتان لتطبيق استراتيجيات مكافحة التضخم هي:

1- طريقة الصدمة أو المباغته (Cold Turkey Approach):

في هذه الطريقة يتم تخفيض معدل نمو عرض النقود بصورة كبيرة وسريعة ومفاجئه مع الاستمرار في اتباع هذه السياسة حتى يتم الوصول إلى معدل تضخم = صفر.

وهذه هي الإستراتيجية الإطفائية لنيران التضخم.

2- طريقة التدرج (Gradualism):

تتطلب هذه الطريقة ما يلي:

- تطبيق برنامج متدرج وبطيء في معدل نمو عرض النقود خلال فترة زمنية معينة.
- إن طريقة التدرج تناسب الإستراتيجية المحايدة.
- تعضيد هذه الطريقة بتطبيق سياسات مالية انكماشية (مقيدة للإنفاق) حتى يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من الطلب الكلي.

وفي نفس الوقت زيادة حجم الادخار والاستثمار.

3 -5. مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية

- يواجه الاقتصاد اليمني مشكلة التضخم منذ عقد التسعينات من القرن الماضي. وقد كان التضخم يمثل مشكلة خطيرة وتحد كبير في بداية عقد التسعينيات حيث تصاعدت معدلات ارتفاع الأسعار بصورة متسارعة ووصلت بنهاية عام 1994 إلى أكثر من 104٪.
- إن أهم أسباب تصاعد معدل التضخم في تلك الفترة هي:

- الزيادة الكبيرة في عرض النقود ، حيث كان معدل نمو عرض النقود يفوق معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. حيث ارتفع معدل نمو عرض النقود (M_2) في المتوسط بنسبة (29٪) خلال الفترة (91-1994.) بينما بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي في المتوسط نحو 2.3٪ خلال الفترة (91-1994) وهذا يشير إلى أن التضخم في تلك الفترة كان ظاهرة نقدية.
- يعزي سبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود إلى عجز الموازنة العامة للدولة. حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي التضخمي.
- تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار وتصاعد معدل التضخم. وقد بلغ معدل تغير سعر الصرف للريال اليمني نحو (55٪)في المتوسط خلال الفترة (92-1994).
- كل هذه الأسباب أدت إلى تصاعد معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من (45٪) لعام 1991 م إلى (104٪)في عام(94)، ونحو 66٪ في المتوسط خلال الفترة(91-1994).
- يوضح جدول (1) معدل التضخم وعرض النقود ومعدل تغير سعر الصرف للريال اليمني.

	1991	92	93	94	متوسط الفترة
معدل التضخم ٪	٪45	٪51	٪62	٪104	٪66
معدل نمو عرض النقود M_2	٪10	٪24	٪32	٪34	٪29
معدل تغير سعر الصرف		٪45	٪59	٪48	٪55
معدل نمو الناتج الحقيقي	٪0.14	٪5.3	٪4.3	٪5-	٪2.3

جدول (1)

سياسات مكافحة التضخم:

اتجهت السياسات الحكومية خلال الفترة(95-2005) إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم من خلال تطبيق سياسات مالية نقدية انكماشية مثل:

- السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب وإيرادات النفط وقد أدى هذا إلى انخفاض عجز الموازنة وعدم اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي.
- تطبيق سياسات نقدية انكماشية استهدفت تخفيض معدل نمو عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وإصدار أو بيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفوائد لامتصاص السيولة الزائدة بيد الأفراد.
- رفع الدعم عن السلع الأساسية وهو الأمر الذي أضر بالفقراء وذوي الدخل المحدود.
- العمل على زيادة معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي وإن لم يحقق نجاحا كبيراً.

وقد أدت هذه السياسات الانكماشية إلى تراجع معدل التضخم خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، حيث انخفض إلى (45٪) لعام 1995. وقد تحقق ذلك بسبب انخفاض معدل نمو عرض النقود من (37٪) لعام 1994 إلى 8٪ لعام 1996م وانخفاض العملة خارج البنوك (السيولة لدى الأفراد) من (16٪) لعام 95 إلى (9٪) لعام 96 وانخفاض سلفيات الحكومة من البنك المركزي من(37٪) لعام 94 إلى سالب 6٪ لعام 1996.

التضخم خلال الفترة **2000-2005**:

يلاحظ أن معدل التضخم خلال الفترة 2000-2005 قد عاد للتصاعد من جديد بعد أن كان قد استقر عند معدلات منخفضة في أواخر التسعينات.

ويبين الجدول التالي معدل التضخم خلال هذه الفترة.

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم ٪	٪22.3	٪4.3	٪14	٪15	٪17
معدل نمو عرض النقود	٪17.7	٪18.1	٪20	٪15	٪15.5
معدل نمو الناتج الحقيقي	٪5	٪4.2	٪3.3	٪3.5	٪4

جدول(2)

المصدر: تقارير البنك المركزي اليمني، أكتوبر 2005. ونشرات أخرى.

يلاحظ أن معدل التضخم انخفض من 22٪ لعام 2001 إلى 4.3٪ لعام 2002، ثم عاد للارتفاع إلى (14٪)، (15٪) لعام 2003، 2004 على التوالي ويتوقع أن يصل إلى (17٪) لعام 2005. ويعزي هذا إلى الأسباب التالية:

- التمويل الجزئي لعجز الموازنة بالإصدار النقدي التضخمي وخاصة عام 2003 مما أدى إلى زيادة معدل نمو عرض النقود إلى 20٪ لعام 2003.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية والغاز والسلع الأساسية الأخرى.
- العوامل الطبيعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي مثل كميات سقوط الأمطار.
- التضخم المستورد بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات من السلع والخدمات النهائية بصورة متزايدة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية بسبب ضعف البنى التحتية من طرقات وخدمات المياه والكهرباء وزيادة الضرائب.

إن وجود مشكلة التضخم قد أثرت سلباً على الفقراء وذوي الدخل المحدود بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدخول. وقد أدى هذا إلى تزايد نسبة الفقر في اليمن ووقوع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر.

أسئلة التقويم الذاتي :

- السؤال الأول: قم باشتقاق منحنى IS، منحنى LM؟
- السؤال الثاني: قم باشتقاق منحنى الطلب الكلي.
- السؤال الثالث: ناقش فعالية السياسة النقدية في الحالات الآتية:

حالة تثبيت الدخل.

ب- حالة تثبيت سعر الفائدة.

- السؤال الرابع: عرف بدقة ما يلي:

1- التضخم . 2- التضخم المعتد.

3- التضخم الجامع. 4- التضخم المستورد.

5- معادلة التبادل. 6- التضخم الركودي.

- السؤال الخامس: ناقش باختصار غير ممل ما يلي:

1- التضخم ظاهرة نقدية.

2- التضخم المدفوع بالطلب.

3- النظرية الاحتكارية للتضخم.

- السؤال السادس: من هم المتضررون من التضخم - ناقش كيف يؤثر التضخم على هذه الفئات في المجتمع.
- السؤال السابع: ما هي الاستراتيجيات المختلفة اللازمة للقضاء على التضخم ؟
- السؤال الثامن: ما هي أسباب مشكلة التضخم في اليمن، وكيف تمكنت الحكومة مزن احتواء مشكلة التضخم؟

؟

4. الخلاصة:

- يصف نموذج IS-LM التوازن في سوقي السلع والنقود أي توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بافتراض ثبات الأسعار وإهمال العرض الكلي:

منحنى IS صف توازن سوق السلع ومنحنى LM يصنف توازن سوق النقود.

- يستخدم نموذج IS-LM في تحليل فعالية السياسات النقدية والمالية على الدخل.
- في حالة هدف تثبيت الدخل، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية الانكماشية لإلغاء الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل وفي حالة هدف تثبيت سعر الفائدة، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية التوسعية لتخفيض سعر الفائدة إلى مستواه المرغوب. وفي هذه الحالة يعتبر السياسة النقدية مستوعبة ومتكيفة مع السياسة المالية التوسعية.
- نموذج الطلب الكلي – العرض الكلي AD/AS أكثر النماذج واقعية لأنه يظهر التغير في الأسعار والدخل الناجم عن تغير السياسات النقدية والمالية.
- في اقتصاد كلاسيكي، ليس هناك فعالية تذكر للسياسة المالية والنقدية. بل أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تصاعد التضخم وإزاحة دور القطاع الخاص. ولذلك يطالبون بحيادية دور الدولة والعمل على استقرار عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.
- في اقتصاد كينزي، هناك فعالية للسياسات المالية والنقدية في التأثير على الدخل وخاصة دور كبير للسياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب للوضع الأفقي.
- أما في اقتصاد نقدي، هناك فعالية للسياسات النقدية أكبر من فعالية السياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب إلى الوضع الرأسي.

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.

- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لأسباب التضخم ومنها:

- نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية. أي أن الإفراط في عرض النقود بسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.
- نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب. حيث يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب Demand – Pull Inflation.
- النظرة الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق. ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور.
- يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فارتفاع الأسعار وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور لأسعار فزيادة التضخم.
  أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف Cost-Pull-Inflation.
- النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية، وترجعه إلى اختلالات هيكلية في الطلب وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

- للتضخم أثار سلبية على نمط وعدالة توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار.
- ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون. بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينون.
- ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

- تستهدف سياسات مكافحة التضخم كبح نمو عرض النقود من خلال تطبيق ثلاث استراتيجيات:

1- الإستراتيجية المحايدة.

2- الإستراتيجية الاستيعابية.

3- الإستراتيجية الإطفائية.

ولكن تطبيق أي استراتيجية لها تكلفة اجتماعية واقتصادية.

5. قائمة المصطلحات:

- نموذج (IS - LM) يصف التوازن في سوقي السلع والنقود أي توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بافتراض ثبات الأسعار.
- منحنى IS يصف توازن سوق السلع.
- منحنى LM يصف توازن سوق النقود.
- نموذج (AD / AS) الطلب الكلي / العرض الكلي.
- التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- الإستراتيجية المحايدة: تتطلب أن يظل حجم عرض النقود (M) ثابتاً أو أن معدل النقود (^M) ثابتاً عند مستوى منخفض .
- الإستراتيجية الاستيعاب: تستهدف المحافظة على مستوى النتائج ثابتاً.
- الإستراتيجية الإطفائية: تتطلب كبح مباشر لمعدل التضخم وإبقائه عند معدل معين ثابت، وفي أقصى الحالات تستهدف الوصول إلى معدل تضخم صفري.

6.مراجع الوحدة:

1- د. عبد المحمود نصر، الاقتصاد الكلي – النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر، 1480هـ الرياض.

2- د.محمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مركز الأمين للنشر، جامعة صنعاء، صنعاء، 2006.

3- د. محمد الأفندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مذكرات غير مطبوعة، جامعة صنعاء 2000- 2007.

4- Branson , W.H. , Macroeconomics Theory and Policy, 3rd ed. Harper and Row NW, 1989, USA.

5- Mankew, Gregory , Macro economics, and ed. Worth Puplishers, NY, 1994, USA.

7-التعيينات:

أولاً: أسئلة الاختيار المتعدد:

1. اختلال توازن الدخل يعبر عنه:

أ- انتقال كل من منحنى (LM) يميناً أو يساراً.

ب- انتقال كل من منحنى (IS) يميناً أو يساراً .

ج- انتقال كل من منحنى (IS) و (LM) يميناً أو يساراً.

د- جميع ما سبق .

2. تغير اتجاهات السياسات المالية تؤدي إلى:

أ- انتقال كل من منحنى (LM) يميناً أو يساراً .

ب- انتقال كل من منحنى (IS) يميناً أو يساراً.

ج- جميع ما سبق.

3. يتضمن سوق السلع مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يتكون من:

أ- استهلاك القطاع العائلي(C) .

ب- الإتقان الاستثماري لقطاع الأعمال (I) .

ج- الإتقان الحكومي (G) والصادرات الواردات (NX).

د- جميع ما سبق.

4. في ظل اقتصاد نقدي فإن هناك:

أ- فعالية للسياسات المالية.

ب- فعالية للسياسات النقدية.

ج- فعالية للسياسات المالية والنقدية معاً .

د- لاشيء مما سبق.

5. في اقتصاد كلاسيكي:

أ- هناك فعالية للسياسة المالية.

ب- هناك فعالية للسياسة النقدية.

ج- ليس هناك فعالية للسياسة المالية والنقدية.

6. التضخم يأخذ أنواعاً مختلفة منها :

أ- التضخم الزاحف.

ب- التضخم الجامح.

ج- التضخم المستورد.

د- جميع ما سبق.

7. وفقاً للنظرية فإن هناك علاقة بين:

أ- التغير في كمية النقود والتغير في مستوى الدخل.

ب- التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.

ج- التغير في كمية النقود وسعر الفائدة.

د- التغير في الدخل وسرعة دوران النقود.

8. وفقاً للنظرية الهيكلية يرجع حدوث التضخم إلى:

أ- اختلالات العرض الكلي.

ب-تخلف المؤسسات المالية الوسيطية.

ج- عدم الاستقرار السياسي.

د- جميع ما سبق.

9. من سياسات مكافحة التضخم ما عدا:

أ- الإستراتيجية المحايدة.

ب-الإستراتيجية الشاملة.

ج- الإستراتيجية الإطفائية.

د- الإستراتيجية الاستيعابية.

ثانياً: أسئلة الصواب والخطأ:

1- سوق النقود يعبر عنه المنحنى (IS) الذي يصف التوازن في سوق النقود.

2- سوق السلع والخدمات يعبر عنه منحنى (LM) ويصف التوازن في سوق السلعة والخدمات.

3- عندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي في الدخل التوازني.

4- وفقاً للرؤية الكينزية كل نقطة على منحنى (IS) تمثل تساوي الاستثمار مع الدخل وهو شرط توازن سوق السلع.

5- يعرف منحنى الطلب الكلي بأنه يمثل نقاط في سوق السلع والنقود وهو موجب الميل في علاقته بالمستوى العام للأسعار.

6- زيادة الاتفاق الحكومي أو تحقيق الضرائب يسبب انتقال منحنى (IS) يميناً وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يميناً.

7- منحنى العرض الكلاسيكي منحنى أفقي أي أنه مستقل عن تأثير المستوى العام للأسعار.

8- في الاقتصاد والنقدي فعالية السياسة النقدية أكبر من فعالية السياسة المالية.

9- يعرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

10- بحيث التضخم الجامع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار لمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية.

11- تفسير النظرية الاحتكارية التضخم باعتباره ظاهرة نقدية.

12- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة وأصحاب المدخرات والدائنين من التضخم.

13- يسبب التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي مما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

14- تتطلب السياسة المحايدة أن يظل حجم عرض النقود (M) مرتفعاً.

15- تستهدف الاستراتيجية الاستيعابية المحافظة على مستوى ثابت الأسعار.

16- تتطلب الإستراتيجية الإطفائية كبح مباشر لمعدل التضخم وإبقائه عند معدل ثابت.

17- نظرية المدرسة الكينزية ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.

18- ينشأ التضخم المستورد بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي على الصادرات من السلع والخدمات النهائية بصورة متزايدة.

19- تطبيق أي استراتيجية لمكافحة التضخم ينجم عنها تكاليف اجتماعية واقتصادية.

- الإجابات:

أولاً: الاختيار من المتعدد

رقم السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الإجابة	أ	ب	د	ب	ج	د	ب	د	ب

ثانياً: الصواب والخطأ

رقم السؤال	الحالة	التعـــــليل
1	×	يعبر عن منحنى (LM).
2	×	يعبر عن منحنى (IS).
3	✓	ــــــــــ
4	×	تساوي الاستثمار مع الادخار.
5	×	سالب الميل في علاقته بالمستوى العام للأسعار.
6	✓	ــــــــــ
7	×	منحنى عمودي.

8	✓	________
9	×	الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.
10	×	التضخم الزاحف.
11	×	النظرية النقدية.
12	✓	________
13	✓	________
14	×	ثابتاً.
15	×	للناتج.
16	✓	________
17	×	آثار سلبية.
18	✓	________
19	×	الواردات .
20	✓	

تم بحمد الله

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

١٩٩٤م ١٤١٤هـ

وقل رب زدني علماً

جامعة العلوم والتكنولوجيا